وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة حسيبـة بن بوعلي الشلـف

كليـة الآداب والفنون

قسـم اللغة العربية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادةدكتـوراه (ل.م.د)

التخصص :الدراسات النحوية بين القديم والحديث

التيسير النحويلدى العرب المحدثين
(قراءة وصفية تحليلية)

إعـداد الطالب:

حاج برادعي

المناقشة بتاريخ..../..../..... من قبل اللجنة المكونة من:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
نور الدين دريم	*أستاذ التعليم العالي*	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	رئيسا
الحاج جغدم	*أستاذ التعليم العالي*	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	مشرفا ومقررا
/	/	/	مشرفا مساعدا
المختار درقاوي	*أستاذ التعليم العالي*	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	عضوا مناقشا
سعيد بكير	*أستاذ التعليم العالي*	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	عضوا مناقشا
نور الدين دحماني	*أستاذ التعليم العالي*	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم	عضوا مناقشا
المختار بن قويدر	أستاذ محاضر أ	جامعة مصطفى اسطمبولي	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١١﴾[سورة المجادلة: الآية 11]

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٨٦﴾[سورة البقرة، الآية 286]

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر والتقدير والاحترام إلى:

الأستاذ المشرف على أطروحتي الاستاذ الدكتور **جغدم الحاج** الذي أسأل الله عز وجل أن يسعده في الدنيا والآخرة .

وإلى الذين أمدوني بالعون أذكر منهم عبد الرحمن بن مايسة، درقاوي المختار، نور الدين دريم.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة وقراءة هذه الأطروحة.

وإلى كل أساتذتي بكلية الآداب والفنون جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح والدي ووالدتي وإلى الزوجة الكريمة وإلى الإخوة والأخوات وإلى كل المشايخ والأساتذة الذين تتلمذت على يديهم وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية، وإلى كل من قرأ البحث واستفاد منه.

حاج برادعي

مقدّمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي مدّت عليه الفصاحة رواقها وشدت به البلاغة نطاقها. فاللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأصحابه.

مما هو معلوم لدى اللغويين والنحويين على مر العصور أن النحو هو دِعامة العلوم العربية وقانونها الأعلى؛ إذ به تصلح الألسنة وتحفظ من اللحن والزلل في القول، وهو الوسيلة لفهم العلوم النّقليّة والنّفاذ إلى أسرارها، فهل يُفهم كلام الله ورسوله وما يتبع ذلك من فقه وأدلة أحكام وعقائد وأصول فقه وحديث إلا بإلهام من النحو وإرشاده؟ حتى ذكر العلماء أن رتبة الاجتهاد لا يبلغها المجتهد ولو جمع كل العلوم حتى يعلم النحو الذي به تعرف المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره، فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به.

إذا كان النحو بهذه الأهمية فمن الضروري تعلّمه، وخاصة لمن كان متخصّصا في العلوم العربية أو العلوم الإسلامية.

وليتحقّق تعلّم النّحو لطالبيه بذل النّحويون جهدهم في تيسيره بعدما بلغهم التشكّي من تعلمه، واستصعاب تحصيله على طلابه، ولا زال هذا التشكّي والاستصعاب يتزايد ويتراكم حتى بلغ مداه في عصرنا.

ولتلافي هذا اهتم النحاة المعاصرون بتيسير النحو، ونال كل الأهمية، فمنذ النصف الأول من القرن العشرين لا يزال البحث فيه ساريا والمحاولات تتوالى قصد الوصول إلى منهجية تيسيريّة علميّة دقيقة، حتى يتسنّى للنحو العربي أن يتماهى مع معطيات الدرس النّحوي واللّغوي المعاصر، ولمبتغيه الظفر بفهمه، ونيل ثمرته بحفظ لسانه وقلمه.

إلى هنا النّحويون المحدثون متّفقون على هذا -أعني تيسير النحو-إن لم يقل مجمعون.

وإذا نظرنا إلى النحو عبر الأزمنة المترامية نجد تراثا ضخما تركه السلف للخلف، وهو نفيس، كما نقف على جهد عظيم بذله النحاة خلال الأزمان المتعاقبة. هذا الجهد لم يهيأ لكثير من العلوم القديمة والحديثة، وكان ضمن هذا التراث النحوي الضخم،

مؤلفات يغلب عليها الجانب التنظيريّ والعلمي نحو كتاب سيبويه(ت180ه)، والمقتضب للمبرد(ت 285)، والأصول في النحو لابن السرّاج (ت316)، وشرح المفصّل للرضيّ (ت686).

وكان بجانب هذا مؤلفات أخرى تعليمية، ترنو إلى تيسير النحو وتبسيطه يظهر ذلك من العناوين التي أطلقت عليه, كالإيضاح للزجاجي(ت 340)، والواضح لأبي بكر الزبيدي (ت 379)، والمقرّب لابن عصفور(669).

وهذا التراث النحوي بشقيه العلمي والتعليمي كان مبنيا على نظرية ظلت صامدة أكثر من أربعة عشرة قرنا، ولم يكن لأي محاولة للخروج عنها حظّ من القبول، وفي العصر الحديث -ومع ازدياد تنكّر كثير من المتعلمين والمشتغلين بالنحو- تعالت الانتقادات للنحو واستفحلت. وقد رافق هذا ظهور علم اللغة الحديث، الذي تطور تطورا كبيرا منذ أوائل القرن العشرين واستقرت دعائمه في ما يسمّى بالمنهج الوصفي أو اللّسانيات البنيوية.

حاول اللغويون العرب الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يقرؤوا النحو العربي قراءة جديدة، وأن يطوّروه على ضوء ما وصل إليه البحث اللساني. ومن رحم هذا المنهج وجّه اللّسانيّون العرب النقد للنحو العربي، وبيان جوانب القصور فيه، والدعوة في بعض الأحيان إلى هدم قضاياه الكبرى، ومنها نظرية العامل أو العمل النّحوي، ورأوا أن التخلي عنها يوصل إلى معالجة صعوبة النحو، وبالتالي تيسيره وتسهيله وتنقيته مما لصق به وهو ليس منه.

وفي ظل معطيات الموروث النحوي والدرس اللساني الحديث جاء موضوع الأطروحة الموسوم ب: التيسير النحوي لدى العرب المحدثين (قراءة وصفية تحليلية) ليعالج قضية تيسير النحو العربي في خضمّ ذلك كله، وهذا أثار عددا من الإشكالات المصاغة على النّحو الآتي:

- لماذا التيسير؟
- وما مسالكه التي يصبوا إليها النحاة المحدثون لتحقيقه؟
- ومن أين يستمدّ مفاهيمه؟

- وما هي منطلقاته المنهجية والنظرية؟
- وكيف تجلت المحاولات فيه تنظيرا وتطبيقا؟ وما هي الأسس التي بنيت عليها هذه المحاولات؟

وقد كانت دواعي اختيار هذا الموضوع بعضها ذاتي وبعضها الآخر موضوعي نجملها في الآتي:

- صعوبة النحو التي أحسست بها منذ بداية طلبي للعلم في بعض الزوايا، وهذا لم يزدني إلا تعلقا بالنحو وبذل المستطاع لفهمه، صار بعد ذلك من أحب المواد الدراسية إلى نفسي وان أحسست بصعوبته. والنحو الذي يدرس في هذه الزوايا يمتد بجذوره ومؤلفاته إلى المدرسة البصرية. ونحن نرى إذ ذاك لا إشكال فيه.
- بعد التحاقي بالجامعة والاطلاع على الدراسات النحوية القديمة المعهودة والدراسات الحديثة التي أفرزتها الدراسات اللسانية ، تكشّف لي حجم الاختلافات والانتقادات التي مست النحو ، وهي تستدعي وقوفا بالمدارسة وعلاجا بالمحاولة.

وقد تطلب بحث هذا الموضوع خطة تكونت من مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة.

أما المدخل فقد تضمن بعض المصطلحات والمفاهيم التي تحتاج إلى إيضاح وهي تتعلق بالنحو وتيسيره عند النّحاة المحدثين.

أما الفصل الأول المعنون بتيسير النحو لدى المتقدمين فتناول ثلاثة مباحث الأوّل منها: يتعلق بدواعي التيسير النحوي لدى المتقدمين، والثاني مفهوم هذا التيسير، والثالث حول أسسه التي بني عليها.

أما الفصل الثاني المعنون بتيسير النحو في العصر الحديث فضم ثلاثة مباحث:

الأول كان حول مراحل تطور الدرس اللغوي والنحوي، والثاني عن انتقادات المحدثين لنحو العربي ، والثالث عن اتجاهات تيسير النحو العربي.

أما الفصل الثالث الذي كان عنوانه تيسير النحو بين النظرية والتطبيق لدى مهدي المخزومي فتناول ثلاثة مباحث كذلك:

الأول كان عن ملامح النهج الوصفي في دراسة النحو عند المخزومي، والثاني كان عن المباحث النظرية في تيسير النحو، والثالث كان عنة مظاهر التيسير في المعاني الإعرابية والأسلوبية في الجملة.

أما الفصل الرابع فتناول محاولة التيسير النحوي لدى شوقي ضيف . وقد تطرقت فيه إلى المنطلقات المعرفية لتيسير النحو لدى شوقي ضيف . وأسس هذا التيسير.

ثم مظاهره ومزاياه عنده.

وقد كان المنهج المتبع في البحث – في الغالب – هو المنهج الوصفي الذي حاولت من خلاله إحصاء بعض المحاولات وتحليلها والوقوف على ما تمتاز به عن غيرها، إلى جانب هذا استعنت بالمنهج التاريخي لمتابعة تطور فكرة التيسير النحوي وأشكالها عبر مراحل مختلفة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى عدة أهداف منها:

- ✓ البحث الموضوعي الفاحص في الدراسات التي تناولت تيسير النحو.
- ✓ الوقوف على اتجاهات التيسير النحوي و منطلقات معارفها اللغوية والنحوية.
- ✓ الكشف عما يتجاذب مفهوم التيسير النحوي.
- ✓ كشف المتستّرين بدعوى تيسير النحو وغرضهم هدم بنيانه والاستعاضة عنه بغيره.
- ✓ الوقوف على المقبول والمرفوض من اجتهادات النحاة الذين خاضوا في التيسير النحوي.

وقد تعددت المصادر والدراسات السابقة التي استفدت منها في بحثي و تنوعت بين قديم - ككتاب سيبويه، وكتاب المقتضب للمبرد، والجمل للزجاجي، والمفصل للزمخشري وألفية ابن مالك وشروحها وكتب ابن هشام- وحديث - ككتاب في إصلاح النحو العربي لعبد الوارث مبروك، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى، واتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة لعبد الرحمان حسن العارف، واتجاهات التجديد النحو عند المحدثين لأحمد بن جار الله الزّهراني، وكتب مهدي المخزومي، وشوقي ضيف، وتمام حسان وغيرها من الرسائل الجامعية والمقالات العلمية.

ولا أخفيكم أنه قد اعترضني بعض المصاعب والعقبات منها:

- الكم الكبير من الدراسات التي خاضت في الموضوع من جوانبه المختلفة وتفاوت النظر في البحث والآراء وحتى تعارضها مع الأخذ والرد فيها،وهذا بحده يمثل متاهة في البحث.
- صعوبة الوصول إلى بعض الكتب–وخاصة الحديث منها- لغيابها عن المكتبات الجامعية والوطنية وعدم توفرها على الشابكة.
- الحالة النفسية الصعبة التي أصابتني بعد فقدان الوالدين-رحمهما الله- في سنة واحدة،إضافة إلى عدم القدرة والتحرك زمن وباء (كوفيد19)وأنا أخوض في هذا البحث.

ولا يفوتني في الختام أن أشكر الأستاذ المشرف على هذه الأطروحة **الحاج جغدم**– حفظه الله- الذي اتسع صدره لي وقدم لي ما يمكن من العون والنصح ، أسأل الله آن يجزيه الجزاء الأوفى.

هذا جُهد المقلّ فإن أصبت فمن الله- وله الحمد والمنة- وان أخطأت -وتلك طبيعة البشر- فمن نفسي واستغفر الله.

عين الدفلى في : 07 جويلية 2024م.

الموافق لـ : 01 محرم 1446هـ

المدخل:
في المصطلحات والمفاهيم

- ✓ أولا: مُصطلحات التّسيير النّحوي وأبعادها الدّلالية
- ✓ ثانيا: مفهوم النّحو بين المتقدمين والمحدثين

من المهمّ قبل الولوج في بحث ودراسة موضوع التيسير النحوي لدى العرب المحدثين يجدر بنا الوقوف على أهم المصطلحات وحمولتها المفاهيمية المكونة لهذا الموضوع أو العنوان؛ إذ تعد هذه المصطلحات وما تحمله من مفاهيم المفاتيح الأساسية التي تفتح آفاق هذا البحث، وتحدد وجهته، وتكشف معالمه.

أولا: مُصطلحات التّسيير النّحوي وأبعادها الدّلالية

قبل التحدّث عن مفهوم التّسيير النّحوي يجدُر بنا الحديث عن المُصطلحات التي دارت في فَلك التسيير النّحوي، وحاولت احتواء مضمون هذه الظّاهرة النّحوية في العصر الحديث، وهذه المصطلحات هي: التّسيير والتّجديد والإحياء والتّبسيط والتّعديل والتّقريب والإصلاح وغيرها، والبحث يتطرق إلى أهمها:

1-التّيسير:

وَردَ هذا المصطلح عناوين لبعض الكتب، فقد استخدمه شوقي ضيف لتأليف نحوي له هو: "**تيسير النّحو التّعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده**" ومحمد علي كامل الدّين في كتابه "**تيسير العربيّة على المُتعلِّمين**" وعبد المتعال الصعيدي في كتابه "**تيسير قواعد الإعراب**" وأحمد عبد الستّار الجواري في كتابه "**نحو التّيسير**"، وتداول النّحويّون المُحدَثون هذا الاصطلاح أثناء بحوثهم وتآليفهم.

- **مدلول التّيسير:** التّيسير مصدر للفعل يَسَّر مُضعّف العين «يُقال يسّر له كذا: هيّأه وأعدّه، و- فلانا لكذا: هيّأه. وَ- فلانا: وفّقه. وَ- الشّيء: جعله يسيرًا أو ميسورًا»[1].ويقول ابن فارس: «الياء والسّين والرّاء: أصلان يدلّ أحدهما على انفتاح شيء وخفّته، والآخر على عضو من الأعضاء. فالأوّل: اليسر ضدّ العسر»[2]. والمعنى اللّغوي يدور حول انفتاح الشّيء بعد استغلاقه، ويُسره بعد عسره.

[1]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدولية، -مصر- ط4، 2004م، مادّة (ي س ر)، ص1064.

[2]- أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1979ه، ج6، ص155.

أمّا مفهومه عند النّحويّين المُحدَثين، فاختلف باختلاف المناهج ووجْهات النّظر، فهو من وجهة نظر التّربويّين : «تكييف النّحو والصّرف مع المقاييس التي تقتضيها التّربية الحديثة، عن طريق تبسيط الصّورة التي تعرض فيها القواعد على المُتعلِّمين، فعلى هذا ينحصر التّيسير في كيفيّة تعليم النّحو، لا في النّحو ذاته»[1]، وواضح من هذا التّعريف أنّه مبنيّ على أساس أنّ النّحو منه علميّ ومنه تعليميّ، وأنّ التّيسير يمسّ منه التّعليمي فقط.

وهذا ما يوحيه ابتداء عنوان شوقي ضيف في كتابه "تيسير النّحو عند المُتعلّمين قديما وحديثا مع نهج تجديده" مع أنّه في واقع الأمر يمسّ المنهج النّحويّ أكثر منه الطّريقة التّعليميّة؛ لأنّه لم يخرج عن أفكار ابن مضاء، ولأنّه عالج مسألة تيسير النّحو معالجة نحويّة محضة ولم يعالجها معالجة تعليميّة، فيستعين بالمُعطيات المكتشفة في حقل تعليميّة اللّغات[2]، فالتّيسر بناه على حذف كلّ ما من شأنه الصّعوبة وعلى حذف ما تمليه نظريّة العامل في بناء النّحو، وهو ما خصّصه في القسم الثّاني المُعنوَن بقوله: «في تخليص النّحو التّعليمي من قواعده وأبوابه الفرعيّة وزوائده الضارّة وتعقيداته القصيرة»[3].

وهذا ما رفضه مهدي المخزومي، وبيّن أنّ التّيسير لا يقوم على الاختصار ولا على حذف الشّروح النّحوية والتّعليقات والهوامش التي تملأ بطون كتب النّحو، ولكنّه ينبني على العرض الجديد لموضوعات النّحو بإصلاح شامل لمنظومة الدّرس النّحوي وموضوعاته أصولًا وفروعًا، ومنها إلغاء العامل وتحديد موضوع النّحو[4].

---

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح: أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مُدرّسي اللّغة العربية، مجلة اللّسانيات، ع: 4. 1973-1974، ص22-23.

[2]- عبد الحميد حسن: بعض وجوه التّهذيب والتّيسير في القواعد النّحوية، مجمع اللغة العربية القاهرة، سلسلة البحوث والمحاضرات، الدورة 36، 1969-1970، ص ص 101-103.

[3]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، دط، دت، ص77.

[4]- مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص15-16.

فهو بهذا يرى أنّ التّيسير لا يمسّ طريقة عرض النّحو، بل يجب أن يكون هناك إصلاح شامل للمنهج الذي يعرض به النّحو، وهذا يمت لذات النّحو أساسًا. وهو ممّن يمكن إدراجهم مع الذين يرون أنّ التّيسير هو معالجة منهج النّحو معالجة حديثة، بحيث يعتمد مناهج البحث اللغوي، كالوصفية والمقارنة والتاريخية[1]، وهذا ما يبدو ممّا ذكره حول التّيسير والإصلاح؛ إذ عدّ محاولة وزارة المعارف المصرية 1938م وما أقدَم عليه شوقي ضيف في تقديمه لكتاب "الردّ على النّحاة" لابن مضاء القرطبي، وما قام به الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في آخر كتابه "**النّحو الجديد**" هو من قَبيل التّيسير وما قام به إبراهيم مصطفى في كتابه "**إحياء النّحو**" وأمين الخولي في كتابه "**الاجتهاد في النّحو العربي**" هو من قَبيل الإصلاح النّحوي، وأرجع الفرق بينهما إلى المنهج، فالإصلاح النّحوي انبَنى على «منهج حديث أراد أن يهدم الأوضاع الأولى، وأن يعيد بناءها من جديد، بما تيسَّر له من ثقافات حديثة، وبما وصل إليه من نتائج قرّرها الدّرس الحديث»[2].

وهناك من رأى التّيسير – كسلامى موسى وأنيس فريحة- هو في تغيير الأحكام والقواعد بحيث تحصل السّهولة المطلوبة، إذ إنّ غاية التّيسير التّسهيل والقضاء على كلّ صعوبة وعسر، وهو يجب أن يمسّ التّركيب والقواعد[3]. وهذا إلى الهدم منه أقرب إلى التّيسير، وكان الأحرى أن يسمّى التّكسير أو التدمير.

2- التّجديد:

ورد هذا المصطلح لعدد من الكتب، من ذلك:

[1]- حسن منديل العكيلي: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التّيسير الحديثة، دار الضياء، عثمان، دط، 2011، ص79.

[2]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو،مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958، ص403.

[3]- أنيس فريحة: تبسيط قواعد العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، مطبعة المرسلين اللّبنانين، لبنان، ط1، 1958، ص21.

- كتاب شوقي ضيف "**تجديد النّحو**"

- كتاب عفيف دمشقيه"**تجديد النّحو العربي**".

- كتاب "**مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمع اللّغة العربية**".

- كتاب عبد المتعال الصّعيدي "**النّحو الجديد**".

وتداول هذا المصطلح كثير من الباحثين في مقالاتهم ومؤلّفاتهم.

مدلول التّجديد:

التّجديد: مصدر للفعل (جدّد) فـ «جدّد الشّيء: صيّره جديدًا، ويُقال: جدّد العهد »[1] وفي لسان العرب «أجدّه وجدّده واستجدّه أي صيّره جديدًا»[2]، ومنه تجديد الوضوء.

والمعنى يدور حول ما كان خلِقا باليًا ثمّ أُزيل عنه الخلَق والبلى، وهذا في المحسوسات واضح، والتّجديد في العلوم هو من باب التّجديد في المعنويّات بإزالة الضعف الذي لحق بها.

والتّجديد عند النّحويّين المُحدَثين ارتبط بالانصراف عن نظريّة العامل وإعادة تنسيق أبواب النّحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة، فضلا عن حذف زوائد كثيرة في النّحو العربي، ومنع التأويل والتّقدير في الصّيغ والعبارات، وتمثّل ذلك نظريًّا في كتاب "**تجديد النّحو**" لشوقي ضيف[3].

ويرى محمد حسين الصغير التّجديد هو: فك الحصار عن التّراث النّحوي ليعود طليقًا بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النّحوي ليعود غضًّا طريًّا بعد الجفاف، في محاولة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية دون المعالجات الكلامية

[1]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، مصر، دط، 1994، ص94 مادة (جدّ).

[2]- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ص563 مادة (جدد).

[3]- ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط5، دت، ص ص 4-7 (مقدمة).

والتّقسيمات المنطقيّة التي التزمت الحدود والرّسوم في الإعراب وعلاماته، وابتعدت عن النّحو في معانيه ومراميه الأخرى[1]، وكأنّي بمحمد حسين ينظر إلى التّجديد من زاويتين:

الأولى: تخليص النّحو من المنطق ومن ورائه ما انبنى عليه.

الثانية: العودة بالمنهج النّحوي إلى عهده القديم قبل أن تعلق به الشّوائب، ويُخرج به عن معانيه ومقاصده.

وهذا ما يراه عبد الستّار الجواري الذي ذهب إلى أنّه «ينبغي أن يكون على الدّارسين والباحثين العودة به إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السّائغ، وتصله بالأفهام والأذهان والأذواق»[2]، ولهذا يرى للّذي يريد التّجديد في الدّرس النّحوي الذي أطلق عليه النّحاة القدامى أنّه نضج وما احترق «أوّل ما ينبغي أن يطرق من الأبواب هم تفهّم أصوله، وربطها بأساليب البحث العلمي، ووصلها بطرق التّفكير المألوفة حتى لا يبقى مادّة غريبة تنبو عنها الأذواق وتقتحمها الأفكار والأذهان»[3]، ويعني تفهّم أصوله إعادته إلى سابق عهده وطبيعته الأولى التي كان عليها لمعرفة أصوله الأولى «التي تعيد إليه مذاقه السّائغ وتصله بالأفهام والأذهان والأذواق»[4]، ما يعني أنّ أيّة محاولة لتيسير النّحو أو تجديده في نظر عبد الستّار الجواري «لا بدّ أن تقوم على الفهم الواعي لأساليب الدّراسة القديمة ووقوف مدرك على حقائقها، وعمل مُضنٍ في استخراج لبابها واستبعاد مظاهرها السطحيّة»[5]، ما يلحظ على عبد الستار الجواري أنّ مصطلح التّيسير مرادف عنده لمصطلح التّجديد ويحملان المفهوم نفسه.

---

[1]- محمد حسين الصّغير: نحو التّجديد في دراسات الدكتور الحواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، دط، 1990، ص10.

[2]- عبد الستار الجواري: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ط2، 1984، ص7.

[3]- نفسه، ص7.

[4]- نفسه، ص7

[5]- نفسه، ص7.

3- الإحياء:

اشتُهر استعمال هذا المصطلح في الثلث الأول من القرن العشرين بوصفه عنوانا لكتاب "**إحياء النحو**" لإبراهيم مصطفى الذي اقترحه عليه طه حسين.

والمصطلح لم يشتهر بهذا العنوان لكتب أخرى، إلّا أنّ الباحثين تداولوه في دراساتهم النّحوية الوصفية والنّقدية، وقد أثار الكتاب ضجّة هائلة في أوساط النّحويّين لخروجه عن المألوف في التّأليف النّحوي.

مدلول الإحياء:

جاء في معجم مقاييس اللّغة: «الحاء والياء والحرف المعتلّ أصلان: أحدهما خلاف الموت، والآخر الاستحياء الذي هو ضدّ الوقاحة.

فأمّا الأوّل: فالحياة والحيوان وهو ضدّ الموت والمَوَتان..وتقول: أتيت الأرض فأحييتها، إذا وجدتها حيّة النّبات غضّة»[1]، وتقول في الشّيء الذي لم يكن «أحياه: جعله حيًّا»[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ٩﴾ [سورة فاطر، الآية: 9]، قال أبو حنيفة: «أُحيِيَت الأرض إذا استُخرِجت، وفي الحديث: من أحيا مواتًا فهو أحقّ به[3]، الموات: الأرض التي لم يجرِ عليها ملك أحد وإحياؤها مباشرتها بتأثير شيء فيها من إحاطة أو زرع أو عمارة ونحو ذلك»[4]، فأحيا ترد بمعنى وجد، وترد بمعنى صيّر من خلال ما ذكرته المعاجم اللّغوية ومدلولها الثّاني يحمل معنى إيجابيًّا فيه النّفع والإفادة.

---

[1]- أحمد بن فارس: مقاييس اللغة، ج2، ص122.

[2]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تح: مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت، ج4، ص366.

[3]- رواه أبو داود في سننه، باب في إحياء الموات برقم3073 بلفظ من أحيا أرضا ميتة فهي له تح: محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت دط ج3، ص178

[4]- ابن منظور: لسان العرب، ص1077 مادة (حيا).

أمّا مدلوله الاصطلاحي: فغالبًا ما يحمِل بُعدًا سلبيا عند من أطلقه، ينبع من دعوى صعوبة النّحو، وضرورة بعثه من جديد وترك شواهده التقليديّة، من منطق أنّ العصر غير العصر والشّواهد غير الشّواهد، ولا داعي لإرهاق التعلّم بالشّواهد الميتة التي عفا عليها الزّمن ومضى.

فمؤشّرات مصطلح الإحياء عند إبراهيم مصطفى تمثّلت بالحذف والإلغاء والتّجديد وإعادة التّرتيب، وفق الإسناد والتّكملة والأساليب[1]. كلّ هذا من أجل الوصول إلى منهج لغوي مُيسّر يُسهِّل علم النّحو على المُتعلِّمين ويرفع إصره عنهم، ويبدّلهم «منه أصولا سهلة يسيرة تُقرّبهم من العربيّة وتهديهم إلى حظّ من الفقه بأساليبها»[2] لذا ارتبط مصطلح الإحياء بإلغاء نظريّة العامل، وما يَتبَع ذلك من تقديرات وتأويلات، وارتبط المصطلح كذلك بحذف بعض الأبواب النّحويّة وإضافة بعض الأبواب لتيسير قواعده، وتسهيل تناولها وتجميع ما تشتّت منها وإعادة النّظر في مفهوم النّحو وتفسير الحركات الإعرابيّة ودورها[3]، فالإحياء عند إبراهيم مصطفى يجمع بين مفاهيمَ متنوّعة تنضوي تحت تقريب النّحو من الأفهام وإحيائه من أسباب موته من تعقيدات وتفريعات وإخراجه من فلسفة العامل التي بُنِي عليها، والتي أدّت إلى نُفور المتعلّمين عنه.

4- الإصلاح:

ورَد الإصلاح في أعمال وزارة المعارف المصريّة، وردّده كثير من المُهتمّين في ميدان التّعليم، وورد عنوانًا لبعض الكتب والمقالات، ككتاب "في إصلاح النّحو العربي" لعبد الوارث مبروك، ومقال "دعوات الإصلاح للنّحو العربي قبل ابن مضاء" لأحمد مختار عمر.

[1]- خالد عبد الكريم بسندي: محاولات التّجديد والتّيسير في النّحو العربي، مجلّة الخطاب الثّقافي، جامعة الملك سعود، ع3، 2008، ص60.

[2]- إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، دد، القاهرة، ط2، 1992، ص أ (المقدّمة).

[3]- نفسه، ص، هـ، و، ز (المقدّمة).

مدلول الإصلاح:

أ- الدّلالة اللّغويّة: جاء في مُعجم مقاييس اللّغة: «الصّاد واللّام والحاء أصل واحد يدلّ على خلاف الفسادِ، يُقال: صلُحَ الشّيء صلاحًا، ويُقال صلَح بفتح اللّام. وحكى ابن السكّيت: صلَح وصلُح ويُقال: صَلَح صُلُوحًا»[1].

وفي لسان العرب: «الإصلاح نقيض الفساد، والمصلحة: الصّلاح، والمصلحة: واحدة المصالح، والاستصلاح نقيض الاستفساد، وأصلح الشّي بعد فساده: أقامه، وأصلح الدّابّة: أحسن إليها فصلَحت، وفي التّهذيب نقول: أصلحت إلى الدابّة إذا أحسنت إليها»[2].

وفي المعجم الوسيط: «(أصلح) في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح نافع، وَ- الشيءَ: أزال فساده وَ- بينهما أو ذات بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق.وفي التّنزيل العزيز: ﴿وَإِنطَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَٱقۡتَتَلُواْفَأَصۡلِحُواْبَيۡنَهُمَاۖ﴾[سورة الحجرات، الآية: 9]وَ ﴿فَٱتَّقُواٱللَّهَوَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ﴾[سورة الأنفال، الآية: 1] وَ-الله لفلان في ذريّته أو ماله: جعلها صالحة وفي التّنزيل العزيز: ﴿وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ﴾»[3]. [سورة الأحقاف، الآية: 15]

وظهر من هذه الدّلالات المعجميّة أنّ الإصلاح يُراد به دفع خلل واقع في أمر بطرح ما شابه من شوائب، أو بتقويم ما انحرف عن الجادّة والصّواب، ودَلالته عند من أطلقه في حقل النّحو من الدّراسين النّحويّين تبقى غامضة بعض الشّيء، وإن كان المُراد الذي يتبادر إلى الذّهن عُمومًا هو: «تخليص النّحو ممّا لحق به من تراكمات بحاجة إلى إزالة غيره»[4]، وقد ورَد هذا المصطلح في خِضمّ النّداءات التي طالبت بإصلاح النّظام النّحوي.

---

[1]- أحمد بن فارس: مقاييس اللّغة، ج3، ص303.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ص2479 مادة (صلح).

[3]- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص520 (مادة ص ل ح).

[4]- خالد عبد الكريم: محاولات التّجديد والتّيسير في النّحو العربي، ص61

وارتبط مدلول الإصلاح عند من نادى به بالتّغيير والحذف وإعادة عرض النّحو عرضًا حديثًا بعيدًا عن المتون النّحوية كما في "التّحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربية" لرفاعة الطّهطاوي الذي بدأ ما يُسمّى بحركات إصلاح الكتاب النّحوي في العصر الحديث، وكان المقصود بها تخليص الكتب النّحوية من العبارات الغامضة والاختلافات، فألقى ظلالًا لا تزال مُستمرّة إلى يومنا هذا، تحت عناوين وأسماء مختلفة من مثل: النّحو الواضح، والنّحو المصفى[1]. وغيرها من العناوين.

هذه أهم المصطلحات التي تداولها أصحاب التيسير النحوي، وبقيت مصطلحات أخرى كالتعريب والتبسيط والتقريب والتعديل وغيرها من المصطلحات التي لايخرج مضمونها عما ذكرناه من المصطلحات.

بقي أن نقول: لم تكن هذه المصطلحات مقبولة كلها لدى أصحاب التيسير، فبعضهم يرفض مصطلح (الإحياء) لأنه يعني أن النحو ميت يجب إحياؤه، وبعضهم يرفض (الإصلاح) لأنه يعني عنده أن النحو فاسد يجب إصلاحه، ويرفض (التجديد) لأنه يعني أن النحو قديم ينبغي أن يجدد وهكذا الشأن في المصطلحات الأُخَر. والعبرة بالمضمون؛ لأنه لا مشاحّة في الاصطلاح.

والمضمون الجامع لهذه المصطلحات عند الميسرين من النحاة المحدثين يتحدد في كونها جميعا مُفادها إعادة النظر في القواعد النحوية التي وضعها النحاة القدماء، بغضّ النظر عن كون ذلك مقبولا أو غير مقبول.

وقد اشتهر من هذه المصطلحات مصطلح التيسير والتجديد على ما بينهما من اختلاف عند النحاة المحدثين في المفهوم.

[1]- خالد عبد الكريم: محاولات التّجديد والتّيسير في النّحو العربي، ص62 .

ثانيا: مفهوم النّحو بين المتقدمين والمحدثين

اختلف علماء النّحو حول من بدأ النّحوُ على يديه اختلافًا واسعًا، فأكثر المصادر القديمة تُشير إلى أبي الأسود الدؤلي (ت69ه) أنّه أوّل من أسّس علم النّحو، يقول ابن سلام (ت231ه): «وكان أوّل من أسّس العربيّة وفتح باباها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي»[1]، إلّا أنّ مصطلح النّحو لم يستعمله الدّؤلي أو أحد تلامذته فهو لم يظهر إلّا على أيدي الطّبقة الثانية من النحويّين البصريّين كابن أبي إسحاق (ت117ه)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت142ه) ثمّ غلبت هذه التّسمية بعد ذلك مصطلح "العربية" وَ"علم الإعراب"وغيرها، وتردّدت على ألسنة النّحاة واللّغويّين، وجعلوها عناوين لكتبهم كـ "أصول النّحو" لابن السرّاج (ت316ه) والإيضاح في علل النّحو للزجّاجي وغيرهما.[2]

والنّحو لم تتحدّد ملامحه ولم تتبيّن مسائله إلّا مع كتاب سيبويه (ت180ه) الذي يُعدّ أهمّ تلميذ للرّعيل الأوّل من أئمّة اللّغة، الذي كرّس مجهوده الذّهني بصورة متخصّصة إلى حدّ كبير في الدّرس النّحوي بمفهومه الواسع، فكتابه أوّل كتاب في النّحو العربي يصل إلينا في صورة تكاد تكون متكاملة[3].

ومن هنا يمكن القول: إنّ الكتاب بما تضمّنه من مباحث وآراء يكون قد أسّس لمفهوم النّحو وقضاياه.

1- مفهوم النّحو عند النّحاة القدامى:

قد انتقد بعض النّحاة المُحدَثين النّحو العربي الموروث عن المتقدّمين، وتنوّعت انتقاداتهم لهذا الموروث النّحوي الضّخم، من بينها تصوّرهم للنّحو ومفهومه.

[1]- ابن سلام أبو عبد الله محمد: طبقات فحول الشعراء، تح، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت، ج1، ص12.

[2]- ينظر: محمد الطهطاوي: نشأة النّحو وأشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، ص33.

[3]- حسن عون: تطوّر الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدّراسات العربية، جامعة الدّول العربية، مصر، دط، دت، ص31.

والباحث الذي يريد تجلية الأمر على حقيقته يجد مفهوم النحو عبر امتداد عمره الطويل ليس على نمط واحد، ولعلّ سبب ذلك أنّ النّحويّين تختلف نظرتهم إلى موضوع هذا العلم والغاية منه، فكانت آراؤهم على النّحو الآتي:

الرأي الأول: يذهب أصحاب هذا الاتّجاه في رؤيتهم لمفهوم النّحو ووظيفته مذهبًا يتّسم بالاتّساع والشّمولية، بحيث يتناول مستويات النّشاط اللّغوي كلّها دون اقتصار على مستوى معيّن منها.

فابن السرّاج (ت316ه) يظهر ممّا ذكره في كتابه "الأصول في النّحو" هذا المفهوم لأن النّحو عنده «إنّما أريد به أن ينحو المتكلّم؛ إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب حتّى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللّغة»[1].

فالمتأمّل في عبارة هذا المفهوم يجد أن كلام العرب –في نظره- لا يقف عند حدود الجملة أو الإعراب، إنّما يتناول مستويات اللّغة كلّها، وهذا ما نجده عند ابن عصفور الإشبيلي (ت669ه) كذلك، حيث يقول: «إنّ علم النّحو مُستخرج بالمقاييس المُستنبَطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها»[2] ويذهب آخرون في الطّرف الآخر المقابل لهذا، فيضيّقون مفهوم النّحو وموضوعه، وهم أصحاب الرّأي التالي.

الرّأي الثاني: أصحاب هذا الرّأي حصروا مفهوم النّحو وموضوعه في دائرة ضيّقة وبخاصّة عند المتأخّرين من النّحاة القدامى، حيث جعلوا موضوعه نهاية الكلمة العربية، ولذا أطلقوا على النّحو اسم "علم الإعراب"، وهم بهذا يدرسون الكلمات في الجملة دون بقيّة المستويات الأخرى، وهذه التّسمية نجد لها جذورًا قديمة، فالزجّاجي (ت337ه)

[1]- ابن السراج: الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987، ج1، ص35.

[2]- ابن عصفور علي بن مؤمن: المقرّب، تح: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، العراق، ط1، 1966، ج1، ص45.

يقول في كتابه "الإيضاح في علل النّحو": «ويُسمّى النّحو إعرابًا والإعراب نحوًا سماعا، لأنّ الغرض طلب علم واحد»[1]. فهو هنا يوحّد بين مصطلح النّحو ومصطلح الإعراب ما دام مبحثهما واحد، وغايتهما واحدة، من باب التّسامح في توارد المصطلحات.

ومن النّقول التي تدلّ على ما ذهب إليه أصحاب هذا الرأي حين قالوا: إن النّحو علم يبحث في أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، ماقاله الفاكهي (ت962ه) معرّفا بأنّه «علم بأصول يُعرف بها أحوال الكلم إعرابًا وبناء»[2] وعلى هذا درج كثير من النحاة المتأخرين.

الرأي الثالث: أصحاب هذا الرأي يرون أنّ موضوع النّحو ليس اللّغة بجميع مستوياتها، وليس الإعراب والبناء الذي يلحق آخر الكلمة، بل موضوعه الجملة والكلمات على حدّ سواء بمراقبة ما يطرأ من تغييرات وما يعرض من ظواهر.

ومن الذين يمثّلون هذا الرّأي أبو الفتح عثمان ابن جنّي (ت392ه)، فقد ذكر تعريفًا للنّحو يقول فيه: «النّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتّثنية، والجمع، والتّحقير، والتّكسير، والإضافة، والنّسب والتّركيب، وغير ذلك»[3] ويقول في كتاب المنصف: «فالتّصريف إنّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثّابتة، والنّحو إنّما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة»[4].

فابن جنّي يقرّر في النصّ الأول أنّ النّحو عامّ يشمل الكلمات كما يشمل الجمل والتّراكيب فيجعل من الصّرف قسمًا من النّحو بخلاف النصّ الثّاني الذي يفصل بين

[1]- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1977م، ص91.

[2]- عبد الرحمن بن أحمد الفاكهي:شرح كتاب الحدود في النّحو، تح:المتولي رمضان أحمد الدميري، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م، ص52-53.

[3]- أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، دط، دت، ج1، ص34.

[4]- ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة الجليس، القاهرة، دط،1954، ج1، ص4.

النّحو والصّرف ويجعله قسيما له مُنفصلا عنه، وهذا سار عليه بعض النحويّين، ولم يرضه الرضي الأستراباذي (686ه)، إذ أكّد في شرحه للشّافية «أنّ التّصريف جزء من أجزاء النّحو بلا خلاف بين أهل الصّناعة»[1]، وهذا ما كان يراه أبو سعيد السيرافي (ت368ه) من السّابقين، فالرأي عنده أنّ «معاني النّحو منقسمة بين حركات اللّفظ وسكَناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتّقديم والتأخير، وتوخّي الصّواب في ذلك، وتجنّب الخطأ من ذلك»[2]، فالنّحو في مفهومه عند السّيرافي ما اجتمع فيه ثلاثة أمور:

- تركيب الحروف كما يقتضيها اللّسان العربي (البنية الصرفية).
- تركيب الكلمات وفق سَنن العرب (بنية الجملة).
- التصرّف في تأليف الكلام مع توخّي الصّواب (بنية النصّ).

وهذا كلّه يحصّل المراد المقصود من الكلام.

ويقرّر هذا المفهوم بشكل أكثر وضوحًا أبو إسحاق الشّاطبي (ت790ه)، حيث يقول: «النّحو علم بالأحوال والأشكال التي بها تدلّ ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التّركيبيّة، أي المعاني التي تُستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرفي اللّفظ، ووسطه من الآثار والتّغييرات التي بها تدلّ ألفاظ العرب على المعاني»[3].

فالأحوال تركيب كلي، والأشكال تركيب جزئي، وهذا يجمع الأمور الثّلاثة التي ذكرناها تحليلًا لقول السّيرافي.

---

[1]- رضي الدين الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محي الدين بن عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج1، ص6.

[2]- أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت، ج1، ص121.

[3]. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن العثيمين، معهد إحياء البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007، ج1، ص17.

وبهذا يكون مفهوم النّحو أنّه: علم يبحث عن الألفاظ باعتبار هيأتها التّركيبيّة، وتأديتها لمعانيها الأصلية.

وهنا يتشارك الباحث النّحويّ مع الباحث في علم المعاني في أنّ كلّا منهما يبحث في المركّبات اللّغوية «إلّا أنّ النّحوي يبحث عنها من جهة هيأتها التّركيبية صحّة وفسادًا ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوصفية على وجه السّداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النّظم المُعبّر عنه بالفصاحة في التّركيب، وقبحه، ومرجع تلك الفصاحة إلى الخلوّ من التّعقيد فيما يبحث عنه في علم النّحو من جهة الصحّة والفساد، ويبحث في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النّحو»[1].

وهذا عند من يرى الفصل بين علم النّحو وعلم المعاني، ويرى أن لكلّ منهما مباحثه كما هو عند كثير من النّحاة والبلاغيّين، في حين نجد من يمزج بينهما كما يتضح من الرأي الرابع.

الرأي الرّابع: هذا الرّأي يكاد ينفرد به عبد القاهر الجرجاني الذي قفز بمفهوم النّحو وسلك به مسلكًا جديدًا في ميدان البحث النّحوي، وانتهج انتهاجًا يخالف غيره من النّحاة في فهم الموضوعات النّحوية وتفسيرها وعرضها وإضفاء القيمة عليها من خلال ربطها بالبلاغة العربية، في إطار نظريّة النّظم التي يحكم وشائجها التّعليق، فالنّظم عنده قائم على مفهوم النّحو ومعانيه، ولذلك يقول: «هذا كلام وجيز يطّلع به النّاظر على أصول النّحو جملة وكلّ ما يكون به النّظم دفعة»[2]، ويذهب في توضيع النّظم، فيقول: «اعلم أن ليس النّظم إلّا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه، وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها»[3]، فهو بهذا يجعل النّظم سبيله «معاني النّحو وأحكامه،

[1]- كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان: ثلاث رسائل في اللّغة، تح: محمد حسين، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1999، ص183.

[2]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004، ص03.

[3]- نفسه، ص81.

فالتعلّق والإسناد يُفهمان من النّحو، وعنهما تكون المعاني التي يُريد المتكلّم إبرازها، ويستطيع السّامع إدراكها ولا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النّحو، ومعنى من معانيه»[1].

فقد استطاع الجرجاني بما أوتي من علم وافر وذوق أدبي رفيع وثقافة واسعة أن يجعل من النّحو مُنطلَقًا إلى مستوى آخر يزخر بالحيوية ويتّسم بالفنيّة والجمال «ومن هنا كانت تسميته لدى بعض المعاصرين بالنّحو العالي، فهو يطمح إلى أن تحقق التّراكيب فوق مستوى الصحّة أو الصّواب النّحوي مستوى الفنية والجمال، ومن ثمّ فإنّه لا ينظر في المعاني إلّا من حيث وظيفتها، واستثمار طاقاتها استثمارًا فنيًّا وإثراء اللّغة الفنيّة وتكثيف الدّلالة فيها»[2]

وعلى هذا فإنّ علم المعاني أو بعبارة أوضح المعاني الفنيّة لا يتحقّق لها وجود إلّا إذا توافر لها شرط الصحّة النحوية، والأمر كما يقرّره ابن الأثير (ت622هـ) مُبيّنا منزلة النّحو، يقول: «أمّا علم النّحو فإنّه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعلّم الخطّ، وهو أوّل ما ينبغي إتقانه بمعرفته لكلّ أحد ينطق باللّسان العربي»[3] فهناك إذن شراكة بين البيانيّ والنّحوي ذلك أنّ «النّحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللّغوي، وتلك دلالة عامّة، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدّلالة، وهي دلالة خاصّة، والمُراد بها أن يكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النّحو والإعراب»[4].

[1]- بدوي طبّانة: البيان العربي دراسة وتطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، دار المنارة، السعودية، ط7، 1988، ص198.

[2]- حسن طبل: علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان، القاهرة، مصر، ط2، 2004، ص10.

[3]- ضياء الدين بن الأثير: المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ج1، ص41.

[4]- نفسه، ص37.

وهذا الحسن هو الذي دفع عبد القاهر الجرجاني للبحث عن كيفيّة حصوله، وتوصّل إلى أنّ الألفاظ وهي مبعثرة معزولة عن بعضها وإن كانت متّصفة في نفسها بالحسن والجزالة والبعد عن الغرابة والتّنافر «فليس لها مدلول من المعنى عنده إلّا إذا صيغت صياغة منسجمة مع القوانين النّحوية، فإذا أغفلت القاعدة في التّركيب فلا قيمة للّفظ من حيث هو لفظ في نفسه، ولا يفهم من التّركيب المعني الذي يقصده المتكلّم»[1].

فالجرجاني بهذا يكون قد أعطى مفهومًا عميقًا للنّحو، ونهج به منهجًا يختلف عن منهج النّحاة في بحث الموضوعات النّحوية، كالتّقديم والتأخير، والحذف والذّكر، والتّعريف والتّنكير، والفصل والوصل، والاختصاص وما يتعلّق بهذه الموضوعات والأساليب.

كما يختلف في فهمه وتفسيره لهذه الأساليب اختلافًا كثيرًا، إذ أنّه أعطى هذه الموضوعات والأساليب حياة فقدتها على يد الذين قلّلوا من قيمة النّحو، وزهدوا فيه ونظروا إليه نظرة ضيّقة تنحصر في البناء والإعراب، وكان النّحو عنده عمدة البياني الذي يحلّل النّصوص ويوازن بينها ويفصل بعضها على بعض.[2]

ولم يكن ينقص هذا الجهد سوى من يتقنه من بعده، ولكن هذه الدّعوة لم تجد لها صدى عند النّحاة آنذاك، ولم تغيّر في مسار التأليف والبحث النّحوي، بل إنّها قد وئدت على أيدي البلاغيّين من بعده حيث عزلوا هذه الموضوعات وحصروا مقصود النّحو كما هو لدى النّحاة في الخطأ والصّواب، أو تأدية المعنى المُطلَق[3].

[1]- فؤاد علي مخيمر: فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، دار الثقافة، دط، 1983م، ص163.

[2]- ينظر: أحمد مطلوب: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1988، ص60. عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، الرياض، السعودية، دط، دت، ص83.

[3]- ينظر: محمود أحمد نحلة: علم المعاني، دار العلوم، بيروت، ط1، 1990م، ص6.

وهذا يرجعه بعض الدّارسين إلى فصل هذه العلوم عن بعضها، والتّعامل معها بصبغة فلسفية وقوانين تقريرية، من مثل ما فعله السكّاكي (ت626هـ)، حين فصل علم المعاني عن النّحو، فقد قصر علم المعاني على تتبّع خواصّ الكلام على ما تقتضي الحال ذكره[1]، وحين قصر مفهوم النّحو على دراسة الجملة وما يتعلّق بها؛ لذلك كان مفهوم النّحو عنده «أن تنحو كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى مُطلَقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التّراكيب من حيث تلك الكيفيّة»[2]، ويقصد بكيفيّة التّركيب «تقديم بعض الكلام على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذا وبالكلم نوعيها المفردة وما في حكمها»[3]فالسكّاكي من جهة استطاع أن يسوّي من نظرات الجرجاني والزّمخشري علم المعاني والبيان «لكن بعد أن أخلاها من تحليلاتهما الممتعة البارعة للنّصوص الأدبية وبعد أن سوّى قواعدها تسوية منطقيّة عويصة، حتّى ليصبح المنطق وأيضا الفلسفة جزءا منها»[4].

وبهذا قطع نموّ وتطوّر نظريّة النّظم التي كانت تسير في أرجاء معاني النّحو ومفهومه المعمّق الذي طرحه عبد القاهر الجرجاني، وأثراه بالتّطبيق على نماذج شعرية وقرآنية، ليلتحق به في طريقة تحليله الزّمخشري من خلال تفسير القرآن الكريم المُسمّى بالكشّاف.

وقد أخذت هذه الرّؤية الجرجانية بلبّ الباحثين المحدَثين، فأولوها بالعناية وأثروها بالبحث، وجعلها بعضهم منطلقا في دراسة المفاهيم النحويّة.

---

[1]- أبو يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي: مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص125.

[2]- نفسه، ص247.

[3]- نفسه، ص125.

[4]- شوقي ضيف: البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، دت، ص313.

2- مفهوم النّحو عند المحدَثين:

قد تبيّن ممّا سبق أنّ النحويّين القدامى لم تتّفق آراؤهم على مفهوم واحد للنّحو، وقد أمكن رصد أربعة آراء رئيسة، وهذا راجع إلى اختلاف تصوّرهم تبَعًا لتطوّر الدّرس النّحوي عبر مراحله الزّمنية الطّويلة.

وفي العصر الحديث، قامت جهود كبيرة لإصلاح النّحو العربي والدّعوة إلى تيسيره وتذليل العقَبات أمام المتعلّمين، وكانت لهم انتقادات فيما يتعلّق بمفهوم النّحو، إذ رأوا في النّحاة القدامى أنّهم يقصرون النّحو على الحرف الأخير من الكلمة، كما أنّهم يفصلون النّحو عن علم المعاني ثمّ عدّوا ذلك سببًا من أسباب صعوبة النّحو ودعوا إلى الرّبط بينهما.

وهذا في نظري بعيد عن الصّواب، لأنّه يدفعه ما ذكرناهُ في مفهوم النّحو عند المتقدّمين وإن كان كثير من المتأخّرين قصروا النّحو على الإعراب والبناء وكيف لا؟ والسّيوطي قد ذكر عن بعضهم أنّ النّحو «صناعة علميّة ينظر بها أصحابها في ألفاظ كلام العرب من جهة ما يتألّف بحسب استعمالهم ليعرف النّسبة بين صيغة النّظم وصورة المعنى فيتوصّل بإحداهما إلى الأخرى»[1].

وهذا تعريف يعطي للنّحو فهمًا أوسع من ضبط أواخر الكلمات، ولهذا لم يسلّم لهم –كثير من المعاصرين- فيما ذهبوا إليه، ورأوا أنّ تعريفاتهم للنّحو قد جاءت بشكل يضمن الوفاء بما حدّد له من موضوع[2]، وعلى الرّغم من هذا نجد كثيرًا من المحدَثين تناولوا بالنّقد مفهوم النحو عند القدماء، وذهبوا في ذلك مذاهب شتّى، متأثّرين بالنظريّات اللّغوية العربية الحديثة، وكانت نقودهم منصبّة على مفهوم النّحو ووظيفته وحدوده.

[1]- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص23-24.

[2]- التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الجزائر، دط، دت، ص19.

فالمفهوم الأوّل الذي ذكرناه عن المتقدّمين –أعني المفهوم الشّامل للنّحو- ينتقده المهدي المخزومي في كتابه "في النّحو العربي نقد وتوجيه" ويراه درسًا شاملًا لجميع فروع الدّراسة النّحوية واللّغويّة، ولذا عنده أنّ ما جاء به الخليل والفرّاء ليس من النّحو الخالص، كما أنّ كتاب سيبويه ليس كتابًا في النّحو الخالص، ولكنّه يتناول بالدّرس مسائل لغويّة وصرفيّة بالإضافة إلى مسائل النّحو، وكذلك "معاني القرآن"، فما جاء فيه من آراء في اللّغة والنّحو ليس من النّحو الخالص، ولكنّه خليطٌ من هذا وذاك[1].

والبديل الذي يطرحه لمفهوم النّحو وموضوعه -في مقابل المفهوم الشّامل، الذي رفضه- استند فيه إلى ما أسماه بالمنهج اللّغوي الحديث، الذي يفرق بين موضوعات الدّرس اللّغوي، ويميّز بعضها عن بعض، فالنّحو عنده تلك الدّراسة التي «تعنى بالكلمة مؤلّفة مع غيرها في أصغر صورة من صور التّركيب وهي التّعبير، وهي الجملة، وحدة الكلام الصّغرى، والمركّب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامّة، والذي به يعبر المتكلّم عمّا ينشأ في نفسه من أفكار، وبه تنقل الأفكار إلى السّامع أو المخاطَب»[2]، وهو بهذا يحصر موضوع علم النّحو في الجملة من حيث كونها «مؤلّفة مع غيرها ومن حيث كونها مسندًا إليه، أو مسندًا، ومن حيث كونها منسوبا إليها نسبة لا تعبّر عن فكرة تامّة، ولا يصحّ الاكتفاء بها، أو السّكوت عليها، وهي النّسبة التي يُسمّيها النّحاة الإضافة»[3].

وعلى هذا التأسيس لموضوع علم النّحو، فعنده علم الأصوات وعلم الصّرف خارج عن نطاق النّحوّي، وهذا ما جعله يرى الدّراسات النّحوية القديمة كالكتاب لسيبويه ومعاني القرآن للفرّاء، وكلّ ما رُوي عن الخليل وأقرانه هو مجرّد خليط من الدّراسات تخبط فيه النّحاة القدماء لكون المنهج لم يتحدّد لهم، فالنّحو على هذا كما يراه المخزومي مؤسّس على الجملة وما يطرأ على أجزائها الرئيسة وغير الرئيسة، من حيث تقديم بعضها على بعض، ومن حيث تأخير بعضها عن بعض، ومن حيث ذكره وحذفه،

[1]- ينظر: مهدي المخزومي: في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص25.

[2]- نفسه، ص36-37.

[3]- نفسه، ص37.

ومن حيث التّصريح به أو إضماره، أو ما يطرأ على أحوالها من حيث كونها في سياق نفي أو استفهام أو توكيد أو شرط أو غير ذلك[1].

ويرى كثير من الباحثين المحدَثين أنّ الفهم الشّامل للنّحو الذي رفضه المهدي المخزومي، وانتقده، ورأى أنّ ذلك ناتج عن عدم الاهتداء للمنهج هو من الفطنة التي اتّسم بها النّحاة المتقدّمون في مسلكهم ذلك، فتمام حسّان يقول: «لقد فطن النّحاة العرب إلى أنّ اللّغة العربيّة لا يمكن أن يُفهم نحوها وصرفها فهمًا صحيحًا إلّا بعد دراسة أصواتها، ذلك أنّ بعض ظواهر النّحو والصّرف تعتمد اعتمادًا تامًّا على دراسة الأصوات، وبعضها الباقي لا تكون دراسته في أحسن صورها إلّا حين تعتمد كذلك على دراسة الأصوات»[2]، هذا ما أكّده في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" فيما يتعلّق بعلاقة الصّرف بالنّحو، لأنّ النّحو «لا يفتأ يستخدم معطيات الصّرف المختلفة في عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفي الرّمز لعلاقاته وأبوابه»[3]، فهذا يجعلنا ندرك أنّ النّحاة المتقدّمين في الفهم الشّامل للنّحو آتٍ من معرفتهم بالصّلة العضوية بين هذه الأنظمة فدرسوها معا.

فالصّلة وثيقة جدًّا بين المستويات اللّغوية، ولهذا كان من الصّعب أن يفصل المتقدّمون بين هذه المستويات في مصنّفاتهم، وهي من الأمور التي أكّد عليها اللّغويّون المحدَثون في دراساتهم، والطّابع التّعليمي الذي سيطَرَ على التأليف النّحوي منذ نشأته، هو الذي دعا إلى فهم النّحو والتأليف فيه على هذا المنهج الواسع[4]، وهذا الذي صارت تتّجه إليه النظريّات الحديثة وتؤكّد صحّة المنهج الذي اعتمده النّحويّون القدامى، «فالتطوّر الذي حقّقته غاية النّحو في العصر الحديث ليس في حقيقة أمره إلّا رجوعًا إلى الفطرة والنّظر الصّحيح، وإلّا فما الذي يجعل تشو مسكي المعاصر اللغوي الأمريكي يلتقي

[1]- ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص37.

[2]- حسان تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص168.

[3]- حسان تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، دط، 1994م، ص86.

[4]- عبد الموارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م، ص2.

مع ابن جنّي وابن هشام المصري وغيرهما»[1] في مفهوم النحو وغيره من مباحثه، وبهذا يظهر أنّ المفهوم الموسّع والشّامل للنحو اعتمده النحويّون قُدامى ومُحدَثين وإن انتقده بعضهم.

المفهوم الثاني:

ذكرنا عن المتقدّمين المفهوم الأول للنّحو ثم ثنّينا بالمفهوم الذي يقصُر النّحو على قضيّة الإعراب والبناء.

وهذا المفهوم انتقده الذين تصدّوا لتيسير النّحو، وكان أوّلهم إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو" حيث يرى في كتابه هذا أن النّحاة المتقدّمين حين حدّدوا النّحو بأنّه علم يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، فقد أخطؤوا فهمهم للنحو ووظيفته،إذ قصروا مباحثه على خاصّية من خواصّه وهي الإعراب والبناء، وهذا في رأيه تضييق شديد لدائرة البحث النّحوي، وتقصير لمداه وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي أن يتناوله، ولهذا يطرح مفهومًا للنّحو كبديل للمفهوم الذي ذكرناه، يتضمّن مباحث أوسع وأصولًا أسهل تيسّر سبيل فهم النّحو.

فالنّحو في نظر إبراهيم مصطفى هو: «قانون تأليف الكلام، وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل، حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها»[2]، وهو بهذا يرى أنّه قد وسّع حدود مفهوم النّحو الذي ضيّقه النّحاة الأقدمون بناء على التّعريف الذي انتقده، وسلك به طريق الصّواب والغاية المرجوّة، وجمع به ما تشتّت من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة.

وهذا الذي قرّره إبراهيم مصطفى في مفهوم النّحو، وانتقاد السّابقين لم يوافقه عليه باحثون آخرون، بل رأوا فيه عدم الإنصاف، فما «ادعاه عليهم من أنّهم ضيّقوا من

[1]- محمد حماسة عبد اللّطيف: النّحو والدّلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدّلالي) دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص31.

[2]- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص1.

حدود النّحو الواسعة، فإنّ النّاظر في البحوث التي ضمّنها النّحاة كتبهم، يراها لا تقتصر على أحوال الإعراب والبناء، بل تتعدّاه إلى بيان وجوه تأليف الكلام المختلفة من الإثبات والنّفي والتّقديم والتّأخير والحذف والذّكر والتّوكيد وغيرها، ولم يغادر شيئا يجب أن يكون عليه النّحو إلّا أفاضت البحث فيه وطوّلت أطرافه، وحواشيه»[1] وما قدّمناه في مفهوم النّحو عند المتقدّمين يؤيّد هذه الوجهة، بل هناك من رأى في المفهوم الذي قدّمه إبراهيم مصطفى أنّه «مأخوذ حرفا بحرف عن تعريفات العلماء السّابقين، فليس الرأي غير مسبوق فيما يظنّ وليس الطّريق طريقًا غير مطروق فيما يظنّ، «لأن هذا مذكور لدى العلماء منذ مئات السّنين، ولو تناول جميع التّعريفات لَما قال ذلك»[2].

وقد تابع كثير من الباحثين إبراهيم مصطفى في نقده مفهوم النّحو عند المتقدّمين ممّن ينهجون نهجه ويتبنون رُآه، حتى قال عبد الستّار الجواري : «إنّ النّحو قد استقلّ عند المتأخّرين -كما كان منذ نشأته الأولى- بمعنى ضيّق محدود، هو تغير أواخر الكلم بحسب مواقعها من التّركيب، وهو الذي يعرف بالإعراب، وغلب عليه هذا المعنى غلبة بلغت به مبلغ الجمود المنقطع»[3]، وهذا شيء يعجب له الباحث المنصف أن يكون مفهوم النّحو عند المتأخّرين من النّحاة هو مفهومه عند النّحاة المتقدّمين الأوائل.

وفي نظره النّحو «لم يعد يعني في مفهومه فنّ التّعبير على الأفكار والمشاعر، ولا دخل له في الأساليب التي تختلف باختلاف المعاني والأفكار»[4] وكأنّ مفهوم النّحو كان من الأجدر-عنده- أن يكون فنّ التّعبير عن الأفكار والمشاعر. أو كما قال هو: «معنى النّحو في أبسط صوره هو القصد إلى أساليب العرب في الكلام، ملفوظًا كان أو مكتوبًا مدوّنا، بدا لنا واضحًا مدى الانحراف الذي أصاب هذا العلم بين أيدينا اليوم ووظيفته في الحياة

[1]- عبد الرحمن بن ماسية: آراء إبراهيم مصطفي في تيسير النّحو العربي (قراءة نقدية في كتابه إحياء النّحو)، رسالة ماجستير، 2014-2015م، جامعة الجيلالي اليابس، بلعباس، الجزائر، ص76.

[2]- كامل جميل ولديل: تيسير النّحو عند إبراهيم مصطفى، المجلّة الأردنية للعلوم التطبيقيّة، مج11، ع، 2008م، ص63.

[3]- عبد الستار الجواري: نحو التيسير، ص22.

[4]-نفسه، ص22.

العقليّة والاجتماعية»[1]، وهذا الانحراف الذي ينسبه للنّحو ووظيفته سببه انصراف النّحاة «إلى الإعراب وتوجيه الاهتمام الأكبر إليه، هو العلّة الأولى التي أدّت بالنّحو إلى الانحراف عن معناه عن وظيفته أصلا. على أنّ منهج الدّراسة النحوية... قد تنكّب عن سبيل الدّراسة اللّغوية وخالف طبيعتها في أكثر أجزائه وأغلب فروعه»[2]، بل عبد الرّحمن أيوب في كتابه "دراسات نقديّة في النّحو العربي" تتبّع أبواب النّحو العربي بابًا بابًا ونقدها، معتمِدًا في ذلك على المنهج الشكلي الذي تلقّفه عن جامعات الغرب.

والمهمّ أنّ النّحاة المحدَثين نقدوا مفهوم النّحو الذي تنقله كتب النحويّين المتقدّمين من المتأخرين، وكان نقدهم يجري على منوال إبراهيم مصطفى، وكان الأجدر بالنّحاة المحدَثين، وهم يهتمّون بنقد النّحو أن لا يعتمدوا على تلك الكتب التي تصطبغ بالصّبغة التّعليميّة.

والمفهوم النّحوي الذي اعتمده صاحب الإحياء ونسبه «لكلّ النّحاة العرب، وبنى عليه دعواه قد استمدّه من كتاب "الحدود" للفاكهي، ومن حاشية الصبّان على الأشموني ومختصر الزّمخشري.

وهذا اختيار لا يمكن الاطمئنان إليه لسببين: فمن ناحية منهجية لا يصحّ أن نناقش نظريّة ما انطلاقًا من الكتب التّعليميّة التي وضعت لشرحها لما تؤول إليه غاية التّعليم من اختصار أو تقريب قد يفيد المبتدئين..ثمّ إنّ هذه ليست أفضل المواطن التي عرضت التّفكير النّحوي القديم، وغاب منها التوسّع والتّعليل والإضافة التي اشتهرت بها مصنّفات مثل الخصائص لابن جنّي أو شرح الكافية لرضي الدّين الاستراباذي أو شرح المفصّل لابن يعيش»[3].

[1]- عبد الستار الجواري:ن حو التيسير ، ص22.

[2]- نفسه، ص50.

[3]- عز الدين المجدوب: المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998م، ص133.

وقد تتبّع عز الدّين المجدوب بعض التّعليقات الواردة في كتب القدماء المتأخّرة نوعًا ما، كالمفصّل للزّمخشري وشرحه لابن يعيش والكافية لابن الحاجب وشرحه للرّضي الأستراباذي ليقرّر أنّ «النّحو عند النّحاة العرب كان يعني قانون تأليف الكلمات بعضها إلى بعض، ولا يعني أن المصنفات الأولى قد خلت من ذلك، فالباحث إن رجع إلى كتاب سيبويه وجد ما يفيد أنّ النّحو كان يعني عنده أيضًا قانون تأليف الكلام وبيان ما تجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة»[1]، وهذا التّقرير مبنيّ على ما استشفّه من كتاب سيبويه (ت180ه) فهو يقول عن الأصناف التي تكوّن بائتلافها كلامًا: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنًا..ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلّا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: الله إلهنا وعبد الله أخونا»[2].

وقد جاء النّحاة بعد سيبويه وانطلاقا من نصّه هذا ومن تقسيم الكلام إلى ثلاثة أصناف، ضبطوا أنواع التوليفات التي تنتج كلامًا، والتي لا تنتج كلامًا، يقول الرّضي الإستراباذي (ت686ه): «والتّركيب العقلي الثنائي بين الثّلاثة الأشياء، أعني الاسم والفعل والحرف، لا يعدُو ستّة أقسام: الاسمان، والاسم والفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف والحرفان، فالاسمان يكونان كلامًا لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه، والاسم مع الحرف لا يكوّن كلامًا...والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأمّا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه»[3]، ويزيد هذا النصّ وضوحًا ما نجده عند ابن الخشّاب (ت567ه) في كتابه "المرتجل" يقول: «اعلم أنّ الكلم الثّلاث إذا ألف بعضها مع

[1]-عز الدين المجدوب: المنوال النحوي العربي، ص136.

[2]- سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988م، ج1، ص20-21.

[3]- محمّد بن الحسن الاستراباذي: شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، إدارة الثقافة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993م، مج1، ص19.

بعض حصل بعد ذلك ستة تآليف: اثنان مفيدان إفادة مطّردة وآخر منها مفيدة إفادة مخصوصة بموضع واحد محصورة عليه، وثلاثة مطروحة لأنّها لا تفيد.

والقسمان الأوّلان: الاسم مع الاسم كقولك: زيد منطلق والله إلهنا، والفعل مع الاسم كقولك: قام زيد وانطلق بشر، والثالث المخصوص وهو الحرف مع الاسم في النّداء خاصّة كقولك: يا زيد، والثّلاثة المطروحة هي: الفعل مع الفعل والحرف مع الفعل، والحرف مع الحرف.

فإذا وقعت الفائدة بالتآليف على ما ذكرنا سُمِّي ذلك المؤتلَف كلامًا»[1] فهذه النّصوص المقتبسة والمتعلّقة بتأليف الكلام تردّ مزاعم إبراهيم مصطفى أنّ النّحاة العرب عنوا بتغيّر أواخر الكلِم المفردة، ولم ينظروا في قوانين تأليفها[2]

والباحث الفاحص يجد في ثنايا الشّروح التي تطرّقت إلى الكلام وما يتألّف منه ما يدلّ على أنّ النّحاة كان لهم اعتناء بقوانين تأليف الكلام، فالرّضي الأستراباذي يذكر نوعين من قوانين تأليف الكلام، قانون تعرف به المفردات القياسية، وقانون تعرف به المركّبات القياسيّة، ومثّل لذلك: أنّ المضاف مقدّم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفيّة تركيب أجزاء الكلام[3]، أليس هذا هو مضمون إبراهيم مصطفى في قوله: «ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبُيِّنت لك مفرداتها كلمة كلمة، ما كان كافيًا في فهمك معنى الجملة، وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللّغة في تأليف كلماتها وبناء جملها، وذلك هو نحوُها»[4].

ويزعم إبراهيم مصطفى أنّ النّحاة حين قصروا النّحو على أواخر الكلمات وعلى تعريف الإعراب فاتَهم كثير من أحكام نظم الكلِم وأسرار تأليف العبارة، فطرق الإثبات

[1]- أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن أحمد الخشّاب: المرتجل، تح: علي حيدر، دد، دمشق، دط، 1972م، ص27.

[2]- عزالدين المجدوب، المنوال، ص37.

[3]- ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مج1، ص8-9.

[4]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص2-3.

والنّفي، والتأكيد والتّوفيق والتّقديم والتّأخير وغيرها من صور الكلام قد مرّوا بها من غير درس، إلّا ما كان منها ماسّا بالإعراب أو متّصلا بأحكامه، وفاتَهم لذلك كثير من فقه العربيّة، وتقدير أساليبها[1]، والباحث إذا فتّش في كتب الأقدمين وخاصّة تلك التي تعدّ من مصادر النّحو العربي ككتاب سيبويه، فقد ذكر فيه ما يدحض زعم إبراهيم مصطفى.

فقد ذكر سيبويه في الكتاب مبحث النّفي، فقال: «هذا باب نفي الفعل إذا قال: فَعَل، فإنّ نفيه: لم يفعل، وإذا قال: قد فعَل فإنّه لمّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل، فإنّ نفيه: ما فعل...وإذا قال: هو يفعل أي في حال فعل، فإنّ نفيه ما يفعل، وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيه: لا يفعل، وإذا قال: ليفعلنّ فنفيه: لا يفعل...وإذا قال سوف أفعل، فإنّ نفيه: لن يفعل»[2]، وذكر في مبحث التّوكيد فقال: «هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصبا، وذلك قولك له: على ألف درهم عرفًا ومثل ذلك قول الأحوص:

إِنّي لأَمنحك الصُّدودَ وإنّني قَسمًا إليكَ مع الصُّدود لأَمْيَلُ[3]

وإنّما صار توكيدًا لنفسه، لأنّه حين قال: له عليّ، فقد أقرّ واعترف، وحين قال: لأميل، علم أنّه بعد حلف، وكأنّه قال عرفا وقسمًا، توكيدًا كما أنّه إذا قال سير عليه، فقد علم أنّه كان سير، ثمّ قال: سيرًا توكيدًا»[4].

ومن المباحث التي طرقها سيبويه التّقديم والتأخير، يقول في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول: «وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدًا.. فإن قدّمت المفعول وأخّرت الفاعل، جرى اللّفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبد الله، لأنّك إنّما

[1]-إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، ص3.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص117.

[3]-ا لأحوص: شعر الأحوص الأنصاري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد، دط1969م، ص153.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص380.

أردت به مؤخّرًا ما أردت مقدّمًا...وهو عربيّ جيّد كثير، كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهِمّانهم ويعنيانهم»[1].

ومن مباحث الإيجاز والاختصار يقول: «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار، فمن ذلك، أن تقول على قول السّائل كم صِيد عليه،؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتّساع والإيجاز فنقول: صِيد عليه يومان، وإنّما المعنى، صيد عليه الوحشُ في يومين، ولكنّه اتّسع واختصر»[2].وقد بحث في الأساليب من المعاصرين عبد السلام محمّد هارون مُنطلقا ممّا يتألف منه الكلام، وهو إمّا أن يتألّف:

1. من اسمين.
2. أو من فعل واسم.
3. أو من فعل واسمين.
4. أو من فعل وثلاثة أسماء.
5. أو من فعل وأربعة أسماء.
6. أو من اسم وجملة.
7. أو من حرف واسم.
8. أو من جملة الشّرط وجوابه، أو جملة القسم وجوابه.

وهذه الصّور كما تكون خبريّة تكون أيضا إنشائيّة، وساق أمثلة على كلّ صورة، ثمّ قال: «فقد بان لك بهذا أنّ تأليف الكلام في صوره الإنشائية معادل لتأليفه في صوره الخبرية»[3]، ثمّ تتبّع الأساليب الإنشائية الواردة في أبواب النّحو.

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص34.

[2]- نفسه، ج1، ص211.

[3]- عبد السلام محمد هارون: الأساليب الإنشائية في النّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001، ص23-24.

والمقصود بهذا النّقل أنّ الأساليب التي اهتمّ بها البلاغيّون لها وجود في أبواب النّحو، بل هناك أساليب كان للنّحاة اعتناء بها أكثر من اعتناء البلاغيّين، وهو الأسلوب الإنشائي غير الطّلبي، كأفعال المقاربة وأفعال التعجّب، والمدح والذمّ وصيغ العقود والقسَم ورُبّ وكم الخبريّة ونحو ذلك، وهذا الأسلوب هو نوعٌ من أساليب الإنشاء ولم يعتنِ به البلاغيّون كما اعتنى به النحويّون.

الفصـــل الأول:

تيسير النحو لدى المتقدّمين

- ✓ أولا: دواعي تيسير النّحو عند المتقدمين
- ✓ ثانيًا: مفهوم التيسير النّحوي وأشكاله في القديم
- ✓ ثالثا: الأسس التي بُنِي عليها التيسير النّحوي عند المتقدّمين

يكاد يتّفق اللغويون والنحاة المحدثون أن فكرة التيسير النحوي ليست وليدة العصر الحديث، فالنحاة القدماء تفطّنوا إلى الصعوبات والعلل التي اتّسم بها النحو، وحدّدوا مواطن الشكوى منه.

فحاولوا على ضوء ذلك معالجة هذه الصعوبات والعلل انطلاقا من الوقوف على معرفة أسبابها؛ليتسنى لهم وضع الحلول والمعالجات المناسبة لها حتى يتيسّر عرض النحو في شكل ميسور واضح لطالبيه.

أولا: دواعي تيسير النّحو عند المتقدمين

1- الدّواعي غير النّحويةّ:

نعني بالدّواعي غير النّحويةّ الظّروف العامّة البيئيّة والاجتماعية التي دفعت المُهتمّين بشأن النحو إلى تيسره، وتجلّى ذلك في الكتب التّعليميّة التي كانت ترافق الكتب النّحوية العلميّة، وإن تأخّرت عنها نسبيّاً، إلّا أنّ الحاجة المستمرّة والمُتزايدة بمرور الزّمن كانت حافزًا مشجّعًا لتيسير النّحو وتغليبها على الكتب التي تُخاطب العلماء والمتخصّصين.

وتأخّر الكتب التي يسّرت النّحو وانتهجت المنهج التّعليمي أرجأه بعض الباحثين إلى«أنّ عصور الفصاحة بقيت تُلقي بظلّها على لغة القوم مدّة ليست باليسيرة، حتّى بعد أن طرأ اللّحن والخطأ على كثير من الألسن، بل إنّ هناك بيئات –وهي البيئات البدوية- بقيت تتميّز بالفصاحة اللّغويّة، وسلامة التّعبير حتّى نهاية القرن الثالث الهجري تقريبًا، ممّا جعلها مصدرًا من مصادر أخذ الرّواية والتعرّف إلى استعمال الفصيح عند لغويّي ذلك العصر، لهذا فقد تأخّر ظهور التّأليف عند المتعلّمين نسبيًّا عن التأليف العلمي»[1].

ويمكن إجمال الدّوافع التي حفّزت النّحاة على تيسير التأليف النّحوي في الآتي:

[1]- ابن جنّي: اللّمع في العربية، تح: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1982م، ص26.

1- توسّع الدّائرة الإسلامية جعل عددًا كبيرًا من المسلمين الذين ينتسبون إلى قوميّات مختلفة غير عربيّة، يرغبون في تعلّم اللّغة العربيّة، وقد صارت هذه الرّغبة حاجة مُلحّة عندما تولّى عبد الملك بن مروان تعريب دواوين الأقاليم المصرية، فديوان العراق كان بالفارسيّة، وديوان الشّام بالرّوميّة، وديوان مصر بالقبطيّة، وهذا دفع الأعاجم الذين كانوا يتولّون هذه الدّواوين إلى تعلّم العربية، إذ كان أمر الدّواوين بعد تعريبها يفوّض أمرها إلى العرب، أو من تعلّم العربيّة وأحسنها من غيرهم من أجل الارتزاق، بل اقتضى الأمر تعلّم العربيّة حتّى من العرب أنفسهم ممّن كانوا ضِعاف الألسنة أن يتقنوا الفصحى ويصونوا ألسنتهم من الخطأ ولا سيما في الكتابة.[1]

وهذا ما لا سبيل لأحد إليه إلّا بتعلّم النّحو من أيسر طرقه، فضلا عن اللّغة العربيّة الرّسميّة لكلّ المسلمين، و بها يتحدّث الفقهاء والعلماء والوزراء والخلفاء والقضاة، والقادة والوُلاة، وبها تتمّ مصالحهم وعباداتهم وأمور حياتهم، ومنذ أواخر القرن الأول نشأ «مبدأ تنقية اللّغة العربية، الذي حمل راية المحافظة على نقاء العربية، وهنا...برهن الأُمويون على أنّهم حُماة المبادئ العربية القديمة، فقد رُوي أنّ عبد الملك بن مروان كان يُحذّر أبناءه من اللّحن، فإنّ اللّحن في منطق الشّريف أقبح من آثار الجدري في الوجه، وأقبح من التّفتيق في ثوب نفيس...هذا الخليفة لم يكن يستعمل صيغًا ملحونة حتّى في المزاح، وأنّه كان يقدر الدّقائق اللّغوية حقّ قدرها»[2] وهكذا كان الشأن مع عدد من الخلفاء والولاة والعلماء والشّعراء، بل إنّ المجتمع في العهد الأموي لم يكن وحده الذي يعترف بالعربيّة على أنّها القدوة الرّفيعة والمثل الأعلى، بل كذلك الدّوائر الإسلامية غير العربية (من طبقة الموالي المِلحَّة في التسامي والتّعالي، كانت في

[1]- محمّد حسين آل ياسين: الدّراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة. بيروت، ط1، 1980م، ص41.

[2]- يوهان فك: العربية (دراسات في اللغة واللّهجات والأساليب) مكتبة الخانجي، تر: رمضان عبد التواب، مصر، دط، 1980م، ص36-37.

سبيل طرحها إلى محاكاة الطّبقة السائدة فيما تفعل، تجاري هذه أيضا في النّاحية اللغوية، وتحتضن حركة تنقية اللّغة العربية، بإعلاء شأن اللّغة البدويّة الخالصة.

وكلّما أخذت سلامة اللّغة تصير أمرا من أمور التّربية والتّعليم، قويت آمال غير العرب أن يستبدلوا –بالصّبر والدّأب- عربية فصحى من عربيّة اللّهجة الدّارجة في محيطهم[1]، عبر تعلّم العربية وإتقان أساليبها لارتباطها بمصالحهم كما ذكر سابقا.

2- اهتمام الخلفاء والأمراء بعلوم العربية، وأهمّها الأدب واللّغة والنّحو، فعلوم العربيّة هذه تضبط اللّغة، وتحفَظ من الخلل والفساد، وكان من وسائل ذلك عقد النّدوات مع الشّعراء واللّغويّين والنّحاة وأهل العربية على وجه عام، فكان إذا وقع اختلاف في مسألة لغويّة أو نحويّة استقدَموا أهل اللّغة والنّحو لحلّها ثمّ أجزلوا العَطايا لهم.[2]

كما وجدت الرّغبة عند عدد من الخلفاء والأمراء والوزراء في وضع كتب نحويّة مبسّطة للدّارسين، كما هو الحال مع الفرّاء، فقد طلب المأمون منه تأليف كتاب يجمع به أصول النّحو، فوضع له كتاب الحدود، وكما فعل ابن الحاجب الذي طلب منه الملك النّاصر أن ينظم له الكافية فنظمها في منظومة سمّاها الوافية ثمّ طلب منه أن يشرحها فشرحها[3].

3- نفور النّاس من تعلّم النّحو، جعل النّحاة يتداركون المشكلة، فقد «أحس النّحاة بالعبء الفادح الذي حملوا أنفسهم عليه وأرادوا أن يحملوا النّاس عليه أيضا، فاصطدموا بالنّفور والإعراض عن بضاعتهم المختلطة المضطربة –تماما كما هو الحال اليوم- وتنبّهوا إلى ضرورة التّيسير على المتعلّمين من النّاس العاديّين والصّغار

[1]- يوهان فك: العربية (دراسات في اللغة واللّهجات والأساليب) ص40-41.

[2]- ينظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1986م، ج2، ص189-190، 225-226.

[3]- كريم حسن: مناهج التأليف النّحوي، ص50.

والنّاشئين»[1] وقد عبّر عدد من النّحاة في مقدّمات مؤلّفاتهم النّحوية عن الصّعوبات التي تعتور أسلوب بعض النّحاة، لذلك كثيرًا ما كانوا ينزلون عند رغبة طلّابهم في توضيح متن منظوم أو منثور، أو شرح مختصر مستغلَق.

4- الخوف من ضياع اللّغة العربية، دفع النّحاة إلى نهج تيسير قواعد اللّغة العربيّة، لذلك «أكثر نحاة القرن السّابع الهجري في الأندلس من وضع المتون النحويّة المتنوّعة المنثور منها والمنظوم التي جمعت قواعد النّحو العربي.

ويبدو... أنّ ما دفعهم إلى هذا الاتّجاه فضلا عن محاولتهم تيسير النّحو العربي، خوفهم على أصول العربية من الضّياع»[2]، خاصّة بعد ما تعرّض له العالم الإسلامي من النّكبات إذ إنّ الفئة التّتّارية في بغداد قضت على التّراث العربي الإسلامي، بحرقها لكتب اللّغة والنّحو والفقه والتّشريع والفلسفة والمنطق، فأراد العلماء أن يعوّضوا هذا الذي فقد بكثرة التأليف والتّصنيف، ولمكانة النّحو بخاصّة في هذه الفترة التي كان الحُكم فيها للأعاجم من مماليك، خشي العلماء على لغة القرآن من الضّياع والفساد، بسبب تيّار العُجمة والكلمات الدّخيلة والأساليب الرّكيكة التي كانت تصدر من طبقات الحكّام والأمراء فاجتهد العلماء أنفسهم لنشر الحركة النّحوية في دور التّعليم، وقلّما تخلو مدرسة أو مسجد من دروس النّحو يقوم جنبًا إلى جنب مع دروس الشّريعة[3].

5- ظهور المدارس التي تدرّس فيها مختلف الفنون والعلوم استوجب وضع كتب نحويّة يعتمدها الشّيوخ في تدريسهم، ويحبّذ أن تكون سهلة ميسّرة، وبعض هذه الكتب لا تزال إلى الآن تدرّس في الزّوايا وبعض المدارس كالآجرُّومية، وقطر النّدى وألفية ابن مالك.

[1]- علي أحمد مدكور: تدريس فنون اللّغة العربية، دار الفكر، القاهرة، دط، 2006، ص312.

[2]- عبد القادر رحيم: خصائص مذهب الأندلس النّحوي خلال القرن السابق الهجري، جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1993، ص201.

[3]- كريم حسين ناصح: مناهج التأليف النّحوي، ص50. نقلا عن المدرسة النّحوية في مصر والشّام، ص140-141.

2- الدواعي النّحوية:

2-1- صعوبات تتعلّق بعرض المادّة النّحوية:

لقد اتّسم النّحو منذ بدايته بالصّعوبة، وهذه السّمة أدركها كثير من شيوخ النّحو وأعلامه، كما أحسّها التّلاميذ.

وما من شكّ أنّ جهودًا كبيرة قد بُذلت في سبيل بناء نحو عربي يحفظ لسان هذه الأمّة، ويمهّد لها طريق فهم الكتاب والسنّة، أو التّشريع الإسلامي، وهذه الجهود قد تكلّلت بكتاب سيبويه، وتمظهرت فيه، حتّى صار يُعرَف فيما بعد بقرآن النّحو، وهو أوّل أثر نحويّ باق يمثّل جهود المرحلة الأولى، بل يمثّل نضج الفهم النّحوي الذي يعنى بالتّراكيب النّحوية وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها[1] بل الأمر أوسع من ذلك كما يقرّره الشّاطبي (ت790هـ) عن سيبويه، يقول: «وإن تكلّم في النّحو، فقد بيّن في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرّفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبيّن في كلّ باب ما يليق به، حتّى إنّه احتوى على علمَي المعاني والبيان ووجوه تصرّفات الألفاظ والمعاني»[2]

هذا الإرث الضّخم الذي كان يقول فيه بعض القدماء: «أنا منذ ثلاثين سنة أفتي النّاس من كتاب سيبويه»[3] يريد بذلك أنّه يعتمد عليه في فهم نصوص الكتاب والسنّة، كونه وسيلة موصلة لفهم مقاصد العرب من خلال طريقة التّعبير على المعاني، ونصّ الشّاطبي المذكور دالّ على هذا، فهذه الأهميّة لكتاب سيبويه هي التي جعلت ابن النحّاس النّحوي المصري (ت388هـ) يقول: «لم يزَل أهل العربية يفضّلون كتاب أبي عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، لقد قال محمّد بن يزيد: لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أنّ الكتب المصنّفة في العلوم مضطرّة إلى

[1]- محمد حماسة عبد اللّطيف: النحو والدلالة، ص26.

[2]- أبو إسحاق الشّاطبي: الموافقات في أصول الشّريعة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دط، دت، ج4، ص95.

[3]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص5-6.

غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره»[1]، وأبو حيان النّحوي كان يرى أنّ قراءة الكتاب ضروريّة لكلّ من يريد الخوض في علم التّفسير يقول: «فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب، إذ هو المطلع على علم الإعراب والمبدي من معالمه ما درس، والمنطق من لسانه ما خرس، والمحيي من رفاته ما رمس، والرادّ من نظائره ما طمس، فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التّفسير، وترقت على التّحقيق فيه والتّحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفنّ المعول عليه والمستند في حلّ المشكلات إليه»[2].

وقيمة الكتاب عند المحدَثين ليست بأقلّ ممّا عند المتقدّمين، فقد نظروا إليه النظرة التي يستحقّها واعتمدوا عليه الاعتماد الكبير، فمنذ ظهوره للنّاس صار «برنامجًا لمن أراد الدّراسة العليا في النّحو، وأصبح الطّالب لا يُعدّ مستكمِلًا هذا النّوع من الدّراسة إلّا إذا قرأ كتاب سيبويه، وصار اسم الكتاب يُطلق عليه ويفتخر الطّلبة بأنّهم قرأوه..والكتاب في نظرنا (أحمد أحمد بدوي) مرجع من المراجع نعود إليه عندما نؤلّف كتابًا في القواعد العربية، وهو صورة لآخر ما وصل إليه التقدّم العلمي في النّحو في أواخر القرن الثّاني الهجري، لأنّ الكتاب ثمرة لهذه الجهود المتّصلة في تلك المادّة منذ بدأها أبو الأسود.

وهو صورة لِما كانت عليه دراسة النّحو في ذلك الحين من التّعليل والقياس، والاستنباط والتّفريع واستيعاب الفروض.

وفي رأيي كذلك، أنّ كتاب سيبويه كان الكتاب الأول والأخير في النّحو، فالكتاب سجلٌّ لقواعد النّحو، وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها، وكلّ من جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته»[3].

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص5.

[2]- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، تح: علي محمد عوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، ج1، ص100-101.

[3]- خديجة الحديثي: كتاب سيبويه وشروحه: مطابع دار التّضامن، بغداد، ط1، 1967، نقلًا عن: سيبويه حياته وكتابه، ص67

وعلى الرّغم من هذه الأهميّة التي تبوّأها الكتاب عبر العصور، كان بعض الدّارسين للنّحو يستصعبه، ويشقّ عليه استيعابه وتصوّر قواعده، ومن الرّوايات التي تشير إلى هذا ما يرويه المبرّد (ت286ه) عن المازني (ت248ه) أنّه قال: «قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدّة طويلة، فلمّا بلغ آخره قال لي: أمّا أنت فجزاك الله خيرًا، وأمّا أنا فما فهمت منه حرفًا»[1]، حتّى أنّ طالب النّحو إذا أتى يريد تعلّم كتاب سيبويه وقراءته يُقال له: «هل ركبت البحر؟ تعظيمًا لكتاب سيبويه واستصعابًا له»[2].

وهذا ليس خاصًّا بكتاب سيبويه، فهناك من رأى النّحو كلّه صعبٌ وخاصّة لما داخله المنطق والفلسفة، صارت سمته العامّة الغالبة عليه التّعقيد والغموض وعسر الفهم، ما جعل النّاشئة ينفرون منه، ويدلّ لهذا مايروى عن ابن خالويه (ت370ه) وهو في مجلس سيف الدّولة الحمداني (ت356ه) «فقال له رجل: أريد أن أتعلم من العربية ما أقيم به لساني، فقال: أنا منذ خمسين سنة أتعلّم النّحو، ما تعلّمت ما أقيم به لساني»[3] وهذه الرّواية تحمل دلالة مؤدّاها أنّ دراسة النّحو لم تكن سهلة، ولا أنّ كلّ من اشتغل به قوّم لسانه وانصاعت له اللّغة، وجرت على لسانه كما يريد في توريد المقصود على من يريد تبليغه.

وكان كثير من طالبي النّحو يُلازمون كتابا ليستوعبوا ما فيه، فلا يصدرون عنه إلّا بشيء يسير ممّا ينتفع به، حتّى قال بعضهم: «نظرت في كتاب المقتضب فما انتفعت منه

[1]- علي بن يوسف القفطي: إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986، ج1، ص283.

[2]- أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1958م، ص55.

[3]- جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1989م، ج1، ص529.

بشيء، إلّا بمسألة واحدة، وهي وقوع إذا جوابًا للشّرط في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[سورة الروم، الآية: 36]»[1]

وهذه الصّعوبة التي لازمت النّحو تعود في بعض نواحيها إلى اللّغة العسرة الفهم المستعملة في تأليف النّحو، وهذا الجاحظ (ت255ه) يروي في كتابه "الحيوان" حوارًا جرى بينه وبين أبي الحسن الأخفش (ت215ه) يلومه على اللّغة العويصة والمعقّدة التي يستعملها بعض النّحاة، فيقول: «قلت لأبي الحسن الأخفش، أنت أعلم النّاس بالنّحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلّها، و ما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست من كتب الدّين، ولو وضعتها هذا الموضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجتهم إليّ فيها، وإنّما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الموضع المفهوم، لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لا يفهموا، وإنّما قد كسبت في هذا التّدبير إذ كنت إلى التّكسّب قد ذهبت»[2] وهذا الدّاعي الذي ذكره الزجّاجي ليجعل من كتبه تتّسم بهذه السّمات، وأعني غرض العوض الذي يكسبه، لم يكن من شأن أغلب النّحاة، وخاصّة الأوائل منهم كالخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه وغيرهم، ودعوى أنّ هذه الكتب ليست من كتب الدّين هذا صحيح بالنّظر إلى ذات العلم وإلّا فإنّه وسيلة من وسائله، وآلة من آلالته، والوسائل لها حكم المقاصد كما يذكر ذلك الأصوليّون.

لكنّ الثّابت هو أنّ اللّغة المستعملة في النّحو كثر التذمّر منها، لصعوبتها وهذه حقيقة ثابتة على مستوى التأليف النّحوي كما هي ثابتة على مستوى التّلقين والتّعليم.

ندرك ذلك من خلال ما يرويه بعض أهل الأدب، فيقول: «كنّا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويّين: فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئًا، ومنهم من نفهم بعض كلامه

[1]- أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألبّاء، ص172.

[2]- أبو عثمان الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1965م، ج1، ص92.

دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمّا من لا نفهم من كلامه شيئًا فأبو الحسن الرمّاني (ت384ه) وأمّا من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي (ت377ه) وأمّا من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي (ت386ه)»[1].

وكلّ الذين ذُكروا في هذا النصّ لهم اتّصال بكتاب سيبويه، فأبو الحسن الرمّاني له شرح عليه، وكذلك أبو سعيد السيرافي، أمّا أبو علي الفارسي فله عليه تعليقة، وسبب الغموض الذي اتّسم به الرمّاني راجع إلى:

- التأثّر الشّديد بالفلسفة والمنطق: وهذا يظهر في تعليلاته التي تميل إلى المنطق أكثر منها إلى النّحو، من ذلك قوله: «وأمّا الاسم المتمكّن، فلا يجوز أن يكون على أقلّ من ثلاثة أحرف...فهذا عليه أكثر الأسماء، وهو الذي يجب أن يكون على أعدل الأبنية، وهو ثلاثة أحرف، ثمّ يليه أربعة، لأنّه تعديل بعد الأعدل، ثمّ يليه الخمسة لأنّه خروج عن التّعديل بمرتبة تُجاوز التّعديل فيُحتمل مثله لقربه من التّعديل وشُبِّه به، فأمّا الستّة فلا يكون في الأصول البتّة؛ لأنّه خروج عن التّعديل في الأصول بما لا يُحتمل مثله، لبعده عن التّعديل، ولكن يكون في التّفريع زائدًا على ستّة أحرف بمرتبة ويكون على سبعة بزائدٍ، فيخرج بمرتبتين، لأنّ الفروع أحقّ بالتّكثير من الأصول، فلذلك خرج بمرتبتين، ولم تخرج الأصول إلّا بمرتبة ممّا اقتضته العلّة»[2].

- غموض أسلوبه وتعقيده: كقوله «فلا يجوز في الحكاية لِما لا ينصرف إلّا منع الصّرف، كما لا يجوز في الحكاية التامّة في الأمثلة لما لا ينصرف، لا يكون إلّا بما لا ينصرف، فإن ذهب به مذهب التّرجمة انصرف»[3].

- الاستفاضة والاستطراد في بعض التعليلات بما يمكن الاستغناء عنه: نجد ذلك في مثل قوله: «فإن قال قائل: لِمَ جاز أن تكون المعرفة تجري على كلّ واحدٍ من الأمّة في اللّغة، وهذا شرط النّكرة؟ قيل له: ليس تجري على كلّ واحدٍ من الأمّة في الوضع الأصلي للّغة

[11]- أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألبّاء، ص234.

[2]- شرح الرمّاني، تح: صالح العبد اللطيف، ص213-214.

[3]- شرح الرمّاني، تح: إبراهيم آل موسى، ص624-625.

دون استعمال المتكلّم لها في كلامه، بأنّه لا يجوز أن يستعملها إلّا مع مع العلامة المعرِّفة، وإن لم تكن لفظيّة، فهي إشارة أو ما يقوم مقام الإشارة من المقصد الخاصّ إلى الشّيء بعينه..فإن قال قائل: فكيف يكون أسامة معرفة إذا قال القائل: رأيت أسامة لمن ليس بينه وبينه عهد؟

قيل له: لأنّ منزلته كمنزلة قوله: رأيت الأسد لمن ليس بينه وبينه عهد فيه، كأنّه قال: رأيت الواحد من الأسد، فخصّه بهذا الاسم على هذا المعنى، وصار على شبه تعريف العهد، وعلى شبه تعريف الجنس، من جهة أنّه يفهم منه الاختصاص للواحد بعينه من غير تقدّم عهده، فهو على جهة الجنس من هذا الوجه وهو على شبه العهد من جهة اختصاص الواحد، فهذا الاسم على هذا المعنى من غير أن يرجع إلى جملة الاسم، وإنّما يُقال: إنّ الألف واللّام تعرِّف على جهة العهد أو الجنس، ويدخل في ذلك شبه أحدهما، وقد ظهر الدّليل الواضح على ذلك من جهة الأسد المعرّف بالألف واللّام، هي علامة لفظيّة، فكذلك أسامة قد صحبه علامة تعريف على هذه الجهة، إلّا أنّها غير لفظيّة، وقول العرب للأسد: أسامة، وللثّعلب: ثُعالة، وللذّئب: ذُأَلان، بترك الصّرف دليل على التّعريف على التّفسير الذي بيّنّا.

فإن قال قائل: لِمَ وجب في السِّباع والوُحوش أن يكون لها أسماء معرفة بغير علامة تجري مجرى الأسماء والأعلام، ولم يجب ذلك لكلّ شيء؟ قيل له: لِعِظَم شأن السِّباع أشبهت ما يعقل لعِظم شأنه بعقله، فخُصّت بأسماء تجري مجرى الأعلام، كما خُصّ ما يعقل بالأسماء والأعلام مع أنّها لمّا كانت وحشيّة اقتضت أن يكون التّعريف الدّالّ عليها وحشيًّا لمُشاكلتها بحالها على حقيقتها من جهة التّشاكل الواقع فيها.

فإن قال قائل: فهلّا وجب للسباع أسماء أعلام (كزيد وعمرو) إذ آثروا أن يجعلوا لها التّعاريف على هذه الطّريقة؟

قيل له: لا يجب ذلك؛ لاجتماع أسباب منها: أنّها أنقص في مظهر الشّأن ممّا يعقل، ومنها: قلّة الحاجة للذّكر لها، والإخبار عنها، عن منزلة ما يعقل، ومنها: أنّها وحشيّة،

تقتضي معارف وحشيّة ليكون أدلّ عليها بالمُشاكلة»[1]، كلّ هذا الكلام والاستقصاء في مسألة واحدة: هي علّة اعتبار أسماء الأجناس معرفة، وهذا يظهر منه إفراط في الشّرح وإفراط في التّعليل ومحاولة الإجابة عمّا يكون دورانه في الأذهان، ممّا يمكن توقّعه وممّا لا يُمكن بطريقة الجدَل والبرهان.

وهكذا الشّأن عند أبي عليّ الفارسي وأبي سعيد السّيرافي، إلّا أنّ الغموض وعدم الإيضاح مُرتبط بنسبة الإيغال في المنطق والتّعليل والقياس والجدل وعدمه «وهذا المنهج لا نكاد نراه عند النّحاة في القرنين الثّاني والثّالث الهجريين، ويكاد يكون من مُميّزات الدّرس النّحوي في القرن الرّابع الهجري، لتأثّر هؤلاء النّحاة بعلوم عصرهم المختلفة من جَدَل ومنطق وفلسفة ونحوها»[2]، وممّا يثير الدّهشة أنّ أبا عليّ الفارسي كان يقول: «إن كان النّحو ما يقوله أبو الحسن الرمّاني،فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحو ما نقوله، فليس معه منه شيء»[3]، فُسّر هذا بأنّ الرمّاني كان يمزج كلامه بالمنطق، وفُسّر بأنّ المُراد بذلك المنهج والطّريقة التي كان يسلكها في النّحو، وفُسّر بأنّ ظاهرها إنكار المنهج، ومُؤدّاها تجريد الرمّاني من النّحو.[4]

وحاول بعضهم تخريج هذا القول تخريجا يُبعد التّهمة عن القائل والمقول فيه هذا القول «ويتلخّص في أنّ الفارسي ربّما قال تلك القولة في وقت مُبكِّر من حياة الرمّاني قبل أن يظهر نضجه العقلي وقبل أن يُبهر معاصريه بما قدّم من نتاج نحوي قيّم جعله في طبقة السّيرافي والفارسي ثمّ تغيّرت الحال بعد ذلك، بدليل أن شرح الرمّاني ذلك الشّرح المُتميّز في ميدان النّحو شكلًا ومضمونًا قد جاء في سنّ مُتأخّرة من حياته حيث أتمّ تآليفه بعد بلوغه سبعين عامًا. وهناك دليل آخر، وهو أنّه نُقِل عن الفارسي وأصحابه

[1]- على بن عيسى الرماني، شرح كتاب سيبويه، تح: المتولي الدميري، ص1290-1297.

[2]- أبو علي الفارسي، التّعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن محمد القوزي، الأمانة، القاهرة، دط، دت، ص31.

[3]- أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألبّاء، ص234.

[4]- مازن المبارك: الرّماني النّحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص85.

تفضيل الرمّاني على السّيرافي، ومن غير المعقول أن يفضَّل على السّيرافي، وليس معه منه شيء»[1].

ويمكن عزو الوضوح الذي كان يتميّز به السّيرافي إلى كونه كان يمثّل الثّقافة العربية، فهو من المشتغلين بعلوم الأدب، وهي علم النّحو واللّغة والصّرف والعروض والقوافي وصنعة الشّعر وأخبار العرب وأنسابهم، وهذه العلوم قامت على النقيض من تلك العلوم التي قامت على التّراث الأجنبي المُترجَم وهي الفلسفة والمنطق والرّياضيّات والطبّ، وقد وجد هذا التّقابل صداه في تصنيف العلوم في القرن الرّابع الهجري[2]، ومع هذا الوضوح والتخفّف من الإيغال في المنطق، وانتهاج أسلوب واضح بعيد عن التّعقيد، فإنّ الشّرح يتّسم بالاستطراد وتعدّد الأوجه والتّخريجات واستعمال أسلوب الجدَل، ويظهر هذا من أوّل باب خاض في شرحه من كتاب سيبويه[3].

وردّ بعض الباحثين هذا إلى أنّ السّيرافي قد تأثّر «أسلوبه بأساليب المُتكلّمين في الجدل ومحاولة الإقناع، كما تأثّر بأساليب الفقهاء في بسط الموضوع واستقصاء مسائله، أي: أنّ السّيرافي كان في نحوه مُتأثّرًا بثقافته الكلامية، وهو من علماء الكلام، وبثقافته الفقهيّة، وهو فقيه شغل منصب القضاء خمسين سنة»[4]، ويتجلّى هذا التأثّر في كونه «كثيرًا ما كان يأتي بالاعتراضات ويفترض أنّ سائلًا يسأله فيقول: فإن قال قائل كذا، أو فإن سأل سائل عن كذا..فالجواب عندنا كذا، وما يزال ينوّع الأسئلة ويُعدّد الفروض ويُفصّل في الإجابة والشّرح، حتّى لا يبقى لسائل سؤال، ولا تبقى في الكلام شُبة، ومثال ذلك قوله: إن سأل سائل فقال: إذا كان الاسم الذي لا ينصرف متى دخل عليه الألف واللّام أو أضيف انصرف لأنّه بالإضافة والألف واللّام يخرج عن شبه

[1]- علي بن عيسى الرماني: شرح كتاب سيبويه، تح: محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، مج1، 1414هـ/1415هـ، ص21-22.

[2]- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1986م، ج1، ص19.

[3]- أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص45.

[4]- مازن المبارك: الرماني النّحوي، ص44.

الفعل، فينبغي أن تكون حروف الجرّ متى دخلت على اسم لا ينصرف انصرف بدخولها كقولك: مررت بأحمر وما أشبه ذلك؟ ففي ذلك أربعة أجوبة يُوردها السّيرافي مُفصّلة ممّا فيه..على أنّ هذا الإسهاب الزّائد لم يكن ليُفيد القارئ أو ليزيد الشّرح إيضاحًا بقدر ما يزيد إغراقًا في الفروض والنظريّات، ويبعد عمّا يتطلّبه واقع اللّغة من النّحو والقواعد وحسبُنا مثالًا على ذلك أن السّيرافي يذكر سبع علل لعدم جرّ الفعل المضارع كما جرّ الاسم ويضيعنا خلال ذلك في فيض من الآراء النظريّة المحضة»[1].

وهذا الأسلوب بدأ يشيع منذ بداية القرن الرّابع الهجري في عدد من التّآليف كالإيضاح للزجّاجي (ت338ه) وشرح سيبويه للرمّاني (ت384ه) وسارت على هذه الشّاكلة كثير من التّآليف فيما بعد، وممّن كان ينزع إلى هذا الأسلوب أبو البركات بن الأنباري (ت577ه)، فقد بلغت الغاية في التّعقيد والجدل والحوار والاستقصاء في عرض الآراء النحوية، وتفسيرها ومقارنتها وتحليلها، ويتجلّى هذا في كتابيه "أسرار العربيّة" وَ"الإنصاف في مسائل الخلاف"، وهذا التّعقيد في الأساليب -في الواقع- لم يكن من سمات الكتب النحوية الأولى إلّا فيما قلّ، كما في بعض الأبواب عند سيبويه والمبرّد، فقد قال ابن كيسان (ت299ه): «نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقّه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح لأنّه ألّف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذاهبهم»[2]، وهذا لا يعني أنّ سيبويه كانت عبارته غامضة في كلّ أبوابه بل كان بعضها واضحًا وهو أغلبها، وبعضها غامضًا يحتاج إلى كدٍّ، فعبارة الكتاب تتفاوت «وُضوحًا وغُموضًا فربّما وضحت حتّى تصير كفلق الصّبح سُفورًا وإشراقًا تسبق إلى الفهم ألفاظه ومعانيه وربّما غمضت واستغلقت حتّى تكون كالأحاجي والطَّلسمات، يَحار فيها الفهم ويرتدّ عنها القارئ عجزًا وكلالًا...وبين هذين الحدّين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تُحصى كثْرة...ومن الغامض قوله: "وأمّا قول عديّ بن زيد

[1]- مازن المبارك: الرماني النّحوي، ص144-145.

[2]- عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، ج1، ص371.

أرَواحٌ مُودَّعٌ أم بُكورُ أنت فانظُر لأيّ ذاكَ تصيرُ[1]

فإنّه على أن يكون في الذي يُرفع على حال المنصوب والذي ينصب على أنّه على شيء هذا تفسيره»[2].

والمُبرّد صدر كتابه "المقتضب" بعويص المسائل ما جعل بعض الباحثين المُحدَثين يقول: «كنّا نقول: إن المبرّد أخطأته براعة الاستهلال في تصديره كتابه بمثل هذا المسائل الغامضة، ولكنّ الفارِقي يرى غير هذا»[3]، وما يراه الفارِقي هو أنّ المبرّد صدَّر كتابه بهذه المسائل العويصة «وقدّمها في افتتاح خطابه ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب من قصرت رتبته عن التّشاغل بشكله، إذ كان من الطّالبين لهذه الصّناعة قد رضي لنفسه منها أن يقول: قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان، غرضه تكثير الرّواية، وهو أبعد النّاس من الدّراية، لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل أحقّ وأولى وأخلق وأحرى»[4]، وهذا يُفسِّر لنا أنّ الصّعوبة التي نجدها في مثل كتاب سيبويه والمبرّد وابن السرّاج والزجّاجي، راجعة إلى أنّ هذه الكتب اعتمدت الأسلوب الذي يُخاطِب العالم المُدرِك، العارف بأساسيّات النّحو وأصوله، وقواعده ومسائله.

والأسلوب الذي يخاطب به العلماء العارفون غير الأسلوب الذي يخاطب به المبتدئ في التّعليم الذي لا يستطيع أن يَلِج أبواب النّحو إلّا عبر تلك المؤلّفات التعليميّة.

فكتاب سيبويه -وما شاكله كالمقتضب والأصول والإيضاح- كان صعب الفهم على المُتعلّمين والعارفين بكثير من قواعد النّحو لعمق مادّته ولأن «الكتاب موضوع للعلماء،

[1]- ديوان عديّ بن زيد العبادي: تح: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية، بغداد، دط1965، ص84.

[2]- على النّجدي ناصف: سيبويه إمام النّحاة، ص155-156.

[3]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، مصر، ط3، 1994م، ج1، ص88.

[4]- نفسه، ص89.

ومن أجل ذلك كان مُوجزًا حتّى كأنّ كلّ لفظة فيه وُضعت لمعنى واسع، بحيث احتاج النّاس إلى وضع شروح عليه لفكّ معانيه وتبسيطها»[1].

فالتّعقيد الذي كان سمة بارزة في المؤلّفات النحوية وواقعًا ملحوظًا «في التّراكيب اللّغوية في مؤلّفات النّحاة العرب بدأ بانتشار أساليب المناطقة والفلاسفة والمُتكلّمين، والتي يمكن وصفها بأنّها تتّسم بما يأتي:

1- الحوار والجدل والحِجاج.

2- التّقسيم أو التّحديد.

3- القياس والاستدلال المنطقي والتعليل.

4- استقصاء المعاني وتحليلها.

والباحث في كتب النّحاة في القرون -الرّابع والخامس والسّادس والسّابع- يجدُ هذه الظّاهرة طاغية بشكل واضح»[2]، وإليها ترجع أسباب صعوبة عرض المادّة النّحوية.

2-2-صعوبات تتعلّق بالنّظرية النّحوية العربية:

ممّا هو معلوم لدى النّحاة قديمًا وحديثًا أنّ النّحو العربي مبنيّ على فكرة العامل، فهي العمود الفقري الذي يدور حوله كثير من أبحاثه الرّئيسة والفرعيّة، ولذلك كانت أهميّتها مرتبطة بصلب النّحو.

من هنا اعتبر النّحاة العامل شخصيّة لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي: فلسفة العامل والعمل، ومن ذلك اعتبارهم بعض العوامل

[1]- خديجة الحديثي: كتاب سيبويه وشروحه، ص149.

[2]- كريم حسين ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي، دار صفاء، عمان، ط1، 2007م، ص127.

أصلًا كالأفعال وبعضها فُروعًا كالأسماء والحروف، ومن ذلك أنّ بعض العوامل أقوى من غيرها، ومن ذلك أيضًا أنّ الاختصاص مُوجبٌ للعمل وغير ذلك كثير[1]

غير أنّه ينبغي التّنبيه إلى أنّ العامل في نظر النّحاة القدماء -أعني نحاة ما قبل القرن الرّابع الهجري- كان منطلقه سليمًا «يستهدف ربط الإعراب بقرينة لفظيّة، وما أشكّ في أنّه كان على هذا المنهاج لعصر أبي الأسود وخالفيه، ولكنّه بدأ يدخل في مآزق التّأويل بعد طول الاستقراء...ثمّ ازداد إيغالًا في التّأويل في القرن الرّابع، وهو الزّمن الذي أضل الفارسي والرّمّاني والسّيرافي وابن جنّي...ونجم من جرّاء هذه النظريّة كثير من المشكلات اللّغوية صرفت النّحويين عن استشراف آفاق هذه اللّغة، وأبعدتهم عن النّظرة الموضوعيّة والمنهج السّليم، وحالت بينهم وبين التبصّر في تراكيب اللّغة ودراسة ما فيها من مرونة واتِّساع»[2]؛ ومنذ القديم نادى بعض النحويّين بإصلاح النحو العربي، وكان نقدهم موجها إلى ما خلفته نظرية العامل من مشكلات وتعقيدات صعّبت النحو، ولعلّ أبرز المظاهر في ذلك:

1- الإيغال في التّقدير والتّأويل

وهذه التّقديرات والتّأويلات التي بالغ فيها بعض النّحويّين وبالخصوص نحويّو القرن الرّابع فما بعده «هي التي خلقت في النّحو العربي محاولات للتخلّص ممّا دفع إليهما وهي نظريّة العامل»[3]وكان من أقدم من تصدّى لنقد النّحو ومناهج النّحاة أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن ولّاد المصري (ت332ه) وأبو العلاء المعري (ت449ه) الشّاعر المعروف، وابن حزم الأندلسي (ت456ه)، وابن مضاء القرطبي (ت592ه).

[1]-محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م، ص199.

[2]- محمد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 1983م، ص201.

[3]- علي محمد أبو المكارم: الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008م، ص148.

وقد تبلور نقدهم للنظريّة النحويّة العربية شيئا فشيئًا، واكتملت صورته على يدي ابن مضاء القرطبي.

فقد هاجم ابن ولّاد التّأويل والتّقدير في النّحو وادّعاء الحذف والإضمار[1]، دونما حاجة إلى ذلك إذا كان الكلام مُفيدًا يقول في هذا الصّدد: «نُضمر إذا كان الكلام مُحتاجًا إلى الإضمار ناقصًا عن التّمام، فأمّا إذا كان الكلام تامًّا مفيدًا غير مستحيل ولا ناقصٍ فلا حاجة فيه إلى الإضمار»[2]، وهذا الكلام أجاب به على المبرّد لمّا ادّعى الحذف في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢبَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ٣٥﴾ [سورة يوسف، الآية: 35] قائلًا: «ولا يخلُو الفعل من فاعل ولكنّه -والله أعلم- على قوله: ثمّ بدا لهم بدوٌ ولكن حذف بدوٌ من الكلام لأنّ بدا يدلّ عليه... قال أحمد: أمّا قوله: لم يجعل في بدا فاعلًا..فليس الأمر كذلك؛ لأنّ «ليسجُنُنَّهُ» جملة في موضع الفاعل»[3].

وعلى منوال ابن ولّاد كان أبو العلاء المعرّي يعترض على تقديرات سيبويه وابن سعيد السّيرافي، حيث يُقدّرون ما يستغني الكلام عنه، كما قالوه في قول الشّاعر:

قنافذ درّاجون حول خبائهم بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا[4]

فيُقدّرون ضمير الشّأن في "كان" محلّه الرّفع على أنّه اسمها، ويعربون عطية مبتدأ، وجملة عوّد خبره، و"إيّاهم" منصوبة بـ "عود" وجملة المبتدأ وخبره، خبر "كان"، أو يعربون "ما" موصولة واسم "كان" ضميرًا مُستترًا يرجع إلى "ما" و"عطية" مبتدأ و "عود" خبره و"إيّاهم" مفعولًا مقدّمًا والعائد محذوف إلى آخر ما قالوه في توجيه البيت، ولكنّ المعرّي بذوقه العربي يرفض هذه الأعاريب قائلًا: «والأشبه بمذاهب العرب أن يكون "عطية"

[1]- أحمد مختار عمر: البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م، ص157.

[2]- أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد: الانتصار لسيبويه على المبرّد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م، ص187.

[3]- ابن ولاّد: الانتصار لسيبويه، ص187.

[4]- الفرزدق: ديوان الفرزدق، تح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1987م، ص162.

مرفوعا بـ "كان" و"إيّاهم" منصوبًا بـ "عوّدَا"»[1]. فلا حاجة إلى التقدير مادام الأسلوب العربي يرتضيه.

2- إنكار القياس النّظري:

فقد جمع أحمد مختار عمر أقوال ابن ولّاد التي تردّ القياس النّظري، فإنّ ابن ولّاد لا يصحّ عنده الطعن على العربي، أو رميه باللّحن أو تقديم القياس النّظري على المادّة اللّغوية المسموعة، وفي هذا يقول -ردًّا على المبرّد-: «إن كانت التّخطئة لمن قال ذلك من العرب، فهذا رجل يجعل كلامه في النّحو أصلًا، وكلام العرب فرعًا، فاستجاز أن يخطئها إن تكلّمت برفع يخالف أصله»، ويقول: «الذي للّغوي أن يفعله أن يمثّل وأن يعتلّ لما جاء عن العرب، فأمّا أن يردّه فليس له ذلك» ويقول: «سبيل النّحويّين اتّباع كلام العرب إذ كانوا يقصدون إلى التكلّم بلغتهم، فأمّا أن يعملوا قياسًا -وإن حسن- يؤدّي إلى غير لغتها فليس ذلك لهم، فهو غير ما بنوا عليه صناعتهم» فابن ولاد عنده يجب الوقوف عند المادّة اللّغوية المسموعة، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النّظري فهناك من الأساليب والكلمات ما يصحّ في القياس ولكنّه لم يُسمَع، فيجب أن نقف عند ما قالت العرب».[2] وهذه ظاهرية في اللغة.

3- إنكار علل النّحو:

فقد هاجم ابن حزم الظّاهري (ت456هـ) علل النّحو ورأى أنّها «كلّها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتّة، وإنّما الحقّ من ذلك أنّ هذا سمع من أهل اللّغة الذين يرجع إليهم في ضبطها، وما عدا هذا فهو -مع أنّه تحكّم فاسد متناقض- فهو أيضًا كذب، لأنّ قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا...شيء، يعلم كلّ حسٍّ أنّه كذب

[1]- أبو العلاء المعري: عبث الوليد، تح: محمد عبد الله المدني، مطبعة الترقي، دمشق، دط، 1936م، ص80.

[2]- أحمد مختار عمر: البحث اللّغوي عند العرب، ص156-157.

لم يكن قطّ ولا كانت العرب عليه مدّة ثمّ انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك»[1]، بل يذهب ابن حزم إلى أنّ الاشتغال بالنّحو يكتفي منه ما أبلغ الهدف وما سوى ذلك فلغو من القول وإضاعة للوقت ولم يرسل القول إرسالا فعل الكُسالى الذي يسوغون به تقاعسهم عن العمل أو عجزهم، لا. إنّه درسه في مطوّلاته ومختصراته دراسة قاض لم يترك بيّنة في الدّعوى إلا فحصها[2]، ولهذا كان من رأيه أن «أقل ما يجزي من النّحو كتاب "الواضح" للزبيدي أو ما نحا نحوه كـ "الموجز" لابن السرّاج وما أشبه هذه الأوضاع الحقيقية، وأمّا التعمّق في النّحو ففضول لا منفعة بها، بل هي مشغلة عن الأوكَدِ، ومقطعة دون الأوجب والأهم، وإنّما هي تكاذيب !فما وجه الشّغل بما هذه صفته؟... لأنّه لا منفعة للتزيّد على المقدار الذي ذكرنا إلّا لمن أراد أن يجعله معاشا، فهذا وجه فاضل لأنّه باب من العلم على كلّ حال».[3]

وممّن أنكر التّعليل وجعل بدله قول العرب هو العلّة، ابن سنان الخفّاجي (ت466هـ) الذي يقول: «فأمّا طريقة التّعليل، فإنّ النّظر إذا سلّط إلى ما يعلّل به لم يثبت معه إلّا الفذّ الفرد، بل لا يثبت شيء البتّة، ولذلك كان المصيب منهم المحصّل من يقول: هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك»[4]، وهذا متوافق مع ما ذهب إليه ابن حزم إلى أن اللّغة سماع من أهل اللّغة وإليهم يرجع في ضبطها، وهذا جريا على ما عُهد عليه من إنكار العلّة في الشّرع والقياس.

وما ينبغي هنا ذكره، أنّ التعليل النّحوي هناك من رفضه مُطلَقًا، كما هو عند ابن حزم وابن سنان الخفّاجي، وهناك من بالغ فيه غاية المبالغة كابن الرّومي، وهناك من توسّط في التّعليل وهم كُثُر.وهو الذي ينبغي أن يعتمد.

[1]- ابن حزم الأندلسي: التقريب لحدّ المنطق، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ص157.

[2]- سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1969م، ص44.

[3]- إحسان عباس: رسائل ابن حزم الأندلسي (رسالة مراتب العلوم)، مؤسسة العربية، بيروت، ط1، 1983م، ج4، ص66-67.

[4]- ابن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982م، ص38.

5- رفض التّمارين غير العملية:

كان من نتيجة الإفراط في القياس أن افترضوا أحكامًا لما يمكن أن يُقال فقد حداهم الأمر إلى اختراع تراكيب خارجة عن حدود الفصاحة، ومن أمثلة ذلك في كتب النّحو ما ذكره سيبويه في كتابه: «أيَّ مَن إن يأتِه مَن إن يأتِنا نُعطه يُعطه تأت يُكرمْك، فكأنما قلت: أي من إن يأته زيد يعطه تأت يكرمك »[1] ومن أمثلة ذلك ما أورده المبرّد في صدر كتابه المقتضب قائلًا: «هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلّمون: الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيةَ درهمًا القائمُ في داره أخوك سوطًا أكرم الآكل طعامَه غلامُه زيدُ عمرًا خالد بكرًا عبدَ اللهِ أخوكَ... وتقديرها كأنّك قلت: أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُه الرّجلَ الذي ضرب سوطًا رجلًا شتمَ رجلًا أكرم رجلًا أعطاه درهمًا رجلٌ قام في داره أخوك»[2]، فهذه التمارين غير العملية زادت النّحو تعقيدًا، وحتّى لمّا تطرّق الشُرّاح إلى توضيحها خطَّؤوا بعضها، وصححوا بعضها الآخر، واختلفوا اختلافًا واسعًا حولها.

6- العامل:

كان أوّل الدّاعين إلى إلغاء نظرية العامل بالكلية من النّحو -فيما نعلم- ابن مضاء القرطبي، الذي رأى أن تخلُّص النّحو من مشكلاته وصعوباته يبدأ بتخليص الدّرس النّحوي منها، فكثير من تعقيدات النّحو هي من إفرازاتها، فلذلك رفضها ورفض ما نتج عنها من تقدير وتأويل وحذف وإضمار لا يحتاج الكلام إليه كما رفض العلل الثواني والثّوالث، وأبقى من العلل الأُوَّل وما يقطع بصحّته من العلل الثواني، ورفض التّمارين غير العملية، إضافة إلى رفض القياس.

[1]- سيبويه: الكتاب، ج2، ص406.

[2]- المبرّد: المقتضب، ج1، ص160-161.

وكلّ ما دعا إلى إسقاطه ابن مضَاء من النّحو كان مسبوقًا فيه إلا إسقاط العامل كما مرّ معنا، وهو بنفسه قد اعترف أنّ النحويّين مُجمِعون عليه[1]، «وابن مضاء بدعوته إلى إسقاط العامل لم يقدّم بديلًا له، بل رأيته (محمد إبراهيم) في باب يستبدل بـ "أَعْمَلْتُ" "علقت" وفي باب آخر يُحيل الأمر على السّماع عن العرب، وقد وعدنا أن يقدّم تطبيقه الخالي من نظرية العامل في كتاب جديد يحيط بأبواب النّحو جميعها، وإذا كان كتابه الموعود صورة لما قدّمه في الأبواب التي تناولها، فهو كتاب خالٍ من المنهج»[2]؛ فهروبًا من نظرية العامل، كان يفسّر المسائل النحوية بالتّعليق ففي باب التّنازع يقول «وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويّين إلّا في أن أقول: "علقت" ولا أقول "أعملت"، والتّعليق يستعمله النّحويّون في المجرورات وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين»[3] في حين نجده عندما تحدّث عن باب الاشتغال لم يتحدَّث عن التعليق البتّة، بل وصفَه وذكر أحكامه كما هي في كتب النّحو، قائلًا: «ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب إنّما يرفعه المتكلّم وينصبه اتّباعًا لكلام العرب»[4].

والمتأمل يراه في باب يعلّق الألفاظ ببعضها وفي باب آخر لا يعلّقها ببعضها ويُرجع ذلك إلى فعل المتكلّم اتّباعًا لِما سُمِع عن العرب، وكأن ابن مضاء وجد «أنّ حديث التعلّق سيوقعه فيما أوقع حديث العامل النّحاة من القول بالتّقدير أو بالحذف، ذلك أنّه لا بدّ أن يعلق الاسم المرفوع بما يقتضي الرّفع، وكذلك المنصوب، ومن هنا كان فراره من موضوع التعلّق ... ولذلك يمكن القول بأنّ ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى، وإنّما هو رجل يقول كلامًا في باب، ويقول غيره في باب آخر، ولا يجمع الكلامين نظام ولا منهج»[5].

---

[1] ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982، صص76، 130، 134، 138.

[2] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط1، 1979، ص45.

[3] - ابن مضاء القرطبي، الرد على النجاة، تح: شوقي ضيف، ص94.

[4] - نفسه، ص82.

[5] - ابن مضاء القرطبي، الردّ على النّحاة، تح: إبراهيم البنّا، ص20.

ومع هذا فالكتاب وصاحبه في نظر القدماء شاذّ خارج عن المألوف في عهده، ظاهري في نحوه، كما في مذهب فقهه، ولم يكن لكتابه تأثير في خالفيه مع طول المدّة، ولم تبعث آراؤه إلّا في عصرنا وكأنه مؤلَّف أُلف إلى علماء النحو في القرن العشرين لبعث النّحو من جديد، وهو في نظر النّحاة المحدَثين مختلف عن نظر المتقدّمين، فهو بديع في نظرته ومنهجه رائق في آرائه وتوصيفه، يتشوّف النّظر الحديث في النحو إليه، خصوصًا عند دعاة التيسير النحوي الذين تبنّوا أفكار الكتاب في خوضهم تيسير النّحو العربي، وكأن النّحاة القدماء لم يطرقوا التّيسير النّحوي الحقيقي في مؤلّفاتهم النحوية، إلّا ما كان قد قدّمه ابن مضاء في كتابه.

ثانيًا: مفهوم التيسير النّحوي وأشكاله في القديم

1- مفهوم تيسير النّحو لدى القدماء:

لقد أدرك النّحاة الشّعور الذي كان يعانيه المتعلّمون من غموض وصعوبة في أساليب النّحاة، وقد ذكرنا نصوصًا مضت في بحث دواعي التيسير تبين التشكّي من النّحو عند المتقدّمين.

كلّ هذا حفّز النّحويّين أن ينهجوا سبل التيسير والسّهولة في التّعبير والوضوح في الفكرة والبساطة في عرض الموضوعات النحوية وتنظيمها. والقدماء لم يقدّموا مفهومًا واضحا للتيسير النّحوي، لكن يمكن ملاحظة هذا المفهوم من خلال المصنّفات التي قدّموها في هذا المضمار.

فهذه المصنّفات كانت تعليمية بالدّرجة الأولى، تحمل سمة الوضوح والبساطة في الأساليب وتقديم النحو، مثل "الواضح" و"الموضح" لابن الأنباري (ت327ه) و"الإيضاح" و"الجمل" للزجاجي (ت337ه)، و"الإيضاح العضدي" لأبي على الفارسي (ت377ه) و"الواضح" للزبيدي (ت379ه) و"اللّمع" لابن جني (ت392ه) و"الموجز" لابن السراج (316ه)، فهذه المؤلّفات ظهرت بسبب إحساس النّحاة بما يعانيه المتعلّمون من صعوبة

في فهم المؤلّفات النحوية الواسعة مثل كتاب سيبويه (ت180ه) و"المقتضب" للمبرد (ت316ه).

فمفهوم تيسير النّحو عند المتقدّمين لا يخرج عن اختيار جملة موجزة من القواعد من النحو الكلّي، تُعرَض في صورة واضحة تهدف لحفظ اللّسان من الزّيغ في التّطبيق والكتابة.

أو هو كما يذكر عبد المجيد عيساني: «إنّ تيسير النحو قديمًا ليس أكثر من أنّه كان انتقادًا للدّروس التي ينبغي على النّاشئ أن يعرفها، حيث تُعرَض عليه بصفة مختصَرة، مُكتفين في ذلك بما يظهر على لسانه حفاظًا على الإعراب الذي يميّز الفصحى عن غيرها، متبوعة تلك المواضيع بالأمثلة الواضحة وإن كانت ترديدًا لما هي عليه في المصنّفات الكبرى»[1]، فمفهوم التيسير عند المتقدّمين كان ينأى عن التعقيدات التي شابت النّحو، وكان أساسًا مدرها إلى المنطق والعلل والأقيسة التي ذهبت بالنّحاة مذاهب شتّى، وكانت محاولاتهم لتيسير النّحو تعليمية.

وتأسيسًا على هذا، يدرك المُتتبِّع لمصنّفات النّحاة القدامى أنّهم كانوا يرون أنّ الحدود بين علم النّحو العلمي والنّحو التعليمي أو التربوي، كانت واضحة المعالم لديهم، وبالتأمّل في قول علي بن سليمان: «عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه بينا مشروحا، وجعل فيه مشتبها ليكون لمن استنبط ونظر فضل ... قال أبو جعفر وهذا الذي قاله علي بن سليمان حسن؛ لأنّ بهذا يشرُف قدر العالم وتفضُل منزلته، إذ كان ينال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة؛ ولو كان كله بيّنا لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطُل التّفاضل ولكن يستخرج منه الشّيء بالتدبّر»[2]، ندرك أنّ النحو العلمي مبنيّ على الاستنباط والتمهّر وتفتيق الذّهن على حدّ تعبير ابن حزم كما في

[1]- عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص106.

[2]- البغدادي: خزانة الأدب، ج1، ص372.

المسائل الطّوال التي أدخلها أبو العباس المبرد في صدر كتابه المقتضب في النّحو الذي لا ترد على أحد أبدًا لا في كتاب ولا في كلام[1].

والباحث لا يجد في هؤلاء الميسّرين للنّحو العربي مَن حاول منهم نقض المنهج النّحوي وأصوله، وإن كانت لهم عليه مآخذ وانتقادات، سببها التّفريع والتّشعّب في مسالك القياس والتعليل والتّقدير والتّأويل، ومع ذلك لم يصل الأمر إلى درجة المساس بجوهر النّحو المَبني على القول بنظرية العامل. ولذلك لم يثبُت أنّ أحدًا من المتقدّمين قبل ابن مضاء حاول نقض نظرية العامل أو الاستعاضة عنها بغيرها، حتّى وإن تنبّهوا إلى ما اعتراها من تعقيدِ نجَم عن إسراف النّحاة في أحكامها والخروج عن الاعتدال في اعتمادها، ما أسلَم إلى استغلاق عدد من أبواب النحو ومباحثه.

والنّحوي الوحيد الذي حاول تيسير النّحو من خلال الاستعاضة عن نظرية العامل هو ابن مضاء القرطبي في كتابه "الردّ على النّحاة".

فمفهوم التيسير عنده قائم على إلغاء نظرية العامل لأنّه كان يرى أنّ الصّعوبة التي لحقت النّحو والتصقت به ليس لخلَلٍ فيه، وإنّما لمنهج النّحاة الذين زاغ بهم عن غاية النّحو، وهي صون اللّسان عن اللّحن إلى البحث فيما ليس من صميم اللّغة من أقيسة وعلل قائمة في الغالب عن المنطق، يدلّ على هذا ما استهلّ به كتابه قائلا: «وإنّي رأيت النّحاة –رحمهم الله- قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن، وصيانته عن التّغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا... إلّا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعَّرَت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطّت عن رتبة الإقناع حُجَجها»[2]، فهو في هذا يثبت للنحاة فضلهم وأنّهم بلغوا الغاية التي وضعوا من أجلها النّحو، وهي حفظ اللّسان، ومعلوم أنّ هذه الغاية التي وصلوا إليها مرّت عبر القول

[1]- ابن حزم الظاهري: التقريب لحد المنطق، ص100.

[2]- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص72.

بالعامل في النّحو، ولا يخفى أنّ نظريّة العامل كانت حاضرة في الكتاب لسيبويه وعماد كثير من التّعليلات جاءت فيه، فلِمَ إنكارها؟

إلا أنّه يمكن القول: إن ابن مضاء القرطبي ردّ التّجاوز المبالغ فيه في صناعة النّحو أي أنّه يرفض المبالغة في القياس والتّعليل والتأويل والتّقدير والحذف والإضمار، وغير ذلك. وهذا رفضه عدد من النّحاة سبقوا ابن مضاء كما مرّ معنا، لكن لم يُجاوزوا هذا إلى رفض العامل كما فعل ابن مضاء.

والسّبب - في نظري - هو ربط مسألة القول بالعامل بالاعتقاد، بمعنى هل المتكلّم كلامه مِن فعله هو، أي نسبة الكلام إليه، أم من فِعل الله؟

يظهر هذا من تعليقه على كلام سيبويه الذي صدّر به كتابه: «وإنّما ذكرت ثمانية مجارٍ لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلّا ويزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه»[1] قال: «فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّنُ الفساد»[2]، ثمّ علّق على قول ابن جنّي: «وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره»[3]، قائلًا: «فأكّد المتكلّم نفسه ليرفع الاحتمال ثمّ زاد تأكيدًا بقوله لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة، وأمّا مذهب أهل الحقّ فإنّ هذه الأصوات إنّما هي من فِعل الله تعالى، وإنّما تُنسَب إلى الإنسان كما يُنسَب إليه سائر الأفعال الاختيارية»[4]؛ فابن مضاء يرى أنّ نسبة الحركات إلى المُتكلِّم أو بمعنى أعمّ نسبة الكلام إلى المُتكلِّم هو ما يعتقده المعتزلة لأنّ الأفعال التي يقوم بها الإنسان ومن ضمنها الكلام تُنسَب إليه ولا تُنسَب إلى الخالق جلّ وعلا في نظر المعتزلة، بخلاف أهل الحقّ يعني

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص13.

[2]- ابن مضاء القرطبي: الردّ على النّحاة، شوقي ضيف، ص77.

[3]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص109-110.

[4]- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص77.

أهل السنّة، فإنّهم ينسبون الكلام في الحقيقة إلى الله وإن كان في الظّاهر نسبته إلى الإنسان.

ولعلّ هذا هو الذي دفع ابن مضاء لردّ القول بنظريّة العامل لا سيما توهّم نسبة الفعل إليها، وهذا مُخالِف لاعتقاد أهل الحق كما يتصوره.

من كلّ ما تقدّم، يمكن القول: إنّ التيسير النّحوي كان ضرورة مُلِحّة، وكان مفهومه قائمًا على قاعدة مشتركة، وهي أنّ النّحو الذي يكون الغرض منه إقامة الألسنة يجب أن يكون مُشتمِلًا على أهمّ موضوعات النّحو معروضةً عرضًا واضحًا مُتّسقًا تنأى عن المبالغات التي تُشتِّت الذّهن، كالقضايا الفرعية والتّعليل المُبالَغ فيه، أو الموضوعات التي كثُر الجدل حولها كباب الاشتغال وباب التنازع كما فعل ابن جنّي في اللُّمَع، أو الموضوعات التي ليس لها دوران كبير في اللّغة، وهذه تختلف من نحويّ إلى آخر حسب تقديرات المؤلّف.

2- أشكال التّيسير التي اعتمدها المتقدّمون:

علمنا ممّا تقدّم أنّ النّحاة تنبّهوا إلى الصّعوبات التي يُعانيها مُتعلِّمو النّحو، ولتدارُك هذه الخلَل راحوا يبحثون عن وسائل وطرق تيسِّره بعدما أصبح معقّدًا أو منفرا للطلّاب والدّارسين فسعوا جاهدين لتدارك هذا الخطر الذي يهدّد اللّغة، فانتهجوا طُرقًا وأشكالًا مختلفة.

ويمكن رسم الأشكال والطّرق التي انتهجوها في تيسير النّحو العربي إلى شكلين رئيسين:

الشكل الأول: تأليف المختصَرات

وهذا الشّكل سار عليه كثير من النّحاة، وحاولوا أن يُضمّنوا في ثناياه المسائل الجوهرية في النّحو دون التعرّض إلى مواطن الخلاف أو إيراد الاعتراضات أو ذكر الجزئيات والفروع، إذ كانت الغاية من هذه المؤلّفات هو تيسير وتسهيل النّحو على أكبر

عدد ممكن من طبقات المتعلّمين، وهذا الشّكل من المؤلّفات ضارب في القِدَم، فقد سار عليه عدد كبير من المُتقدّمين.

وأقدم كتاب وصلنا في هذا –إن صحّت نسبته إلى مؤلّفه- "مقدّمة في النّحو" لخلف الأحمر (ت180ه)، وتذكُر كتب التراجم والفهارس العديد من العناوين التي انتهجت هذا الشّكل من التأليف، ويلاحظ الباحث في هذه العناوين أنّ النّحاة الذين انتهجوا التعمّق في النّحو كانت لهم مؤلّفات مقابل ذلك تتّسم بالسّهولة والاختصار، فالمبرّد (ت185ه) له كتاب "المقتضب" وهو من الكتب المطوّلة في النّحو، وله كتاب "المدخل في النحو" وأبو بكر بن السراج (ت316ه) له كتاب "الأصول" وهو من الكتب المطولة كذلك، وله كتاب مختصر في النحو موسوم بـ "الموجز" وعلي بن عيسى الرّمّاني كما مرّ معنا له شرح على كتاب سيبويه يتّسم بالعمق، وله كتاب مختصر موسوم بـ "الإيجاز في النحو"[1]. وهذا يُفسّر أمرًا مهمًّا، وهو أنّ النّحو العلمي والنّحو التعليمي سارا جنبًا إلى جنب؛ فالأول كان موضوعا للخاصّة لفهم أسرار اللّغة، وهو مفتوح للإبداع والتّطوير، والثاني كان موضوعالطبقة المتعلّمين يهدف إلى إقامة الألسنة.

ومعظَم المؤلّفات القديمة سُمِّيت بالمختصر في النّحو، فللجرمي (ت225ه) مختصر ولأبي إسحاق الزجاج (ت310ه) كذلك مختصر، وللكسائي (ت197ه) مختصر ولهشام بن معاوية الضرير (ت209ه) مختصر، وهذه المختصرات توالت عبر القرون.

وأكثر الكتب النحوية التي وصلتنا هي من الكتب التي كُتِبَت في القرن الرابع الهجري وما بعده كـ "الجمل" و"الإيضاح" للزجاجي (ت340ه) و"التفاحة" لأبي جعفر النحاس (ت338ه) و"الواضح" لأبي بكر الزبيدي (ت379ه) و"اللّمع في العربية" لابن جنّي (ت392ه) و"العوامل المائة" لعبد القاهر الجرجاني (ت471ه) و"المُفصّل" و"الأنموذج" للزمخشري (ت538ه)، و"المصباح في علم النّحو: للمطرّزي (ت610ه) و"المقرّب" لابن عصفور (ت669ه) وغيرها من الكتب.

[1]- ينظر: ابن النديم: الفهرست، تح: رضا نجد، دد، دب، دط، دت، ج2، ص ص65-69.

وهذا الشّكل من كتب المُختصَرات تعدّ كتبًا نحويّة حملت في طيّاتها مَسيرة التّيسير النّحوي العربي، وهي «لم تخضَع لنظام مُعيَّن مُتَّفَق عليه بقَدر ما كان المؤلّفون يجتهدون في ذلك، حرصًا منهم على أن يجد التّلميذ وطلبة العلم بغيَتَهم في مجال النّحو، ومن ثَمّ الإقبال على هذا المُصنَّف أو ذاك، وكذلك كانت مناهجهم مختلفة، وأساليبهم مُتفاوِتة، وتقسيمهم لأبواب النّحو مُتنوِّعة، مُجتَهدين في ذلك بما يرونه مناسبًا لأجيالهم وطبيعة عصرهم»[1]

وفي هذا لاحَظ بعض الباحثين أنّ مختصَرات المُتقدّمين تختلف عن المُتأخّرين «وذلك أنّ المؤلّفات القديمة كانت زعيمة بالإبانة عن نفسها لا ترتقِب تفسيرًا ولا توضيحًا مع النّزوع إلى الوجهة النحوية، ويستوي في هذا مُطوَّلها ومختصرها»[2]، فواضِعوا المختصَرات السّابقين كان همّهم الأكبر «التّسهيل على المُبتدِئ بذكر جزئيّات في مسائل العلم تُؤنسه إذا جدّ فيه فساوت عباراتها في التأدية ما فيها من المعاني»[3]، ولتتضح صورة هذه المختصَرات بصفة عامّة نُورِد بعض النّماذج وتحليلها لنتبيّن حقيقتها، ونُعوّل على ذكر أهمّ ما وصلنا وما ذاع واشتهر بين طلّاب النّحو.

1- مقدّمة في النّحو لخلف الأحمر (ت180هـ)

هذه المقدّمة من أندر المختصَرات التي وصلتنا، لا يتجاوز عدد صفحاتها السّبعة عشر، تتّسم بسلاسة عباراتها وفَرط شموليّتها، تعرِض النّحو في صورته الأولى قبل أن يُفلسفوه، فهذه المقدّمة النحويّة النّادرة من أسهل ما صُنِّف كالآجرّومية للمُبتدئين.[4]

وقد بيّن صاحب المقدّمة دواعي التأليف والغاية من ذلك، حين قال: «لمَّا رأيت النحويّين وأصحاب العربية قد استعملوا التّطويل وكَثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه

[1]- عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والتّجديد، ص80.

[2]- ابن هشام: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، دار اليازوري، الأردن، دط، دت، ج1، ص40.

[3]- محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص272.

[4]- ينظر:خلف الأحمر، المقدّمة في النّحو، ص5-6.

المُتعلِّم المتبلّغ في النّحو من المختصَر والطّرق العربية، والمأخَذ الذي يخفّ على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله، ويحيط به فَهمُه، فأمعنت النّظر والفكر في كتاب أؤلّفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المُبتدئين ليستغني به المبتدِئ من التّطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدَع فيها أصلًا ولا أداة ولا حجّة ولا دلالة إلّا أمليتها فيها، فمَن قرأها وحفِظها وناظر عليها علِم أصول النّحو كلِّه»[1]

وهذه المقدّمة على وَجازتها ضمّت أهمّ أساسيّات النّحو العربي، وفي معظَم الأحوال كانت تُتبع القاعدة أو الظّاهرة النحويّة بالمثال الذي يناسبها ويترك للدّارس السّير على مِنوالها والقياس عليها.

وقد سلَك مؤلّف هذه المقدّمة في علاج الظّاهرة النحويّة مسلكًا وصفيًّا إلى حدٍّ ما، ربما ليضع بين يدَي الدّارس المُتبلِّغ ما يهديه في أقرب طريق إلى معرفة الأحكام النحوية وعلى رأسها الإعراب أو ضَبط آخر الكلمات[2].

ولتوضيح ذلك عقد أربعة أبواب، ففي الحروف التي ترفع قال: «باب الحروف التي ترفع كلّ اسم بعدها وهي: إنّما وكأنّما وهَل وبل وأين وحيث ومتى وإنّ ولكن الخفيفتان ولو وحبّذا ونعمَ وبِئسَ وكم وبِكم ولمن وذاك وذلك وأولئك ونحن وما اشتقّ منها، تقول: إنّما أبوك أخونا... وبل الأمير راكب... وأشباه ذلك فقِس عليه».[3]

وفي الحروف التي تنصِب قال: «باب الحروف التي تنصِب كلّ شيء بعدها وهي: رأيت وظننت وخِلت وأبصرت...»[4].

وفي الحروف التي تخفِض قال: «باب الحروف التي تخفِض ما بعدَها من اسم وأخبارها مرفوعة، ويُقال لها حروف الصّفات وهي: مِن وإلى وعَن وعلى وتحت ودون ووراء

[1]- خلف الأحمر: مقدمة في النحو، ص33-34.

[2]- سعيد مبروك: في إصلاح النحو العربي، ص39.

[3]- خلف الأحمر: مقدّمة في النحو، ص36-40.

[4]- نفسه، ص41-42.

وعند وحذاء وإزاء وذو وذوا وكل وبعض وغير ومثل وسوى وحاشى وأعلى وأسفل ومعاذ وبين وسبحان وأي وأوسط ولدى ولدُن وأشجع...وكلّ مضاف أضفته إلى شيء، فالمضاف إليه خفض»[1].

و في الحروف التي تجزم قال: «باب حروف الجزم، وهي: لم ولما وألَم وألما وأوَلَم وفلما والأمر والنّهي مجزومان أبدًا... مثل قولك: اركبِ الدابّة واضرِب الغلام»[2].

ويُلاحَظ أن صاحب المقدّمة استعمل كلمة الحرف بمَعنى أوسع ممّا عند النّحاة، فهي عنده تشمل الاسم والفعل والحَرف والمركّب من فعل واسم، كما هو الحال في الحروف التي تنصِب، فقد غضّ الطّرف عن الفاعل إذ عدّ الفعل مع فاعله حرفًا ناصبًا لِما بعده، وكأنّه نظر إلى الشّكل دون سِواه.

ثمّ إنّه ذكر بعد هذه الأبواب مباحثَ نحويّة جمّة، تحت أبواب عديدة، ركّزت على أهمّ قواعد النّحو، ورَغم الاختصار فقد جاءت واضحة متكاملة، مرتّبة ترتيبًا على العموم، جامعًا لِما هو مُشتَّت، وكمثال على ذلك، جمع وجوه الرّفع في باب ووُجوه النّصب في باب، قال في وجوه الرّفع: «الرّفع يأتي في ستّة وجوه لا غير، وهي الفاعل وما لم يُسمَّ فاعله والابتداء وخبره، واسم كان وخبر إنّ، فكلّ ما أتي من الرّفع بعد هذا فهو من هذه الستّة وراجع إليها وجزء منها»[3].

وفي وجوه النّصب، قال: «والنّصب يأتي من اثنَي عشر وجهًا، وهي المفعول الأول، والمفعول الثاني، والنّداء المُضاف، والنّداء المَنسوب، وخبر المعرفة والتعجّب، وما نصب على طرح الخافض، والمَدح والذم، والواحد الخارج من الجماعة والنّفس والإغراء»[4].

[1]- خلف الأحمر: مقدّمة في النحو، ص 43-47.

[2]- نفسه،48-49.

[3]- نفسه، ص51.

[4]- نفسه، ص52-53.

ويبدو أنّ المصنِّف رسَم منهجًا حاول اتّباعَه ولكنّه لم يستطِع، فكان مُنطلَقه العوامل أي الكلمات التي ترفع أو تنصِب أو تجرّ أو تجزِم ما بعدها، ثمّ ثنّى بذكر وجوه الرّفع ووُجوه النّصب، ووُجوه الجرّ وتفسير كلّ منها، وبعد ذلك فقَدَ التّرابط والإحكام ففي آخر حديثه عن الخَفض يعرِض لقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝﴾[سورة الكهف، الآية: 5]، ويذكر أنّها في التعجّب، كما يعرِض لأبواب مُتفرّقة فيتحدّث عن إنّ وأخواتها وعملها ومعانيها، وكان وأخواتها وعملها[1].

والتّيسير عنده يظهر في أمور:

- الاكتفاء بالمَوضوعات الضروريّة التي تكثُر عادة في الكلام.

- محاولة جَمع الموضوعات في أربعة أبواب: الرّفع، النّصب، الخفض والجَزم. و هذا -في نظره- نوع من التّيسير الذي يسهل على الطّالب والمبتدِئ الإلمام بمواضع النّحو والتحكّم فيها.

- بناء الأبواب النحوية انطلاقًا من نظريّة العامل، ما يدلّ على فعاليّتها -في نظره- في ترسيخ مبادئ النّحو في أذهان النّاشئة[2].

- اقتصاره على قواعد النّحو وعدَم التعرّض لمباحث الصّوت والصّرف.

- تجنُّب التّعليل وتعدّد الآراء والخلافات النحوية، وطَرح الأبواب غير العملَية، كالاشتغال والتنازع ، وهذا مكّن من تقديم النّحو في صفحات مَحدودة.[3]

[1]- محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، 1986، ص42.

[2]- عبد المجيد عيساني: النحو العربي بين الأصالة والتجديد، ص83.

[3]- عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو، ص41.

2- الجمل في النّحو للزجاجي (ت340هـ):

يعدّ الزجّاجي أحَد الأئمّة الذين أسّسوا المدرسة البغدادية في النّحو، وأقاموا صَرحَها الشّامخ، وقد نال كتابه "الجُمل" شهرة مدوّة في العصور الوسطى لدقّة تنظيمه وتَبويبه وحُسن صياغته، ويُسر أسلوبه، ممّا جعَل النّحاة يعكُفون قُرونًا مُتطاوِلة على تدريسه لطُلّابهم في مشارق العالَم العربي ومغاربه[1]، فقد ظلّ«كتاب المصريّين وأهل المغرب وأهل الحِجاز واليمَن والشّام إلى أن اشتغَل الناس باللّمع لابن جنّي، والإيضاح لأبي علي الفارسي»[2] بل ظلّ المصريّون والشاميّون منذ ظهوره في القرن الرابع الهجري حتّى ظهور ابن مالك في القرن السابع وابن هشام في القرن الثامن لا يُعنون بشرح كتاب نحوي وتفسيره كما يُعنون به، ولا يزال المغرب العربي مثلا حتّى اليوم يعتمِد عليه في تعليم النّاشئة للنّحو[3]، فقد كثُرت شروح هذا الكتاب عند المغاربة، حتى قال اليافعي (ت768هـ): «أخبرني بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتابه مائة وعشرين شرحًا»[4].

تناول الزجّاجي في كتابه الموضوعات الصرفية والنّحوية والصوتية والإملائية، وحتّى الضّرورات الشعرية تحت خمسة وأربعين ومائة باب، ومع هذا الكمّ الهائل المفيد الذي احتواه كتابه، كان يراه ويسمه بنفسه بأنّه مختصر في أكثر من موضع من كتابه[5].

بدأ الزجاجي كتابه كعادة النّحاة بأقسام الكلام والإعراب وعلاماته، ثمّ تناول مجموعة من الأبواب النحوية يظهر في ترتيبها احتفاله بالعامل، على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية وصوتية، خلط بين المجاميع النحوية والصرفية وأخّر المَوضوعات الصوتية وجمعها في آخر الكتاب، لكنّه كان يُداخل بين المَوضوعات اللغويّة

[1]- ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تح: صاحب أبو نجاح، دن، دط، دت، ج1، ص11.

[2]- القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج2، ص161.

[3]- ابن عصفور: شرح الجمل، ج1، ص11.

[4]- أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي: مرآة الجِنان وعبرة اليقظان، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1937، ج2، ص249.

[5]- ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984، ص328، 409.

المختلفة (الأصوات، الصّرف والنّحو) لتوضيح موضوعه الرّئيس الذي يكون بصدد عرضه[1].

يتناول ذلك بأسلوب واضح سَهل خالٍ من التّعقيد وجفاف الحدود والقواعد، يُكثِر من الشّواهد القرآنية والشعرية والأمثلة، حتّى قال اليافعي: «قال ابن خِلّكان: وهو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة»[2]، وكأنّه عاب عليه ذلك، والحقيقة أنّ كَثرة الشّواهد والأمثلة مهمّة في تقرير القواعد وتسهيلها على الدّارسين المُبتدئين، فالزجّاجي كان يناقش هذه الأمثلة بيُسر وسهولة ليصل إلى تقرير قواعد موضوعاته مع براعة في التّحليل والتّعليل، ممّا يجعل الكتاب مناسبًا لمستوى المتعلّمين، وفي الوقت نفسه لا يعدم المتخصّصون النّفع والفائدة[3].

ويبدو الأسلوب التّعليمي واضحًا في تعليلاته، فهي تعليلات تيسّر الفهم وترسّخه، يقول في تعليل عدَم الجَزم للأسماء «لأنّها متمكّنة تلزَمُها الحركة والتّنوين فلو جزمت لذَهب منها حركة وتنوين وكانت تختلّ»[4]، وواضحًا في تعريفاته، فهي تعريفات لا تُفرَض فيها الحدود المنطقيّة، ومثال ذلك تعريفه الاسم: «فالاسم ما جازَ أن يكون فاعلًا ومفعولًا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض»[5]، وواضحًا في اختياراته وآرائه، فهو يرى أنّ كان وأخواتها حروفًا لا أفعالًا[6]، ويرى عمل "إنّ وأخواتها إذا اتّصلت بها "ما"[7]، وهو إذ يعرِض الخلاف بين النحويّين في أحيان قليلة، لا يُفلسفه ولا يجعل منه محلّ إيرادٍ واعتراض[8]، وقد تأثّر بمَنهجه عدد من النحويّين، منهم صاحب الإيضاح أبو بكر الزبيدي (ت379هـ) فقد عني في كتابه بالموضوعات الصرفية والنحوية والصوتية وحتّى

[1]- أبو القاسم الزجاجي: الجمل في النحو، ص20-21.

[2]- اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص249.

[3]- أبو القاسم الزجاجي: الجمل في النحو، ص18-19.

[4]- نفسه، ص2.

[5]- نفسه، ص1.

[6]- نفسه، ص41.

[7]- نفسه، ص304.

[8]- ينظر: نفسه، ص24، 72.

الإملائيّة[1]، وقد انتخب كثيرًا من أبواب الجمل في كتابه، كباب المُخاطَبة وباب الهِجاء وغيرها.[2]

وقد عُدّ هذا المُصنَّف من الكتب القديمة المُيسَّرة، لأنّ طريقة ترتيب أبوابه مُحكَمة، وهو كتاب يبتعِد عن التّعريفات والخلافات بين النحويين، كما أنّ صاحبه قد حرص على ذكر الأمثلة المتنوّعة المساعدة على تكوين الحسّ اللّغوي السّليم، مع ما يتّسم به من أسلوب لطيف يقوم على مشاركة القارئ معه عن طريق ما يُشبِه الحوار بينهما، يقول: «فإن قلت: فقُل»[3]، وهذا اتّجاه تربوي تعليمي «وقد ميّز أنصار هذا الاتّجاه بين دراسة النّحو لغرَض المخاطبة وما يحتاجه المرء في قراءة الكتب المَجموعة في العلوم فقط، وبين دراسته لمن أراد أن يجعله معاشا»[4]، وهذا ما سار عليه أبو علي الفارسي في كتابه "الإيضاح"، وتلميذه ابن جنّي في كتابه "اللّمَع"، فقد حظِيَ هذا الكتابان بشهرة بين الدّارسين.

3- المفصّل للزّمخشري (ت538ه):

لقد ألّف الزّمخشري عدّة كتب في سبيل تيسير النّحو وإصلاحه: "المُفرَد" و "المؤلَّف" و"المفصَّل" و"الأنموذج"، وكان أشهرها كتابه "المفصَّل"، الذي لقي قَبولًا واسعًا وشهرةً فائقة، فأكبّ عليه أهل العربيّة تعلُّمًا وتعليمًا، نظرًا لأسلوبه المُحكَم الواضح، ونظرًا لشموله وإيجازه.

وقد نال كتاب المُفصَّل من الشّهرة والانتشار ما لم يَنَله كتاب قبله إلّا كتاب سيبويه، ولا بعدَه إلّا كتاب الكافية لابن الحاجب.[5]

---

[1]- عبد الكريم خليفة: تيسير العربية بين القديم والحديث، ص47.

[2]- ينظر: أبو بكر الزبيدي: الواضح، تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، ط2، 2011، ص168.

[3]- محمد عبادة إبراهيم: النحو التعليمي في التراث العربي، ص67.

[4]- أبو بكر الزبيدي: الواضح، ص20.

[5]- أبو القاسم الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمان للنشر، الأردن، ط1، 2004، ص12.

وضع الزّمخشري في "المُفصَّل" خلاصة تجاربه وعبقريّته في بناء خطّة مُتكامِلة لكافّة المسائل النحوية التي كانت معروفة في عصره، والزّمخشري في ميدان الابتكار والتّرتيب له تجارب شهيرة وأصيلة كـ "الكشاف" في التفسير و"الفائق في غريب الحديث" و"أساس البلاغة" في فنّ اللّغة.[1]

وأوضح الزّمخشري هدفه والدّوافع إلى ذلك، والجِدّة في كتابه مترجما ذلك بقوله: «لقد ندبني ما بالمسلمين من الأرَب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشّفقة على أشياعي من حفَدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب مُحيطٍ بكافّة الأبواب مرتَّبًا ترتيبًا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السّعي، ويملأ سجالهم بأهون السّقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجَم بكتاب: المفصَّل في صَنعة الإعراب».[2]

وقد عرض مسائل النّحو والصّرف في صيغة جديدة لم تُعهَد في الكتب التي سبقَت كتابه، وكان مَبنى هذا العرض على تقسيم الكلمة بالأساس، لذلك جاء كتابه مُقسَّمًا إلى أربعة أقسام[3]، جعل القسم الأول للأسماء والقسم الثاني للأفعال والقسم الثالث للحروف، وأضاف قسمًا رابعًا سمّاه المُشترَك، تناول فيه الظّواهر التي تشترِك فيها الأسماء والأفعال والحروف أو في بعضها، وأغلب هذه الظّواهر هي ظواهر صوتيّة أو صرفيّة كالاعتلال فإنّه يقع في الأسماء والأفعال والحروف، كقولك: «مال، وكتاب، وسوط، وبيض، وقال، وباع وحاول وبايع، ولا ولو وكي»[4].

وهذا المنهَج الذي سار عليه الزمخشري كان يتفلّت منه أحيانا، كما يدلّ عليه قوله في الاسم المعرَب: «الكلام في المُعرَب وإن كان خليقًا من قبل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقع في القسم الرابع»[5]، وبرّر ذلك بأمرين: الأول أصالة الإعراب في الاسم،

[1]- عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو، ص42.

[2]- الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص31.

[3]- نفسه، ص32.

[4]- نفسه، ص392.

[5]- نفسه، ص40.

والثاني لا بدّ من معرفة الإعراب للخصائص في النّحو، وتظهر ملامح التّجديد عند الزمخشري في:

- التّقسيم المُحكَم والتّفصيل الجيّد للمسائل.

- مَزج المسائل الصرفية مع المسائل النحوية في كلّ قسم، وإن كان يؤخّرها في الترتيب.

- إنّه لم يُعوّل على العامل في البناء الكلّي للنّحو، كما هو الشأن في كثير من المُصنَّفات السّابقة له

الشّكل الثاني: تأليف المتون المَنظومة والمنثورة:

هذا الشّكل من التأليف مُتأخّر في الظّهور عن المختصرات والمَواجيز التي سبق ذكر بعضها، وهذا الشّكل من التآليف هو «إصلاح جرى عليه المعلِّمون يطلقونه على مبادئ فنٍّ من الفنون، تكثّف في رسائل قصيرة يستظهرها الطلّاب ترسيخًا لمسائل العلم في حفظهم، وكلّما كانت ألفاظها أقلّ زادت قَبولًا عند المُدرّسين، ثمّ يشرَعون بعد استظهار الطلّاب لها بشرح ألفاظها وحلّ معقّداتها... وهذه المتون تكون نَظمًا وتكون نثرًا، وقد راج النّظم لسهولة حفظه، وإن كان التّعقيد ألزَم له لِما تُوجبه مُقتضيات الوزن من تقديم وتأخير زيادة على التكثيف»[1]، وهاته المتون لم تَكن مُقتصِرة على النّحو، وإنّما راجَت في أنواع من العلوم وصارت ظاهرة كادت تطّرِد في جميع العلوم، فهناكَ مَنظومات في أصول الفقه والفقه، وعلوم الحديث والقراءات، وحتّى في علم الطّب والمنطق والرياضيات والفلسفة وغيرها من العلوم.

وكان من أوائل من طرَق النّظم في النّحو العربي أحمد بن منصور اليشكري (ت370هـ)، وهذه المنظومة تَزيد أبياتها على ألفَي بيت، نظمُها سهل وعِلمها كثير[2]، كما

[1]- كريم حسن ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي، ص53.

[2]- أبو محمد القاسم بن علي الحريري: شرح ملحة الإعراب، تح: فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط1، 1991، ص23.

نظم القاسم بن علي الحريري (ت516ه) مَنظومة سمّاها "مُلْحة الإعراب" وشرحها بنفسه تقع في نَحو خمس وسبعين وثلاثمائة بيت (375).[1]

ونهج ابن مُعطي (ت628ه) مَن سبقه في ألفيّته المَوسومة ب"الدرّة الألفية في علم العربية" وكذلك ابن الحاجب (ت646ه) معاصره، عمد إلى الكافية التي تعدّ مختصرًا في النّحو فنظمَها وأتبَعَها بشرح سمّاه "شرح الوافية نظم الكافية"[2]، وعلى مِنواله سار ابن مالك، وكانت له عدّة مَنظومات نحويّة أشهرها: الخلاصة المُسمّاة بالألفية، وعلى هذا النّمط من التأليف سار الكثير من العلماء إلى يومنا هذا.

أمّا المتون النثرية، فقد كانت تُكتَب بأسلوب موجَز وعبارات مختصَرة، وهي كثيرة منها: "المقدّمة الجزولية" لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت607ه)، و"الكافية" لابن الحاجب، و"المقدمة الآجرّومية" لابن آجرّوم، و"قطر النّدى وبل الصّدى" و"شذور الذهب" و"الإعراب عن قواعد الإعراب" والجامع الصّغير في النّحو" لابن هشام الأنصاري، وغيرها كثير.[3]

وقد كان النّحاة في هذه المتون المَنظومة والمَنثورة يُعيدون صياغة القواعد النحوية التي يستَقونها من المؤلّفات النحويّة الأولى، ويعرِضونها في تلك المتون بعبارات مُقتضَبة وأمثلة موجَزة تخضع في أكثر الأحيان لمُتطلَّبات النّظم والقافية فتأتي مُختصَرة مُيسَّرة[4]، حتّى وإن كان الغرض الأكبر من هذه المتون هو التّيسير على المتعلِّم المُبتدِئ في تعلّم مسائل النّحو وتفهّمها واستيعابها والإحاطة بها، فقد نتج عن هذا النّمط من التأليف مشكلة عانى منها المتعلِّمون والمعلِّمون على حدّ سواء، وهي صعوبة فَهم هذه المتون وإدراك مَضامينها، ما استدعى «ظهور حركة تأليف واسعة لشرحها والتّعليق عليها

[1]- أبو محمد القاسم بن علي الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص25.

[2]- أبو عثمان بن الحاجب: شرح الوافية نظم الكافية، تح: موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب، بغداد، دط، 1980، ص53.

[3]-. ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، ص41.

[4]- كريم حسين، مناهج التأليف النحوي، ص58

لِما في بعضها من الغموض والإيجاز الشّديد، فانبَرى بعض العلماء يشرحون ما يقع تحت أيديهم من تلك المصنّفات»[1]، وهذا أمر شعر به أصحاب هذه المتون لذلك قاموا بشرحها بأنفسهم، مثل ما فعل ابن هشام مع كتابيه "قطر النّدى" وَ"شذور الذّهب" ومثل ما فعل ابن آجروم مع "مقدّمته"، وابن الحاجب مع "كافيته"، وابن مالك مع "الشّافية الكافية"، «كما لحقت بهذه الشّروح تعليقات وحواش توضيحيّة لإزالة ما فيها من غموض وإبهام، وزيادة ما نقص منها أو تفصيل ما أجمل... وهذه الحركة المحورية بين المتون والشروح والحَواشي والتّعليقات إنّما تدلّ على تركيز على جانب واحدٍ كان همّهم وشغلهم الشّاغل هو إيجاد الكتاب المناسب للمتعلّمين».[2]

وهذا الشّكل من التأليف عابَه بعض النحويّين المعاصرين كونَه أدّى إلى نضوب الإبداع والوقوف على ما أبدعه الأوّلون، ولأنّه اتّجاه يعتمد الحفظ والتّلقين والتّكرار والدّوَران في حلَقات مُفرَغة، يقول مهدي المَخزومي واصفًا هذا الاتّجاه : «وبلغ الدّرس النّحوي من الجَدب عند هؤلاء، إذ كانوا يضَعون فيه كُتبًا مختصَرةً مُشتقَّة من كتب الأقدمين ويُسمّونها مقدّمات أو مُتونًا، ثمّ يشرحونها بالتّعليلات والتأويلات والرّدود والمناقشات وبَسط الوجوه المُحتمَلة للمسألة الواحدة، ووَضع الحدود المَنطقيّة الجامعة المانعة وتحليلها، وقد يعمِد بعضهم إلى نظم أحد كتبه، ثمّ يشرح المَنظومة، فلا يضيف إلى الأصل جديدًا إلّا تكرارًا ثقيلًا واجترازًا لا نفعَ فيه... ويبدو أنّ نَظم العلوم ووضع المقدّمات والمُتون كان طابع الدّرس في العصور المتأخّرة، وكان واضعوها يزعَمون أنّهم بهذا كانوا يتوخّون التّيسير للحِفظ، وقد أحسنوا إذ لم يزعموا أنّهم كانوا يتوخّون التّيسير للفَهم».[3]

وهذا في النّفس منه شيء؛ فهُم قد أرادوا هذا وهذا؛ لأنّ الحافظ عندهم حُجّة على مَن لم يحفَظ؛ ولأنّ الحفظ إذا لم يَصحَبه فهم فلا حاجة إليه عند التّطبيق

[1]- ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، ص42.

[2]- كريم حسين: مناهج التأليف النحوي، ص58.

[3]- مهدي المخزومي: الدّرس النّحوي في بغداد، مطبعة السعدون، بغداد، دط، 1974م، ص160.

الفعلي، أو الممارسة اللغويّة، زيادة على ذلك فهذا الشّكل من التأليف كان استجابة لحاجة تعليمية في إيجاد المؤلّفات التي تشبه إلى حدّ ما الكتب المَدرسية في عصرنا الحاضر «إذ يتوخى مؤلّفوها الإيجاز في عصر المعلومات وتقديمها للمتعلّمين بكل مُبسَّط سهل قابل للحِفظ، لذا لم يعد الإبداع والتّجديد والاستنباط والتّطوير ممّا يشغل المؤلِّف»[1] في هذا النّمط من التأليف، خاصّة إذا علمنا أنّ أغلب المتعلّمين ليس لهم من الوسائل إلّا قلم ولوح ومحبرة، ونسخة أو نسختين يدرسون منها.

ولكي تتّضح معالم التّيسير أكثر في هذا الشّكل من التأليف نُورِد بعض النّماذج التي ذاع صيتها، وتلقّفَها النحويّون والطلّاب باهتمام، وكانت محلّ قَبول وعناية، من ذلك:

1- قطر النّدى وبل الصّدى لابن هشام (ت761ه):

ألّف ابن هشام النّحوي عدّة مؤلّفات نحوية بين مُختصَر ومُطوَّل في مسائل نحويّة معيّنة، وهو من العلماء الموسوعيين إلّا أنّه اشتهر في النّحو، فهو كما يقول ابن تغري (ت874ه): «كان بارعًا في عدّة علوم لا سيما العربية فإنّه كان فارسها ومالك زِمامِها»[2]، حتّى أنّه: «انفرَد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدّقيقة، والاستدراكات العجيبة والتّحقيق البالغ، والاطّلاع المُفرِط والاقتدار على التصرّف في الكلام، قال ابن خلدون: مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيّة يُقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»[3]

ومن المُلاحَظ لابن هشام أنّ مؤلّفاته النحوية تنوّعت تبعًا لنوع طبقات المتعلّمين فما يؤلّف للنّاشئين غير ما يؤلّف للمتقدّمين ليتناسَب مع حاجة الطّبقة التي يؤلِّف

[1]- كريم حسين: مناهج التأليف النحوي، ص55.

[2]- جمال الدين يوسف ابن تغري: النجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، مصر، دط، دت، ج10، ص336.

[3]- السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ط1، 1967، ج1، ص536.

لها؛ولذلك كانت مؤلّفاته تنهَج التدريج، فهو عندما خاض في تأليف النّحو، ألّف كتبًا يمكن ترتيبها بحسب المتعلّمين إلى مبتدئين، ويليق بهذه الطّبقة كتاب "قطر الندى وبل الصدى" ومتوسّطين ويليق بهذه الطّبقة كتاب "شذور الذّهب" ومتقدّمين ويليق بهذه الطّبقة كتاب "أوضح المسالك".

وعندما درس الجملة العربية عرضَها عرضًا موجزًا في كتابه "الإعراب عن قواعد الإعراب"، ثمّ فصّلها في كتابه "المغني" تفصيلًا يليق بالمُنتهين في النّحو، وقد كان في دراسته للجملة العربية مُبدعًا حيث لم يُعهَد عن النّحاة الذين سبقوه أنّهم درسوا الجملة العربية دراسة مستقلّة، اللّهمّ ما كان في ثنايا بحوثهم النحويّة.

فالتدرّج في التأليف كان من أهمّ سِمات ابن هشام، وهي حاجة مُلِحّة في تلقّي المادّة النحويّة، وتعدّ وسيلة تيسير على المتعلّمين، ويُمكن إبراز ملامح التّيسير التي اشتمَل عليها كتاب "قطر النّدى وبل الصّدى" في الآتي:

1- إنّه تعرّض لأغلب مسائل النّحو وأهمّ الأبواب المَطلوبة بشكل مختصَر ومُركَّز يشدو الإفادة دون إطالة، ترجمة لقوله: «فهذه نُكَت حرّرتُها على مقدّمتي المُسمّاة بقطر النّدى رافعة لحجابها كاشفة لنقابها مكمّلة لشواهدها مُتمِّمة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها، وافية ببُغية من جنَح من طلّاب العربية إليها»[1]، فكان المَتن يحمل المسألة النحويّة بشَكل موجَز جدًّا، والشّرح يفصّلها ويوضّحها قدر المُحتاج، مُبتعِدًا في ذلك عن الإسراف والاستطراد إلى المسائل الفرعية أو الخِلافيّة إلّا في القليل النّادر.

وقد حاول في هذا الكتاب «أن يكون مُعلِّمًا قبل أن يكون مؤلّفًا لأنّه في أكثر مسائله يذكر القاعدة ثمّ يأتي لها بمثال يوضّحها، فإذا تمّ له ذلك قوّاها بالشّاهد»[2]، فكان المتن كأنّه للقواعد، والشّرح لإيضاحها وتبسيطها. يقول في أحكام الفاعل: «باب الفاعل مرفوع؛ كقام زيد، وبات عمرو، ولا يتأخّر عامله عنه، ولا تلحقه علامة تثنية ولا

[1]- ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الخير، دمشق، ط1، 1990، ص1.

[2]- عبد العالي سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص364.

جمع، بل يُقال: قامَ رجلان ورجال ونساء، كما يقال قام رجلٌ»[1]، ثمّ يوضِّح ما ذكرَه في المَتن مختصرًا، بادئًا بتعريف الفاعل الذي لم يتناوله في المَتن، يقول: «اعلَم أنّ الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤوّل به أسنِد إليه فعل أو مؤوّل به مقدّم عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به» ثم يضرب لذلك مثالًا، ويشرح التّعريف فيقول: «مثال ذلك "زيد" من قولك: ضربَ زيدٌ عمرًا، وعلم زيدٌ، فالأوّل: اسم أسنِد إليه فعل واقع منه، فإنّ الضّرب واقع من زيد والثّاني: اسم أسنِد إليه فعل قائم به، فإنّ العلم قائمٌ بزيد» ويسترسِل في شرح التّعريف مفرَدة مفرَدة، ثمّ إذا انتهى منه ذكر أحكام الفاعل مُستعمِلًا صفة التّعليم قائلًا: «وإذا عرفت الفاعل فاعلم أنّ له أحكامًا:

أحدها: أن لا يتأخّر عامله عنه، فلا يجوز في نحو: قام أخواك أن تقول: أخواك قام... وإنّما يُقال: أخواكَ قاما، فيكون أخواك مبتدأ وما بعدَه فعل وفاعل والجملة خبر.

والثاني: أنّه لا يلحقه علامة تأنيث ولا جَمع، فلا يُقال: قاما أخواك ولا قاموا إخوانَك...

والثالث: أنّه إذا كان مؤنّثًا لحق عامله تاء التّأنيث....»[2]ويذكر متى يجوز ذكرها ومتى يجب، ويستطرِد في ذكر متى يجب حذف الفاعل إلى آخر مايتعلق بالفاعل.

2- حاول ابن هشام أن تكون الأبواب النحوية التي طرقها يحكُمها وينظمها التّشابه فيما بينها، فقد عقد بابًا للنّواسخ، وبابًا للجَوازم، وبابًا للمَرفوعات وهكذا، حتّى يُمكن للمتعلِّم تصوّرها وعقد العلاقة بينها.[3]

3- تناوَل ابن هشام المسائل النحوية التي كثر فيها الجِدال والخِلاف كالاشتغال والتّنازُع، لكنّه طرقها طرقًا قريبًا من أذهان المبتدئين، بحيث لا تشقّ عليهم، وحاول تبسيط

[1]- ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، ص180.

[2]- نفسه، ص181-183.

[3]- ينظر: نفسه، ص192.

مسائل الخلاف إذا ما عرض لها، وذلك في القليل النّادر كما ذكرت، وهو ما فعله عند الحديث عن "نِعمَ" و"بئس" وأحوال "قبل" وَ"بعد".[1]

2- المقدّمة لابن آجرّوم (ت723ه):

المقدمةالآجرّومية: متن نحويّ نثريّ يعدّ من أهمّ المتون النحوية المُيسَّرة في العالم العربي، خصّصه مؤلّفه للنّاشئة في النّحو.حظِيَت بالقَبول عند كثير من المدرِّسين منذ ظهورها في جميع الأقطار العربيّة، واعتمد المتن عند كثير من المدارس والمعاهِد والجامعات «وأقبَل المستشرقون على طبعه ونشره... وتُرجِم إلى اللاتينية في برسلاو... وتُرجِم إلى الفرنسية وطبِع مع تلك الترجمة في باريس والجزائر، وطُبِع في كمبردج بإنجلترا وفي ألمانيا»[2].فقد ظلّ هذا المَتن ذو الصّفحات المَحدودة «وسيلة قيّمة في بيان مقوّمات العربيّة وأوضاعها الإعرابيّة لا لناشئة البلدان العربية على اختلاف أعمارهم وتفاوُت أمصارهم فحسب، بل أيضًا للمستشرقين الذين يريدون الوقوف على أوضاع الصّناعة العربية وخصائصها النحويّة».[3]

وهذا المتن النّحوي النّثري على وجازَته جمع أهمّ موضوعات النّحو الأساسيّة التي لا بدّ منها للنّاشئة، قصدَ تسهيل وتبسيط المعارف النحوية، وفَهم قواعدها ليسهُل حفظها وتداولها على الألسنة.

وقد اقتصر مضمون المقدّمة على خمسة أبواب نحويّة تتعلّق بالجانب الإعرابي دون غيره من الجوانب الأخرى النحوية، فكانت كالآتي:[4]

[1]- ينظر: ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، ص196.

[2]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص16.

[3]- نفسه، ص16.

[4]- نفسه، ص 16

1- الكلام وأقسامه.

2- الإعراب وعلاماته: عرض فيه علامات الرّفع الأصلية والفرعية والمعرَبات وأقسامها، ثمّ تلا ذلك باب الأفعال وتحدّث فيه عن الأفعال الثلاثة، ثمّ استعرَض النّواصب العشرة والجَوازم الثمانية عشرة.

3- المرفوعات من الأسماء: استعرض في هذا الباب المرفوعات السّبعة (الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والمبتدأ والخبر، واسم "كان وأخواتها" وخبر "إنّ وأخواتها" والتّابع للمَرفوع"[1]، ثمّ فصّل ما أجمَله في كلّ باب على حدة.

4- المنصوبات من الأسماء: وعدَّد في هذا الباب المنصوبات وذكَر أنّها خمسة عشر اسمًا، وجعلها في عشرة أبواب: «المفعول به، والمصدر، وظرف الزّمان وظرف المكان، والحال والتّمييز والمُستثنى واسم لا النافية للجنس، والمنادى والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها والتّابع للمَنصوب... النّعت والعطف والتوكيد والبدل»[2]، والمجموع الذي يظهر هو ستة عشر لا خمسة عشر، اللهم إذا جعلَ المفعول به والمنادى من باب واحد، وظرف الزمان وظرف المكان من باب واحد.[3]

3- المخفوضات: واستعرَض فيه أنواع المخفوضات «مخفوض بالحرف ومخفوض بالإضافة وتابع للمخفوض»[4].

والمُتأمّل لما حوَته هذه المقدّمة يدرك من الوهلة الأولى أنّها تعليمية، تجنَح إلى التّسهيل والتّبسيط لِما فيها من الاقتصار على الأبواب المهمّة التي تكفل سلامة اللّسان أثناء استعمال اللغة.

---

[1]- أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي: متن الآجرّومية، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1998م، ص11.

[2]- نفسه، ص16.

[3]- ينظر: شرح الشيخ زرّوق على متن الآجرّومية، تح: ندى السيد محمد الساعي، جامعة أم القرى، السعودية، 1992، ج1، ص102.

[4]- ابن آجروم: متن الآجرّومية، ص22.

وقد تمظهَر التيسير فيها في النّقاط الآتية:[1]

1- الاختصار الشّديد في الأبواب مع إغفال بعضها.

2- الاهتمام بالتّقسيم وذكر الأنواع.

3- عدَم ذكر الخلافات النحوية بين النّحاة.

4- الابتعاد عن التّعليلات النحوية.

5- استعمال المصطلحات السّهلة المُتداوَلة بين النحويين.

6- الخلُوّ من الاستشهاد بالقرآن والحديث والأمثال والأشعار.

7- توضيح القاعدة بالتّمثيل بكلمة أو جملة قصيرة واضحة.

3- أَلفيّة ابن مالك:

الأَلفيّة: هي مَنظومة علميّة تعليميّة تهدف إلى تيسير استيعاب القواعد النحوية وحفظها، ليسهُل استحضارها عند الحاجة إليها.

وهي مَنظومة مُنتقاة من مَنظومة كُبرى لابن مالك، هي الكافية الشافية، جمع فيها خلاصة مباحث النّحو والصّرف في إيجاز مُحكَم مع الإشارة أحيانًا إلى مَذهب العلماء وبيان ما يختاره من آراء[2].

وقد اشتهرت الألفيّة اشتهارًا مُنقطِع النظير، فتبارى العلماء في حلّ ألفاظها واستخراج مَكنوناتها عبر شرح مُوسَّع ومُختصَر أو حاشية أو تقرير أو تعليق، وامتدّت هذه الشّهرة في الأوساط العلمية والدّوليّة فنشرها بالعربية ومعها ترجمة بالفرنسية

[1]- عبد القادر بقادر: الآجرّومية بين النّظم والشّرح في الجزائر، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، ع23، 2015، ص169.

[2]- عبد الله ابن عقيل العقيلي: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، ج1، ص06.

المستشرق الفرنسي سلفستر دي ساسيSilvester de Sacy(المتوفى عام 1838م) وطُبِعت في باريس سنة 1834م، وفي قسنطينة سنة 1887م.[1]

وطُبِعت معها ترجمة إيطاليّة في بيروت 1898م، وطُبِعت مَوسومة بالخلاصة في النّحو، ومعها شروح وتعليقات باللّغة الفرنسية في بيروت 1888م.[2]

وقد اعتمَدتها كُبريات المدارس شرقًا وغربًا في تعليم النّحو منذ ظهورها إلى يومنا هذا، رغمَ ما تتعرّض له من النّقد، حتّى وُصِفت بأنّها: «مجموعة طلاسِم وأنّها عديمة الوضوح، وأنّها تحتاج إلى شروحات وافية وعَميقة، وأنّها أضاعت القواعد النّحوية بين سوء النّظم وكَثرة الشّروحات، وأنّ عدمها أفضل من وجودها، ولولاها لاحتفَظنا بالقواعد النحوية، بل عُدّت ظاهرة من ظواهر الانحطاط»[3]، وهذا شطَطٌ واضح وخروج عن الإنصاف، وفيه سَلخ مُبالَغ فيه لفوائدها ومزاياها، فهي على قِلّة حَجمها حَوَت على موضوعات النّحو العربي، سارت وَفق منهج تربوي ، تسعى فيه الأحكام الإفرادية أمام الأحكام التركيبيّة، وتتصدّر الجملة الاسميّة فيه الجملة الفعليّة، مع تقديم المَرفوعات على المنصوبات والمَنصوبات على المَجرورات.[4]

لقد تناول ابن مالك في المقدّمة الكلام وما تتألّف منه كعادة النحويّين، وأتبعَه بالمعرَب والمَبني والنّكرة والمعرفة، ثمّ خاض في أحكام المرفوعات، فتكلّم عن المسنَد والخبر والنّواسخ، مُتمِّمًا الحديث عن المرفوعات بالحديث عن الفاعل ونائبه.

ولمّا كان "اشتغال العامل عن المعمول" جامعًا للمرفوعات والمَنصوبات في حالات، أتى به بين نائب الفاعل والمفعول، ولمّا كان "التّنازع في العمل" مُرتبِطًا بالمفعول به ارتباطًا

[1]-. يوسف إلياس سوكيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دط، دت، ج1، ص234

[2]-نفسه، ص234.

[3]- محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، مصر، دط، 1976، ص56.

[4]- غريب عبد المجيد نافع: ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، مجلة الجامعة الإسلامية، السعودية، ع:65-66، ص186.

وثيقًا تحدّث فيه عن أحكامه بعد المفعول به، ثمّ تحدّث عن المفاعيل وختَم الحديث عن المَنصوبات لما يشبهها من فَضلات، فذكر الاستثناء والحال والتّمييز.

ولمّا فرغ من المَنصوبات تناول المجرورات بأنواعها وما يتعلّق بها، ثمّ ذكر ما يعمل عمل الفعل "المصدر" وَ"اسم الفاعل" وغيرها، ويتمّ ما بقي ما بني من أبواب نحوية أخرى.

ثم تحدّث عن الصّرف وأحكامه، وغفل كثيرًا عن تصريف الأفعال اعتمادًا على لاميته في الأفعال.[1]

ولمّا كان قصدُ ابن مالك من نَظمه هذا هو تقريب المادّة النحوية إلى المتعلِّمين وتسهيل حفظها عليهم، جامعًا لأبواب النّحو وقضاياه مُنتهِجًا الإيجاز والاقتصار صرّح بهذه الغاية التعليميّة التي قصدَها في مقدّمة ألفيّته، بقوله:

وَأَسْـــتَعينُ اللهَ فـــي أَلفيّـــه مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهـا مَحوِيَّـه

تُقـرِّبُ الأقصَى بِلَفْـظٍ مُـوجَزِ وتَبْسُـطُ البَـذْلَ بِوَعـدٍ مُنجَـزِ[2]

ومع أنّ الأَلفيّة انتهجَت نهجًا تعليميًّا، فهي لا تصلُح إلّا لِمن كان له حظٌّ ونصيب من مبادئ النّحو، كأن يكون درَس الآجرومية وقطر النّدى.

ويُمكن إجمال مظاهر التيسير في الألفيّة في النّقاط الآتية:

1-سُهولة صياغتها في الغالب واستعمال المصطلحات النحوية المُتداوَلة بين النّحاة والمعلّمين، حتّى تناسب وصف الظّاهرة النحوية، وإن كان في الغالَب مصطلحات بصريّة.

2-ذكر القاعدة ثمّ إتباعها بالأمثلة التي توضّحها كقوله عن الحالات التي يصحّ فيها الابتداء بالنّكرة:

[1]- غريب عبد المجيد نافع: ألفية ابن مالك منهجها وشروحها،ص187.

[2]- محمد بن عبد الله بن مالك، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، دط، دت، ص2.

وَلَا يَجوزُ الابْتِدابِالنّكِره مَا لَم تُفِد كعِندَ زَيْدٍ نَمِره
وَهل فتًى فيكُم فَما خل لنا ورجُلٌ مِن الكرامِ عندَنا
ورغبَةٌ في الخَيْرِ خيرٌ برٍّ يَزينُ وَليُقَس مَا لَم يُقَل[1]

3- كثرة الأمثلة التعليمية بغيةَ تحقيق غايات مختلفة منها:

- الاكتِفاء بالتّمثيل عن إتمام الحدّ كقوله:

كَلَامُنَا لَفظٌ مُفيد كَاسْتَقِم اسمٌ وفِعلٌ ثمّ حرفٌ الكلِم[2]

قال ابن النّاظم في شرح البيت: «كأنّه قال الكلام لفظٌ مفيدٌ فائدة تامّة، يصحّ الاكتفاء بها كالفائدة في "استقِم" فاكتفى عن إتمام الحدّ بالتّمثيل».[3]

- الاكتفاء بالمثال عن تفصيل القاعدة كقوله:

وَارْفَع بِواوٍ وبيَا اجْرُر وانْصِب سالمَ جمعٍ عامرٍ ومُذنِب[4]

فقد اكتفى بالتّمثيل عن القول: إنّ جمع المذكّر السّالم يطّرِد في كلّ اسم خال من تاء التأنيث، لمذكر عاقل علَمًا، كـ "عامر" أو صفة تقبل التأنيث باطّراد نحو "مُذنب".[5]

- الاكتفاء بالتّمثيل لتوضيح أكثر من حالة إعرابيّة أو فرعٍ من فروع المسألة النحويّة، كحديثه عن علامات الإعراب الأصليّة، ثمّ إجماله لجميع الحالات.

---

[1]- محمد بن عبد الله بن مالك، متن الألفية، ص09.

[2]- نفسه، ص02.

[3]- ابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك: شرح ابن الناظم، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007، ص05.

[4]- ابن مالك: متن الألفية، ص04.

[5]- عبير محمود شريف داود: دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2001-2002، ص73.

فَارْفَع بِضمٍّ وانْصِبَنْ فَتحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذِكْرُ اللهِ عَبدَهُ يَسُر[1]

«وفي هذا النّمَط من الأمثلة ما يُعين المتعلِّم ويُيسِّر النّحو عليه، إذ يمكنه بحفظ مثال واحد أن يُنشِئ على غراره أو يقيس عليه، لاحتوائه وُجوهًا أو أحكامًا أو حالات مُتعدِّدة للمسألة».[2]

4- ابتِعادُه عن التّعليل: فابن مالك لم يُوغِل في الّعليل، فقد اقتصر على العلّة التعليمية، وهي مع ذلك قليلة، كتعليله بناء بعض الأسماء لشَبَهِها بالحروف، يقول:

والاِسْمُ مِنْهُ مُعرَبٌ ومَبني لِشَبَهٍ مِنَ الأسْماءِ مُدْنِي[3]

4- عرضُه للمسائل الخلافيّة: فقد تعرّض ابن مالك لبعض المسائل الخِلافيّة في النّحو، فكان يختار ويُرجِّح في كثير من الأحيان، وينسُبه إلى المَشهور والشاذّ والقليل والنّادر، والأوجه الإعرابيّة المُتعدِّدة في المسألة النحوية، وهذا الخلاف الذي يعرضه «يمكِّن المتعلِّم من الاطّلاع على طرائق في التّفكير النّحوي، فتثري الدّرس، وتسمح للمتعلِّم بالخروج من ضيق القاعدة إلى رَحابة الاختيار»[4]، وهذا ما جعل ابن مالك يبتعِد عن التشدّد للمذاهب، بل كان نهجُه التّرجيح والاختيار، مُثبِتًا ما يراه الأصوب والأيسر في آن واحد.

وعلى الرّغم من كلّ ما امتازت به الألفيّة، وما لاقَته من القَبول كونها صارت غاية في الإيجاز مُشتمِلة على أهمّ المَوضوعات النحويّة التعليمية، إلّا أنّ الإيجاز الشّديد فيها «أدّى إلى غلَبة الغُموض والإبهام على مواضع كثيرة منها»[5]، وتجلّى ذلك في عدّة مظاهر منها:

---

[1]- ابن مالك: متن الألفية، ص3.

[2]- عبير محمود: دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، ص73.

[3]- ابن مالك: متن الألفية، ص3.

[4]- عبير محمود: دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، ص75.

[5]- محمود نجيب: شروح الألفية ومناهجها والخلاف النحوي فيها، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، سورية، 1999، ص41.

1- إطلاق العبارة دون تقييد كقوله في علامات الاسم:

بِالجرِّ والتّنوينِ والنِّدَا وألْ ومُسندٍ للاسْمِ تَمييزٌ حَصَلْ[1]

فقد جعَل التّنوين من علامات الاسم وهو أنواع، «والذي يختصّ به الاسم إنّما هو تنوين التّمكين والتّنكير والمقابلة والعِوَض، وأمّا تنوين الترنّم والخالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف»[2]، والتّنوين أطلقه المصنّف دون أن يقيّد ما هو مختصّ بالاسم.

2- قُصور العبارة عن تبليغ المُراد كقوله في باب الابتداء:

والخَبرُ الجُزءُ المُتِمُّ الفائِده كالله بَر والأَيادي شاهِده[3]

عرّف ابن مالك الخبر بأنّه الجزء المُتِمّ للفائدة، إلّا أنّه أُخِذ عليه أنّ هذا التّعريف يشترك فيه الخبر وغيره[4]، كونه «يصدُق على الفاعل ويصدُق على المبتدأ نفسه لأنّ كلّا منهما الجزء المُتِمّ للفائدة، إذ الفائدة كما تتوقّف على الخبر كذلك تتوقّف على المبتدأ وعلى الفاعل وعلى الفعل أيضا وعلى الحرف أيضا وعلى كلّ ما يكون جزءًا متِمًّا للفائدة، فهذا أمر عامّ لا يختصّ بخبر المبتدأ دون غيره».[5]

5- الإيهام في العبارة كقوله:

وأَلِفٌ والواوُ والنّونُ لِما غابَ وغيرُه كَقامَا واعْلَما[6]

فابن مالك يشير في هذا البيت إلى ضمائر الرّفع المُتّصلة، وذكر منها ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النّسوة، لكن أُخِذ عليه أنّه «لمّا ذكر أنّ الألف والنّون من ضمائر

---

[1]- ابن مالك: متن الألفية، ص2.

[2]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص21.

[3]- ابن مالك: متن الألفية، ص9.

[4]- عبد الله علي محمد: ألفية ابن مالك تحليل ونقد، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1989، ص200.

[5]- أبو حيان النحوي الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، سدني جليزر، أمريكا، دط، 1946، ص70.

[6]- ابن مالك: متن الألفية، ص5.

الاتّصال لم يُبيّن أنّها ضمائر رفع فأوهَم أنّها من جملة ضمائر النّصب والجر، وهو إيهام مُخِلّ... فلو قال مثلًا:

وألِفٌ والواوُ والنّونُ لِما غابَ وغيرُه وللرّفعِ أنتما

لكانَ أولى من التّمثيل لبيان الخطاب»[1]، وليندفع الإيهام والالتباس.

4- وُقوعه في الاضطراب اللّفظي الذي يخفَى معه وُضوح المعنى، وذلك كقوله في باب الابتداء:

كَذَا إذَا عادَ عليهِ مُضمَرُ ممّا به عنه مُبيّنًا يخبر[2]

فابن مالك يتحدّث في هذا البيت عن أحَد المواضع التي يجب فيها تقدّم الخبر، وذلك إذا كان المبتدأ يحمل ضميرًا يعود على الخبر.[3]

وقد علّق السّيوطي على هذا البيت قائلًا: «وأنت ترى ما في عبارة المصنّف هذا من العلاقة، وكثرة الضّمائر المُقتضِية للتّعقيد، وعُسر الفهم، وكان يمكنه أن يقول كما في الكافية: وإن يعُد لخبرٍ من ضمير** من مبتَدَأ يُوجِب له التأخير»[4].

5- الحَشو وعدَم الدقّة في اختيار الألفاظ: ويظهر هذا في باب الكلام وما يتألّف منه، قال رحمه الله:

كَلَامُنَا لَفظٌ مُفيد كَاسْتَقِم اسمٌ وفِعلٌ ثمّ حرفٌ الكلِم
وَاحِدُه كلِمةٌ والقَولُ عَمْ وكلِمةٌ بِهَا كلامٌ قَدْ يُؤَم[5]

---

[1]- أبو إسحاق الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج1، ص 274-275.

[2]- ابن مالك: متن الألفية، ص10.

[3]- عبد الله علي محمد: ألفية ابن مالك تحليل ونقد، ص213.

[4]- السيوطي: البهجة المرضية في شرح الألفية، تح: محمد الصالحي الأنديمشكي، مكتبة المدرس، دط، دت، ج1، ص

[5]- ابن مالك: متن الألفية، ص2.

فقد انتقد النّحاة استعماله حرف الجر "ثمّ" أثناء تقسيم الكلام كونه «ليس بجيّد لأنّ ثمّ للتّراخي، وإذا قسّمنا شيئًا إلى أشياء، فنسبة كلّ واحد من الأقسام إلى الشّيء المقسَّم نسبة واحدة بلا تراخٍ يعقل في شيء من الأقسام، فلا يحسُن أن تقول: العدد فرد ثمّ زوج ولا الإنسان رجل ثمّ امرأة»[1] وإن كان قد أُجيب عن ذلك بأنّ حرف العطف "ثمّ" فيه إشارة إلى انحِطاط رتبة الحرف عن الاسم والفعل[2]، إضافة إلى أنّه «يجوز أن يكون قد استعملها بمعنى الواو لأنّها المعهودة في مثل ذلك».[3]

وعدّ النّحاة استطرادَه إلى المراد من الكلمة في كلام العرب من أنّه قد يقصد بها الكلام في قوله: وكِلمة بها كلامٌ قد يُؤَم، قال أبو حيان: «هذا كالحشو بالنّسبة إلى علم النّحو وإنّما هذا من علم اللّغة»[4]، حتّى قيل: «إنّ ذكر هذه المسألة من عيوب الألفية الذي لا دواء لها».[5]

ولعلّ الذي أدّى بابن مالك إلى مثل هذه العيوب التي أُخِذت عليه هو قيود النّظم التي كثيرًا ما تفرِض نفسها «وتضطرّ النّاظم إلى التّقصير في التّعبير والاكتفاء بالإجمال عن التّفصيل»[6]، وهذا ما تكفّلت بتبيانه وإيضاحه الشّروح على الألفية، فكثيرا ما ذكر الشرّاح في مقدّماتهم أنّهم يرغبون في تقريب الألفيّة وتوضيحها.

من ذلك–مثلا- ما ذكره ابن هشام (ت761هـ) في مقدّمة شرحه قائلًا: «فإنّ كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية نظم ابن مالك رحمه الله كتاب صغُر حجمًا وغزُر علمًا، غير أنّه لإفراط الإيجاز قد كان يعدّ من جملة الألغاز، وقد أسعفت الطّالب بمختصَر يدانيه وتوضيحٍ يُسايره ويُباريه، أحلّ به ألفاظه وأوضح معانيه وأحلّل به تراكيبه وأنقّح

[1]- أبو حيان النحوي: منهج السالك، ص3.

[2]- ينظر: أحمد زيني دحلان، الأزهار الزينية، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، ط1، 13310هـ، ص5-6.

[3]- ابن أم قاسم المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001، ص273.

[4]- أبو حيان النحوي: منهج السالك، ص3.

[5]- أحمد زيني دحلان: الأزهار الزينية، ص6.

[6]- ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، دط، 1967، ص90.

مبانيه... ولم آلُ جهدًا في توضيحه وتَهذيبه، وربّما خالفته في تفصيله وترتيبه»[1]، ويقول المرادي (ت749ه): «هذا توضيح مختصَر لمقاصد ألفية ابن مالك يجلو معانيها على طلابها ويظهر محاسنها على حفاظها»[2]، فالألفية وشروحها قد تضافرَتا معًا وأسهمتا متّحدتين في تيسير المادّة النحوية على متعلّميها، فقد كانت الألفيّة على قَدر من اليُسر تصحبها بعض الصّعوبات تكفّلت الشّروحات بتذليلها وتيسيرها.

ثالثا: الأسس التي بُنِي عليها التيسير النّحوي عند المتقدّمين:

قد ظهر لنا فيما سبق، أنّه قد كانت محاولات متعدِدة وأشكال مختلفة في تَعاطي قضيّة التّيسير النّحوي، هذا التّيسير بُنِي على أسس تظهر ملامحها في الخطوات التي اتّبعها النّحاة في تآليفهم النحوية التعليمية المُيسَّرة، المَنثورة والمَنظومة على السّواء، ويُمكن إجمال هذه الأسس في الآتي:

1- اعتماد السّهولة في التّعبير والوضوح في الفكرة:

دفع إلى هذا تذمّر المتعلِّم من صعوبة فَهم النّحو، وخاصّة إذا عُلم أنّ هذا المتعلِّم ليس له سنّ معيّنة يبدأ فيها تعلّم النّحو، فقد يكون المتعلِّم أكبر من المعلِّم، إذ يُروَى أنّ سعيد بن مسعدة الأخفش (ت215ه) كان أكبر من معلّمه سيبويه[3]،

ويُضاف إلى ماذكر أنّ المتعلّمين لم يكونوا دائمًا عُربًا، بل كانوا -في أغلب الأحيان- من العَجم، وهذه الحال تتطلّب لغة أكثر وضوحًا وأسلوبًا أكثر تدرّجًا في عرض المسائل والقواعد، وعناية أكبر بالجانب التطبيقي، وهذا كان واضحًا في المؤلّفات التعليميّة وخاصّة المختصَرات منها؛ ككتاب "الجُمل" للزجاجي (ت340ه)، فالنّاظر فيه يرى عالمًا مُتمكِّنًا يُحسِن عرضَ الموضوعات النحويّة، وقد «تناولها بأسلوب سَهل واضح خالٍ من التّعقيد وجَفاف الحدود والقواعد، يُكثِر من الشّواهد القرآنية الكريمة والشعرية

[1]- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، دت، ج1، ص13.

[2]- المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ص261.

[3]- ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط2، دت، ص72-73.

والأمثلة، ليصل بمناقشتها –بيُسر وسهولة- إلى تقرير قواعد موضوعاته... يشدّ القارئ ويُشوّق إلى متابَعة القراءة دون إحساس بضجَر أو نُفور، ممّا يجعل الكتاب مناسبًا لمستوى المتعلّمين»[1]، وقد سار على هذا النّهج كثير من النّحاة المتقدّمين الذين نأوا بمؤلّفاتهم عن الغموض والتّعقيد في اللّفظ والتّركيب والالتواء في العبارات وجَفاف المادّة النحويّة.

والنّماذج التي ذكرناها سابقًا اعتمَدت هذا الأساس وتميّزت به، وغيرها كثير ممّا لم نذكره كـ "الإيضاح" لأبي علي الفارسي (ت377هـ) و"الواضح" لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي (ت379هـ) و"اللّمع في العربية" لابن جنى (ت392هـ) وَ"أسرار العربية" لأبي البركات بن الأنباري (ت577هـ) وَ"المصباح في النحو" للمطرّزي (ت610هـ) و"المقرّب" لابن عصفور (ت669هـ) وكتب ابن مالك (ت672هـ) وابن هشام (ت761هـ).

وقد أفصح الكثير منهم في تقديمه كتابَه عن هذا الأساس، يقول ابن عصفور: «وضعت في ذلك (علم العربية) كتابًا صغير الحَجم مقرّبًا للفَهم... وذلّلته للفَهم بحسن التّرتيب وكثرة التّهذيب لألفاظه والتّقريب، حتّى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السّمع»[2]، ويقول المطرّزي في مختصره الذي سمّاه "المصباح" الذي ألّفه خصّيصًا لولده وجمعه له من عِدّة كتب للإمام الجرجاني، «فاستصفيت منها هذا المختصَر، ونفيت عن كلّ منها ما يتكرّر استثقالًا للمُعاد واستقلالا للمفاد، غير مُدّخِر فضل النّصيحة في رعاية عباراته الفصيحة»[3].

هذا الاعتناء بوُضوح اللّغة والبَساطة في التعبير نجده واضحًا في مقدّمات أصحاب المختصَرات، أفصحوا عنه وجعلوه وسيلة من وسائل تيسير النّحو، وحتّى الكتب التي

[1]- الزجاجي: الجمل في النحو، ص18-19.

[2]- علي بن مومن المعروف بابن عصفور: المقرب، تح: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبّوري، دب، دت، ط1، 1972، ج1، ص44.

[3]- أبو الفتح ناصر الدين المطرّزي: المصباح في علم النحو، تح: عبد الحميد السيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، دت، ص35.

خلَت من المقدّمات كـ "الإيضاح" لأبي علي الفارسي و"اللّمع في العربية" لتلميذه ابن جنّي و"الواضح" للزبيدي، فهم وإن لم يُفصِحوا عن هذا الأساس فهو واضح من اللّغة المُستعمَلة التي تبتعِد عن التّعقيد، بخلاف النّحاة الذين انتهَجوا نمَط المُتون المَنظومة والمَنثورة، فقد فقدَت –نوعًا ما- سِمة الوضوح والبساطة.

وقد غدَت هذه المتون المَنظومة أو المَنثورة في نظَر بعض النّحاة تجنَح إلى الغموض والتّعقيد أكثر منها إلى التّسهيل والتّيسير، خاصّة المتون المَنظومة، وكان دافع أصحابها التّيسير، فقد راعَهم «ضَخامة النّحو، وتشعُّب فروعه وثِقَل أعبائه على الطلّاب فأخذتهم بهم رحمة، وأبوا إلّا أن يتّخذوا فيهم عَونًا، فتناولوه بالنّظم، يسلُكون مسائله فيه ويَجمعون أشتاته به، لأن لا يشقّ عليهم حفظه، ولا يسرع إليهم نسيانه، فأصابوا في ذلك نجحا ولكنّه غير حاسم، فالنّظم أصعب من النّثر مِراسًا وأبعد متناولًا، ولا سيما نَظم العلوم، لأنّه لا مجال فيه للمَجاز والخَيال، ولهذا يغلب عليه الحَشو، وتَشيع فيه الضّرائر، وتتابع المآزق، ولا يسع النّاظم إلّا أن يُغفِل بعض ما يجب ذكره، أو يستغني فيه بالتّلميح عن التّصريح أو بالمفهوم عن المَلفوظ.

وإذًا لا بدّ لفَهم إشاراته واكتِناه دقائقه من جهد أكبر من جهد النّثر، يضيفه الطّالب إلى جهد التّحصيل والحِفظ، بل إنّه لحقيق أن يتكلّف جهدًا آخر في التعهّد والتّكرار والمراجَعة، لِئلّا تنبهِم الإشارات وتشتبه المَعالم، فلا يكون ثمَّةَ إلّا أشتات من أمهات المسائل وجملة الفروع»[1].لكن ممّا يجدُر ذكره هنا هو أنّ هذه المآخِذ التي التصَقت بالمتون النحوية فيما يتعلّق بالغموض والتّعقيد الذي أثقل كاهل المتعلّمين، قد تكفّلت الشّروح التعليمية بإزالته أو التّخفيف منه.

وقد تولّى أصحاب هذه المتون الأمر بأنفسهم في كثير من متونهم النحوية، فالمتن كثيرًا ما يكون شديد الاختصار، تنْهم معانيه وتخفى إشاراته، وتعزُب تلميحاته؛ لذلك كان الشّرح أكثر إيضاحًا وإيفاء من المتن، وفي ذلك يقول ابن هشام عن متنه شذور

[1]-علي ناصف النجدي: سيبويه إمام النحاة، ص34.

الذّهب في معرفة كلام العرب في شرحه له: «قصدت فيه إلى إيضاح العبارة لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لفّ المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام... وكلّما أتيت على لفظ مُستغرَب أردَفته بما يُزيل استغرابَه وكلّما أنهيت مسألة ختمتها بآية تتعلّق بها من آي التّنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل»[1]، للوصول إلى الغرض المَنشود وهو تقديم المادّة النحويّة بوضوح وسهولة يُيسّران فَهم أساليب اللغة، والتمكّن من النّطق والتّعبير الصّحيح، على وفق أساليب اللّغة، وأصولها وأحكامها الدّقيقة.

ومن المهمّ الذي ينبَغي أن يُعلَم هو أنّ هذه الشّروح في تناولها للمُتون وتوضيحها قد تنوّعَت لتبايُن مستوياتها التعليمية، ذلك «أنّ الهدف التعليمي لم يُقيِّد الشرّاح ويُلزِمهم بالمستوى الابتدائي المُبسَّط... لأنّ المتعلّمين ليسوا مبتدئين بالضّرورة، فللتّعليم مستويات متعدّدة وليس له سنّ مَحدودة»[2]، ونظرًا لذلك دفعهم الهدف التعليمي إلى اتّخاذ مسلكَين في الشّروح:

اقتصر الأول منها على الغاية التعليمية –في الغالب- ولم يسْعَ إلى الغَوص في المسائل، مُكتفِيًا بالاعتدال في الشّرح، والميل إلى الاختصار.

أمّا المسلك الثاني؛ فقد تجاوز الغاية التعليمية إلى الغاية العلمية، لأنّه صُنِّف للعلماء والمختصّين[3]، ويتكشّف هذا بصورة جليّة إذا نظر الباحث في بعض الشّروحات التي على الألفية لابن مالك.

وعلى كلّ حال فهذه الشّروح لم تكن بمَنزلة واحدة، وإنّما كانت تتمايَز تبعًا لقدرة المؤلّف على صياغة اللّفظ مع إصابة المعنى وتحقيق الوضوح، بما يخدم توضيح المادّة النحويّة وتيسيرها ممّا يعتريها من جمود وجفاف.

[1]- ابن هشام: شرح شذور الذهب، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، دت، ص31.
[2]- محمود نجيب،:شروح الألفية، ص220.
[3]- نفسه، ص66.

2- الابتعاد عن ذكر الخلافات والتعليلات النحوية:

لقد تبيّن للنّحاة أنّ الإيغال في ذكر الخلافات النحوية والتّعليل لها يجرّ إلى تعقيد فَهم المسائل النحوية وتشتيت الذّهن «الأمر الذي يُرهِق المتعلّمين ويجعلهم يتبرمون بتلك الآراء المتشعّبة والحجج التي لا تخلوا من مقدّمات منطقيّة وأساليب جدل وحوار ومُصطلَحات لهذه المدرسة أو تلك»[1]، أو لهذا الرأي أو ذاك، وهذا واضح في كتاب "الجمل" للزجاجي وغيره، فهو لم يحتَج إلى عرض المسائل الخلافية وما تجرّ إليه من حجج وتعليلات، بل يذكر الرأي الذي يراه حتّى وإن كان خارجًا عن مذهب البصريّين والكوفيين، كتجويزه عمل "إنّ وأخواتها" في حال زيادة "ما".[2]

وقد صرّح ابن هشام عن تجنّبه الاحتجاج لمسائل الخلاف عند كلامه عن أداة التعريف في شرح مقدّمة قطر النّدى وبل الصّدى قال «والمشهور بين النحويّين أنّ المعرِّف أل عند الخليل واللّام وحدها عند سيبويه، وزعَم ابن مالك أنّ لا خِلاف بين سيبويه والخليل وأنّ المعرّف "أل" قال: وإنّما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية، واستدلّ على ذلك بمواضِع أوردها من كلام سيبويه، قال ابن هشام: والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلًا لا يليق بهذا الإملاء»[3]، كونه تعليميًّا يفرض عليه الابتعاد عن الاحتجاج للمسائل الخلافية، ذلك أنّها تحدث اضطرابًا في عقول المتعلّمين وبلبَلة في إدراك المراد، ومثل هذا لا طائلَ من ورائه للمتعلّمين غير المتعمّقين، الذين يريدون إصلاح ألسنتهم وأقلامهم.

أضِف إلى ذلك أنّ مسائل الخلاف النحوية كانت تؤدّي بكثير من النّحاة إلى التّعليل لها تعليلًا منطقيًّا يبعُد كثيرًا باللّغة عن حقيقتها، ولهذا نجد كثيرًا من الكتب النحوية الميسَّرة تخلوا من هذه التعليلات، وتَكتفي من ذاك بالعلل التعليمية كقول أبي

[1]- كريم حسين: مناهج التأليف النحوي، ص60.

[2]- ينظر: الزجّاجي: الجمل في النحو، ص304.

[3]- ابن هشام: شرح قطر الندى، ص112.

جعفر النحاس (ت338ه) «كان زيدٌ قائمًا، رفعت زيدًا لأنه اسم كان، ونصبت قائمًا لأنّه خبر كان»[1]، وقد ذكر مثل هذه التّعليلات في عدّة مواضع من كتابه.

وهذه العلل –أعني التعليمية- لها دَخل في توضيح الظّواهر اللغويّة وكشف أسرارها، ولها قيمة علميّة، إذ يتدرّب بها المتعلِّم ويقوى بتأمّلها المبتدئ[2]، وهي «التي بمعرفتها تحصل المعرفة بالنّطق بكلام العرب المدرَك بالنّظر، فهي لخدمة النصّ اللّغوي لمعرفة صحّة نَظمه وطريقة نطقه»[3].

والنّاظر في الكتب التي ذكرت كنماذج للتّيسير النّحوي عند المتقدّمين كالجمل للزجاجي والواضح للزبيدي وقطر الندى لابن هشام، يجدها تنأى عن البحث في الخلاف والمبالغة في التّعليل، «لكن بعض النّحاة أعاد إلى هذه الكتب المختصَرة بعض ما استبعده منها مؤلّفوها، فإن كان جمل الزجاجي مبسَّطًا لا يكلّ الذّهن بعلله، فإنّ بعض شروحه مثل "البسيط" لابن أبي الربيع غاصٌّ بالعلل، بحجّة وجود بعض الاستغلاق في النصّ من حيث لغته وأحكامه»[4]، وهو كتاب بطبيعة الحال لم يوجّه للمبتدئين، بل لمن حفظوا الجمل، وأرادوا أن يفهموه بصورة موسَّعة، وقد أبان ذلك في مقدّمته[5]، ويظهر هذا الأمر أكثر من خلال منهجه الذي يتّسم بطول النّفس في الشّرح والتّعليل وذِكر خلاف العلماء واستشهادهم ومناقشة ذلك.

وعلى كلّ حال، فإنّ النّحاة في مؤلّفاتهم النحوية التعليمية، كلّ منهم أخذ من التعليلات ما يكون خادمًا للقواعد النحوية وخادمًا للنّصوص التي استنبطت منها تلك

[1]- أبو جعفر النحاس: التفّاحة في النحو، تح: كوركيس عواد، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1965، ص18.

[2]- ابن سنان الخفّاجي: سر الفصاحة، ص38.

[3]- محمد عيد: أصول النحو العربي، ص135.

[4]- حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل بين القدماء والمحدَثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص196.

[5]- ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، ص157.

القواعد؛ فهي وسيلة من الوسائل التي «توضّح القاعدة وتُبيّن خصائصها وتسوّغ ورودها بشكلها الذي جاءت عليه، وهي بعد ذلك تابعة للنّصوص لا النّصوص تابعة لها»[1].

3- الإكثار من التّطبيقات والتّدريبات:

أحسّ النّحاة أنّ المسائل النظريّة وصياغة الأحكام النحويّة في قواعد جامدة تجعل المتعلّم ينفر من تعلّم النّحو، والسّبب في ذلك أنّ المتعلِّم يحتاج إلى تمرينات وتدريبات تمكّنه من القاعدة وتجعله قادرًا على تطبيقها، ولهذا لجؤوا إلى صور مختلفة لتحقيق ذلك:

أ- إتْباع الأحكام النحوية بأمثلة توضّحها، وهذه الأمثلة أحيانًا تكون مَصنوعة مُيسّرة مُستقاة من التّواصل اليومي، وأحيانا تكون من الشّواهد القرآنية والأبيات الشعرية، وتكثُر الأمثلة والشّواهد من مؤلّف لآخر، لكنّها في أنموذج المختصرات تتّسم بالكَثرة، وفي أنموذج المتون تتّسم بالقلّة.

و هذه الصّورة ظاهرة في جميع الكتب النحوية الميسَّرة، من أجل أن لا تبقى الأحكام مُجرَّدة بعيدة عن واقع اللّغة.

ب- إعراب الأمثلة والشّواهد وتحليلها:

وقد قصدَ النّحاة من ذلك تيسير النّحو على المتعلّمين، وهو ما أفصَح عنه ابن هشام في كتاب شرح شذور الذّهب، لمّا قال: «والتزَمتُ فيه أنّني كلّما مرَرت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابَه... وكلّما انتهيت من مسألة ختَمتها بآية تتعلّق بها من آي

[1]- صالح بن مطلق: التعليل النحوي عند الرماني، ص48.

التّنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطّالب، وتعريفه السّلوك إلى أمثال المطالب»[1].

وقد تناول ابن هشام إعراب الأمثلة كمُفردات، وفي هذا يقول: «أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجرّ وجَزم، وعن بعضهم أنّ الجَزم ليس بإعراب، وليس بشيء، وهذه الأربعة تنقسِم ثلاثة أقسام: 1- ما هو مشترك بين الاسم والفعل، وهو الرّفع والنّصب، مثال: دخول الرّفع فيهما: زيدٌ يوم، زيدٌ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمّة، و"يقوم" مرفوع لأنّه فعل مضارع خالٍ من ناصب وجازم، وعلامة رفعه أيضا الضمّة، ومثال دخول النّصب فيهما "إنّ زيدًا لن يقومَ" فزيدًا اسم منصوب بإنّ، وعلامة نصبه الفتحة، ويقوم فعل مضارع منصوب بـ "لن" وعلامة نصبه أيضا الفتحة»[2].

ويمضي في بقيّة الأقسام على هذا المِنوال، وأحيانًا يُعرِب الشّاهد كاملًا، كما فعَل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[سورة البقرة، الآية: 251]، يقول: «إعراب ذلك (لولا) حرف يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لولا زيد لأكرمتُك، تريد بذلك أنّ الإكرامَ امتنَع لوجود زيد، و(دفع) مبتدأ مرفوع بالضمة واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحلّه مرفوع لأنّه فاعل الدّفع، و(الناس) مفعول منصوب بالفتحة، والنّاصب له الدّفع؛ لأنّه مصدر حالّ محلّ أنّ والفعل، وكلّ مصدر كان بذلك فإنّه يعمل عمل الفعل، أي: ولولا أنّ دفع الله الناس، (بعضهم) بدل بعض من كل، وهو مَنصوب بالفتحة وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا، وكذا كلّ مبتدأ وقع بعد لولا والتقدير: ولولا دفع الله النّاس موجود، والمعنى: لولا أن يدفَع الله بعض النّاس ببَعض لغلَب المفسدون وبطلت مصالح الأرض»[3].

[1]- ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص31.

[2]- ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص61.

[3]- نفسه، ص61-62.

وابن آجرّوم يكثر من إعراب الأمثلة في مقدّمته، يقول في باب المرفوعات من الأسماء: «المرفوعات من الأسماء سبعة، وهي هذه: الأول الفاعل نحو: ضرب زيدٌ.

ضرب: فعل ماض مبني على فتحة ظاهرة.

زيدٌ: فاعل مرفوع بضمّة ظاهرة».[1]

ويقول في الأفعال الخمسة: «وأمّا حذف النّون فيكون علامة للنّصب في الأفعال الخمسة، التي رفعُها بثبات النون، نحو: لا يفعَلا ولن تفعَلا.

لن: خرف نفي ونصب.

تفعَلا: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة لأنّه من الأفعال الخمسة، والألف ضمير الاثنين المخاطبين في محلّ رفع على أنّه فاعل».[2]

جـ- التّمارين غير العملية:

وقد وضع النّحاة الذين ألّفوا كتبًا تعليميّة مُيسَّرة، ولا سيما شروح المتون تمرينات إعرابيّة، كالذي فعله ابن مالك في باب الإخبار بالذي، يقول في ألفيته:

ما قيل عنه أَخبِر بالذي خبَر عن الذي مبتدأًقبلُ استقرْ
وما سواهما فوسِّطْه صِله عائدُها خَلفُ مُعطِي التكملة
نحوُ الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدًا كان فادر المأخذا[3]

يقول ابن هشام: «هذا الباب وضعه النحويّون لامتحان الطّالب وتدريبه، كما وضعوا باب التّمرين في الصّرف لذلك»[1].

[1]- أحمد إبراهيم الطرفي: تحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الآجرّومية، مطبعة الآداب، العراق، دط، 1976، ص96.

[2]- أحمد إبراهيم الطرفي: تحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الآجرّومية، ص61.

[3]- محمد بن عبد الله بن مالك: متن الألفية، ص48

وقد وضّح مفهوم هذا الباب بقوله: «فإذا قيل لك أخبر عن "زيد" من قولك: "ضربت زيدًا" فتقول: الذي ضربته زيدًا، فالذي: مبتدأ وزيدٌ خبره، وضربته صلة الذي والهاء في "ضربته" خلف عن "زيد" الذي جعلته خبرًا، وهي عائدة على الذي»[2]، وهذه التّمارين غير العملية رآها جَمع من النّحاة أنّها خرجت عن هدفها المَطلوب، وهو تدريب الطلّاب واستحضارهم الأحكام النحوية، بل رأوا أنّ هذه التّمارين أحد الأسباب التي عقّدت النّحو خصوصًا في الكتب غير التعليميّة كالكتاب والمقتضَب ونحوها.

4- تدرّج التآليف في عَرض المادّة النحوية:

لقد انتبه النحويّون المتقدّمون إلى أهميّة مُراعاة مستوى المتعلّمين في مؤلّفاتهم النحوية، ومَن ينظر فيما تركه النّحاة في القرون المتأخّرة من التآليف يجد أنّها راعت مستوى المتعلّمين عند المؤلّف الواحد، فمن مقدّمات مختصَرة ميسَّرة سهلة الحفظ إلى مؤلّفات متوسّطة ثمّ إلى مؤلّفات أكثر اتّساعًا وشمولًا، مُراعاة لمستوى المتعلّمين وحاجتهم.

وقد تنبّه إلى هذا الزمخشري (ت538ه) فألّف ثلاثة كتب سارت على نهج التدرّج، فوضع كتابه "الأنموذج" الذي كان مقتصِرًا على مبادئ النّحو، ثمّ أردَفه بكتاب "المفرَد والمؤلف" يقصد بهذا الصّرف والنّحو، وهو كتاب متوسّط أكثر تفصيلًا من سابقيه، ثمّ وضع أخيرًا كتاب "المفصل" وهو أكثر اتّساعًا من سابقيه.[3]

وهذا التدرّج نجده كذلك عند ابن هشام الذي ألّف عدّة مختصرات يتدرّج فيها الطّالب من الكليّات إلى الجزئيّات، وكان له في هذا كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب" يليه متن مختصر متوسّط هو "قطر النّدى وبل الصدى" ويليه كتاب أوسع بقليل هو "شذور الذهب" ثمّ ألّف للمتخصّصين كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك".

---

[1]- ابن عقيل: شرح الألفية، ج4، ص61.

[2]- نفسه، ص61.

[3]- عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو، ص42.

وهذه الطّريقة ليست مقتصرة على تعليم النّحو، بل هي عامّة في تعليم أيّ علم من العلوم؛ ذلك أنّ تلقين المبتدئ يقتضي تعليمه الأساسيّات والمبادئ لا الفروع والدقائق.

5- إعادة تبويب المادة النحوية:

اتّخذ بعض النحويين طريقة إعادة تبويب المادّة النحويّة سبيلًا لتيسير النّحو، وكان السبّاق والمُبدِع في هذا الزمخشري، فقد رأى أنّ المؤلّفات السّابقة وعلى رأسها كتاب سيبويه مُضطرب في منهَجه وفي أبوابه، حيث يظهر فيه الخلط والتّكرار والاستطراد، ويغلب عليه عدَم الوضوح وعدَم الاستقرار، فرأى أن يخلّص الدّرس النّحوي من كلّ ذلك ويجعله نصّافي مادّته سهلًا في تناوله واضحًا في سيره مُستقيمًا في منهجه، فألّف كتابه "المفصّل" حيث جمع فيه المادّة النحويّة على نسق لم يُسبَق إليه.

حصَر الزمخشري مادّة النّحو في أربعة أقسام: الأسماء والأفعال والحروف والمشترَك، حيث عالَج كلَّ قسمٍ على حدة، واضعًا في اعتباره كلّ الأحكام النحويّة والصرفيّة المُتّصِلة بكلّ من هذه الأقسام دون أن يكون متأثّرًا بنظرية العامل ولا بنظريّة المعمول (أثر العامل) ولا بالفصل بين قضايا النّحو وقضايا الصّرف، هذه النظريّات التي أربكَت النّحاة قبله، وسبّبت لهم الكثير من الخلط والاضطراب[1].

لكن تركه تقسيم كتابه اعتبارابنظريّة العامل لا يدلّ على أنّه كان رافضًا لها؛ إذ نجده في حديثه عن الاسم المرفوع والمنصوبات والمجرورات والفعل المتعدّي وغير المتعدّي، وأفعال المقارَبة والقلوب، يبني عليها[2]، بل كان غرَضه محاولة تيسير النّحو بضبط أبوابه وحسن الجمع بين هذه الأبواب ليتيسر البحث في مضامين النّحو، ويسهل تصوّره، وتصوّر هيكله، وكان من نتائج إعادة التّبويب الحذف والدّمج في الأبواب النحوية، وهذا مُشاهد في كثير من المختصرات والمتون، فقد حذف كثير منهم باب التنازع وباب الاشتغال.

[1]- حسن عون: تطور الدرس النحوي، ص83-84.

[2]- ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص345-371.

أمّا الدّمج فقد عرفته مصنّفات نحوية كالمفصّل والضّروري في النّحو لابن رشد. فقد عاب الأخير على النّحاة الأوائل عدَم دقّتهم في تنظيم المادّة العلميّة، فقد نظر في مصنّفات النحويّين في زَمانه فوجد أنّها بين أمرين: إمّا أن تفرّق بين الأسماء والأبواب التي يجب أن تجمَع في إطار واحد، وإمّا أن تجمَع بين متفرّقات، الرّوابط بينها واهية، يقول: «وأمّا علم التّركيب فإنّهم جعلوا الكلام فيه مع الكلام في المعرَبات ولم يجعلوه على حِدة»[1]، وهذا فيه إشارة إلى أنّ النّحاة أخلطوا وجمَعوا بين علم النحو وعلم التصريف.

ولذلك رأى أنّ الأمثل في ترتيب المادّة النحوية «أن تحصر أوّلًا أنواع القول الخبريّ، ثمّ تحصر أنواع المعربات الواقعة فيه بحسب أصناف العوامل الداخلة عليه. وكذلك يفعل في سائر أنواع الأقاويل المركّبة»[2]

وبناء عليه «كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعًا في الصّنائع؛ لأنّ ترتيب التعلّم يقتضي أن يصير من الأعرف إلى الأخفى، والكليّات أعرف وأسهل من الجزئيّات، ولذلك إذا وجدنا في أمرنا قولًا كليًّا حاضرًا فرحنا به، ولم نعرّج على الجزئيّات»[3]، فالجزئيّات لكثرتها مرهِقة للذّهن، مُكِدّة له، مُشتِّتة إيّاه، أمّا الكليّات فمَحدودة يستطيع الذّهن حصرَها واستِجماعها، وبهذا تكون الكليات «نافعة للمتذكر ونافعة للمبتدئ بالنّظر في الصّناعة، لأنّه يسهل بذلك عليه علمها، فإن اقتصر عليها كَفَته».[4] وقد أحسن في هذا.

والصّناعة النحوية يتصوّرها ابن رشد مؤلّفة من ثلاثة أشكال[5]:

1- أشكال الألفاظ المفرَدة التي منها انبنت: كمعرفة المثنّى والجمع والمذكر والمؤنّث، والتصغير والنّسبة.

[1]- ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص102.

[2]- ابن رشد: الضروري في صناعة النحو، ص102.

[3]- نفسه، ص151.

[4]- نفسه، ص151.

[5]- ينظر: نفسه، ص98-99.

2- أشكال الألفاظ المركّبة: يُعرض فيه أشكال تركيب الألفاظ كتركيب القول الخبري، وسائر الأقوال المركّبة، وما يلحقها من تقديم وتأخير وحذف وذكر وزيادة ونقصان...

3- أشكال الألفاظ الزّائدة على أشكال بنيتها، وهذه تتفرّع إلى:

- معرفة شكل أطرافها الأول كألف الوصل، والقَطع والألف واللّام.

- معرفة شكل أطرافها الأخيرة، كالإعراب والبناء والتقاء السّاكنين، والوقف.

- معرفة شكل أوساطها إن كان لها شكل كالتصغير والتكسير والنّسبة.

وعمومًا كان ترتيب الكتاب على أشكال الألفاظ المفرَدة ثمّ المركّبة، ومحاولة جعل قوانين الكلام أشبه بقوانين المنطق تحصر قواعد الألفاظ على أساس المفرَد والجملة.

6- عَرض المادّة النحويّة بطريقة مناسبة للمتعلّمين:

من أجل تيسير المادّة النحويّة فقد اتّبعت التآليف النحوية الميسّرة في عرضها للمادّة النحويّة أو الصرفيّة أيسرَ الطّرق وأقربها مأخذًا للمتعلّمين، إذ أدرَك النحويّون من خلال تجربتهم في التّدريس أنّ المتعلّم يحتاج في بدء تعليمه إلى طريقة سَهلة لإيصال المادّة النحويّة.

فقد أحسّ النّحاة بذلك منذ أوّل عهدهم بالتأليف النّحوي، وأكبر شاهد على ذلك ما صرّح به خلف الأحمر في مقدّمته، فهو يقول: «مّا رأيت النّحويّين وأصحاب العربيّة أجمعين قد استعملوا التّطويل وكثرة العلل، وأغفَلوا ما يحتاج إليه المتعلِّم المتبلِّغ في النّحو من المختصَر والطّرق العربيّة والمأخذ الذي يخفّ على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله ويحيط به فهمه، فأمعنت النّظر والفكر في كتاب أؤلّفه وأجمع فيه الأصول والأدوات، والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلّم عن التّطويل فعملت هذه الأوراق».[1]

[1]- خلف الأحمر: مقدمة في النحو، ص33-34.

وكتاب الجمل يُنبِئ أنّ صاحبه أدرك ذلك وعمل على تطبيقه في كتابه؛ إذ نجده قد عرضه بطريقة تعليميّة ميسَّرة، وأقلّ ما يُقال عنه: «إنّه كتاب جامع للقواعد النحوية والصرفيّة في إيجاز يجدي على المبتدئين والمنتهين جميعًا، يُعطيك القاعدة العامّة في جمل بعيدة عن تأويلات المتأوّلين، وفي أسلوب سهل لا ترى فيه عِوَجًا ولا أمْتًا من تعقيدات المعقِّدين، وتفريعات النّحاة والتّجويزات المَشهورة عنهم في المسألة الواحدة، حتّى لا تخفى الضّوابط وتتشعّب المسالك.

ويظهر أنّه قصد قصدًا إلى التّيسير على شُداة العربية، فسمّى كتابه "الجمل" وفي تلك التّسمية إيماء بالاختصار والتّركيز معًا»[1].

والذي يتصفّح كتابه يجده يصدّر الأبواب بقواعد مركّزة مختصَرة مُجمَلة مَسبوقة في الغالَب بقوله: اعلَم، ثمّ يتبِعها بجمل ضابطة للقواعد في استيعاب يدعو إلى تفهّمها، ويطلب منك القياس عليها، ومن الأمثلة على ذلك قوله:

«واعلم أن الأسماء كلّها تؤكّد إلا النّكرات، فإنّها لا تؤكّد، لو قلت: قام رجل نفسه، أو قبضتُ درهمًا كلَّه لم يجُز»[2].

«واعلَم أنّ الاستِغاثة بدل من الزّيادة التي تلحق آخر المُنادى نحو قولك: يا زَيداهُ، يا بَكراه، فلا تجمَع بينهما: لا يُقال يالزيداه، فتجمع بين اللّام والزّيادة».[3]

وأحيانًا يُعطيك القاعدة في كليّات كأن يقول: «كلّ منادى في كلام العرب منصوب إلّا المفرَد العلَم، فإنّك تَبنيه على الضمّ وهو في موضع نصب».[4]

[1]- عبد الفتاح إسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمّة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدّة، السعودية، ط3، 1989، ص630.

[2]- الزجاجي: الجمل في النحو، ص22.

[3]- نفسه، ص167.

[4]- نفسه، ص147.

وتقريبًا لهذه الضّوابط والقواعد نراه يَسوق الأمثلة المُتعدِّدة التي جعلت ابن خلّكان يعيبُ عليه بقوله: «وهو –في الجمل- كتابه نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة».[1] وقد خالف بعض الدارسين ابن خلكان في هذا؛ لأن كتاب الجمل وضع للمُتعلِّمين المبتدئين، وهؤلاء تنفعهم القاعدة الضّابطة المُجمَلة والأمثلة المُوضِّحة المُتعدِّدة، فهذه أشبه بالنّماذج التطبيقيّة التي يقوم بها المعلِّمون المتخصّصون في فنّ التّدريس من أهل هذا الزّمان.[2]

وهذه الطّريقة التي اتّبعها الزجاجي نمطٌ سليم في عَرض المادّة النحوية للمُتعلِّمين بأسلوب يعتمِد تقديم القاعدة النحويّة ثمّ توضيحها بالأمثلة الكثيرة والشّواهد المُتنوِّعة، حتّى تصبح جليّة واضحة.

وقد سبَق الزجاجيَّ في هذا شيخه أبو علي الفارسي، فقد سلَك في كتابه "الإيضاح العضدي" مسلكًا يعتمِد القاعدة أوّلًا ثمّ يشرحها ويُحلِّلها، جالبًا للأمثلة والشّواهد التي تقرّرها دون أن يتوسّع في التّفريعات والتّعليلات.

ومن هنا كان تقريب المادّة للمُتعلِّمين في يُسر وسُهولة تتجنّب «الإطالة والإطناب والتوسّع والتعمّق في ذكر ودرس القواعد النحوية، كما أنّها تعين على إيضاح المَباحث بكثير من الأمثلة وقليل من الشّواهد لكونها تتجنّب –في الأغلب ذكر الشّاذ- وهذا ما يُفسِّر قلّة الشّواهد النحوية في المؤلّفات التعليمية، كما أنّ هذه المُصنّفات التعليمية تعتمِد أساسًا على التّعليل، ولكنّها تقف في حدود العلل التعليمية التي يُتوصَّل بها إلى تعلُّم كلام العرب».[3]

وقد اعتمد هذا الأساس نُحاة كُثُر في مؤلّفاتهم النحوية التعليميّة، منهم الزمخشري في مفصَّله، وابن هشام في مؤلّفاته النحوية المختلفة، فقد «استطاع ابن هشام بما أُوتِيَ

[1]- اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص249.

[2]- عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي، ص631.

[3]- ابن جني: اللّمع في العربية، ص26-27.

من رَشاقة الأسلوب أن يخرج الحقائق العلميّة سافرة جليّة بعبارات سَهلة بسيطة بعيدة عن التكلّف والتقعُّر، وذلك شأنُه في أكثر كتبه ممّا يكشِف عَن عقليّته المُبسّطة التي تعرِض المسائل النحويّة بأقرب الطّرق وأيسرها على القارئ، فهو يصف ثمّ يُحلِّل ثمّ يربِط، مُتّخِذًا الأسلوب التّعليمي في العرض والتّساؤل والاستفسار طريقًا إلى ذلك... لتقريب اتّجاه القارئ إلى البحث وشدِّه إلى المادّة التي يقرأ فيها وُصولًا إلى الفائدة المَرجُوَّة».[1]

وعَرض المادّة النحويّة –في عمومه عند المؤلّفين- يعود إلى اجتِهاد المؤلِّف نفسه وحاجة المتعلِّمين، ولهذا نرى كتب النّحو التعليمية مختلِفة في عَرضها للنّحو، حتّى عند المؤلِّف الواحد.

والمُلاحَظ في كُتب التّيسير النّحوي عند المتقدّمين، هو أنّه لا توجَد محاولة عمليّة للتّيسير النحوي مَبنية على غَير نظريّة العامل، وإن كانت هناك محاولات ألغَت ما أنتجته هذه النظريّة من إفراطٍ في التعليل والتأويل والقياس النطقي ، كما ألغت التّمارين غير العملية وباب التّنازع والاشتغال، وهو ما وَجدناه في كتاب "المفصّل" للزمخشري و"المقدمة الآجرومية". فهل بقي الحال على هذا عند النحاة المحدثين؟.

[1]- ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، ص180-181.

الفصـــل الثانـي:

تيسير النحو ومناهجه في العصر الحديث

- ✓ أوّلا: مراحل تطوّر الدرس اللّغوي والنّحوي في العصر الحديث
- ✓ ثانيا: انتقادات المحدثين للنّحو العربي
- ✓ ثالثا: اتّجاهات تيسير النّحو العربي الحديثة

تعود بداية عصر الدّراسات اللّغوية الحديثة إلى السّنوات التي شهدت تفتّح عيون البلاد الإسلامية على أَضواء المدنيّة الحديثة في الغرب، وإن كان قد اختُلف في بداية العصر الحديث، فكثير من الباحثين يذهبون إلى التّأريخ لبدايته بالحملة الفرنسية التي قادها نابليون على مصر سنة 1978م، واستمرّت حتّى سنة 1801م، في حين يميل آخرون إلى اعتبار عهد محمد علي (1805-1848) بداية العصر الحديث، أو النّهضة الحديثة، مُتمثّلا ذلك في إيفاد البعوث العلميّة إلى أوروبا بدءا من سنة 1809م، وإحيائه حركة النّقل والتّرجمة عن الغرب في مختلف العلوم، وتأسيسه مطبعة بولاق سنة 1822م، وإنشائه المدارس المختلفة كمدرسة الطب سنة 1827م، ومدرسة الألسن سنة 1835م[1]، وعلى كلّ فهي تعود إلى ارتباط الشّرق بالغرب، والاحتكاك فيما بينهما.

أوّلا: مراحل تطوّر الدرس اللّغوي والنّحوي في العصر الحديث:

مرّت الدّراسات اللّغوية بأطوار ومراحل مختلفة في العصر الحديث تميّز كلّ منها -إلى حدّ كبير- بطابع لغوي خاص، نذكره عبر المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التّجديد والتّيسير

فقد كانت مصر بوّابة المتغيّرات الثقافية والاجتماعية في القرن الثّالث عشر الهجري بعد ما استحلّها الفرنسيون بقيادة نابليون عام 1213هـ (1798م)، فقد اصطحب معه عشرات المستشرقين من العلماء في شتّى العلوم والفنون قصد دراسة واقع المسلمين والتأثير عليهم في ثقافتهم وتقاليدهم، وأخذ كلّ نفيس من علوم الحضارة ممّا بأيديهم. بيدَ أنّ هذا لم يدم طويلا، فقد خرجت بعد ثلاث سنوات من الاحتلال عام 1216هـ (1801م)[2]، وقد تركت هذه الحملة اضطرابا شديدًا في مصر بعد خروجها، انتهت بتقديم العلماء محمّد علي على عرش حكومتها في سنة 1220هـ (1805م)، وانقلبت

[1]- عبد الرحمان حسن العارف: اتّجاهات الدّراسات اللّسانية المعاصرة في مصر، دار الكتب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2013، ص34.

[2]- ينظر: محمود شاكر: رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مصر، دط، دت، ص90 وما بعدها.

عليهم بدهاء، فقد كان يرى أنّهم القوّة الكبرى التي تقف أمامه، إذ لهم فضل عليه بتعيينه، ولهم عليه عهد بالرّجوع إليه.

عرف عن محمّد علي تقليده الغرب بكلّ معاني التّقليد، فقد كان يرى السّير بخطى واسعة لتقليد أروبا، والمشي على خُطاها ومنهجها في الحياة مُعرضا عن الأعراق الإسلامية[1]، ومنذ أوائل ولايته أخذ في اقتباس أسباب المدنية الحديثة لتنظيم الجيش وتخريج الأطبّاء ورجال الإدارة والصّناعة والكتابة ونشر العلم والأدب[2]، وفي سبيل ذلك أنشأ المدارس الابتدائية والثانوية المُتخصّصة مثل الطبّ والهندسة، وأسّس المدارس العالية، واهتمّ بتعليم اللّغات الأجنبية،[3] لأنّه كان يرى أنّ أنجع وسيلة تنهض بالبلاد وترفعها إلى مستوى الدّول الغربية، إصلاح التّعليم وإقامته على النّظام المدني الغربي.

ومع هذا لم يُغيِّر من نظام التّعليم في الأزهر شيئًا، بل أ أنشأ مدارس حكومية -كما ذكر- جلب لها الأساتذة من فرنسا واستعان فيها بالمُترجمين من نصارى الشّام، «ولم يشأ محمّد علي أن يغيّر نظام الأزهر شيئًا بحيث توافق مقتضيات وحاجات النّهوض... وذلك أنّ تغيير الأزهر وتحويله إلى النّظام المدني كان عملًا شاقًّا، وفيه قضاء على ما للأزهر من سمة دينيّة في نفوس المسلمين في كافّة الأقطار، ثمّ فيه تحدٍّ للشّعور الدّيني الذي كان مُسيطرًا على أذهان النّاس في المشرق حينذاك»[4].

ولأنّ محمّد علي نهضته كانت علميّة حربيّة؛ لأنّ البلاد في رأيه لم تكن في حاجة للآداب حاجَتها للعلوم والنّهوض بالجيش، ومسايرة الحضارة الأوروبية العلمية في الطبّ والهندسة والرّياضيات والفنون العسكرية[5]، ولتحقيق هذه الأغراض رأى إيفاد البعثات العلميّة إلى أوروبا ليتمّم الشبّان المصريون دراستهم في معاهدها العلمية؛ لتضارع مصر

[1]- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط4، 2000، ج8، ص477-479.

[2]- جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، تح: شوقي ضيف، دار الهلال، دط، دت، ج4، ص13.

[3]- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي، ج8، ص480.

[4]- عمر الدسوقي: في الأدب الحديث، دار الفكر، دب، ط8، 1983م، ج1، ص81.

[5]- نفسه، ج1، ص58.

أوروبا في مضمار التقدّم العلمي والاجتماعي، ولتجد كفايتها من المعلّمين المتخرّجين من هذه البعثات لمدارسها العالية.

ابتدأ محمد علي يرسل الطّلبة إلى أوروبا حوالي 1813م، ومن أشهر البعثات بعثة سنة 1826م، وكان عدّتها أربعة وأربعين طالبًا، ومن أشهر رجال هذه البعثة رفاعة الطهطاوي، وبعثة 1844م، وقد ضمّت خمسة من أمراء أسرة محمد علي، ومنهم الأمير إسماعيل، ولذا سمّيت بعثة الأنجال، ومن أشهر رجالها علي مبارك، ومن أجل هذه البعثة فتح محمّد علي مدرسة بباريس واستمرّت إلى سنة 1847م حتى بلغ عدد المُبتعثين تسعة عشر وثلاثمائة (319) طالب.[1].

وبهذه البعثات بدأ اللّقاء بين الثّقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية وكان من نتائج هذا اللّقاء التّلاقح الفكري والاطّلاع على ثقافة الغرب ولغته، وبعض آدابه أعطى –في آخر أمره- لبعض المتصلين بالغرب وتلاميذهم اتّجاها لغويّا جديدًا إلى جانب الاتجاه السّائد الذي يمثّله الأزهر بعلمائه، وموروثه الإسلامي.

وممّا يُلاحظ في هذه المرحلة، أنّ الدّراسات اللّغوية -ومنها النّحوية- في بداية النّهضة الحديثة، بقيت على حالها وخاصّة في عهد محمد علي، فقد ظلّت في جملتها على ما كانت من قبل وذلك راجع لأمرين:

الأول: هو أنّ هذا التحوّل لا يزال في بدايته ونشأته.

الثاني: أنّ هذا التحوّل مسّ بالأساس ما يتعلّق بالعلوم الطّبيعية والمادية، فمن ثمّ لم يكن مربوطا بتطوير اللّغة وأدبها ارتباطًا وثيقًا.

ولهذا نرى محمد علي يستعين بعلماء الأزهر وبكتب الأزهر في مدارسه الحديثة، إذ لم يكن هناك علماء في غير الأزهر يصلحون لتدريس اللّغة والدّين، ولم تؤلّف فيها كتب

[1]- عبد الرحمان الرافعي: عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1989م، ص407-409.وينظر: الدسوقي، في الأدب الحديث، ج1، ص28-29.

على النّهج الحديث، بل كانت الكتب الأزهرية هي الشّيء الوحيد في هذا الميدان، ولذلك اضطرّت حكومة محمد علي أن تقدّم الآجرّومية والسنوسية والألفية والشيخ خالد وغيرها من الكتب إلى مطبعة بولاق، فطبعت منها لأول مرّة في مصر آلافا من النّسخ نشرتها في مدارسها الحديثة وفي الأزهر نفسه[1]، ولكن هذا لم يدم طويلا حتّى ظهر في أخريات عهد محمّد علي محاولة لتأليف كتب في اللّغة والدّين على طريقة حديثة تنزع إلى التحرّر من الأزهر، وهكذا ابتدأت الهوّة تزداد اتّساعا بين تعليم الأزهر والتّعليم الحديث[2].

المرحلة الثانية: ظهور ملامح التّيسير في نمط التّأليف:

آل حُكم مصر إلى عبّاس باشا في سنة (1848م) على إثر وفاة عمّه إبراهيم باشا بعد حكم قصير، وكان جدّه الكبير محمد علي أسير المرض[3]، ثمّ آل الحكم إلى سعيد باشا في سنة (1854م).

وفي عصر عبّاس باشا وابنه سعيد (1848-1863م) توقّفت الحركة الفكرية المباركة، فأقفلت أكثر المدارس المصرية وغيرها من عوامل النّهضة[4]، فقد كانت السّنوات الستّ التي يتألّف منها حكم عبّاس الأول قد شهد انحلال النّظام التّعليمي الحديث الذي بدأه محمد علي في مصر[5]، فأظهر عند تولّيه الحكم في مصر أنّه لن يكون الحاكم الذي يتابع سياسة محمد علي، ويحنو على مؤسّساته ويؤيّد نظمه، فقد فهم عبّاس الموقف في مصر على أثر تولّيه فهما جديدًا، حتّى عُدّ عهده عند الكتّاب والمؤرخين صفحة سوداء فمنهم من يعتبر عهده عهد رجعيّة، فقد توقفت حركة التقدّم والنّهضة، حتّى أنّ المدارس قد ساءت حالتها في عهده، فألغى معظمها وأقفلت أبوابها بين عالية

[1]- عمر الدسوقي: في الأدب الحديث، ج1، ص82.

[2]- نفسه، ج1، ص84.

[3]- أحمد عزّت عبد الكريم: تاريخ التّعليم في مصر، وزارة المعارف العربية، مطبعة النصر، دط، 1945، ص3.

[4]- جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج4، ص25.

[5]- أحمد عزت: تاريخ التعليم في مصر، ص169.

وثانوية وابتدائية، ولم يبق منها إلّا النّزر القليل، وكأنّما كان عبّاس يكره العلم والتّعليم، فإنّه لم يكتفِ بإغلاق مُعظم المدارس بل أنفذ إلى السّودان طائفة من كبار علماء مصر في ذلك العهد.[1]

أمّا سعيد فكانت له في التّعليم سياسة أخرى، قد اعتقد أنّ مجهودات محمّد علي في تعليم أبناء المصريّين انتهت إلى لا شيء، ولهذا رأى أنّ الحاجة في مصر لا تمسّ إلّا إلى أمرين:

الأول: تكوين ضبّاط الجيش والثاني: إعداد أطبّاء من المصريّين.

أمّا دراسة الآداب فكان يرى أن تقتصر على صفوة الشبيبة في بلاده، وليس من الملائم أن يدعى إلى تعلّمها جميع الشّعب، ويكفيك موقفه من التّعليم أنّه من بداية حكمه أوّل ما قام به اتّجاه التّعليم، أنّه قام بإلغاء الهيئة التي كانت تُشرف على المدارس والتّعليم، بهذا لم تعُد توجد هيئة إداريّة مُعيّنة تحتضن مسائل التّعليم وتحفل لتقدّمه، وتعنى بتفاصيله، ولهذا عاشت المدارس حياة مضطربة من ديوان مدارس إلى آخر ومن نظام إلى آخر.

فقد تأثرت المنشآت التي أسّسها (سعيد) من تقلّب أهوائه؛ لأنّ إنشاء المدارس لم يصدر عن خطّة معيّنة وأغراض واضحة فكانت النّتيجة إلغاءها، ولم يبقَ من المدارس الحكومية إلّا اثنين: المدرسة الحربيّة ومدرسة الطبّ.[2]

فلمّا أفضى الحكم إلى إسماعيل في سنة 1863م عمل على إتمام ما شرع فيه جدّه، ولكنّ افتتانه بالمدنيّة الحديثة المُستمدّة من الغرب دفعته لأن يهيئ لنفسه

[1]- أحمد عزت، تاريخ التعليم في مصر، ص8.

[2]- نفسه، ص82-85.

الرّفاهية الغربية، فقد شغف بها منذ كان يدرس في باريس، فدفعه هذا إلى نفقات عظيمة، ما ورّطه في ديون كثيرة مكّنت النّفوذ الأجنبي في البلاد[1].

فما كان من إسماعيل إلا أن يترضّاهم بشتّى الطّرق ويتملّق مشاعرهم بمختلف الأساليب، فأخذ يحاول الظّهور بالسّلوك الغربي، ويدعو الشّعب لجعل مصر قطعة من أوروبا، وكان من مظاهر ذلك إحياء المدارس المدنية وإرسال البعثات للتعلّم في أوروبا وإعادة ديوان المدارس ليشرف على تطوير التعليم، ويدخل على نظمه الإصلاحات التي تُساير المدنيّة الحديثة[2]، «وقد استغلّ رفاعة الطّهطاوي -وكان أحد المُبتعثين إلى باريس- وتلميذه عليّ مبارك هذا التّظاهر بالإصلاح عند إسماعيل، فوجّهاه إلى خدمة الشّعب وميدان التّعليم، فعملا على إعادة مدرسة الألسن -التي أغلقها عباس الأول- وعلى زيادتها بمدرسة الإدارة التي صارت بعد ذلك مدرسة الحقوق، كذلك عملا على افتتاح كثير من المدارس الابتدائية والثّانوية.

ونتيجة لدعوة رفاعة إلى تَعليم المرأة افتتحت أوّل مدرسة للبنات، وحين رأى علي مبارك إنّ الهوّة قد اتّسعت بين التّعليم الجديد المُمثّل في المدارس، وبين التّعليم القديم المُمثّل في الأزهر، وأنّ الأزهر بصورته التي كان عليها في تلك الآونة لم يعُد صالحًا لإمداد التّعليم الحديث بالمُدرّسين الأكفّاء والمؤلّفين الواعين، أنشأ مدرسة عالية تجمع بين القديم والجديد الحي، ويكون من أغراضها إعداد الدّولة بالمدرّسين والمؤلّفين المتطوّرين، وهكذا أنشأت دار العلوم»[3]. التي حملت راية التحديث والتطوير.

ولمّا كانت اللّغة العربية في المدارس الحديثة على اختلاف مستوياتها مادّة هامّة في الخطط التّعليمية، كان لا بدّ أن تنال حظّها من التّطوير والتّجديد والتّيسير، لا سيما وقد رأى القائمون في تعليم العربية في المدراس الحديثة -وهي الكتب المستعملة في الأزهر

[1]- ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، ج3، ص495-496.

[2]- أحمد هيكل: تطور الأدب الحديث في مصر، دار المعارف، مصر، ط6، 1994، ص45.

[3]- نفسه، ص45-46.

يومئذ- قد طال عليها الأمد وأصبحت غير صالحة، وأنّ الحاجة ماسّة إلى تأليف كتب حديثة تتناسب مع التّعليم الحديث[1] كانت هذه الإصلاحات هي الباب الذي ولجت منه الدّراسات اللّغوية الدّاعية إلى التّجديد والتّطوير والانسلال من الموروث -في شكله ثمّ مضمونه بعد- فظهرت أوّل سمات التّيسير والتّجديد في اللّغة العربية -وإن كان هذا لم يكن شائعًا بحيث يُعدّ اتّجاها- على يد بعض التّلاميذ الذين مزجوا بين التّعليم العربي والتّعليم الغربي.

وكانت أولى النّماذج في هذه المرحلة على يد رفاعة الطّهطاوي حين «عهد علي مبارك إلى رفاعة الطهطاوي وكان أكفأ الموجودين في مجال اللّغة العربية، بتأليف رسالة في النّحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأوّلية، وقد استجاب رفاعة وأخرج عام 1868م كتابه "التّحفة المكتبية لتقريب اللّغة العربية" الذي يُعتبر من أوائل الكتب في التأليف النّحوي الحديث»[2]، الذي بسط مادّة النّحو وأخرجها ممّا كان شائعًا في عصره، وهو دراسة النّحو عن طريق المتن.

وقد انحصر عهد رفاعة التّجديدي في دائرة العرض لا يتعدّاه إلى المادّة أو المضمون إلّا نادرًا، وأبرز ما يتّسم به الكتاب من سمات التّجديد والتّيسير التي مسّت نسق التأليف ما يأتي[3]:

أ- الاستغناء عن طريقة المتن والشّرح والحاشية واستعمال اللّغة السّهلة البسيطة المباشرة التي تخالف القوالب في الكتب النحوية التقليديّة للتّعبير عن القواعد النّحوية.

ب- تحاشي الخلافات النّحوية، وتعدّد الآراء وطرق التّعليل في سَوق القواعد.

[1]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو العربي، ص60. وينظر: رفاعة الطهطاوي: الأعمال الكاملة (التحفة المكتبية)، تح: محمد عمارة الهيئة المصرية العامّة للكتاب، دط، 2010، ج5، ص164.

[2]- نفسه، ص60.

[3]- نفسه، ص60.

جـ- استخدام الجداول -لأوّل مرّة في تاريخ كتب النّحو العربي- لتلخيص القواعد وتوضيحها.

د- استخدام حروف كبيرة الحجم لكتابة المصطلحات النّحوية وعناوين الأبواب.

هـ- وضع خاتمة في الخطّ والإملاء وحسن القراءة.

ومن سمات التّجديد النّادرة التي مسّت المضمون تعريف رفاعة للنّحو بأنّه "فنّ تصحيح الكلام العربي كتابة وقراءة"[1]، وهذا المفهوم التّجديدي للنّحو، يبدو فيه صاحبه أنّه متأثّر بما عرفه من وظيفة النّحو في الفرنسية، فقد ذكر في كتابه "تخليص الإبريز" في سياق حديثه عن الفرنسية: «أنّ كلّ لغة من اللّغات لا بدّ لها من قواعد لضبطها كتابة وقراءة..ومعناها (القواعد) تركيب الكلام يعنى علم ضبط اللّغة بنحوها... فهو علم يُعرف به تصحيح الكلام والكتابة على اصطلاح اللّغة المرادة الاستعمال»[2].

وقد كان رفاعة واعيا بمكامن التيسير والتّجديد التي تضمّنها مؤلَّفه أو رسالته «لا سيما وأنّها كانت مصوغة على أسلوب جديد يقرّب البعيد للمريد المستفيد... فهي جديرة بأن تعدّ من المحاسن التّجديديّة»[3].

ولا يبعد أن ترجع عناصر التّجديد والتّيسير التي اتّسم بها كتاب "التّحفة" إلى إعجابه وتأثّره بالكتب المؤلفة في اللّغة الفرنسية، فقد كان رفاعة مُعجبا بنمط تأليفها وتنسيقها أكثر من الكتب العربية المُعتمَدة في ذلك، ويرى أنّ هذا قد أعانهم على التقدّم في مختلف العلوم لسهولة لغتهم وهو ما عبّر عنه بقوله: «ومن جملة ما يُعين الفرنساوية على التقدّم في العلوم والفنون سهولة لغتهم وسائر ما يكمّلها، فإنّ لغتهم لا تحتاج إلى معالجة كثيرة في تعلّمها... فهي غير متشابهة، وإذا أراد المعلّم أن يدرس كتابًا لا يجب عليه أن يحل ألفاظه أبدا، فإن الألفاظ مبيّنة بنفسها، وبالجملة فلا يحتاج قارئ أن يطبّق

[1]- رفاعة الطهطاوي: الأعمال الكاملة (التحفة المكتبية)، ج5، ص165.

[2]- رفاعة الطهطاوي: تخليص الإبريز، ج2، ص262.

[3]- رفاعة الطهطاوي: الأعمال الكاملة (التحفة المكتبية)، ج3، ص164.

ألفاظه على قواعد أخرى برّانية من علم آخر، بخلاف اللّغة العربية –مثلا- فإنّ الإنسان يطالع كتبًا من كتبها في علم من العلوم يحتاج أن يطبّقه على سائر آلات اللّغة ويدقّق الألفاظ ما أمكن ويحمل العبارة معاني بعيدة عن ظاهرها، وأمّا كتب الفرنسيّين فلا شيء من ذلك فيها، فليس لكتبها شُرّاح ولا حواشٍ إلّا نادرًا... فالمتون وحدها من أوّل وهلة كافية في إفهام مدلولها»[1].

وما يُقوّي دلالة تأثّره بالمستشرقين واستفادته من مؤلّفاتهم ولا سيّما تأثّره بكتاب "سلفستر دي ساسي" المُسمّى "التّحفة السّنيّة في علم العربية" وقد كانت بين الرّجلين لقاءات ومناقشات أثناء وجود رفاعة بفرنسا وأعجب رفاعة «بالبارون دي ساسي»[2]، وممّا قاله في الثّناء عليه «إنّي اجتمعت في باريس بفاضل من فضلاء الفرنساوية شهير في بلاد الإفرنج بمعرفة اللّغات الشرقيّة، خصوصا اللغة العربية والفارسيّة، يُسمّى البارون سلفستر دي ساسي، وهو من أكابر باريس، وأحد أعضاء جملة جمعيّات من علماء فرنسا وغيرها، وقد انتشرت تراجمه في باريس، وذاع فضله في اللّغة العربية...وقد تعلّم اللّغة العربيّة على ما قيل بقوّة فهمه، وذكاء عقله، وغزارة علمه، لا بواسطة معلّم إلّا في مبدأ أمره..»[3].

وقد أثنى بصفة خاصّة على كتابه "التّحفة السنية" فقال: «ومن جملة مؤلّفاته الدالّة على فضله كتاب في النّحو سمّاه "التّحفة السّنيّة في علم العربية" فإنّه جمع فيه علم النّحو على ترتيب عجيب لم يسبق به أبدا»[4]. ويظهر من خلال صياغة رفاعة لعنوان كتابه بشكل موازن لكتاب دي ساسي وإيثاره لفظ «التّحفة» في مطلع العنوان لكتابه ممّا يُقوّي احتمال وجود التّأثّر.

[1]- رفاعة الطهطاوي: الأعمال الكاملة (تخليص الإبريز)، ج2، ص187.

[2]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو، ص61.

[3]- رفاعة الطهطاوي: الأعمال الكاملة (تخليص الإبريز)، ج2، ص103-104.

[4]- نفسه، ج2، ص108.

كان هذا الكتاب الذي ألّفه رفاعة حافزًا لغيره من المؤلّفين للسّير على منواله في التّجديد والتّيسير ، فقد ألّف الشّيخ أحمد المرصفي"تقريب فنّ العربية لأبناء المدارس الابتدائية" وفيه من سمات التّجديد والتّيسير بعض ما اشتمل عليه كتاب رفاعة الطهطاوي.

وقد ألّف عبد الله باشا فكري بتوجيه من عليّ مبارك رسالة صغيرة سمّاها "الفصول الفكرية للمكاتب المصرية" اشتملت على نواحية من التّجديد والتّيسير[1].

وهذه المؤلّفات الثلاثة كانت مُوجّهة إلى المبتدئين سواء الذين ينتمون إلى المدارس الحكومية، كما في كتابَي: "التّحفة" و"تقريب فنّ العربية" أو الذين ينتمون إلى المدارس الأهلية كما في كتاب "الفصول الفكرية".

وقد ألّف للمراحل العليا الشيخ حسين المرصفي كتاب "الوسيلة الأدبية إلى علوم العربية"، «وقد أعاد النّحو لأوّل مرّة في العصر الحديث إلى مكانه الصّحيح بين علوم العربية باعتباره جزءا أو فصلا في منهج مُتكامل يبدأ بفقه اللّغة فالصّرف فالنّحو فالبلاغة، وذلك ليصل بالدّارس في النّهاية إلى القدرة على تملّك ناصية اللّغة والتّعبير بها -في قوّة- عن مختلف الأفكار.

وعلى هذا، فإن "الفصول الأدبية" يعد أوّل كتاب في علوم العربيّة يؤلّف على منهج تجديدي يمثّل حلقة مهمّة في تطوّر التّأليف العربي، فهو انتقال من مرحلة القواعد والضّوابط والمتون والحواشي إلى مرحلة الثّقافة الواسعة والتذوّق البصير»[2]، هذا التطوّر في نمط التأليف النّحوي فيه إيذان بأنّ الدّراسات اللّغوية الحديثة بدأت تدخل طورًا جديدًا وتتمشى مع تطوّر النّظام التّعليمي.

[1]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو، ص61.

[2]- نفسه، ص 6.

وقد كان لمدرسة دار العلوم التي أنشأت 1871 أكبرُ الأثر في تجديد وتطوير الدّراسات اللّغوية الحديثة، فقد عكف خرّيجوها على تعليم النّشء، وتأليف الكتب اللغوية المتطوّرة التي تنهج نهجا تربويا حديثا يوائم بين القديم والحديث.

وخير مثال لهذه الدّراسات اللّغوية الحديثة ذات الاتّجاه الجديد لدار العلوم، تلك السّلسلة من الكتب النحوية التي ألّفها علي الجارم ومصطفى أمين المعروفة باسم "النّحو الواضح" سنة 1926م، وقد ذكر المؤلّفان الدّواعي التي حفّزتهما على القيام بمحاولتهما الجديدة، وهي لا تخرج عن دواعي إنشاء دار العلوم، وأهمّ هاته الدّواعي:

1- أنّ الكتب التي ألّفت لطلاب المدارس لم تؤت الثّمار المرجوة، ولأنّ هذه المؤلّفات «قد طال على تأليفها الأمد واختلفت عليها دورات الزّمان، وأصبحت أثرًا من آثار الماضي»[1].

2- مواكبة التطوّرات الجديدة التي مسّت التّعليم وفنّ التربية، فقد سطع في هذا العصر نور المدنيّة فكشف عن البصائر غطاءها، ودفع النّاس كافّة إلى السّير في طريق التّجديد، وبلغ فنّ التّربية بجهود العاملين من رجاله مقامًا محمودًا ومدى بعيدًا، فكانت مباحث جديدة وتجارب سديدة، وطرق معبّدة عفت على آثار الفن العتيق والمذهب القديم.[2]

وفنّ التّربية وعلم النّفس كان ممّا تخصَّص فيه علي الجارم بإنجلترة، وقد أنجز مع رفيقه في التأليف مصطفى أمين كتاب "علم النّفس وأثره في التّربية والتّعليم"[3]، وقد ظهرت آثار هذه الدّراسة التربوية الحديثة عند المؤلّفين في الطّريقة التي اختاراها لترتيب المادّة النحوية، وهي الطّريقة التربوية «القائمة على طريقة الاستنباط التي هي أكثر طرق التعليم قربا إلى عقول لأطفال وأثبتها أثرا في نفوسهم وأقربها إلى المنطق؛ لأنّها خير دافع

[1]- علي الجارم ومصطفى أمين: النّحو الواضح في قواعد اللغة العربية، دار المعارف، دط، دت، ج1، ص3.

[2]- نفسه، ص3.

[3]- أحمد العوامي: تأبين المرحوم علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية، ج7، مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1953م، ص387.

إلى التّفكير والبحث وتعرف وجوه المشابهة والمخالفة بين الأشباه والأضداد»[1]، عن طريق عرض الأمثلة المختارة المرتّبة ترتيبًا يصور أحكام الظّاهرة النحوية، يلي ذلك بيان وشرح موطن الظّاهرة النّحوية المقصودة، وُصولًا إلى الغاية التي يهدف الدّرس إلى توصيلها.

ولتربية المقدرة على تأليف الجمل كانت العناية بالتّمارين والتّطبيقات والإنشاء، فالمؤلّفان اعتنوا بالتّمارين التي تتعلّق بالقواعد ثمّ أتبعوا ذلك بتمرينات «في الإنشاء ترتبط بالقواعد التي ألمّ التّلاميذ بها حتّى يظهر لهم ما لهذه الدّراسة من الأثر البيّن في سداد القول وحسن البيان»[2]، وهذه التّمرينات وربط القواعد بالتّعبير عالجت مشكلة عويصة عانت منها كتب النّحو القديمة.

وقد أسهمت سلسلة "النّحو الواضح" مساهمة فعّالة في تيسير النّحو وتقريبه إلى الدّارسين وبعث الحياة فيه من جديد، وهذا هو سرّ بقائها إلى الآن محتفظة بمكانتها وشهرتها، وما زالت طبعاتها تتوالى رغم ظهور المئات من كتب تعليم النّحو، لكن على الرّغم من ذلك لم يمسّ النّحو الواضح مادّة النّحو ومضمونه شيئا بأدنى تغيير أو تطوير، وإن كان عرض النّحو عل هذه الصّورة يُعدّ من أبرز معالم التّجديد والتّيسير، فهذه الدّراسة النّحوية في جوهرها تنطلق من الموروث نحو دراسة معاصرة في شكلها وصورتها.

المرحلة الثالثة: اشتداد النّقد للموروث اللغوي العربي

كان من نتائج الاحتلال الفرنسي ثم الإنجليزي 1882م، تولُّد تيارات فكرية مختلفـــة في توجّهاتها، وأهمّ هذه التّيارات الفكرية:

1- تيّار الاتّجاه الغربي:

هذا التيّار وجّه وجهته إلى الغرب، وهذا التيّار «القائم أوّلا على الشّعور الوطني لا الإسلامي ولا العربي، والمهتمّ ثانيا بالارتباط بالواقع المحلّي واتّخاذ الغرب مثلا أعلى لترقية

[1]- علي الجارم ومصطفى أمين: النّحو الواضح، ج1، ص4.

[2]- نفسه، ج1، ص4.

هذا الواقع ثمّ المُبتعِد آخر الأمر عن التّراث وتمجيده»[1]، فكلّ نشاط هذا الاتّجاه كان مطبوعًا «بطابع غربي واضح، فإيمانهم بالقومية جعلهم يعطون ظهرهم للخلافة، ويولون وجههم شطر البلاد التي نشأت فيها القوميّات، والتي ازدهرت فيها مدنية حديثة تبهر الأبصار.

ومن هنا شغل أصحاب هذا الاتّجاه بألوان من الإصلاح الفكري والاجتماعي والسّياسي، الذي يستمدّ مثله الأعلى من حضارة الغرب ومدنية أوروبا، فنادوا بفصل الدّين عن الدّولة...كما دعوا إلى تفسير نصوص الدّين بما يلائم الحضارة ويتّفق مع التطوّر»[2]، وقد كان أنصار هذا الاتّجاه لهم اتّصال بالغرب في المجال الفكري، فكثير منهم درس في أروبا، وكانوا يؤمنون بالاتّجاه الغربي ويُروّجون له من أمثال: محمد حسين هيكل، ومحمود عزمي، وطه حسين. وظهرت نقمة طه حسين على الشّيوخ الذين يُعلّمون اللّغة العربية، فنادى بأن يسلّم أمر تعليمها إلى الأفندية الذين لهم اتّصال بالثّقافة الغربية، حيث يقول: «ولكنّ تعليم العربيّة في مصر لا يزال في أيدي الشّيوخ الذين ينقحون أدمغتهم نفعا في الثّقافة العربية، أي في ثقافة القرون المظلمة، فلا رجاء لنا بإصلاح التّعليم حتّى نمنع هؤلاء الشّيوخ منه، ونسلّمه للأفندية الذين ساروا شوطًا بعيدًا في الثّقافة الحديثة»[3] يقابل هذا التّيار الغربي.

2- تيار الاتّجاه المحافظ:

أصحاب هذا الاتّجاه صبغوا نشاطهم النّضالي بطابع إسلامي واضح، ومن هنا عنوا بالموروث الإسلامي واهتمّوا به، كما نافحوا عن اللّغة العربية وتصدّوا للدّعوات الاستعمارية المحاربة لها أو الغاضّة من شأنها، كما اعتمدوا على الأساليب التي عرفتها الحضارة الإسلامية أيّام ازدهارها ولم يفتتنوا كثيرا بالحضارة الغربية وأساليبها الوافدة[4]،

[1]- أحمد هيكل، تطور الأدب الحديث، ص248.

[2]- نفسه، ص102.

[3]- محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، دار الحماس، ج2، ط2، 1986م، ص218.

[4]- أحمد هيكل: تطور الأدب الحديث، ص102.

بل قاوموا بكلّ ما أوتوا من جهد دعوات أصحاب الاتّجاه الغربي، وخاضوا معهم صراعًا فكريًّا تؤجّجه السّياسة والحزبية والصّحافة في كثير من الأحيان، لكنّه استطاع أن يحدّ من غلواء أصحاب هذا الاتّجاه، وأن يلزموهم الإنصاف والاعتدال والإيمان بروائع التّراث العربي وأمجاد الماضي الإسلامي.

3-التيار المغالي في التغريب

كان وراء التّيارين السابقين تيّار ثالث أصعب منهما.

هذا التيّار هو التيّار المغالي في التغريب الذي كان لا يؤمن بالعربي ومدنيته إيمانا مُطلقا، ولا يرَى في الحضارة الإسلامية شيئا يستحقّ أن يؤخذ به، وقد لمس أصحاب هذا الاتّجاه كلّ الدّعوات التي دعا إليها التيّار الغربي الأوّل وزادوا عليه تطرُّفا وصل أحيانا إلى حدّ العدم، ومن ذلك الدّعوة إلى إحلال اللّغة العامية محلّ الفصحى، وكان يُمثّل هذا الاتّجاه سلامه موسى[1]، ومصدر هذه الدّعوة أجنبيّ في الأصل يتّضح من الكتب الأجنبية التي تناولت دراسة اللّهجة المصريّة وخاصّة ما كان منها في أوائل عهد الاحتلال البريطاني في مصر[2]، ثمّ تلقّف عنهم هذا بعض المُتأثّرين بهم، فظهرت كتب كثيرة في اللّهجات العربية العامية منها ما ألّفها أبناء العربية بإيعاز منهم سواء في العربية مثل كتاب "أحسن النّخب في معرفة لسان العرب" لمحمد عياد الطنطاوي، وكتاب "الرسالة التامّة في كلام العامّة" و"المناهج في أحوال الكلام الدّارج" لميخائيل الصباغ الذي كان يقوم بتدريس العربية ولهجاتها في مدرسة باريس للّغات الشّرقية الحيّة مع المستشرق دي ساسي[3]، ومنها ما ألّفها الأوروبيّون أنفسهم، وهي كثيرة، اختصّ كلّ منها بدراسة لهجة من لهجات الأقطار العربية مثل اللّهجة المصرية والسّورية والعراقية والتّونسية والمراكشيّة[4].

[1]- أحمد هيكل: تطور الأدب الحديث، ص254.

[2]- نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدّعوة إلى العامية وآثارها في مصر،دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ط1، 1964، ص8.

[3]- نفسه، ص11-13.

[4]- نفسه (الهامش)، ص11.

عاشت هذه التّيارات المختلفة في الحياة الفكرية، وكان لها تأثير مُتنوّع على الدّراسات اللّغوية، فظهرت الكتابات التي تدعو إلى «عدم إجلال التّراث العربي أو التّسليم بكلّ ما جاء منه ووُجوب إخضاعه للمنهج العلمي وإن شوّهه ذلك المنهج»[1].وقد كان لهذه الدّعوة أكبر الأثر في تطوير الدّراسات اللّغوية وتوجيهها وجهة خاصّة، إذ اتّجه الكثيرون إلى نقد النّحو من اللّغويّين ومن غيرهم يبحثون عن عيوبه ونقاط الضّعف فيه.

وتعود الوجهة النقديّة للدّراسات اللّغوية إلى أمرين:

1- الحملة النقدية التي شنّها الشّيخ محمد عبده مبكّرا على نظام التّعليم في الأزهر وكتبه المستخدمة في تعليم العربية، ولم يقتصر نقد الشّيخ على كتب اللّغة بل تناول نقده كلّ الكتب التي كانت تدرّس في الأزهر على اختلاف أنواعها من نحو وفقه وتفسير[2].

وقد اشتدّ هذا النّقد إلى درجة أن نشب الخلاف بين الشّيخ محمد عبده وعلماء الأزهر، وقد استمرّ الحال على ذلك إلى أن توفّي محمّد عبده، فذهب الشّيخ ولم يذهب نقده.

هذا النّقد حمله طلبته الذين كانوا مُحيطين به من صغار طلبة الأزهر وطلبة المدارس الحكوميّة، وغيرهم من الطّوائف.[3]

2- الصّحف والمجلّات أخذت تثير أحاديث يدور معظمها حول قواعد اللّغة العربيّة والشّكوى من صعوبتها وعُسر تعلّمها كصحيفة المقطّم ومجلّة المقتطف والهلال.[4]وغيرها من الصحف والمجلات التي غذّت الانتقادات وأذاعت التشكي بشكل لافت.

[1]- أحمد هيكل: تطوّر الأدب الحديث، ص259.

[2]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو، ص66.

[3]- عبد القاهر الجرجاني:أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط1، 1991، ص21 (مقدمة المحقق).

[4]- ينظر: عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو، ص89-90.

وهذا يرجع جزء منه -في حقيقة الأمر- إلى بعض الأجانب الذين حاولوا تعلّم اللّغة العربية، وهي شديدة البعد عن لغتهم الأوروبية في بناء الكلمات ونظام التأليف وعادات النّطق.ويعود البعض الآخر إلى المستشرقين الذين أرادوا أن يتّخذوا من صعوبة العربيّة سببا للعدول عنها إلى العامّية، حتّى يقضوا بذلك على أهمّ مقوّمات الوحدة الإسلاميّة[1].

وعلى كلّ، فقد بدأت حركة نقد الموروث -أوّل الأمر- ملاحظات جزئيّة واعتراضات بسيطة على بعض القواعد والمسائل النّحويّة، ثمّ أخذت تتّسع شيئا فشيئا إلى أن بدأت تظهر في أخريات الثّلاثين من القرن الماضي الدّراسات النقدية التي تشمل قواعد النّحو كلّها، وقد كانت أوّل دراسة توفّرت على مثل هذا الطّابع النّقدي الشّامل كتاب "إحياء النّحو"1937م، ثمّ توالت الدّراسات النّقدية الشّاملة بعد ذلك، منها:

-ما جاء في تقديم شوقي ضيف لكتاب "الردّ على النّحاة" لابن مضاء (1943م)، و"دراسات نقدية في النّحو العربي" لعبد الرّحمان أيوب (1959م). إضافة إلى العديد من المقالات التي نشرت حول ذلك.

وهذا النّقد للموروث النّحوي في هذه الدّراسات وغيرها قائم على أساس نظريّتين:

إحداهما: النظريّة التي ترى أنّ النّحو العربي مُتأثّر بالمنطق اليوناني منذ نشأته، وبالتّالي فإنّ النّحو العربي نتيجة هذا التأثّر صار نحوًا معياريًّا، وتظهر هذه المعياريّة في اعتماد فكرة العامل وما نتج عنها من تعليل وتأويل وتقدير.[2]

والأخرى: إنّ النّحو العربي فاقد للمنهج العلمي الموضوعي الذي يقوم بدراسة اللّغة باعتبارها ظاهرة طبيعيّة يسهل وصفها من خلال قوانين العلاقات، كما هو الحال في النّحو الوصفي «الذي يُقرّر الحقائق اللّغوية حسب ما تدلّ عليها الملاحظة دون محاولة

[1]- نفوسة زكريا: تاريخ الدّعوة إلى العامية، ص203-204.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات ي اللسانيات العربية، دار موفم، الجزائر، دط، 2012م، ج1، ص44-47.

تفسيرها بغير تصوّرات لغويّة».[1]أي دون إقحام لعلوم غير لغوية. وهنا يجدر التّنبيه إلى أنّ الانتقادات النّحوية المعاصرة –في أغلبها- من إفرازات المنهج الوصفي الغربي، حين انتقل إلى الدّرس العربي عن طريق الباحثين العرب الذين اتّصلوا به في الغرب، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيّون عن النّحو التّقليدي الأوروبي تظهر في معظم المؤلّفات الحديثة التي تعرض للنّحو العربي[2].

وهذا معناه أنّ النظريتين مصدرهما الفكر النحوي الغربي، فأوّل من قال بتأثّر النّحو العربي بالمنطق اليوناني منذ نشأته هو المستشرق الإيطالي أنياس جويدي (A. Guidi) والمستشرق الألماني أدالبير مركس (A. Merx) في كتابه "تاريخ صناعة النّحو عند السّريان" الذي نشره في منتهى القرن التّاسع عشر[3]، وتبعهما على هذا الرّأي كثير من المستشرقين، ثمّ تبعهم الذين دعوا إلى نقد الموروث النّحوي.

أمّا كون النّحو العربي فاقد للمنهج العلمي، فهو من مآخذ اللّغويّين الغربيّين على نحوهم القديم الذين يطلقون عليه اسم (النّحو التّقليدي) ويعنون به منهج النّحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللّغة اليونانيّة، وهذا المأخذ ظهر في معظم الدّراسات الحديثة التي تعرّضت لنقد الموروث النّحوي.

المرحلة الرّابعة: الدّعوة إلى تجديد منهج البحث اللّغوي

في هذه المرحلة ظهرت دعوات إلى دراسة اللّغة كما يدرسها الغربيّون، أي دراستها على أنّها ظاهرة طبيعيّة بالاعتماد المباشر على مناهج علم اللّغة الغربي ونظريّاته.

وقد مهد لظهور هذا النّوع من الدّراسات ما رميت به قواعد اللّغة، وهو أنّها قواعد معياريّة نشأت متأثّرة بمنطق اليونان، كما أنّها لم توضع وفق منهج علميّ موضوعي.

[1]- عبده الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979، ص46.
[2]- نفسه، ص48.
[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح : بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج1، ص44.

وربّما عُدّت دراسة عبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النّحو العربي" أهمّ دراسة نقدية لنظريّات النّحاة المتقدّمين، فقد حاولت هذه الدّراسة كشف بعض نواحي القصور في منهجهم، كما أنّها تضمّنت الدّعوة المُلحّة إلى ضرورة تطبيق البحث اللّغوي الحديث على اللّغة العربية، مع الإشادة بموقف البحث اللّغوي من بعض المسائل والأفكار اللّغوية.

وعلى هذا، كانت هذه الدّراسة عنده بمثابة «تمهيد ضروريّ لثورة عقليّة لا بدّ من نضوجها قبل أن يتفتّح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللّغوي الموضوعي»[1]، وعبر التّجديد الذي «تمثّل في تغيير مناهج البحث النّحوي وطرق رسم القواعد»[2]، فهذه الدّراسة كما يراها إبراهيم مصطفى تعدّ «إصلاحًا يوشك أن يكون شاملًا وألمح نور فجر صادق يضيء مناهج البحث اللّغوي العربي»[3].

فهذه الدّراسة كان لها فضل السّبق في نقد مناهج النّحاة بالتفصيل، وفي الدّعوة المُشدّدة إلى ضرورة تطبيق مناهج البحث اللّغوي الحديث على النّحو إذا أردنا تخليصه من عيوبه وصعوباته.

وقد كانت هذه العيوب التي مسّت منهج التّفكير النّحوي في نظر المؤلّف كالآتي[4]:

1- أنّه من نوع «التّفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنّظريّة»[5].

2- أنّه «لا يخلص إلى قاعدة من مادّته بل إنّه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقليّة أخرى، ثمّ يعمِد إلى المادّة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها»[6].

[1]- عبد الرحمن أيوب:دراسات نقدية، ص9.

[2]- نفسه، ص ب-ج.

[3]- نفسه، ص ج.

[4]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو، ص173-174.

[5]- عبد الرحمن أيوب:دراسات نقدية، ص د.

[6]- نفسه، ص د.

3- الخلط بين اللّهجات في استخلاص القاعدة.

4- التأثّر في مواضع عدّة بالمنطق اليوناني وآراء أفلاطون اللّغوية.

هذا عن الدّراسات النقديّة التي مهّدت الطّريق إلى تجديد منهج البحث اللّغوي، أمّا الدّراسات التي مثّلت طابع هذه المرحلة، فهي الدّراسة التي قام بها تمّام حسّان في كتابه "اللّغة العربية معناها ومبناها" سنة (1973م).

وفي حقيقة الأمر قد سبق عدد كبير من الدّراسات التي عنيت بعرض أسس المنهج اللّغوي الحديث في درس اللّغة، أو تطبيقه على بعض جوانبها منها:[1]

- "علم اللّغة" و"فقه اللّغة" لعلي عبد الوافي.

- "الأصوات اللّغوية"و"من أسرار اللّغة" لإبراهيم أنيس.

- "مناهج البحث في اللّغة"و"اللغة بين المعيارية والوصفية" لتمام حسّان.

- "علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي" لمحمود السّعران.

- "دراسات في علم اللّغة" و"علم اللّغة العام" لكمال بشر. وغيرها من المؤلّفات العربية والمُترجمة.

لكن لم يحدث من قبل أن قام واحد من اللّغويّين العرب بإخضاع نظام اللّغة العربيّة كلّه لمنهج من مناهج اللّغة الحديثة كما فعل تمّام حسّان.

فقد سعى تمّام حسّان في دراسته هذه إلى «أن يلقي ضوءا جديدًا كاشفًا على التّراث اللّغوي العربي كلّه، منبعثا من المنهج الوصفي في دراسته اللّغة، وهذا التّطبيق الجديد للنّظرة الوصفيّة في هذا الكتاب يعتبر ..أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللّغوية»[2] في العصر الحديث بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني[*].

[1]- ينظر: عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو، ص191.

[2]- تمّام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص10.

[*]وبهذا ستكون هذه الدّراسة -في نظر المؤلّف- إن أعطيت الاهتمام اللّائق بها فاتحة عهد جديد في فهم العربية الفصحى معناها ومبناها.

هاته المراحل التي مرّت بها الدّراسات اللّغويّة الحديثة والنّحويّة بالخصوص، كان وراء تطوّرها الانتقاد المستمرّ ، والذي وجّهها وجهة تجديديّة تعتمد على النظريّات الغربيّة.

ثانيا: انتقادات المحدثين للنّحو العربي

لقد تعرّض النحو العربي لانتقادات عديدة، ومن جوانب مختلفة حتّى صار هذا النّقد ظاهرة حديثة، ما يمكّن من القول: إنّه «لم يعرض لعلم من علوم العربيّة ما عرض للنّحو العربي من نقد، وبالغ النّقّاد كثيرًا في هجومهم على النّحو العربي... ودخل ميدان النّقد كثيرون من غير المُتخصّصين فلم يسلم النّحو ولا النّحويّون من نقدهم، وكأنّ النّحو العربي مَشاع لكلّ قلم أو لسان»[1].

وهذا لا يعني أنّ القدماء لم تكن لهم انتقادات تجاه النّحو، فقدّ مرّ ذكر بعض الانتقادات المتناثرة عن السّابقين بدءًا من سيبويه (ت180ه)، لكنّ نظرة القدماء للنّحو العربي -أعني علماء النّحو- نظرة إجلال وتقدير لاستهدافهم بالنّحو لغة القرآن الكريم، حيث جعلوا هذا العلم طريقًا إلى حفظ كتاب الله ومفتاحًا لتفسير آيات الله.

أمّا المُحدَثون فاختلف بهم الأمر اختلافا كبيرًا، فقد ضاق بالنّحو كثيرون، ولم يكتفوا بهذا الضيق، وإنّما عكسوه على تلاميذهم فأمسى المعلّم والتّلميذ كلاهما يكرهان هذا العلم كُرهًا شديدًا[2].«وممّن ضاقوا بهذا العلم وهاجموه هجوما شديدا هؤلاء الذين درسوا العربيّة بمناهج الغرب، فتأثّروا بهذه المناهج، واعتبروا النّحو قيدًا على اللّغة وليس قانونها»[3]، من هنا بلغت الشّكوى من النّحو العربي مدًى أصبح من غير الممكن -في نظر من درسوا العربية بمناهج الغرب- أن يتجاهل وكثر حديث النّاس عن الحاجة إلى نحو جديد[4].

[1]- صابر بكر أبو السعود: في نقد النّحو العربي، دار الثقافة، دب، دط، 1988، ص1.

[2]- نفسه، ص29.

[3]- عبد الرحمن أيوب:دراسات نقدية، ص د.

[4]- نفسه، ص د.

والمهمّ هنا أنّ النقّاد كانت مستوياتهم مختلفة، فنجد من الذين تصدّوا لنقد النّحو العربي مجموعة من غير المتخصّصين، وكثير من الذين أدلوا بآرائهم في النّحو العربي لم يستكملوا أداة النقد، وهذا لا يعني رفض نقد النّحو كليّة، لكن من الحقّ أن يُقال: إنّ موروثنا النّحوي وغيره ليس بمنجاة من النّقد، فليس هو قرآنًا يُتلى لا يجوز التعرّض له، ولا علماؤه المبرّزون فيه بمعصومين من الوهم والغفلة، إن كانوا معصومين من سوء الفهم وانحراف المنهج، وليس نقد هذا التّراث وقفا على عصر دون عصر وليس هو بمباح لباحثين من أهله ومُحرّم على آخرين[1]، لكن هنا أمر لا بدّ منه، وأن يكون من النّاقد على بال: وهو أنّ الذي يتصدّى لنقد علم من العلوم ينبغي أن يكون محيطًا بأصوله وفروعه جامعًا لمصادره وموادّه، وأنّ الذي يُقدم على تخطئة ما أجمع عليه أهل ذلك العلم ينبغي أن يكون واصلًا إلى مرتبتهم، أو سابقًا لهم حفظًا وفهمًا وتحصيلًا حتّى يكون بمأمن من العثار[2].

وهذا ما نبّه عليه ابن جنّي في علم النّحو فقال فيه: «وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللّغة، فكلّ من فُرق له عن علّة صحيحة، وطريق نهْجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره»[3].

لكن خشية ادّعاء البعض وصولهم إلى هذه المرتبة، فيقدموا على مخالفة الجماعة النحوية،استدرك فقال- رحمه الله- «إلا أننا –مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه- لانسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدّم نظرها، وتتالت أواخرَ على أوائل، وأعجازا على كلاكل، والقومِ الذين لا نشكّ أن الله -سبحانه قد تقدّست أسماؤه- قد هداهم لهذا العلم الكريم وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، جعله ببركاتهم وعلى أيدي طاعاتهم خادما للكتاب المُنزّل وكلام نبيّه المُرسَل وعونا على فهمهما، ومعرفة ما أمر به، أو نهى عنه الثّقلان منهما، إلّا بعد أن يناهضه

[1]- علي النجدي ناصف: حول الدّراسات النّحوية، مجلّة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ج40، ص6

[2]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص189-190.

[3]- نفسه، ص189-190.

إتقانا، ويثابته عرفانا، ولا يُخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكّره، فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفّحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معازّ به، ولا غاضّ من السّلف -رحمهم الله- في شيء منه، فإنّه إذا فعل ذلك سُدّد رأيه، وشُيّع خاطره، وكان من الصّواب مئنّة ومن التّوفيق مظنّة»[1].

لكن الذي ينظر إلى الذين نقدوا النّحو العربي وأدلوا بآرائهم فيه يجدهم لم يستكملوا أداة النّقد، ومن ثمّ يمكن تصنيف هؤلاء النقّاد على النحو الآتي[2]:

أوّلا: الذين ضاقوا بالنّحو سماعًا، بمعنى أنّ هؤلاء لم يرتبطوا بالقواعد النّحوية ولم يألفوها، وإنّما جارَوا مجرّد مجاراة الذين ضاقوا بالنّحو العربي، وهاجموه، فانتظاما مع اتّجاه التيّار جرفتهم آراء الآخرين فاستجابوا لها دون تعامل مباشر مع العلم.

ثانيا: بعض المبعوثين الذين التحقوا بجامعات أوربية، ودرسوا مناهج الغرب، وتعلّموا على الأجانب من المستشرقين، وبدعوى الخلوص العلمي والموضوعية ألقي في رُوعهم أنّ المحايدة تقتضي عدم الالتزام بالتّراث بل هاجمته أحيانا بدعوى التطوّر[3]، وعدم السلفية، ومن هؤلاء من وقف موقف العداء من التّراث عامّة ومن النّحو العربي كان أكثر عداء وإنكارًا، فإذا نقد المستشرقون النّحو مع شيء من الحرص والتحرّج، وقف هؤلاء موقف الهجوم والجرأة.

ثالثا: كثير من الذين تصدّوا لنقد النّحو لم يأخذوا بأسباب النّقد الموضوعية فلم يطّلعوا على ما ترك النّحاة من تراث زاخر في هذا العلم، ولم يحاولوا أن يقفوا على دقائق المسائل النّحوية، ومن ثمّ كانت أحكامهم صرخات في واد سحيق لا يكاد يُسمع منها إلّا الصدّى.

---

[1]- ابن حني: الخصائص، ج1، ص 190

[2]- صابر بكر أبو السعود: في نقد النحو العربي، ص34-35.

[3]- ينظر: زكريا أوزون: جناية سيبويه الرفض التام لما في النّحو من أوهام، ص14.

رابعا: هناك من وقفوا نُقّادًا لهذا العلم بغير الموضوعيّة بسبب بعض التّجارب التي خاضوها مع المعلّمين الذين درّسوا لهم علم النّحو في وقت مُبكّر وتركت التّجربة في نفوسهم تأثيرًا عكسيًّا وألقت في نفوسهم ضيقا بسبب المعلّمين الذين حوّلوا العمليّة التعليميّة سيفا مصلتا على رقاب التّلاميذ، حتّى بلغ بعض النقّاد «إلى حدّ الاستخفاف بما جاء به الأوائل، ليشرعوا في هدم كلّ ما له علاقة بالنّحو وقواعده الذي عدّوه سببًا قويًّا لتراجع الأمّة ثقافيًّا»[1]، ومن هنا جاءت تلك العناوين المُستفزّة ككتاب "جناية سيبويه" لزكريا أوزون، وكتاب "إنقاذ اللّغة من أيدي النّحاة" لأحمد درويش، وكتاب "تحيا اللّغة العربيّة ويسقط سيبويه" لفاروق الشوباشي.

وهذا النّقد للنّحو العربي سببه العيوب والصّعوبات التي رآها المُحدَثون قد اعتورت النّحو العربي منذ نشأته كعلم، ثم «نشأت مع الزّمن عيوب وصعوبات أخرى، نتيجة لمجموعة الظّروف التي اكتنفت النّحو في كلّ فترة، وقد استمرّ الكثير من تلك العيوب والصّعوبات مُلازمًا للنّحو في مختلف مراحل تطوّره، والجدير بالذّكر هنا أنّ علماء النّحو العرب -قبل العصر الحديث- لم يُدركوا هذه العيوب والصّعوبات إلّا القليل وعلى مستوى مُعيّن... هو المستوى العلمي والتّعليمي»[2]،

وزاد من اكتشاف عيوب النّحو وصعوباته بشكل أعمق وأكثر موضوعية ممّا كان لدى السّابقين الأنظار اللّغوية الجديدة المُتأثرة بالنّظريّات اللّغوية والنّحوية الحديثة، ويُمكن ردّ هذه العيوب التي رآها بعض الدّارسين المُحدَثين إلى الجوانب الآتية:

[1]- محمد مشري: النحو العربي في نظريّة ثلاثيّة الرّؤى النقدية، مجلّة الآداب، مج 11، ع1، 2010، ص320.

[2]- عبد الوارث مبروك، في إصلاح النّحو، ص21-22.

الجانب الأول: كتب النّحو

وأهمّ العيوب التي تتعلّق بكتب النّحو -إجمالا- هي:

1- الاضطراب في بناء هيكل النّحو، والمقصود بهذا عدم وجود خطّة واضحة ومُحكمة يقوم عليها بناء كتب النّحو، فعدم وجوده هذه الخطّة أدّى إلى الاضطراب وتشتّت الأبواب والمسائل.

هذا الاضطراب وُجد في أقدم كتاب نحويّ وصل إليها، هو كتاب سيبويه وهذا لا يعني اتّهام النّحاة أو الطّعن فيهم فقد قاموا بجهد عظيم ومشكور -جزاهم الله خيرًا- حسب ما أتاحته ظروف عصرهم.

فالنّاظر في كتاب سيبويه يجد صاحبه يسير وفق خطّة غير واضحة-في نظر البعض- ولذلك نجده «لا يسير في ترتيب أبوابه وفصوله ترتيبًا منطقيًّا سليمًا، فهو يقدم أبوابًا من حقّها أن تتأخّر أو يؤخّر أبوابًا من حقّها أن تتقدّم، ويضع فُصولًا في غير موضعها...ولا يذكر مسائل الباب الواحد مُتّصلة متتابعة بل يذكر بعضها في موضع وبعضها الآخر في موضع ثان بعد أن يفصل بينها بأبواب غريبة، وفي هذا تجزئة للموضوع الواحد وتفرقة لمسائله في مواضع كثيرة»[1]، وهذه بعض الأمثلة التي تدلّ على ذلك:

1- فسيبويه عندما تكلّم على المسند والمسند إليه كان ينبغي أن يجمع في هذا الباب كلّ ما يتعلّق به من مبتدأ وخبر وفاعل ونائبه، ليكون الموضوع مُستوفيًا أجزاءه، لكن عند النّظر في ذلك نجده أقحم بين باب المسند والمسند إليه وباب الفاعل أربعة موضوعات أجنبيّة هي "باب اللّفظ للمعاني" وَ"باب ما يكون في اللّفظ من الأغراض" و"باب الاستقامة من الكلام والإحالة" و"باب ما يحتمل الشّعر".

2- تحدّث سيبويه عن التّمييز لكن لم يجمعه في باب واحد، بل عرض لجزئياته في أكثر من موضع، فقد تعرّض له تحت عناوين عدّة: "ما ينصب لأنّه قبيح أن يكون صفة"[2] و"ما يُنصب لأنّه ليس من اسم ما قبله ولا هو"[3] و"باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير"[4]، وتوزيع جزيئات الباب الواحد في أكثر من موضع موجود في الكتاب في عدّة مواضع كالبدل والحال والنّعت وغيرها.

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1ص ص23-33. وينظر: خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص67.

[2]- نفسه، ج2، ص117.

[3]- نفسه، ص118.

[4]- نفسه، ص174.

وأكبر دليل على اضطراب المنهج في كتاب سيبويه صعوبة الاهتداء فيه إلى مسائل النّحو حتّى على المُتخصَّصين،إذ أنّ: «الرّجوع إلى سيبويه في كلّ مسألة من الصّعوبة بمكان ولا شيء أشقّ منه، وليس أدلّ على ذلك في أنّه خفي بعض ما في سيبويه على كثير من الأئمّة الأعلام، فكيف بغيرهم ممّن لم يبلغ مبلغهم ولم يدرك شأوهم»[1] حتّى قال محمد عبد الخالق عضيمة عن نفسه «إنّ لي تجربة مع سيبويه، وهذه التّجربة لا تشجّعني على أن أقطع بأنّ شيئا ما ليس في كتاب سيبويه لأنّني لم أعثر عليه ...فجائز أن يكون سيبويه لم يعرض لها (أي المسائل والأبواب) وجائز أن يكون عرض لها، ولكنّي لم أهتدِ إليها»[2].

هذا الاضطراب في بناء النّحو بقي مُستمرًّا في كتب النّحاة الخالفين لسيبويه، فحتّى تلك المحاولات التي أرادت الوصول إلى خطّة مُحكَمة في مجال تأليف النّحو وبنائه لم تسلم من ذلك، ولعلّ أشهر محاولة في هذا محاولة الزّمخشري في المُفصّل التي بدورها لم تسلَم من الضّعف والخلط والتّكرار، لقد أدرك ذلك هو نفسه شيئًا من ذلك حين تعرّض لبحث المعرب من الأسماء، فقال: «الكلام في المُعرَب–وإن كان خليقًا- من قِبل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقع في القسم الرابع، إلّا أنّ اعتراض موجبين صوب إيراده في هذا القسم، أحدهما: أنّ حق الإعراب للاسم في أصله، والفعل إنّما تطفّل عليه بسبب المُضارعة، والثّاني: أنْ لا بدّ من تقدّم معرفة الإعراب للخائض في سائر الأبواب»[3].

وتقسيم كتابه إلى قسم الأسماء وقسم الأفعال وقسم الحروف وقسم المشترك، اضطرّه إلى تجزئة المبحث الواحد بين أكثر من موضع فاسم كان وأخواتها وخبر إنّ وأخواتها في مبحث المرفوعات في قسم الأسماء، أمّا خبر كان واسم إنّ في مبحث

[1]- المبرد:المقتضب، ج1، ص127.

[2]- نفسه، ص131.

[3]- الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص40.

المنصوبات، والمُنادى في مبحث المنصوبات في قسم الأسماء في حين نجد حروف النّداء في القسم الخاصّ بالحروف.

نتج عن الاضطراب في خطّة بناء الكتاب النّحوي ظواهر كانت -ولا تزال- مصدر صعوبة كبيرة يُعاني منها دارسوا النّحو مُبتدئين و مُتخصّصين[1]:

1- تشتُّت أجزاء الموضوع الواحد في أكثر من موضع ممّا يصعب على الباحث أو الدّراس أن يصل إلى فكرة متكاملة عن الظّاهرة النّحوية، «بحيث يقرؤها في هذا الباب أو الفصل فنجد فيه غنية عن كلّ باب أو فصل آخر ..وهذا العيب عامّ في كتب النّحو كلّها»[2] وخاصّة في الكتب النّحوية القديمة ككتب القرن الثاني والثّالث الهجريّين.

2- شيوع التّكرار والاستطراد في الكتب القديمة بوجه خاصّ، نتيجة لعدم استيفاء كلّ ظاهرة في مكان واحد، ولعدم تقيّد المؤلّف بحدود واضحة ودقيقة عند معالجة مختلف الظّواهر.

3- أدّى عدم وجود خطّة مُحكمة في كتب النّحو -رغم ضخامتها وكثرتها- إلى آفّة في نحونا القديم، وهو ما يُسمّونه بعدم التّجميع وسوء التّوزيع، و «هو أنّك لا تجد للخاصّة المتفرغة كتابا جامعًا يشمل أبواب النّحو كلّها ومسائله المختلفة، بحيث يكون موسوعة نحويّة وافية لا يكاد يندّ عنها شيء...يرجعون إليها...فيجدون المادّة كلّها بين أيديهم، مركّزة مُجمّعة لا شتات فيها ولا نقص»[3]، ولعلّ هذا النّقص من بين ما دفع عبّاس حسن لوضع كتاب "النّحو الوافي" وعنوانه فيه ملمح لذلك.

إذن الاضطراب في منهج التّأليف يفضي بالباحث والدّارس إلى تمحيص الكتاب كلّه، بل الكتب النّحوية وحتّى غير النّحوية، وكما قال عبد الخالق عضيمة: «لو أراد المُتخصّص في النّحو والمُتفرّغ له أن يدرس موضوعًا نحويًّا دراسة وافية لكلّفه الرّجوع إلى

[1]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو، ص210-211.

[2]- عباس حسن: اللغة والنّحو، ص210-211.

[3]- نفسه، ص207.

كتب النحو في جميع عصورها جُهدًا مُضنِيًا، وأَضاع كثيرًا من وقته في سبيل التعرّف على مسائل موضوعه في هذه الكتب المختلفة المناهج».[1]وهذا فيه من المشقة ما فيه.

2- لغة النّحو العويصة:

هاته المشكلة التي طبعت الكتب النّحوية القديمة المعقّدة وطريقتها الملتوية، صار ناشئة اليوم ومن قطعوا في تعليمهم العصري مراحل وفرغوا منه، عاجزين أمامها، وإن تفاوتت هذه الكتب في سلامة لغتها، ووضوح فكرتها واستقامة خطّتها، فكان حظّ بعضها من هذه المزايا أوفر كشرح ابن عقيل وبعض شروح المفصّل، وبعضها الآخر أقل ككتاب سيبويه وشروح الكافية.[2]

لغة هاته الكتب وغيرها يعيبها ما فيها من جفاف والتواء ومبالغة في التكثيف إلى حدّ الغموض والانطماس أحيانًا، بل إنّ لكلّ مرحلة من مراحل تطوّر التّأليف النّحوي لغتها الخاصّة بها التي تتميّز بمجموعة من العيوب[3] التي نشأت من «اللّغة الموجزة الكزّة(لغة المتون وأشباهها) والمضغوطة، المزدحمة بالدّلالات والإشارات والأحكام النّحوية ازدحامًا قد يبلغ حدّ التّخمة مع التواء حينًا وعجز يبلغ حدّ اللّكنة حينًا»[4] كلغة سيبويه «وليس سيبويه في هذا بالمُتفرّد، فما أكثر من يشاركونه فيما أخذناه عليه»[5] وهناك اللّغة المعمّاة المغرقة في التّجريد، كلغة ابن جنّي في بعض مواطن خصائصه، ولغة بعض الحواشي والتّقريرات[6]، «وهناك اللّغة الفضفاضة بغيضة كذلك كلغة شرح المفصّل -أحيانا- في أبواب متفرّقة».[7]

[1]- المبرد:المقتضب، (الفهارس)، ج5، ص1.
[2]- عباس حسن: اللّغة والنّحو، ص213.
[3]- عبد الوارث مبروك، في إصلاح النّحو، ص27.
[4]- عباس حسن: اللّغة والنحو، ص215.
[5]- نفسه، ص217.
[6]-عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو، ص27.
[7]- عباس حسن: اللّغة والنحو، ص217.

ومن الملاحظ أنّ القرون المتأخّرة في التأليف النّحوي كانت أوفر حظّا من عيوب اللّغة، ومع ذلك لم يتناول أحد بالنّقد أو الإصلاح لهاته العيوب قبل العصر الحديث.

ولعلّ السّبب في ذلك هو أنّ الدّراسات النّحويّة كانت مقصورة تقريبًا على طوائف من النّاس وهبوا أنفسهم لهذا، مُعتمدين على كتب مؤلّفة يدرسونها كما هي، ويزيدون عليها من عند أنفسهم ما يحتاج إلى توضيح -في نظرهم- كانوا يجدونه في تعقيدات اللّغة والتوائها، خاصّة في العصور التي نضبت فيها ملكة التّجديد والإبداع في هذا الفنّ.[1]

3- التّطويل في معالجة القضايا والمسائل النّحوية:

من العيوب التي تعاني منها كتب النّحو الطّول المفرط النّاشئ عن التّكرار والاستطراد والحشو، ومعالجة القضايا النّحوية بقضايا أجنبيّة لا صله لها بالنّحو نتيجة تأثّر النّحو بعلوم أجنبيّة عنه، دفع هذا إلى الولع بالجدَل والمناقشات، والإغراق في الجري وراء التّعليل وتتبُّع السّقطات والتّسابق في تكثير الأقسام، والإطناب في عدّ الشّروط ومواضع الجواز والوجوب والمنع، ولك أن تأخذ حاشية الصبّان على الأشموني لتدرك هذه الحقيقة، بل هذه الظّاهرة تتجلّى في أوضح صورها في الشّروح والحواشي والتّقارير[2]، لهذا كانت كتب النّحو القديمة منفّرة للدّارسين، وهذا ما جعل كتب النّحو الحديثة تجنح إلى الابتعاد عن التّطويل وأسبابه، خاصّة تلك التي يُستهدف بها النّاشئة.

4- الجفاف:

ويُراد بالجفاف تلك الطّريقة التي انتهجها النّحاة في الاكتفاء بالقواعد النظريّة المجرّدة.

هذا السّبب يتمثّل في «اختيارهم الألفاظ مرددة، وتركيب الجمل معادة مُبتذلة وبناء الأساليب بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة، فللنّحاة في هذا كلّه منهج

[1]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو، ص27.

[2]- نفسه، ص27.

يتوارثونه، ويلتزمون به، قد يكون مُلائما لعصورهم السّالفة بعيدًا كلّ البعد عن عصرنا، فمن البداهة أنّ لكلّ عصر لغته الفصيحة وللغة كلّ عصر مقوّماتها»[1].

هذا العدد المحدود من الأمثلة المكرّرة الباردة والمبتوتة الصّلة بالحياة، ألقى في رُوع بعض المبتدئين في دراسة النّحو أنّ هذه القواعد خاصّة بتلك الأمثلة بذاتها، ومن ثمّ يقع في الحيرة إذا طلب منه استخراجها من نصوص لغويّة عامّة، أو من كتاب الله أو سنّة رسول الله ﷺ أو كتابة نصّ على وفقها.

وكانت النّتيجة لهذا أن أصبحت البراعة في النّحو صناعة لا صلة لها -عند الأغلبية- باستخدام اللّغة أو التعرّف على ما فيها من إمكانات تعبيريّة، فآل الأمر بأصحاب هذا النّحو إلى ما قاله ابن خلدون: «نجد كثيرًا من جهابذة النّحاة والمهرة في صناعة العربيّة المُحيطين علما بتلك القواعد إذا سُئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودّته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده، أخطأ فيها الصّواب وأكثر من اللّحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك»[2]، ولا شكّ أن لمثل هذه الحال آثارها السيّئة على دارسي النّحو، وجعلهم يقتنعون بقلّة جدواه لأنّه -بلغة العصر- غير عملي[3]، أو لا ثمرة من وراء تعلّمه في ميدان الاستعمال.

الجانب الثاني: منهج النّحاة

المقصود بمنهج النّحاة طبيعة تفكير النّحاة القدماء في تناول ظواهر النّحو وقضاياه، وبتعبير أدق الفكر النّحوي.

حظى هذا الجانب بنصيب أكبر من الدّراسة النّقدية، وعند النّظر في دراسات المُحدَثين نجد أن جلّها يتّفق على نقد منهج النّحاة العرب الأقدمين، فالنّحو -كما يرى

[1]- عباس حسن، اللّغة والنّحو، ص217.

[2]- ابن خلدون: المقدمة، ص613

[3]- عبد الوارث مبروك، في إصلاح النّحو، ص28.

أحد الباحثين المعاصرين- من أسوأ مستويات اللّغة العربيّة كلّها، من حيث منهجيّة البحث.[1]

ونحن إذا نظرنا إلى النّحاة الأقدمين نجدهم قد بنوا هذا النّحو على ما سمعوه من الأعراب. وأهمّ ما ميّز هم أنّهم كانوا يجمعون بين دراسة اللّغة ودراسة النّحو أمثال أبي عمرو بن العلاء (ت154ه) والخليل بن أحمد (ت175ه) وغيرهم. توفّر لهؤلاء في منهجهم العناصر الأساسيّة للمنهج الوصفي «من جمع المادّة واستقرائها، وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثمّ وضع القواعد التي تصف جهات الشّركة بين المفردات، فقد تمّ كلّه على نحو يثير الإعجاب، وقد بُذل فيه من الجهد ما سوف يظل أثره ملحوظًا أبد الدّهر»[2].

ولكن مع هذا الجهد البارع الكبير، فقد شاب هذا المنهج مجموعة من العيوب، فاللّغويّون -كما قيل- هم أصحاب الفضل الأوّل على النّحويين وإنّهم كذلك أهل الإساءة الأولى للنّحو والنّحاة، وهؤلاء وهؤلاء قد أحسنوا أيّما إحسان إلى العربيّة والنّاطقين بها، وإن كانوا قد مزجوا إحسانهم بإساءة وخلطوا عملًا صالحًا وآخر سيّئا.[3]

وأهمّ العيوب التي لاحظها الدّارسون على منهج النّحاة العرب القدماء كانت كالآتي:

1- إنّ النّحو العربي لم يقعّد للعربيّة كما يتحدّثها أصحابها، وإنّما قعّد لعربيّة مخصوصة تتمثّل في مستوى مُعيّن من الكلام، هو في الأغلب شعر وأمثال أو نصّ قرآني، وهو بهذا لم يوسّع درسه ليشمل اللّغة التي يستعملها النّاس في شؤون الحياة، وإنّما قصره على درس اللّغة الأدبيّة[4]، وقد جاء هذا نتيجة لإيمانهم بفكرة أنّ العربيّة سليقة في ألسن العرب جميعًا لا فرق بين صغير وكبير أو رجل أو امرأة، ولا بين من مارس اللّغة

[1]- كمال بشر: دراسات في علم اللّغة، ص54.

[2]- تمّام حسان: اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص159.

[3]- عباس حسن: اللغة والنّحو، ص72.

[4]- عبده الرّاجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص49.

في أرقى مستوياتها كأن يكون شاعرًا أو خطيبًا. وبين من لم يُتح له استخدامها إلّا في نطاق ضيّق وساذج لا يتعدّى مطالب الحياة اليومية[1]، وهذا ما لا حظه النّحاة المعاصرون وعابوه على النّحاة القدماء.

إضافة إلى اختيار اللغة الأدبية، لاحظ النحويّون المُحدَثون وخُصوصًا اللّسانيّون منهم أن النحويّين القدماء خلطوا بين مستويات الأداء اللّغوي، ممّا انعكس بالضّرورة على مستويات التّحليل اللّغوي ومن ثمّ على القاعدة النحويّة.

فالمادّة اللّغويّة التي جمعها الرّواة، وتلقّفها النّحاة عنهم، تكوّنت من لهجات شتّى لقبائل متعدّدة، الأمر الذي أدّى إلى عدم التّفريق بين ما هو مستوى لهجيّ وما هو مُنتمٍ إلى اللّغة الفصحى، على الرّغم من إدراكهم لوجود ظواهر صوتيّة تنتمي إلى اللّهجات القبلية، فإنّهم لم يقفوا كثيرًا عند تأثير اللّهجات في الظّواهر التّركيبيّة[2]، بل عدّوا كلّ ما سمعوه عربية، وتبع ذلك كلّه أن أوقف النّحاة أنفسهم على دراسة كلّ ما سمعوه أو رووه، فأعملوا فكرهم في جميع ذلك وخصّوه بجهد عظيم، واستنبطوا من خلاله القواعد للغة العربية.

وكان لزاما في ظلّ هذا المنهج الذي اعتمد مستويات الأداء اللّغوي دون تفريق بين ما هو لغة أدبية وما هو لغة عادية أو لهجة من لهجات القبائل، أن انعكس بالضّرورة على مستويات التّحليل اللّغوي ومن ثمّ على القاعدة التي تعدّدت فيها الأوجه، واختلفت التّوجيهات لكلّ وجه، وانشطر عن القاعدة الواحدة (العامّة) عدّة قواعد فرعيّة، وكثر الاستدراك، والاستثناءات، والاحترازات، ويرى بعض الدّارسين في ظل هذا الفصل بين المستوى اللّغوي للهجة والمستوى اللّغوي للفصحى، أنه لو وضع لكلّ مستوى قاعدة خاصّة به لكان ذلك أجدى وأنفع للدّرس النّحوي.[3]

---

[1]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو، ص29.

[2]- علي أبو المكارم: أصول التّفكير النّحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007، ص38.

[3]- عبد الرّحمان حسن العارف: اتّجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، ص230.

بالرّغم من صحّة هذه المآخذ في مُجملها، فإنّه لا يمكن قبولها والتّسليم لها بالكلية، فالنّاظر في الدّرس النّحوي القديم يجد هذا الفصل بين مستويات التّحليل وقع بالتّدريج في فترات زمنيّة متتالية، فقد ألّفت كتب خاصّة بالنّحو وأخرى بالصّوت وثالثة بالصّرف ورابعة بالمعجم، وهذا ما ألمح له عبده الرّاجحي بقوله: «والحقّ أنّ اختلاط مستويات الدّرس ظاهرة واضحة في النّحو العربي، ولم يكن ذلك أمرًا غريبًا في المراحل الباكرة... و لكنّها استمرّت في الأعمال المتأخّرة، رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات».[1] كالكتب التي ألّفت في الأصوات والتصريف والنحو وهكذا.

2- تحديد قبائل بذاتها لأخذ اللّغة عنها والإعراض عن سواها، ولم يكن ذلك التّحديد قائمًا على أساس من المستوى اللّغوي بقدر ما كان حرصًا على أن تكون اللّغة المأخوذة عربية خالصة عن التأثيرات الأجنبيّة.

ولتحقيق هذا، وضع اللّغويون والنّحاة بعدهم حُدودا مكانية للغة المقبولة، فلم يأخذوا إلّا عن بعض القبائل من العرب، و«هم قيس وتميم وأسد...ثمّ هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيّين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»[2]، لتحقّق عنصر الفصاحة فيهم، فلم تتأثّر لغتهم بمن عداهم من الأمم، لبعد هذه القبائل عن الأمم المتاخمة لحدودهم من فرس وروم وأقباط وغيرهم.

وقد نقد هذا الصّنيع بعض المحدثين، كونه أوجد لنا في ظلّ تحديدهم المكاني للبيئة اللّغوية، قواعد مضطربة ومتضاربة وقاصرة، الأمر الذي أدّى إلى خلق مصطلحات مُبهَمة غامضة، كالقلّة والكثرة والشّذوذ والنّدرة ...إلخ. وقبل هذا وذاك فعملهم ذلك يتنافى وطبيعة اللّغة وقانونها التطوّري.[3]

[1]- عبده الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث، ص52

[2]- السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ج1، ص211.

[3]- عباس حسن: اللغة والنّحو، 58 وما بعدها.

هذا التّحديد المكاني، وإن كان مبدءا جيدًا يتّفق مع الدّرس اللّغوي إلّا أنّه قد تُوسّع فيه توسّعا أدّى إلى الخلط الذي كان من أهمّ أسباب اضطراب بعض القواعد اللّغوية والنّحوية بوجه خاصّ.[1] لأنّ لغات القبائل التي حدّدوها «تختلف بينها في قليل أو كثير، كما قد تختلف عن باقي القبائل الكثيرة التي لم يأخذوا عنها، وكان لهذا الاختلاف أثره الواضح بعد ذلك في النّحو وقواعده»[2]،وهذا لا يرضاه المنهج الحديث، وإذا كان الأمر كذلك، فهل نتّهم صنيع النّحاة لمخالفتهم هذا المنهج؟

فتمّام حسّان يرى-رغم اختلاف القبائل- إمكانية أن تكون «اللّغة التي درسها النّحاة كانت إلى حدّ كبير لغة واحدة، لا تفسدها الفروق اللّهجية إلّا إلى حدّ حدود محدودة، يشهد لذلك أن النحو الذي تلقيناه عن الأقدمين لايبدو فيه التلفيق إلا إلى حد محدود أيضا، أمّا الشّذوذ فأمر شائع في اللّغات جميعا»[3] وهو لا يضر.

2- توسّع الفترة الزمنية الصّالحة للاستشهاد:

فهذه الفترة التي استنبط النّحاة منها قواعدهم امتدّت قرابة أربعة قرون من شعر امرئ القيس ومن بعده إلى ابن هَرْمة في نهاية القرن الثاني للهجرة[4]، فبعضها قبل الإسلام وبعضها بعده، ولا ريب في أنّ عربيّة القبائل التي حدّدوها قد أصابها شيء من التطوّر خلال هذه الفترة الممتدّة.[5] فالنّحاة لم يُفرّقوا بين شاعر وشاعر ولا بين قرن سابق وقرن لاحق، ممّا يرقى إلى مرتبة اليقين أنّ اللّغة الفصحى قد شهدت في هذه الحقبة تطوّرا في تراكيبها ومُفرداتها ودلالتها وأساليبها، وهذا التطوّر لا يبدو أنّ النّحاة

[1]- عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، مطبعة الشبكسي، مصر، ط1، 1951، ص 92-96

[2]- عباس حسن: اللغة والنحو، ص58.

[3]- تمام حسان: الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص101

[4]- نفسه ، ص101.

[5]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو، ص29.

أخذوه في اعتبارهم[1]. فالتقيّد بالفترة الزمنية أو العصر أدّى أوّلًا إلى دراسة لغة ذلك العصر والانصراف عن غيره من العصور. وثانيًا يؤدّي إلى الاعتقاد أنّ هناك لغة مثالية عاشت في عصر مُعيّن ثمّ أخذت في الاندثار، وهذا لا يتّفق مع الفهم اللّغوي الحديث، ولا يتوافق مع تطوّر اللّغة[2].

ورغم هذه المآخذ التي رآها المُحدَثون على هذا التّحديد الزّمني، فإنّها قد أفادت منه اللّغة من حيث المحافظة على صفائها ونقائها وسلامتها، وخدمت لغة القرآن التي كانت الدافع الأول.

3- اعتمادهم في التّقعيد للّغة في الغالب على الشّعر:

حينما وضع علماء العربية قواعدها واستنبطوا أحكامها اعتمدوا بشكل أساسي على لغة الشّعر. والشّعر كما هو معلوم في اللّغات كلّها له أسلوب خاص وأوضاع وترتيب في الكلام يُخالف النّثر بسبب ما تفرضه قوانين الشّعر، ولذا قيل يجوز للشّاعر ما لا يجوز للنّاثر.

ولتفسير هذه الظّاهرة، أطلقوا ما يُسمّى بالضّرورة الشّعرية والشّذوذ وغيرها من المصطلحات «دون أن يخطر ببال أحدهم أنّ الشّعر لا يصحّ أن يكون المصدر الذي تُستنبط منه قواعد لغة من اللّغات»[3]، كما يذهب إليه بعض المحدَثين، بل عدّوه مصدرًا ضعيفًا لا يُعتدّ به ولا يُعوّل عليه.

وقد علّل هؤلاء لعدم صحّة الشّعر في اعتماده للتّقعيد، كون الشّعر له لغة خاصّة به، ونظام يتفرّد به عن بقيّة مستويات الكلام، ومن أنواع النّصوص النثرية؛ إذ هو مقيّد بوزن وقافية يُجيزان لصاحبه الترخّص في بناء لغته، ما لا يجوز لغيره. علاوة على

[1]- تمّام حسان، الأصول، ص101.

[2]- محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م، ص264.

[3]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966، ص362.

ما في روايته من شك في صحتها[1]، بل يقنعون في الكثير من الأحيان بأمثلة شعرية اصطنعوها هم اصطناعا، وافترضوها افتراضا، تأييدًا لرأي يحرصون عليه، أو حكم يعتزّون به[2]. وهذا في حالات محدودة، لا تؤثر على الصبغة العامة.

وقد كان من نتائج الاعتماد على الشّعر -في الغالب- في تقعيد القواعد أن أدّى ذلك إلى الاضطراب في الأحكام، وانتشار التأويل والتّقدير، وتعدّد الآراء في المسألة الواحدة والتعسّف في تفسير الأحكام.[3]وهذا ضروري الوقوع؛ لأن القواعد النحوية لم توضع للهجة معيّنة لاتتعداها، وإنما وضعت للغة المشتركة بين القبائل وخصوصا التي تمتاز بحسن النظم ليتناسب ذلك مع المستهدف بالقواعد،وهو نظم القرآن وقراءاته.

4- التّداخل المنهجي:

لقد أخذ المُحدَثون على النّحو العربي افتقاده لوحدة المنهج، فالنّحاة القدماء إذا نظرنا إليهم في تقعيدهم للّغة العربيّة وجدناهم يستعينون في دراسة نحو اللّغة بعلوم متعدّدة كالمنطق والفلسفة وأصول الفقه وعلم الحديث وعلم الكلام دون اعتبار لاتّصالها باللّغة وارتباطها بها، فجاءت دراستهم خليطًا من مناهج مُتعدّدة مختلفة، وكان لها الأثر السّلبي على النّحو وقواعده.

وهذا ما لاحظه عليّ أبو المكارم، وعدّه خطأ من أبرز وأهمّ الأخطاء المنهجية في الفكر النّحوي.[4]

وقد قرّر في هذا الصّدد أنّ النّحاة القدماء فقدوا وحدة المنهج في بحثهم النّحوي «تلك الوحدة التي تُعدّ ضروريّة لتحقيق الاتّساق بين نتائج أي بحث علميّ، فقد كان المنهج الذي اتّبعه النحاة مزيجًا غريبًا من مناهج شتّى، أو لنقل إنّه رُكام هائل من

[1]- إ براهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 325

[2]- أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص48.

[3]- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص325. وينظر: عباس حسن، في اللغة والنحو، ص76

[4]- علي أبو المكارم: تقويم الفكر النّحوي، دار غريب، القاهرة، دط، 2005، ص235.

الثّقافات المختلفة»[1]، فقد كان النّحوي يتّسم بمعارف مختلفة، وكلّ نحويّ يوظّف ما معه من المعارف، وكان من أبرز انعكاسات هذا على النّحو هو «استخدام كلّ باحث نحويّ لما يُجيد من المناهج في التّدليل على صحّة ما يذهب إليه من اتّجاهات وما يقرّره من آراء، دون اعتبار لمدى اتّصالها باللّغة وعلاقتها بالتّركيب»[2]، كالذي فعله الفلاسفة والمناطقة في قياساتهم وتعليلاتهم.

5- اتّسام منهج النّحاة بالمعيارية:

ممّا انتقده النّحاة المحدَثون على منهج النّحاة القدامى أنّه يتّسم بالمعيارية «والمعياريّة -في نظر المُحدَثين- مصطلح ينظر إلى اللّغة على أنّها ما ينبغي أن تكون، وليس ما هو كائن»[3]، وقد قرّر هذا تمّام حسّان بقوله: «إنّ الغاية التي نشأ النّحو العربي من أجلها وهي ضبط اللّغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللّاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النّحو أن يكون في عمومه نحوًا معياريًّا لا نحوًا وصفيًّا ولعلّ أحسن تلخيص لموقف النّحو العربي من هذه الناحية المعيارية هي قول محمد بن مالك:

فما أبيح افعل ودع ما لم يبح»[4]

وهذه المعيارية مبينة على القول: «إنّ قياس النّحو مبني على أساس معياري من حيث وجود نماذج لغوية محتفظ بها، وعند القياس يوضَع في الحسبان وُجوب مراعاة تلك النّماذج وعدم الخروج عليها، فهو بهذا يُعدّ الطّريقة المعياريّة للصّياغة سواء في حقل المُفردات أو حقل الجُمل أصلا ينبغي الاحتكام إليه، وإرجاع جميع الأمثلة إليه وافقته أم لم توافقه»[5]، وهذا ترفضه الدّراسات اللّغوية الحديثة.

[1]- علي أبو المكارم: تقويم الفكر النّحوي، ص35.

[2]- نفسه، ص35.

[3]- عبد الرحمن حسن العارف: اتّجاهات الدّراسات اللسانية، ص216.

[4]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص31.

[5]- عبد الرحمن حسن العارف: اتّجاهات الدّراسات اللّسانية الحديثة، ص216.

6- رفض نظريّة العامل:

قد تعرّضت نظريّة العامل للنقد قديمًا وحديثًا، وقد مرّ ذكر بعض من نقدها.

وارتبط في العصر الحديث الرّفض لنظريّة العامل بالرّغبة في تيسير النّحو وتبسيطه[1]، ومحاولة عرض أطروحات تكون بديلًا عن نظريّة العامل، ومن هؤلاء الباحثين إبراهيم مصطفى، المهدي المخزومي، شوقي ضيف، محمد عيد، وغيرهم كثير، وظهرت حول نظريّة العامل عدّة مؤلّفات بين مؤيّد لها ومُعارض.

والمُعارضون لهذه النظريّة يرون صعوبات النّحو ترجع في كثير من الحالات إليها بسبب «أن النّحاة كانوا ينعطفون بها أحيانًا نحو التكلّف وسوء التّقدير، وقد جرّهم ذلك إلى التحكّم بالكثير من النّصوص الفصيحة؛ إذ كانوا يتأوّلونها تأويلا بعيدًا لكي تنطبق على قواعدهم»[2]، نتيجة المُغالاة فيها والتعصّب لها.

7- الإفراط في القياس والتّعليل:

كان ممّا عابه المُحدَثون على القدماء إفراطهم في القياس والتّعليل، فالإفراط في القياس نتج عنه عدّة مآخذ رآها المُحدثون، هي:[3]

أولا: الاضطراب الشّديد المُتمثّل في وجود أقيسة لا تؤيّدها النّصوص المروية أو تعارض هذه الأقيسة وتناقضها، الأمر الذي يفضي إلى ما يُسمّى بالجدل النّحوي، الذي هو آفة هذا النّحو.

ثانيا: اختراع تراكيب لم تُسمع عن العرب ورفض بعض ما سُمع عنهم وتخطئتهم في كلامهم وفرض ذلك كلّه على المتكلّمين.

ثالثا: أنّه لا يقوم على مبدأ التّطوير اللّغوي بل يرفضه ولا يعترف به مطلقًا.

---

[1]- مصطفى بن حمزة: العامل في النّحو العربي، دد، ط1، 2004، ص365.

[2]- نفسه، ص153.

[3]- عبد الرحمان حسن العارف: اتّجاهات الدّراسات اللسانية الحديثة، ص215-216.

رابعًا: أنّه كان ميدانًا لاختراع علل غريبة بعيدة عن الواقع اللّغوي، كما كان مجالًا لكثرة التأويلات والتّخريجات، وأحكام الشّذوذ والقلّة، وكان مسرحًا للألاعيب الذهنية وخلق صيغ مفترضة.

أمّا التّعليل اللّغوي فقد أجمعت آراء اللّغويّين على انتقاد فكرة التّعليل عُمومًا مع اختلاف مواقفهم في تناول فكرة التّعليل، والمنهج المُتّبع في نقدها، والمقبول من التّعليل والمردود.

فالعلّة عند بعض الدّارسين يرون نظرية العامل متفرّعة منها، يقول فؤاد حنّا ترزي «ونتجت عن فلسفة العلّة نظريّة العامل، فافترض النّحاة أنّ لكلّ حالة إعرابية لا بدّ من وجود عامل أدّى إليها وكان سببًا فيها»[1]، وعلى هذا فنظرية العامل: «وليدة مبدأ العلّة الفلسفي... وقد عرفت علل الإعراب أو علل النّحو قبل أن تُعرف نظرية العامل في ثوبها الكامل»[2].

وقد كان من أبرز المُعارضين المُحدَثين للتّعليل النّحوي إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو" الذي رفض فيه نظريّة العامل وبعض آثارها، بما فيها من تهافت وهلهلة[3]، وقد تأثّرت بآرائه لجنة تيسير قواعد تدريس اللّغة العربية التي شكّلتها وزارة المعارف المصرية سنة (1938م) التي كان أحدَ أعضائها بجانب طه حسين، الذي قدّم لكتابه "إحياء النّحو" بمقدّمة طويلة، ورأت هذه اللّجنة أن ممّا يعسّر النّحو على المتعلّمين ثلاثة أشياء منها «فلسفة حملت القدماء على أن يفرضوها ويُعلِّلوا مُسرفين في الافتراض والتّعليل وإسراف في القواعد والمصطلحات ثمّ إمعان في التعمّق العلمي»[4]،

[1]- فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1969، ص137.

[2]- إبراهيم بيومي مدكور: منطق أرسطو والنّحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع7، 1953، ص344.

[3]- إبراهيم مصطفى:إحياء النحو، ص194.

[4]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو، ص113.

والمتعلّم يرى أنّه في غنى عن هذه الافتراضات والتّعليلات والأقيسة ما دام لا يريد منها إلّا ما يكفيه لضبط لسانه، ومع هذا «فليست كلّ الأذهان تتقبّل قواعد الإضمار والتّقدير والحذف»[1] المتولّدة عن نظرية العامل،وهذا ما صعّب فهم قواعد النّحو المُوجّهة للنّاشئة المُبتدئين بتعلّم اللّغة العربيّة، بل ذهب أمين الخولي إلى القول: «بالتّخلّي التّام عن التّعليل النّحوي في أي لون من ألوانه النّظريّة سواء في ذلك التّعليل المنطقي ممّا في كُتب النّحاة، أو التّعليل المعنوي أو الأدبي أو الاعتباري... بهذا التّخلي التّام عن التّعليل نهمل ما يمتلئ به منه متون النّحو العربي نفسها وتفيض به شروحها»[2]، ولعلّ هذا أقصى تطرّف في ردّ العلل كيفما كانت، حتّى تلك العلل التّعليمية التي قبلها كثير من الميسّرين للنّحو العربي كشوقي ضيف وتمّام حسّان وغيرهما.

الجانب الثالث: نقد قواعد النحو

انتقاد هذا الجانب يتّسم في معظمه بالشّطط والخروج عن المألوف، وهو أمر يرفضه علم اللّغة الحديث.فقد حاول بعض المُحدَثين المُعتنين بمشاكل العربية ونحوها أن يرجعوا بعض الصّعوبات إلى طبيعة العربيّة ونمطها المختلف، فكان منها -في نظرهم- ظاهرة الإعراب، والتخلّص منها فيه قضاء على أكبر صعوبات النّحو، وكان منهم سلامه موسى وجرجس الخوري وأنس فريحة، فضلا عن بعض الأجانب المستشرقين والمُستعمرين للبلدان العربيّة الدّاعين إلى اعتماد اللّهجات العربيّة بدَل اللّغة العربية في الاستعمال[3].

وردّ بعض النّاقدين صعوبة قواعد النّحو إلى بعض الظّواهر النّحوية مثل العدد والمعدود والممنوع من الصّرف والاستثناء وجُموع التّكسير وغيرها من الظّواهر، رأوا في تعديلها أو إلغاءها تيسيرًا للنّحو[4]؛ لأن المتعلّم حين ينظر في اللّغة العربية «الواسعة

[1]- حسن الملخ: نظرية التّعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص214.
[2]- أمين الخولي: مناهج التجديد في النّحو والبلاغة والتّفسير والأدب، دار المعرفة، ط1، 1961، ص82-83.
[3]- عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو، ص36.
[4]- نفسه، ص36.

المعربة مع ثقل إعرابها... لا يسهُل ضبطه بقاعدة، بل يسوده الاستياء بتعدّد قواعده فالفتحة تنصب وتجرّ، والكسرة تجرّ وتنصب، والحرف يُبنى والإثبات يعرب، والسّكون يُبنى ويُعرب والفتح والحركات كلّها كذلك..وهكذا يرتبك (المتعلّم) ويرى أنّ المدى بعيد والأزمة شديد وهذا السّبب هو ما سمّيناه (أمين الخولي) اضطراب الإعراب»[1] والمُطالبة بتعديل هذا الذي أطلق عليه اضطراب الإعراب أو إلغاؤه في حقيقته يمسّ طبيعة اللّغة ونظامها، والدّرس الحديث يعترف أنّ لكلّ لغة نظامها الخاصّ بها، وبالتّالي فلا يمكن تعديله أو إلغاؤه.

ثالثا: اتّجاهات تيسير النّحو العربي الحديثة

لقد تعدّدت طُرق مناهج تيسير النّحوي الحديثة، يُمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتّجاهات كُبرى:

الاتّجاه الأول: يرى أنّ التّيسير النّحوي ينبغي أن لا يخرج عن النظريّة اللّغوية النّحوية القديمة، ويُمكن وسم هذا بالاتّجاه المُحافظ أو المذهب الأصولي.

كانت محاولاتهم التّيسيريّة تنطلق من التّراث النّحوي العربي وتبتعد عن علم اللّغة الحديث ومناهجه وتأثيراته. وهم في هذا يرون أنّ أسهل طريق لتيسير النّحو وإصلاحه من الخلَل الذي لحقه وأجداها نفعًا الرّجوع إلى الأصول الأصلية من كُتب الأقدَمين[2]، ومحاولة تجنّب العاهات التي أصابت كثيرًا كتب النّحو المتقدّمين والمتأخّرين منهم.

وارتأى هذا الاتّجاه أنّ تيسير النّحو يتحقّق بالاجتهاد في طريق عرض النّحو بصورة جديدة من خلال وضع كتب حديثة تتناسب مع مستويات الطّلبة «على أن تكون هذه الكتب قاصرة على المسائل التي لا يسع الطّالب جهلها، جامعة بين دقّة التّبويب والتّرتيب وسهولة التّعبير بما يُلائم عقول أبناء هذا الجيل سالكة أوضح الطّرق العصرية في أصول

[1]- أمين الخولي: مناهج تجديد اللغة والنحو، ص42-43.

[2]- عبد الجبار جعفر: الدّراسات اللّغوية في العراق، ص160.

التّعليم»[1] دون الخروج عن نظريّة العامل، التي يرى أصحابها أنّها لا تزال صالحة في اعتمادها لتيسير النّحو ولتعليمه.

ومن روّاد هذا المنهج في العصر الحديث جعفر ناصف وزملاؤه في "قواعد اللّغة" وَمصطفى الغلاييني في "جامع الدّروس العربية" وعبّاس حسن في "النّحو الوافي" وغيرهم كثير.

وممّا يجدر التّنبيه له أنّ هذا الاتّجاه حاول تجنّب الانتقادات التي وُجّهت لنظريّة العامل وما أفرزته، ولمنهج التّأليف النّحوي، التي مرّ ذكرها سابقًا.

الاتّجاه الثّاني: حاول أصحاب هذا الاتّجاه تعميق مفهوم التّيسير النّحوي مُجاوزين به حدود كيفيّة عرض النّحو في صورة ميسّرة جديدة ارتآها أصحاب الاتّجاه الأول إلى إعادة النّظر في موضوع الدّرس النّحوي وحدوده للوصول إلى جذور مشكلاته، ومنبع الصّعوبات التي التصقت به.

رأى أصحاب هذا الاتّجاه أنّ التّيسير ليس تبسيطًا أو اختصارًا أو إعادة عرض، بل التّيسير النّحوي يجب أن يقدّم وفق رؤية ومنهجيّة جديدة تصلح منطلقا لإعادة تنسيق المادّة النحويّة وإعادة قراءتها وتبويبها من جديد، بعيدًا عن نظريّة العامل ومشكلاتها.

كان من أبرز أعلام هذا الاتّجاه إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، ومهدي المخزومي في كتابه "في الّنحو العربي نقد وتوجيه"وَ"في النّحو العربي قواعد وتطبيق"، وتمّام حسّان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" وفي كتابه "اللغة بين المعيارية والوصفية" وَ "الخلاصة النحوية"، ومُنطلقات أصحاب هذا الاتّجاه متنوّعة ومُتباينة فبعضهم في محاولته انطلق منطلقا تراثيّا كإبراهيم مصطفى وأحمد برانق في كتابه "النّحو المنهجي"، ومحمد عبده في كتابه "النحو المصفّى".

[1]- عبد الجبار جعفر: الدّراسات اللّغوية في العراق،ص161.

وبعضهم كانت محاولاته تنطلق من الفكر اللّغوي العربي الحديث مُتجاوزة النظريّة النّحوية القديمة، تهدف إلى تطويع بعض النظريّات الحديثة وجعلها صالحة لوصف اللّغة العربية[1] كالنظريّة التوليدية التحويلية والنظريّة الوظيفية، وغيرها من النظريّات والمناهج الحديثة، وبعضهم حاول المزج بين التّراث والفكر اللّغوي الحديث كتمّام حسّان ومهدي المخزومي وغيرهم ممّن تأثّر بالمنهج الوصفي الحديث.

أصحاب هذا الاتّجاه حاولوا قدر الإمكان التخلّص من النقود التي مسّت المنهج.

الاتّجاه الثالث: أصحاب هذا الاتّجاه ذهبوا بمفهوم التّيسير النّحوي مذهبًا يُكرّس فكرة السّلبية المُطلقة للنّحو الموروث، حتّى قالوا بعدم جدواه في الاستعمال اللّغوي الحديث، وكان السّمةَ البارزة في توجّههم التنكّرُ لقواعد النّحو وازدراؤها جملة وتفصيلًا.

ووفق منظورهم هذا حاولوا إلغاء قواعد النّحو، انطِلاقًا من أهمّ خاصيّة تميّز بها وهي حركات الإعراب أو ظاهرة الإعراب، واستبدال اللّهجات العامية والتّقعيد لها بدل اللّغة الفصيحة، بل وصلت محاولتهم إلى استبدال الخطّ العربي بالخطّ اللّاتيني، بدعوى أنّ اللّغة العربية صعبة التعلّم وبخاصّة في نحوها وصرفها، وأنّ الإنسان عمره في تعلّمها ثمّ لا يُجيدها[2].

وكان من أبرز أعلام هذا الاتّجاه، سلامى موسى وأنيس فريحة، وقاسم أمين ولطفي السيّد وغيرهم، وهذا المفهوم إلى الهدم والنّقض أقرب منه إلى التّيسير، ولم يكن لهذا الاتّجاه نصيب من القبول عند الجماهير العربية المُثقّفة.

[1]- منصور بن عبد العزيز العقيلي: مآخذ المحدثين على النّحو العربي، مطبوعات نادي القصيم، السعودية، ط1، 2013، ص315.

[2]- محمد عيد: قضايا معاصر في الدّراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 1989م، ص61-62.

والذي يعنينا من هذه الاتّجاهات، الاتّجاه الثّاني الذي كان له أثر كبير في «تقريب النّحو إلى أفهام الدّارسين باستخدام مُعطَيات علم اللّغة الحديث»[1] وكان من أبرزهم على المستوى التّنظيري والتّطبيقي مهدي المخزومي وشوقي ضيف وتمّام حسّان وغيرهم.

[1]- عطا محمد محمود موسى: مناهج الدّرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، كلية الدّراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1992، ص12.

الفصـــل الثالث:

تيسير النحو بين النظرية والتّطبيق لدى مهدي المخزومي

- ✓ أوّلًا: ملامح المنهج الوصفي في دراسة النّحو عند مَهدي المخزومي
- ✓ ثانيًا: المباحث النظريّة في تيسير النّحو لدى المخزومي
- ✓ ثالثا: مظاهر التّيسير في المعاني الإعرابيّة والأسلوبية في الجملة عند المخزومي

يُعدّ مهدي المخزومي من كِبار المُجدِّدين في الدّرس النّحوي الحديث تنظيرًا وتطبيقًا، و كان من النّحاة الذين ركّزوا في بحوثهم ودراساتهم على محاولات إصلاح المَنهج النّحوي العربي القديم الذي شابَه التّعقيد والغُموض وحاول العَودة به إلى سالف عَهده الصّافي البعيدِ عن المنطق والفلسفة وغيرهما.

وقد انتهج في سبيل إصلاح النّحو وتيسيره المَنهج الوصفي وطبّقه على النّحو العربي على طريقة النّحاة العرب الأوائل كالفراهيدي والكسائي والفرّاء وغيرهم ممّن سلَكوا في نظره مَنهجًا وصفيًّا مُلائِمًا لطبيعة اللّغة العربية.

أوّلًا: ملامح المنهج الوصفي في دراسة النّحو عند مَهدي المخزومي

بدأ العرب القدماء دراساتهم اللغويّة ومنها الدّراسة النحويّة بالاستناد إلى المَنهج الوصفي الذي يتبنّاه كثير من المُحدَثين في عصرنا؛ بمعنى أنّهم تناوَلوها في الأغلب تناوُلًا لغويًّا مَبنيًّا على وصف الظّواهر كما هي، وقد تحقّق كلّ ذلك عند العلماء الأوائل

وليس شرطًا أن يتطابق المَنهج الوصفي العربي التّراثي مع ما يُقرّره المُحدَثون، لكنّه في جَوهره العام يقترِب كثيرًا من المنهج الحديث، وهذا ما لاحَظه المَخزومي من خلال تَعاطيه مع التّراث النّحوي في دراساته؛ فقد كتب كِتابين عن الخليل هما: "الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومَنهجه" وَ"الخليل بن أحمد عبقريّ من البصرة"

وقد عُنِيَ المخزومي بمَدرسة الكوفة النّحويّة، وخصّها بدراسة قدّمها لنيل شهادة الدّكتوراه سنة (1955م) سمّاها: "مَدرسة الكوفة ومَنهجها في دراسة اللّغة والنّحو"، وتأثّر بمَنهجها في الدّرس النّحوي كما تأثّر بالفرّاء، وكان يقرِنه في كثير من الأحيان بالخليل بن أحمد الفراهيدي، ويراه أشبَه الدّارسين به دقّةً في الملاحظة وسَعة الاطّلاع واستيعابًا لموضوع دراسته[1]، كما خصّ المدرسة البغداديّة بقَدرٍ كبير من الدّراسة في كتابة "الدّرس النّحوي في بغداد".

[1]- حسن منديل: الخلاف النّحوي، ص144.

وقد عُرِف عن المهدي المخزومي ميلُه إلى مَذهب الكوفيّين، واعتبر مذهبهم أقربَ إلى طبيعة اللّغة العربيّة، ورأى المدرسة الكوفيّة تمثل النّحو الأصيل، حتّى عدَّه بعض المعاصرين كوفيَّ المَذهب؛ لكونه «اشتهر بدَعوته إلى الأخذ بالنّحو الكوفي والاستفادة منه في التّيسير والتّجديد، وهاجَم مَن تصدّى لذلك»[1]، وكان شديد الحَماسة لمَنهجهم وتأييدًا لِما ذهبوا إليه لصِحّة أصولهم التي تبنّوها في بناء فكرهم النّحوي –في نظره- والتي يُلخِّصها في الآتي:[2]

أوّلًا- اعتدادُهم بالسّماع أو النّقل: فتنوّعت مصادر السّماع لديهم بدءًا من القرآن الكريم وقراءاته، فقد كان موقفهم مُخالِفًا لموقف البصريّين؛ فهي عندهم أعلى مراتب المصادر التي يصدرون عنها، ثمّ كلام العرب؛ إذ كانوا يتّخذون ما سمِعوه أساسًا لوضع قواعدهم اللغويّة، فلو سمعوا بيتًا واحدًا يُخالِف الأصول لجَعلوه أصلًا قائمًا بذاته، لكنّهم كنظائرهم البصريّين أبعدوا من مدوّنه السّماع مصدرًا مُهمًّا هو الحديث النّبوي فلَم يُعنوا به، ولم يحتجّوا به، لأنّهم شُغِلوا عنه بالقراءات القرآنية.

ثانيا- عنايتهم بالقياس لكنّهم أخضَعوه للنّقل فكانوا بذلك أقرب إلى طبيعة مَنهج البحث في اللّغة من البصريّين.

ثالثا- التحرّرِ من قيود الفلسفة والمنطِق وتَحكيم العقل في الدّرس اللّغوي.

رابعًا- رفَضوا التعليلات التي لا صِلةَ لها بالدّرس اللّغوي على خِلاف البصريّين.

وهذه الخصائص التي اتّسم بها المَذهب الكوفي تقرُب من المنهج الوصفي الحديث، أو بعبارة أدقّ فهي تنطوي على ملامح المَنهج الوصفي الذي يَبعُد عن الفلسفة والقياس غير اللّغوي والتّعليلات البعيدة عن اللّغة.

[1]- حسن منديل: الخلاف النحوي، ص144.

[2]- ينظر: مهدي المخزومي، الدّرس النّحوي في بغداد، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1987، ص58، 78.

فقد صرّح المخزومي في نقده للبصريّين اعتمادَهم القياس المَنطقي قائلًا: «إنّما يصدُرون عن اعتقاد بأنّ اللّغة منطقيّة... وقد أومأنا إلى أنّ ذلك خطأ في المنهج لأنّ اللّغة لا تخضَع للأحكام العقليّة، ولا تجري وَفق الأسس المنطقيّة لأنّها ليست ثابتة، ولأنّها ظاهرة حيويّة اجتماعيّة تتطوّر بتطوّر الحياة نفسِها وتسير وَفق قوانين يُحدّد الاستعمال اتّجاهَها؛ فهي إذن مُتغيّرة لا تبقى على حال، بل التغيّر من مقوّمات وجودها، ولولا اعتقادُهم بثباتها وعدَم تغيّرها لَما اصطَنعوا التّأويلات؛ لأنّ التّقديرات إنّما تهدِف إلى ردّ العلّة إلى قالَبها الذّهني المُتصوَّر...»[1]، وعدّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة مُتطوّرة.

وعلى هذا فالنّحو عنده «عارضة لغويّة تخضَع لِما تخضَع له اللّغة من عوامل الحياة والتطوّر، فالنّحو مُتطوّرٌ أبدًا، لأنّ اللّغة مُتطوّرةٌ أبدًا»[2]، وهذا المبدأ يُعدّ من أهمّ مبادئ الدّراسة الوصفيّة للّغة، وأبعدها أثرًا في توجيه الدّراسة النحويّة واللغويّة حديثًا.

وقد تأثّر مهدي المَخزومي في دراسته للنّحو العربي بهذا المَنهج أعني المنهج الوصفي - في جوهره العام- ذي الصّبغة التراثية (فكر الخليل بن أحمد ومَدرسة الكوفة) كما ذكرنا سابقًا.

كما تأثّر بآراء ابن مضاء وأستاذه إبراهيم مصطفى وغيره ممّن تتلمَذ لهم كطه حسين، وعبد الوهاب حمودة، وأمين الخولي، ومصطفى السقا[3]، وقد كان إبراهيم مصطفى من أبرز هؤلاء المُحدَثين الذين نادَوا بإصلاح النّحو، لكي يتَوافقَ مع العصر الحديث الذي نعيش فيه، واقتَفى أثره في هذا مهدي المخزومي الذي تميّز بمحاولة تيسير النّحو تنظيرًا وتطبيقًا في كتابين، هما: "في النّحو العربي نقد وتوجيه" وَ"في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث".

[1]- مهدي المخزومي: الدّرس النّحوي في بغداد، ص56.

[2]- نفسه، ص19.

[3]- رياض السواد: مهدي المخزومي وجهوده النحويّة، دار الرّاية، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص26.

كلّ هذا كان على صِلة وثيقة بما جدَّ في الدّرس النّحوي من مناهج ونظريّات وافدة نتيجة التطوّر العلمي في أوروبا عن طريق المستشرقين أو البَعثَات العلميّة، وهذا ما يجعلنا نقول إنّه كان على اطّلاعٍ بما جدّ من نظريّات ومناهجَ حديثة في الدّراسة العلميّة للّغة، وقد كان لها أثر في منهجه الوصفي، ويمكن إيجازها في الآتي:

1-اللّغة ظاهرة اجتماعيّة:

فقد تبنّى المَخزومي مقولة إنّ اللّغة تخضع للتطوّر بتطوّر أهلها، ولذلك قال: «ليس من وظيفة النّحوي الذي يريد أن يعالج نحوًا للغة من اللّغات أن يفرِض على المُتكلِّمين قاعدة، أو يُخطِّئ لهم أسلوبًا لأنّ النّحو دراسة وصفيّة تطبيقيّة لا تتعدّى ذلك بحال»[1]، ولمّا كانت اللّغة في نظره ظاهرة اجتماعيّة يعرِض لها ما يعرِض للمجتمع من مُتغيّرات، ويطرأ عليها التطوّر كما يطرأ ذلك على المجتمع، كانت النّتيجة عنده أنّ «النّحو عارضة لغويّة تخضَع لِما تخضع له اللّغة من عوامل الحياة والتطوّر، فالنّحو مُتطوِّر أبدًا لأنّ اللّغة متطوّرة أبدًا»[2].

ووَفق هذا الطّرح رفض التأويلات والتّقديرات وفلسفة الأحكام النحويّة؛ لأنّ النّحويّ ليس له أن يُفلسف ذلك أو يَبنيّه على حُكم من أحكام العقل؛ لأنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة تخضع لما يخضع له المجتمع من أحكام تستند إلى عقل المجتمع نفسه، وقد لا يتّفق مع ما يعرفه منطق العقل والفلسفة[3]، وهذه النّظرة التي تبنّاها حول اللّغة والنّحو تُعدّ من أهمّ مبادئ المَنهج الوصفي في دراسة اللّغة.

لكن الإشكال هنا: ماذا يعني المَخزومي بقوله: «النّحو مُتطوِّرٌ أبدًا»؟ هل هو تحوّل قواعد المرفوعات والمَنصوبات والمجرورات وتركيب الجمل على نحو لم يكن معهودًا؟

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص19.
[2]- نفسه، ص19.
[3]- نفسه، ص19-20.

الذي يظهر –لي- أنّ النّحو مُتطوّرٌ أبدًا يريد به منهج دراسته وأسلوب تناول موضوعاته، يُلمَح هذا من قوله: «لقد أصبحت الحاجة ماسّةً إلى نحوٍ جديد، خِلوٍ ممّا علق به في تاريخه الطّويل من شوائب ليست منه، مَدروس وفق مَنهج يُلائمه، مبرأ من... التّعليلات الفلسفيّة التي اصطنعها القوم، والتي أتت على حيويّة هذا الدّرس اللّغوي»[1]؛ فالمخزومي يرى أنّ النّحو قد تأثّر بمناهج الفلسفة والمنطق، وما العلل والعوامل إلّا أثران من أثر الفلسفة عنده.

والمُلاحَظ أنّ أكثر اللغويّين الذين تبنَّوا المنهج الوصفي في دراسة اللّغة كانوا يُردِّدون أنّ النّحو العربي تأثّر بالمنطق اليوناني، وأصبح الدّرس النّحوي صوريًا يجنَح إلى التّعليل واستخدام أدوات من البحث لا صِلة لها باللّغة، وإن كان المخزومي يرى أنّ هذا ليس بإطلاق؛ فالنّحو عنده بدأ بعيدًا عن المؤثّرات الخارجيّة عن اللّغة، حتّى إذا جاء سيبويه وتلاميذه ترخّصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللّغة في شيء، كالعامل والمعمول ممّا مهّد للفلسفة والمنطق أن ينفُذا إلى الدّرس النّحوي، وأخذ «ينحرِف عن طريقه، وبدأ يتحوّل شيئًا فشيئًا إلى درس لغوي مُلفّق غريب ليس فيه من سِمات الدّرس اللّغوي إلّا مظهره وشكله»[2].

والمخزومي يُرجع تأثّر النّحو بالفلسفة وعلم الكلام إلى أواخر القرن الأول، وفي طليعة مَن تأثّر بذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي وشيوخ البصرة، ولذلك قال: «والواقع أنّ تأثير علم الكلام أو الثّقافة البصريّة اليونانيّة، إنّما ظهر في النّحو في زمن مُبكِّر منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلاميّة ظهورًا واضحًا، ولم يكن الخليل بن أحمد أوّل من ظهر في نحوه تأثير هذه الثّقافة الجديدة بمَيله إلى القياس والتّعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن إسحاق (ت117هـ)»[3]، وهذا يعني أنّ النّحو عند الخليل وعند سيبويه ومَن كان في طبقتهم من

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص27.

[2]- نفسه، ص14.

[3]مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص41-42.

البصريّين قد تأثّر بالفلسفة والثّقافة الكلاميّة، وهذا الرّأي ذهب إليه كثير من المستشرقين والمؤرّخين.

هذا وقد ذهب إينو ليتمان (EnnoLittmann) كما يذكر عنه أحمد أمين أنّه قال في إحدى محاضراته: «اختلف العلماء الأوروباويّون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال إنّه نُقِل من اليونان إلى العرب، وقال آخرون ليس كذلك... ونحن نذهب في هذه المسألة مذهبًا وسطًا... وهو أنّه أبدع العرب علم النّحو في الابتداء وأنّه لا يوجد في كتاب سيبويه إلّا ما اخترعه هو والذين تقدّموه، لكن لمّا تعلّم العرب الفلسفة اليونانيّة من السّريان في بلاد العراق تعلّموا أيضا شيئًا من النّحو، وهو النّحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف»[1].

وقد بحث عبد الرّحمن الحاج صالح مسألة تأثّر النّحو بالمنطق ووصل إلى قَناعة هي: «أنّ النّحو العربي لم يتأثّر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو لا في مناهج بحثه ولا في مَضمونه التّحليلي، فإنّه لا يَدين بشيء أصلًا فيما ابتناه أوّل أمره للثّقافة اليونانيّة»[2].

وهذا فيه ردّ على كثير من اللغويّين الذين تبنَّوا المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية؛ دعواهم أنّ النّحو تأثّر بالمنطق اليوناني أو تأثّر به أيّام الخليل كما زعَم ذلك مهدي المخزومي وغيره، واستحسن أن أوّل مَن مزَج النّحو العربي بالمنطق هم النّحاة الذين تَعاطَوا الفلسفة كالفرّاء (ت207ه) وهشام بن معاوية (ت209ه) والأخفش الأوسط (ت214ه) والمازني (ت249ه)، وهذا يُبيّن «أنّ المنطق الأرسطوطاليسي لم يجد مَرتَعًا مريئًا إلّا بعد نُشوء النحو واكتِماله أي بعد غلق باب الاجتهاد»[3]. و هذا يعني أن النّحو والمَنهج الذي بُنِي عليه في بدايته هو نتاج العقل العربي، ودُخول المنطق عليه فيما بعد تلك مرحلة أخرى من مراحل النّحو وتطوّره.

[1]- أحمد أمين: ضُحى الإسلام، مكتبة الأسرة، مصر، دط، دت، ج2، ص292-293.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ص63.

[3]- نفسه، ص63.

وعلى هذا يمكن القول: إنّ هذه المرحلة –مرحلة سيبويه وما قبله- كانت دراسة اللّغة وتحليلها في منهجها بعيدةً عن المنهج المنطقي الأرسطي، بل إنّ «دراساتهم كانت قائمة على الوصف في كثير من أبوابها ولم تقع في المعياريّة حين وقعت فيها إلّا من قَبيل التوسّع في التّعبير»[1]، وهذه الدّراسات كانت تُمثّل المنهج الوصفي اللّغوي العربيّ التّراثيّ، وهو ما نادى إليه المَخزومي لإحيائه وتطويره والسّير على سبيله.

2- تخليص النّحو من نظريّة العامل:

لمّا كانت اللّغة ظاهرة اجتماعيّة في نظر المَخزومي وغيره، فإنّهم «رأوا أنّ فكرة العامل في الدّرس النّحوي خرافة يجب استبعادُها من مجال البحث ليكون للإعراب تفسير صادر عن اجتماعيّة اللّغة»[2]، فإذا رُفع الفاعل في العربية ونُصِب المفعول وجُرَّ المضاف إليه فلأنّ العُرف الاجتماعيّ هو الذي ربط بين هذه الوظائف وصور إعرابها[3].

وبناء على ذلك فإنّ المجتمع هو البديل من العوامل المُصطَنَعة، وهو الذي يقوم بالعمل الإعرابي، ويقف وراء هذه الألوان المُتغيّرة للدّلالة على وظائف التّركيب، ثمّ إنّ العُرفَ اللّغوي المُرتبِط بالمعاني الوظيفيّة يُحقّق الأشكال الصوتيّة الدالّة عليها، دون تدخُّلٍ من لفظ أو إرادة أو سلطان خارجي.[4]

فالعامل -في نظر المخزومي- هو نتيجة من نتائج المَقولات في العلّة النحويّة التي هي أثر من آثار المنطق الذي امتزجت قوانينه بالنّحو، وبُنيت على أساسه أبواب النّحو وموضوعاته، فكان هدفه الذي سعى إلى تحقيقه هو تخليص «الدّرس النّحوي من سَيطرة المنهج الفلسفي عليه وأن أسلب العامل النّحوي قدرتَه على العمل، وكان النّحاة –رحمهم الله- قد جعلوا من هذا المنهج مُنطلقًا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورًا لدراساتهم وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في

[1]- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص12.

[2]- فخر الدين قبّاوة: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دط، دت، ص108.

[3]- ينظر: تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص57. ومحمد عيد: أصول النحو العربي، ص218-219.

[4]- فخر الدين قبّاوة: مشكلة العامل النحوي، ص108.

محاولة التغلّب عليها وأتعبوا بها الدّارسين»[1]، ولهذا كان رأيه في التّيسير النّحوي أن يسبق بإصلاح شامل لمَنهج الدّرس النّحوي وموضوعاته أصولًا ومسائلَ، ويتمّ هذا بتخليص الدّرس النّحوي ممّا علق به من شوائبَ جرّها عليه المَنهج الفلسفي الذي حمل معه إلى هذا الدّرس فكرة العامل.

وإذا بطلت فكرة (العامل) بطل ما كان يبنى عليه من تقديرات متمحَّلة، وبطل ما عقد من أبواب أساها الاشتغال بالعامل كباب التّنازُع وباب الاشتغال ثمّ بطل كلّ ما انتَهوا إليه من أحكام، كالقول بالإلغاء والتّعليق[2]، وغير ذلك.

فقد نجَمَ جرّاء هذه النظريّة كثير من المشكلات اللغويّة صرَفت النحويّين عن استشراف آفاق هذه اللّغة، وأبعدتهم عن النّظرة الموضوعيّة والمَنهج السّليم وحالَت بينهم وبين التبصّر في تراكيب العربية ودراسة ما فيها من مُرونة واتّساع[3]، ولذلك حاول مهدي المخزومي تجاوُزَها لتجاوُزِ ما أثارته من مشكلات.

3- التخلّي عن التّعليل النّحوي المتكلّف:

كان يرى المَخزومي أنّ التّعليل هو فرع القول بالعامل، وفكرة العامل كان يُلغيها إلغاءً تامًّا، لذلك لمّا ألّف كتابه "في النّحو العربي قواعد وتطبيق" الذي كان الخطوة الواسعة الأولى في تيسير النّحو العربي، قال – مُحدِّدًا هدفه-: «هذا كتاب في النّحو أقدّمه بين يدَي الدّارسين مُبرّأ ممّا علق بالنّحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا منهجه... وأبطلت فيه جميع التّعليلات التي لا تستنِد إلى استعمال، وحذفتُ من فصوله فصولًا لم تكن لتكون، لولا شغَفُ النّحاة بالجدل العقلي... مُتّخِذًا من آراء الدّارسين الأوّلين أساسًا لدراسة النّحو من أوّل»[4]، وأوّل هؤلاء الخليل بن أحمد

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص16.

[2]-نفسه، ص15-16.

[3]- محمد الحلواني: أصول النحو العربي، إفريقيا للشرق، المغرب، ط2، دت، ص201.

[4]- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص15-16.

وأصحابه وتلاميذه الآخذون بمَنهجه[1]، فهم قد درسوا اللّغة في بدايتها «أوّل مرّة وفق منهج لغويّ سليم مبرأ من كلّ آثار المنهج العقلي الذي انتهجَه مناطقة النّحاة»[2].

وهؤلاء الأعلام هم الذين وضعوا قواعد هذا الدّرس وهم الذين أعلَوا صرحَه وهم الذين أحسَنوا رعايته وتنشئته، وإنّ الأخذ بأساليبهم والاقتداء بهم باصطناع مناهج إنّما يُعدّ إحياءً للدّرس، وانتصارًا للدّعوات الخيّرَة التي دعَت إلى تخليص النّحو من قيوده الثّقيلة وإلى تنقيته من الشّوائب التي وَسمَته بها العصور المُتأخّرة، عصور التخلّف والانحطاط عصور الموسوعات والمختصَرات عصور المَنظومات والمتون والشّروح والتّعليقات،

ويكفي أن يقرأ أحدهم شرح أبي سعيد السيرافي ليكتشف الإسراف في التّعليل؛ فإنّه لا يكاد ينتهي من تعليل حتّى يبدأ بتعليل آخر، فإذا هو في متاهة من التّعليلات والتّفسيرات التي لا تَمُتّ إلى اللّغة بصِلة[3].

فالظّواهر اللغويّة ليست ممّا يُفسَّر بعَمل عقليّ كما كان شأن البصريّين في تعليلاتهم وتفسيراتهم، فإنّ الدّرس الحديث يقتضي من الباحث أو الدّراس واجبات[4]، وأهمّ هذه الواجبات «التخلّي التّام عن التّعليل النّحوي في أيّ لون من ألوانه النظريّة، سواء في ذلك التّعليل المنطقي ممّا في كتب النّحاة، أو التعليل المعنوي أو الأدبي أو الاعتباري أو ممّا يتعلّق بشيء منه بعض المحدَثين اليوم، يحسِبون أنّهم إذا استبدلوا تعليلًا بتعليل ونظرًا بنظر يردُّون إلى الفصحى أو نحوها شيئًا من الحياة»[5]، وبهذا التخلّي التّام عن التّعليل يتجنّب ما تمتلئ به كتب النّحو ومُتونه وشروحه ممّا لا أصل له ولا صحّة، والعُكوف عليه يبعد عن طبيعة اللّغة العربيّة ويُعيق عن اكتسابها[6].

[1]- ينظر: مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، منشورات دار الجاحظ، العراق، دط، دت، ص8.

[2]- نفسه، ص8.

[3]- ينظر: مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي ، ص9، 85.

[4]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص433.

[5]- أمين الخولي: مناهج تجديد، ص88.

[6]- نفسه، ص89.

ومَنهج الكوفة أقرب إلى ما يدعو إليه الدّرس الحديث كما يذكر ذلك مهدي المخزومي لأنّه يتجنّب «تحكيم المقاييس العقليّة في القضايا النحويّة، ومن الأمثلة لهذا ما قاله الكسائي حين سُئِل عن شذوذ أيّ الموصولة في استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات، قال: أيّ كذا خُلِقت؛ أي كذا وضعَها الواضع»[1]. يعني الذي تكلّم بها صاغَها على هذا الوجه من الكلام، فلم يُعلِّل ولم يُمنطِق المسألة.

والمخزومي لا ينفي وُجود التّعليل عند المدرسة الكوفيّة ولكنّه تعليل «بصدد بيان أنّ هذه التّعليلات مجرّد تفسيرات وتوجيهات لأمثلة مَسموعة أو مَحكية، موثوق بفصاحة قائلِها»[2].

إذا كان هذا موقف مهدي المخزومي من التّعليل، و أحمد أمين يقول: «وَما العلل إلّا مقدّمة القياس»[3]، فما موقف المخزومي من القياس؟

4- إبطال القياس المنطقي:

ممّا عابَه المُحدَثون على الدّراسات النحويّة القديمة أنّها توغِل في القياس إلى درجة خرجَت به من قياس مَقبول لغويًّا إلى قياس منطقيٍّ عقليٍّ غير مقبول، من هنا نظر المعاصرون إلى أنّ القياس نوعان: لغوي ومنطقي.

فأمّا القياس اللّغوي، ويسمّى كذلك بالصّوغ القياسي أو الطّبيعي أو الاستعمالي أو النّحوي، ويعنون به تلك العمليّة الذهنيّة التي يقوم بها الفرد تجاه تركيب كلمة أو جملة واستعمالها في بيئته اللغويّة، وبهذا يكون هذا القياس من عمل المُتكلِّم لا الباحث.

أمّا القياس المنطقي، ويُسمّى كذلك بالقياس المصنوع أو الشّكلي أو العقلي أو الحكمي، ويقصدون به حملَ شيء على شيء لنوع المشابَهة أو إلحاق أمر بآخر لِما بينهما

[1]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص434. وينظر: الرضيّ الإستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، مج2، ص218.

[2]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ، ص435.

[3]- أحمد أمين: مدرسة القياس في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف، القاهرة، مج7، ص354.

من شبَه وعلّة[1]، وعلى هذا فهو من عَقل الباحث لا المُتكلِّم، فالقياس اللّغوي «يعترِفون به لا من حيث هو فكرة منهجيّة وإنّما هو نشاط لغويّ يُلاحَظ ويُوصَف فقط»[2]

وعلى هذا، فالقياس المنطقي لا تعتمِد عليه الدّراسة الوصفيّة ولا ترضاه مَنهجًا، ولذلك كان من طرق المنهج الوصفي كبديلٍ عن القياس ما يُعرَف في دراسة اللّغة بالاستقراء الذي يقوم على الملاحظة والاستقراء والتّقسيم والتّقعيد[3]، وهو ما عبَّر عنه المَخزومي بقوله: «وظيفة النّحوي أن يُسجِّل ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة أصول، وقواعد تُمليها عليه طبيعة هذه اللّغة، واستعمالات أصحابها وأن يصف لنا ما يطرأ على الكلمة أو الجملة وأوضاعها المختلفة... وليس له أن يُفلسِف ذلك، أو يبنيه على حُكم من أحكام العقل»[4]، وإذا فعل النّحوي هذا سيُبطِل منهجَ النّحاة الأوائل واستمساكَهم بالاستنتاج العقلي أو التّعليل والتّقدير والتأويل، ويُلغي كلّ ما ألزموا به أنفسَهم من مقياس ينبني على إدراك العلّة[5]، وهذا فيه إبعاد قياس العلّة من الدّراسات اللغويّة، وهو يتوافق مع منهج الدّراسة الوصفيّة الذي يعتمِد على الملاحظة عن طريق الاستقراء الذي حلّ محلّ القياس في البحث العلمي منذ قرون[6].

وهذا لا يعني أنّ مهدي المخزومي أبعدَ القياس كليا من منهج الدّراسة اللغويّة، كما تذهب إليه الدّراسات الوصفيّة عمومًا. وهذا ما استدركه لمَّا أبطل القياس الذي ينبني على العلّة، قال: «ولا أريد هنا أن أُبطِل القياس أو أنعى على النّحاة تمسُّكَهم به؛ لأن القياس هو الطّريق الطبيعيّة التي يسلكُها الدّارس لاستنباط حُكم لغوي أو نحوي»[7]

[1]- عبد الرحمن حسن العارف: اتّجاهات الدّراسات اللسانية المعاصرة، ص217.

[2]- نفسه، ص218.

[3]- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص149-159.

[4]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص19.

[5]- نفسه، ص20.

[6]- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص154.

[7]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص20.

وهذا القياس الذي ارتضاه للنّحاة في دراساتهم عبَّر عنه بقوله: «القياس الذي يجب أن يتبع في دراسة اللّغة والنّحو هو القياس القائم على أساس من المشابَهة، ومُحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم، كما كان الخليل بن أحمد يفعل، وكما كان الفرّاء يفعل أيضا في تناوُلهما مسائل النّحو وقياسهما ما لم يُعرَف على ما عُرِف ممّا سمعاه من العرب، في اتّصالهما بالعرب المَوثوق بفصاحتهم»[1]، وضرَب لهذا عدّة أمثلة استعمل فيها الخليل والفرّاء قياس الشّبَه في تحليلهما.

والخليل كان إذا أراد أن يتناول مسألة من مسائل النّحو وأراد القياس عليها، أو أراد قياسها على غيرها، نحَا نحوًا لغويًّا مَقبولًا في نظر الدّرس اللّغوي، ولم يُفلسِف المسألة أو يكلّف لها تعليلًا عقليًّا، وإنّما يستعرِض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبَهم، فإذا ساعده ذلك على حَمل المسألة عليها فعَل، كذهابه إلى قياس جَزم الفعل "وأكُن" في قوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ١٠﴾ [سورة المنافقون، الآية: 10]على جرّ سابق في قول زهير:

بَدَا لي أَنّي لسْتُ مُدرِكَ مَا مَضَى وَلَا سابِقٍ شَيْئًا إِذَا كانَ جَائِيَا[2]

وقد سأل سيبويه الخليلَ على هذه الآية فقال الخليل هذا كقول زهير وساق البيت المَذكور، ثمّ قال: «فإنّما جرّ هذا، (سابق) لأنّ الأوّل قد يدخله الباء (مدرِكَ) فجاءوا بالثّاني (سابقٍ) وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء (مدرِك) فكذلك هذا لمّا كان الفعل الذي قبله (أصدّق) قد يكون جزمًا ولا فاء فيه تكلّموا بالثّاني (أكن) وكأنّهم قد جزموا قبلَه، فعلى هذا توهّموا هذا»[3].

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص22.

[2]- الأعلم الشنتمري: شعر زهير بن أبي سلمى، تح: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1970م، ص169.

[3]- سيبويه، الكتاب: ج3، ص100-101.

فقد لاحَظ الخليل أن بينهما شبَهًا استراح به إلى قياس أوّلهما على الثّاني، وذلك أنّ في كلّ منهما عطفًا على ما لَم يشركه في إعرابه بالرّغم ممّا بين المسألتين من تفاوُت، لأنّ كلا منهما من باب إعراب غير باب الآخر، فالآية من باب الجزم والبيت من باب الجرّ، ومع هذا علّل الخليل الجَزم بتوهُّم أنّ ما قبلَه مجزوم، وهو جواب الطّلب الذي يكثُر أن يجيء مَجزومًا، كما علّل جرّ (سابقٍ) بتوهّم أنّه معطوف على ما يكثر اتّصاله بالباء، فتفسيره الجَزم في الفعل مَقيس على تفسيره الخَفض في الاسم وهو شبَه يجعل المسألتين مسألة واحدة.[1]

وإن كان في حقيقة الأمر بينهما خِلاف، فالبيت فيه توهّم الزّيادة وهي "الباء" عكس الآية الكريمة التي جُزِم الفعل فيها على توهّم سقوط "الفاء" ولكنّ الجامع هو توهّم ما يقتضي الجَواز[2]، والمُتأمِّل في هذا القياس يجده يرجع إلى التأويل والتّقدير الذي ترفضه الدّراسات الوصفيّة، ومع هذا نجد المهدي المخزومي يعتدّ به ويعتمِد عليه، ويراه مقبولًا في نظَر الدّرس اللّغوي الحديث.

5- توسيع دائرة النّقل:

والمَقصود بهذا العنصر هو توسيع مُدوّنة كلام العرب الذي يُستشهَد بكلامهم ويُوثَق بفصاحتهم في بناء النّحو العربي ودَرسه، وقد قرَّر مهدي المخزومي «أنّ اللّغة رواية ونقل لا قياس وعَقل، وأنّ أداة الاستنباط فيها هو الاستقراء، لأنّ اطّراد السّماع على غير القياس أحيانًا... يدلّ على أنّ اللّغة ليست مُطّرِدَةً كلّها، وإنّ لم تكن مُطّردةً فهي غير منطقيّة، لأنّ قضايا المنطق لا تعرِف الشّذوذ، فوجود مَسموعات كثيرة تختلف عن القياس ينقُض الأساس الأوّل الذي قام عليه القول بأنّ النّحو قياس وعقل»[3]، وبناء على هذا كان يرى الآتي:

---

[1]- مهدي المخزومي: في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص23.

[2]- السمين الحلبي: الدر المَصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت، ج10، ص345.

[3]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص467.

أ- إنّ مذهب الكوفة في اعتدادهم بالمثال الواحد أو تعميم الظّاهرة الفرديّة والقياس عليها وعدّها أصلًا مُستقِلًّا، فإنّما بذاته يُعدّ الأقرب إلى فَهم الطّبيعة اللغويّة من البصريّين وإدراك أنّ القضايا النحويّة سبيلها السّماع والاستقراء، لا الإمعانُ المنطقي في القياس، فلا يزال الكوفي – في نظر المخزومي- يخضَع في أحكامه لذوقه الطّبيعي، مُتحرّرًا من كلّ ما من شأنه أن يعوق تذوّقه روح النصّ من قيود الاطّراد الذي شغف به البصريّون إعجابًا، مُطرِحًا ما يَحول دون حسّه بالطّبيعة اللغويّة من أحكام عقليّة، وما تستلزم مقدّماتها من نتائج[1]. وهذا عابه البصريّون على الكوفيّين الذين «لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جَواز شيء مُخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوَّبوا عليه»[2]، وهم أوسع رواية للشّعر حتّى قال ابن جنّي: «الكوفيّون علّامون بأشعار العرب مُطّلِعون عليها»[3]، وهذا خالفَهم فيه البصريّون فهم لا يلتفِتون إلى كلّ مَسموع ولا يَقيسون على الشّاذ[4]، لأنّ الاعتناء باطّراد القاعدة ألجأهم إلى تأويل كثير من الأشعار والحُكم على بعضها بالشّذوذ والقِلّة وحتّى على تخطِئة بعض الرّواة والقرّاء.

والكوفيّون –في نظر المخزومي- مُحِقّون في اعتدادهم بالمثال الواحد، فالمثال الواحد الذي يسمعه النّحويّ ينبغي أن يُنظَر إليه على أنّه يُمثّل لهجةً لغويّة تحتلّ مكانَها بين البيئات اللغويّة المختلفة التي احتوتها البيئة العربية الواسعة، فإهدارها إهدار لهذه البيئة ومَضيعة لجانب لغوي لا تتمّ الدّراسة إلّا به[5]، لأنّ الفردَ العربي إذا تكلّم تكلّم وَفق عادة أهله وبيئته وإلّا عِيبَ عليه، وكان محلًّا للنّقد من أبناء قومه.

ب- إنّ النّحو الكوفيّ أقرب إلى روح الدّراسة اللغويّة من النّحو البصري، لأنّهم كانوا يَلمحون الطّبيعة اللغويّة ويَمتازون بفَهم العربية فهمًا لا يقوم على افتراضات وتكهّنات

[1]- ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص429، 431.

[2]- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص157.

[3]-نفسه، ص156.

[4]- نفسه، ص156.

[5]- ينظر: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص431.

أو استهداء بقوانين العقل وأصول المنطق، وهم لذلك أقدر من البصريين على تَصوير المعاني الطبيعيّة، وأصدق منهم لتفسير الظّواهر التركيبيّة.

فالكوفيّون جعلوا النّقل والرّواية مصدر القواعد الأول، وعدّوا كلّ تعبير صحّت روايته قائما على أساس صحيح، مثّل أسلوبًا عربيًّا بعينه، وبهذا كان نحوهم أوفرَ حظًّا في تمثيل اللّغة العربيّة ولهَجاتها المختلفة، ومذهبهم أقرب إلى تصوير اللّغة العربيّة تصويرًا حقيقيًّا[1]، ولذلك كان يدعو إلى الأخذ به في تيسير النّحو العربي كونه قريب الشّبه ممّا يُنادي به أصحاب الدّرس الحديث.

ج- يرى المخزومي أنّ ما ذهب إليه كثير من القدماء وبعض المحدَثين في التّغليط والادّعاء بأنّ العرب –وهم أصحاب اللّغة- يغلطون، أو يتكلّمون على غير قياس لغتهم، هذا لا يُوافَقون عليه؛ لأنّه كما يقول: «إنّ اللّغة عادة من الصّعب التّصديق بأنّ صاحبها ينسى ما تعوّد أو يغلِط» ولا يضير لهجة أن تكون مخالفة للهجات أخرى «فاللّغات على اختلافها كلّها حجّة... فليس لك أن تردّ إحدى اللّغتين بصاحبتها لأنّها ليست أحقّ بذلك من الأخرى... فإنّ النّاطق على قياس لغة من لغات العرب غير مُخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه»[2].

وعلى هذا يكون كلّ اللّهجات مَقبولة ويُعتمَد عليها في دراسة النّحو وإن كان لكلّ لهجة مزايا تختصّ بها نتيجة تأثّرها ببيئة خاصّة ومجتمع خاصّ، وهذا يجب مراعاته في دراسة النّحو.

د- يرى إعادة النّظَر في المَرويّات التي ثبتَت لدى البصريّين والكوفيّين والإفادة من جهودهم التي بذلوها، ويقول في هذا «ينبغي أن نعيد النّظر في المرويّات اللغويّة فنحاول –ما أمكن- نِسبتَها إلى أصحابها، لأنّ اللغة العربيّة إنّما تُمثِّل لهجات مختلفة باختلاف

[1]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص439.

[2]- ابن جني: الخصائص، ج2، ص10-12. وينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ص145-146.

بيئاتها»[1]، وهذا جيّد يُفيد الدّراسة النحويّة لو كان مُمكِنًا لأنّ «اللّهجات قد خلَت في كثير من الأحيان من ذكر أسماء قبائلَ معيَّنة إليها تُنسَب اللّهجة، وقد تفاوتت القبائل في نسبة اللّهجات إليها»[2].

والوصول إلى هذا الأمر عسير، وخاصّة أنّ اللغويّين يسُوقون عبارات لا تساعد على معرفة نسبة اللّهجة ولا بيئتها، وهذا كتاب سيبويه يوضح ما ذكرناه، فالنّاظر فيه يجده مرّة يقول قالت العرب، وناس من العرب يقولون، وزعَم لي بعض العرب، وعلى هذا النّحو من العبارات، وعمومًا كان القدماء في تناولهم للهجات لم يُراعوا الدّقة في نقلها، فلم ينسبوا –غالبًا- كلّ لهجة إلى قبيلتها أو بيئتها، بل كانوا يُعزون اللّهجة أحيانًا ويكتفون أحيانًا أنّها لغة لبعض العرب، وقد يختلفون في نسبة اللّغة إلى القبيلة أحيانًا أخرى[3].

وهناك أنواع كثيرة تجري على اختلاف اللّهجات، وقد حاول الرّافعي أن يجمَع الاختلاف الذي يطرأ على اللّهجات أو اللّغات في خمسة أقسام[4]:

1- لغات مَنسوبة مُلقَّبة مثل الكَشكَشة في ربيعة ومضر يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنّث شينًا، مثل رأسكِ رأسكش.

2- لغات مَنسوبة غير ملقّبة تجري في إبدال الحروف، مثل لغة فُقيم، يبدلون الياء جيمًا يقولون في عليّ علج.

3- لغات من ذلك في تغيير الحركات، مثل لغة هلمّ في لغة الحجاز تلزم حالة واحدة، وفي لغة نجد تتغيّر بحسب الإسناد هلمّ هلمّي هلمّا.

---

[1]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص465

[2]- إبراهيم أنيس: في اللّهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1965، ص133.

[3]- حسام النّعيمي: الدّراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي، دار الرشيد، بغداد، دط، 1980، ص73.

[4]- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، مصر، ط1، 1997، ج1، ص119.

4- لغات غير مَنسوبة ولا مُلقَّبة، وهي اللغات التي ذكرها العلماء ولم ينسبوها، وهي كثيرة في المعاجم

5- لغة أو لُثغة في منطق العرب. وهي التي تروى على أنها لغة أو لثغة في المتكلم،كاللهس واللحس.

وهذا الذي ذكرناه يجعل من الصعب تحقيق ما اقترحه مهدي المخزومي، إن لم نقل من المستحيل.

هـ- إعادة النّظر في تصنيف القبائل التي رُوِيت عنهم اللّغة «فهي –كما يبدو- بالرّغم من تعدّدها، تكاد تنقسِم إلى قسمين كبيرين:

1- لغة قريش، وما والاها من القبائل.

2- لغة تميم وما والاها من القبائل.

أو بعبارة أدقّ لغة غربيّة، وهي لغة القبائل التي انتظمها غرب الجزيرة العربية... ولغة شرقيّة، وهي لغة القبائل التي انتظَمها شرق الجزيرة»[1].

وبناء على هذا التّقسيم يوضع نحو قُرَشي، وهو نحو لهجَة قريش وما يتبعها من القبائل القريبة منها المتأثّرة بها، ونحو تميمي وهو لهجة تميم وما والاها من القبائل المحيطة بها، أمكن الاطمئنان إلى نحوٍ عام، مُستخلَص من النحويّين، يمكن الاطمئنان إلى تمثيله العربية، كلّ هذا هو ما يراه مهدي المخزومي لأنّه –في نظره- عدا اللهجتين لهجة واحدة، ووضع الأصول لذلك الخليط من الرّوايات، فهو إمعان في الجهل بواقع الحياة العربيّة، وهذا بسبب المآزق التي أوقع النّحاة أنفسهم فيها، فلم يجدوا إلّا التّحايُل

[1]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص466.

على المرويّات بالتّأويل، فإذا استعصَت عليهم أبعدوها من الاستشهاد أو صَفوها بالشّذوذ أو تغليط أصحاب اللّغة المَدروسة[1].

وهذا من النّاحية النظريّة سهلٌ تصوّرُه لكنّه بعيد عن التّحقيق عمليًّا بسبب كثرة اللّهجات واختلافها هذا أوّلًا، ولأنّ الكثير منها غير معروف النّسبة والقائل، خصوصًا في شواهد النّثر. ولو تحقّق –فرضا- واستخلص نحو عامّ من النحوين يبقى الحال على حاله؛ لأنّنا سنبعدُ كثيرًا من اللّهجات ونتخلّى عن الاستشهاد بكثير من الرّوايات، كيف العمل؟ وهناك من يقول بناء على الاتساع في اللغة[2]: جاء أباك قياسًا على قولهم إنّ أباها وأبا أباها.

ورأيت الرّجلان قياسا على قولهم: قد بلغا في المجد غايتاها.

وكان زيد قائم قياسًا على قولهم: إذا متّ كان النّاس صنفان.

و- إضافة مصادر لغويّة تعمَّد إهمالَها السّابقون أو نسوها:

كان يرى مهدي المخزومي توسيع مصادر دراسة النّحو، وأوّل ذلك القرآن الكريم وقراءاته، ولا يلتفت إلى الذين ردّوا القراءات القرآنية أو وصفوها بالشّذوذ، كما يستشهد بالأحاديث، ولغات القبائل التي لم يعتدّ البصريّون في الاستشهاد بها.

فالبصريّون نصّوا على القبائل التي ينبغي الأخذ عنها، وهم سكّان البادية الذين بعُدوا عن التأثّر بلغات أجنبيّة، والذين ينتمون في الغالب إلى قَيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطيّء[3]، كما ذكر ذلك السّيوطي في كتابه "المزهر".[4]

[1]- حسام النّعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص73.

[2]- حسام النّعيمي: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص83.

[3]- ينظر: أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، دط، دت، ص147.

[4]- ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج1، ص212.

وخطّأ المخزومي منهجهم هذا؛ لأنّهم «عزلوا جانبًا كبيرًا من اللّهجات واللّغات فأقصوها من مجال البحث والدّراسة فلم يعتدّوا إلّا بما كان في كبد الصّحراء من لهجات الأعراب الذين لم يُجاوروا الأرياف والأمصار... وأبعدوا أيضًا عن مجال بحوثهم لغة الأعراب الذين هاجروا إلى الأمصار... وانتقدوا شعر شعرائهم الذين كانوا يقولون الشّعر بلغة أقوامهم»[1].

فهل هذه القبائل التي حصر النّحاة واللّغويّون الأخذ عنهم تمثّل العرب جميعًا، أو تمثّل لغتها لغات العرب كلّها تمثيلًا صادقًا، وهي جزء ضئيل من جموعهم المنتشرة في أنحاء الجزيرة؟ وهل يصحّ لهم أن يزعموا أنّهم وضعوا أيديهم على الأغلب فاستنبطوا منه أحكامهم؟ وأن يزعموا أنّ هذا النّحو الذي وصلوا إليه وألّفوا الكتب فيه هو نحو العربيّة وميزانها الذي يزِنون به لهجات العربية جميعًا؟[2]

ولو كان مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصّحراء وعدَم الاتّصال بالأجانب لَكانت لغة قريش أبعدَ اللّغات عن الفصاحة ولا قائلَ بهذا، بل أجمعت كلمتهم على أنّ قريشًا أفصح العرب وأنّ لهجتهم أصفى اللّهجات[3]، وهذا ما اتّفق عليه جميع النحويّين واللغويّين.

6- الخلط بين الشعر والنثر وتقعيد القواعد النحوية:

عاب المخزومي على النحويّين العرب كغيره من الوصفيّين العرب أنّهم خلطوا بين الشّعر والنّثر في تقعيدهم للنّحو، ولم يحاولوا الفصل بين الشّعر والنّثر في ذلك، حتّى أنّهم كانوا يتشبّثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشّعر في تصحيح قاعدة أو تأييد أصل، مع أنّ الاقتصار على الشّعر وحده خُطوة مُتعثِّرة في إثبات أسلوب عربيّ، فللشّعر لغته الخاصّة به اقتضاها الأسلوب الشّعري، فليس كلّ ما يجوز في الشّعر يجوز في النّثر.

[1]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص73-74.

[2]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص76.

[3]- نفسه، ص77.

فالاعتماد في تقعيد القواعد ووَضع الأصول على الشّعر وحدَه كان ممّا أدّى إلى اضطراب النّحاة في أحكامهم[1]، فالشاعر يجوز له ما لا يجوز للناثر، فقيود الوزن والقافية تضطرّ الشّاعر للخروج عن المألوف في اللّغة، وما اضطرّ إليه الشّاعر لا تُبنى عليه قواعد النّحو.

7- الفصل بين المستويات اللغويّة:

يُقصَد بالمستويات اللغوية: المستوى الصّوتي والمستوى الصّرفي والمستوى النّحوي والمستوى الدّلالي.

فالدّرس اللّغوي الحديث يتعامل مع هذه المستويات على أنّها متكاملة فيما بينها، فكلّ مستوى يرتبِط بالآخر ويُفيد منه، ولا يجوز الفَصل بينها أو الاكتفاء بواحد منها في معالجة قضيّة لغويّة، وذلك لأنّ النصّ اللّغوي كلّ لا يتجزّأ[2]، فالصّرف يعتمِد على الأصوات في كثير من مسائله والنّحو يعتمِد عليهما معًا، وكما يقول المخزومي: «فدراسة الأصوات... هي أوّل ما يُعنى به دارس اللّغة إذا أراد أن يدرس لغةً ما دراسة علميّة صحيحة... أمّا الكلمة فإن دُرِست من حيث بناؤها ومن حيث بساطتها وتركيبها فهي موضوع الدّراسة الصرفيّة... وإن دُرست من حيث هي مؤلّفة مع غيرها في جملة فهي موضوع النّحو بمعناه الخاص»[3].

فموضوعات العربيّة في نظر المخزومي يعتمد بعضها على بعض، ولا بدّ من التّفريق فيما بينها، ولا تتناول كما تناولَها الخليل والفرّاء ومن عاصرهُما، إذ تناولوها مختلطة متشابكة. لذلك ينبغي لهذه الموضوعات أن يَنبَري لها دارسون مُتخصِّصون يتناول كلّ

[1]-مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ، ص382. وينظر: إبراهيم أنيس، في أسرار اللغة، ص326.

[2]- ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، دط، 2005، ص149-150.

[3]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص196-197.

فريق منهم موضوعه بإحاطة وعُمق كلّي يتعاون الدّارسون في تقديم ما يحصلون عليه ليتمّ للدّارسين بحث لغويّ ناضج.[1]

وبسبب إهمال الدّراسة الصوتيّة عند الخلَف من النّحاة وعدَم إدراكهم ما بين دراسة الصّوت والصّرف من اتّصال وثيق فاتَهم فَهم كثير من الظّواهر اللغويّة فهمًا يحلّ لهم ما كانوا يواجهونه من مشكلات لغوية.[2] لأن «دراسة الكلمة في الجملة إنّما هي دراسة النصّ نفسه أعني (المخزومي) دراسة النّحو ودراسة الجانبين الآخرين (الصوت والصرف) إنّما هي دراسة ما حول النصّ، وفهمها ممّا تفيد دراسة النّحو، بل لا يكاد النّحو يستغني عنهما»[3]. وبهذا التّفريق في موضوعات الدّرس اللغوي أصبحت سُبل البحث النّحوي واضحة في نظر المخزومي، إذ عزل ما لا يمتّ لدراسة النّحو بصلة، وضمّ ما كان من صلبه إليه.

8- تجنّب المعياريّة في دراسة النّحو:

فلا ينبغي لدارس النّحو أن يُفضِّل كلام قبيلة على أخرى أو كلام أعرابي على آخر، ليتّخذ من قبيلة أو أعرابي أنموذجًا يخضع ما كان من غيرها إليه ليحكُم عليه بالخطأ أو الصّواب؛ لأنّ وظيفة النّحوي الاستقراء والملاحظة، ومن ثَمَّ ليس من وظيفة النّحوي الذي يريد أن يعالِج نحوًا للغة أن يفرِض على المتكلِّم قاعدة أو يُخطِّئ لهم أسلوبًا، لأنّ النّحو دراسة وصفيّة تطبيقيّة لا تتعدّى ذلك بحال.[4]

وقد دخلت المعياريّة على نحاة البصرة كونهم قعّدوا قواعدَ نحويّة قبل أن يتمّ لهم الاستقراء التّام، وهذا ما دفعهم لتخطئة الأعراب وتغليطهم، وتقبيح كثير من القراءات، كونها خالفت ما قعّدوه من قواعد.

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص27.

[2]- نفسه، ص28.

[3]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص197.

[4]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص19.

ومن المعلوم أنّ النّتائج التي يُتوصّل إليها دون استكمال الاستقراء لا يُستطاع الاطمئنان إليها، ولا يصحّ على هذا حتّى المنهج الذي عقد البصريّون عليه دراساتهم، ولو كانوا استكملوا استقراءاتهم لَما وقعوا فيما تكلّفوه من تأويل، ولمّا اضطرّوا إلى أن يُغلِّطوا نصوصًا صحيحةً كما فعلوا مع قراءات صحيحة مَقبولة.[1]

لكنّ الاستقراء التامّ يبعد الوصول إليه وتحقيقه خاصّة إذا قام على جهدٍ فرديّ لأنّ الواحدَ لا يمكنه الإحاطة بكلّ ما في العربيّة من مَنظوم ومَنثور، ولكنّ مجموعه أو معظمه مُوزَّع على العلماء.

وللوصول إلى الاستقراء الذي يؤدّي إلى الطّمأنينة، فلا بدّ من المصير إلى استقراء الجماعات[2]، الذي يعني أن يطّلع مجموع العلماء من النحويّين على الشّواهد، ومعرفة محلّها وموطن الاستنباط منها حتّى يكون الاستقراء والاستنباط تامًّا لتسلَم النّتائج من النّقص.

هذه معظَم ملامح المنهج الوصفي التي ارتسَمت في منهج دراسة النّحو عند مهدي المخزومي، وعبّرنا عنها بالملامح لأنّها أصداء لما نادت بها اللّسانيات الآنية الوصفيّة، التي لم يطّلع عليه في مصادرها ولا يحيل في تحصيلها على مصادر محدّدة، وإنّما قال بها أهل عصره، وسرَت مع قلبه، ومن هذه الأصداء:

- اعتبار الفلسفة والمنطق مُفسدان للدّراسة اللغويّة.

- ضرورة تحديد مجال الدّراسة النحويّة بالجملة.[3]

كما ردّد أصداء اللّسانيات التاريخيّة المقارنة في دراسته، فقد خلط في كثير من المسائل الجزئية بين الدّراسة الآنية والدّراسة الزمنيّة، كمبحثه في أصول الكلمات هل

[1]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص72-73.

[2]- طه الراوي: نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي دمشق، مج14، 1936م، ص320.

[3]- عزّ الدّين مجدوبي: المنوال النحوي، ص27-28.

هو ثلاثي فقط كما هو عند الكوفيّين، أو يزيد أصول الكلمات على الثّلاثي إلى الرّباعي والخماسي كما يراه البصريّون، وهل هناك ما هو أقلّ من الثّلاثي؟ وقد عالج هذا وحاول ربطَه باللّغات السّامية.[1]

وكلّ هذا كان مُنضوِيًا عند مهدي المخزومي ضمن الدّرس اللّغوي الحديث الذي رجّح بمقتضاه كثيرًا من آراء المدرسة الكوفيّة دون المدرسة البصريّة، ونقد أعمال النّحاة العرب بالاعتماد عليه، وبنى نظريته التّيسيرية للنّحو انطلاقًا منه.

ثانيًا: المباحث النظريّة لتيسير النّحو العربي لدى المخزومي

قبل الخَوض في المباحث النظريّة التي كان يراها المَخزومي كفيلة بتيسير النّحو أودّ القول: إنّ هذه المباحث النظريّة أو الأصول النظريّة يبدو الأمر فيها جليًّا أنّه كان متأثّرًا بإبراهيم مصطفى في منهجه في تيسير النّحو القائم على أساس من الدّراسات اللغويّة الحديثة، ومُستأنِسًا بما في كتاب "الردّ على النّحاة" لابن مضاء القرطبي، فقد رأى كثير من الباحثين النحويّين المحدَثين أنّ إبراهيم مصطفى استسقى أفكاره من كتاب الردّ على النّحاة وإن لم يُشِر إلى ذلك، يقول علي النّجدي ناصف: «إحياء النّحو للأستاذ إبراهيم مصطفى والردّ على النّحاة لابن مضاء... كلاهما بمثابة محاولة جامعيّة لتجديد النّحو.

ويدعو ابن مضاء في كتابه إلى أمور منها: إلغاء العوامل والقياس وبعض العلل، وتقدير الضّمائر، وتعلّقات المجرورات. ويأخذ الأستاذ إبراهيم مصطفى أمورًا على النّحاة، منها: إهمال بعض أساليب الكلام، وفلسفة العامل واعتبار الإعراب أثرًا لفظيًا، ولم يُشِر مؤلّف "إحياء النّحو" إلى أنّه رجع فيه إلى الردّ على النّحاة، وإن كان لَينحو مَنحاه، ويستهديه في بعض المباحث»[2]. لكنّ مهدي المخزومي يُنكِر على الذين يُهوّنون من

[1]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص219-220.

[2]- علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص40.

شأن كتاب "إحياء النّحو" وما فيه من جِدّة، لأنّه يتّفق في أصوله مع الأصول التي في كتاب الردّ على النّحاة فهذا عنده إنّما هو «غُلوٌّ في توهين ما في "إحياء النحو" وإهمال ما فيه من وجوه التّجديد في العربيّة»[1].

وذلك أنّ محاولة إبراهيم مصطفى توفّرت -في نظره- على أمرين فارقت بهما محاولة ابن مضاء، فكانت بذلك محاولة فيها جِدّة واستقلال.

الأمرالأول: إنّ في محاولة إبراهيم مصطفى هَدم وبناء بخلاف ابن مضاء الذي سعى لهَدم نظريّة العامل دون سعي لبديل له، لهذا كان «الفرق بين عمل ابن مضاء وعمل الأستاذ إبراهيم مصطفى كالفرق بين هادمٍ لم يسعَ إلى بناء، وهادم حريص على إعادة البناء، أقام عمله الجديد على أسس من فقه العربيّة وفَهم أساليبها»[2].

الأمر الثاني: إنّ ابن مضاء لم يستطِع أن يتخلّص من عقليّة النّحاة المتقدّمين ولا أن يغيّر منهجَهم في البحث، لذلك كان مسلكه في محاولته لا يزال يسير على «منهج قديم (و) إن ظهر في مظهر التّجديد في الظّاهر، فليس من الجديد في شيء، لأنّه لم يغيّر أصلًا ولا جاء بجديد، وكلّ ما كان يهدِف إليه هو إلغاء نظريّة العامل...مُقِرًّا الأوضاع الأولى على ما كانت عليه من اضطراب، ولم يناقش فكرة العامل إلّا في ضوء المذهب الظاهري... أمّا ملاءمة ذلك لطبيعة اللّغة أو عدَم ملاءمته لها، فلم يمَسّه بالدّرس في كثير ولا قليل، بل لم تكن تسمح له عقليّة الدّارس في القرن السّادس»[3].

وهذا ما فارق فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى ابن مضاء، فقد استطاع أن يتخلّص من عقليّة النّحاة المتقدّمين، وأن يغيّر منهجَهم في البحث، فالمنهج الذي سلكه في كتابه

[1]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص458.
[2]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص458.
[3]- نفسه، ص458.

«منهج حديث أراد أن يهدِم الأوضاع الأولى وأن يعيد بناءَه من جديد بما تيسّر له من ثقافة حديثة، وبما وصل إليه من نتائجَ قرّرها الدّرس الحديث»[1]

ومن المؤاخذات التي رآها على أستاذه في محاولته أنّه لم يستفِد «من أعمال المدرستين، وإن بدا أنّه أفاد كثيرًا من أعمال الكوفيّين في توطيد أصوله»[2]؛ لأنّه كان يرى منهج الكوفيّين قريبًا من المنهج النحوي الحديث ومُلائمًا لأن يعتمد في تجديد النّحو.

1- مفهوم النّحو وموضوعاته عند المخزومي:

أ-مفهوم النحو:

من المآخذ لدى أغلب النّحاة العرب المحدَثين على النّحاة المتقدّمين أنهم أخطأوا في تحديد مفهوم النّحو وموضوعه ووظيفته، ومن جهة ثانية اختلفوا في تحديد المَطلوب منهم في دراسة النّحو انطلاقًا من مفهومه.

فمَهدي المخزومي في كتابه "في النّحو العربي نقد وتوجيه" لا يرضى بالمفهوم الشّامل للنّحو كما هو عند الخليل بن أحمد، والفرّاء وتلاميذهم من النّحاة المتقدّمين، ويرى أنّ ذلك ليس من النّحو الخالص، وإنّما هو درس شامل لجميع فروع اللّغة، وعلى هذا فكتاب سيبويه –في نظره- ليس كتابًا في النّحو الخالص لأنّه كان يتناول بالدّرس مسائلَ لغويّة وصرفيّة وصوتيّة ودلاليّة، بالإضافة إلى مسائل النّحو، وهذا الأمر ينطبق على كتاب "معاني القرآن" للفرّاء الذي يمثّل نحو الكوفيّين، وقد التمسَ لهم العُذر في ذلك «لأنّ الدّراسة اللغويّة والنحويّة إنّما كانت في نشأتها، وفي أوّل عهدها بالحياة، ولم تكن

[1]- نفسه، ص458.

[2]- نفسه، ص459.

البيئات العربيّة الإسلاميّة ذات تاريخ بعيد في البحث العلمي، ولا كان لها عهد بمناهج البحث»[1].

وعلى هذا كان مفهوم النّحو عنده خارج عن المفهوم الشّامل مَبنيّ على ما أسماه بالمنهج اللّغوي الحديث، الذي يُفرّق بين موضوعات الدّرس اللّغوي ويميّز بعضها عن بعض، مُحدِّدًا هذا المفهوم بقول موجَز هو: «دراسة التأليف أو الإعراب»[2]، وهذا المفهوم يعني «أنّ النّحو يشمل دراسة أواخر الكلمات –كما فهمه الأوّلون- وغير الأواخر ممّا يتّصل بالتأليف»[3] أي: الكلمات داخل الجملة والجمل مع بعضها.

وهذا المفهوم استمَدّه من أستاذه إبراهيم مصطفى الذي حدّد مفهوم النّحو بقوله: «هو قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتّى تتّسق العبارة ويمكن أن يؤدّي معناها»[4]، فالنّحو على هذا هو تلك القوانين التي تُستمَدّ من اللّغة ومُستعمِليها ليُبنَى الكلام على وفقها.

هذا المفهوم للنّحو يرى المخزومي –ومن قبله أستاذه إبراهيم مصطفى- أنّ النّحاة المتقدّمين كان مفهوم النّحو عندهم مقصورًا على أواخر الكلمات، وعلى تعرّف أحكامها، وهذا تضييق منهم لحدود النّحو الواسعة.

وساقَ المخزومي بعضَ التعريفات للإعراب ليدلّل على أنّ النّحو عند النّحاة السّابقين هو هذا المَذكور في تعريفهم للإعراب.وممّا ذكر في ذلك: تعريف

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص25.

[2]- نفسه، ص28.

[3]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص455.

[4]- إبراهيم مصطفى:إحياء النّحو، ص1.

ابنالأنباري(ت577ه) للإعراب الذي قال في حدّه: «اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا»[1] وذكر تعريفًا لابن النّاظم (ت686ه) في معناه.[2]

ولا أدري كيف فاتَه ما ذكره المتقدّمون لمفهوم النّحو بمعناه الواسع، بل بالمعنى الذي أراده، وهو دراسة أواخر الكلمات وغير الأواخر ممّا يتّصل بالتأليف.

من تلك التّعريفات ما ذكره ابن عصفور (ت669ه) «النّحو علم مُستخرَج بالمقاييسالمستنبطة من استقراء كلام العرب الموصِلة إلى معرفة أجزائه التي تأتلف منها»[3]

وأجزاء الكلام يدخل فيها أواخر الكلمات وتأليف الكلمات مع بعضها في جمل، وقال السّكّاكي (ت626ه): «اعلم أنّ علم النّحو هو: أن تنحو معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مُطلقًا، بمقاييسَ مستنبَطة من استقراء كلام العرب وقوانين مَبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفيّة، وأعني بكيفيّة التركيب تقديم بعض الكلام على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إلى ذلك»[4].

وهذان التّعريفان يُبيّنان أنّ النّحو عند النّحاة ليس هو مجرّد معرفة أحوال أواخر الكلم بل هو العلم بجميع المقاييس والقوانين التي استخرجها المتقدّمون واستنبطوها من استقراء كلام العرب ليُتوصّل بها إلى اتّباع سَنن العرب في كلامها، وهذا يشمل المفردات والجمل.

ب-موضوع الدّرس النّحوي:

[1]- أبو البركات ابن الأنياري: أسرار العربية، تح: محمد بهجة، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق، دط، دت، ص19.

[2]- ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص16.

[3]- ابن عصفور: المقرب، ج1، ص45.

[4]- السّكّاكي: مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتاب العلمية، لبنان، ط1، 2000، ص125.

بعدَما نقد مهدي المخزومي مفهوم النّحو عند النحويّين السّابقين ورأى اقتصارهم على دراسة أحوال الكلمة الأخيرة، واعتبر ذلك هو موضوع الدّرس النّحوي عند السّابقين –كما زعم-، وعلى هذا كان يرى أنّ التّيسير لا بدّ أن ينطلِق من أمرين:

الأمر الأوّل يتعلّق بالمنهج: وهو تخليص النّحو من الفلسفة التي حملت فكرة العامل، وهذا تحدّثنا عنه في مبحث ملامح المنهج الوصفي عند المخزومي.

والأمر الثاني تحديد موضوع الدّرس النّحوي[1] وهو الذي نخوض فيه الآن.

يقول المخزومي: «الدّرس النّحوي كما ينبغي أن يكون إنّما يعالج موضوعَين مهمَّين لا ينبغي أن يفرِّط الدّارسون في واحد منهما، لأنّهما معًا يمثّلان وحدة دراسية لا تجزئة فيها.

الموضوع الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها ومن حيث أجزاؤها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير ، ومن إظهار وإضمار.

الموضوع الثاني: ما يعرِض للجملة من معانٍ عامّة تؤدّيها أدوات التّعبير التي تُستخدَم لهذا الغرض، كالتّوكيد وأدواته والنّفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من العاني العامّة التي يعبّر عنها بالأدوات، والتي تُمليها على المتكلّمين مُقتضيات الخطاب ومناسبة القول».[2]

وبعبارة وجيزة موضوع الدّرس النّحوي هو الجملة وأشكالها وما يعرض لهذه الجملة من معانٍ عامّة.

ونحن إذا تأمّلنا الدّرس النّحوي القديم نجده يعرض لأوّل ما يعرض تلك المقدّمات النحويّة في تحقيق القول في الكلام والتّركيب والجملة.

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص15.

[2]-. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص17-18.

وخلاصته: إن الكلام: ما أفاد معنى تامًّا يحسُن السّكوت عليه من المتكلّم أو السّامع، والتّركيب: يفيد معنى لكن ليس تامًّا ومن ثَمَّ لا يحسُن السّكوت عليه، والجملة: هناك من يُوحِّد بينها وبين الكلام في المفهوم،كما يقول ابن جنّي: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه وهو الذي يُسمّيه النحويّون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام زيد... فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه، فهو كلام»[1] وهذا يشمل الجملة والجملتين فما فوق؛ لأنّ «الكلام جنس للجمل فإذا قال: قام محمد فهو كلام، وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر فهو أيضا كلام، كما كان لما وقع على الجملة الواحدة كلامًا، وإذا قال: قام محمد وأخوك جعفر وفي الدار سعيدٌ، فهو أيضًا كلام، كما كان لمّا وقع على الجملتين... فالكلام إذًا إنّما هو جنس للجمل التّوامّ: مفردِها ومُثنّاها ومجموعِها»[2].

وهذا يعني أنّ النّحاة كان موضوعَ دراستهم النحويّة هو الكلام، وهذا يشمل الجملة والجمل مع بعضها، لا كما زعَم المخزومي ومِن قبلِه إبراهيم مصطفى أنّهم اهتمّوا بأواخر الكلم فقط.

والقول الآخر: يفرّق بين الجملة والكلام، ويرى أنّ مفهوم الجملة أوسع دلالة من مفهوم الكلام، يقول الشيخ خالد الأزهري (ت905ه): «بين الجملة والكلام عمومٌ وخصوص مُطلَق، وذلك أنّ الجملة أعمّ من الكلام لصدقها بدونه وعدم صدقه بدونها، فكلّ كلام جملة لوجود التّركيب الإسنادي، ولا ينعكِس عكسًا لغويًّا أي ليس كلّ جملة كلامًا لأنّه تعتبر فيه الفائدة بخلافها، ألَا ترى نحو: (قام زيد) من قولك (إن قام زيد قام عمرو) يسمّى جلمة لاشتماله على المسند والمسند إليه ولا يُسمّى كلامًا، لأنّه لا يفيد معنى يحسن السّكوت عليه»[3].

[1]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص17

[2]- نفسه، ص26-27.

[3]-خالد الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تح: أبي بلال الحضرمي، دار الآثار،اليمن، ط4، 2018،ص50-51.

وإن كان هناك فرق بين المفهومين، كون المفهوم الأول مبنيّ على أمر معنوي وهو وجود الفائدة التامّة، فمتى كان هناك لفظ يحمل معنى مُستقلًّا فهو الجملة وهو الكلام، أما المفهوم الثاني ينبني على أمر شكلي، وهو وجود ركني الإسناد، فمتى كانا فمفهوم الجملة قد تحقّق، وإن لم يُفِد معنى مستقلًّا.[1]

وقد درس بعض الباحثين المحدَثين الجملة، وارتضى التّعريف الذي ذكره ابن جنّي «لأنّه يُناسِب الفَهم اللّغوي الحديث ولأنّه يتيح ... الفرصة لإعادة تصنيف الجملة»[2]، وهو في حقيقته «تعريف دقيق (يقصد قول ابن جني: كل لفظ استقلّ بنفسه وجنبت منه ثمرة معناه) وينبغي أن تُؤخذ أمثلته التي ساقها لتراكيب مختلفة بما يدلّ عليه ظاهرها دون لجوء إلى تأويلات أو إضمار، فقد ذكر نماذج للجملة التي ليس لها إلّا ركن واحد مثل: صَه و مَه، فكلّ واحدة من هذه جملة مُستقلّة بنفسها يجني المستمع منها ثمرة معناها»[3].

نستنتج مما سبق أنّ النّحاة المتقدّمين كان مبنى موضوع النّحو عندهم هو أجزاء الكلام الذي تناولوه من خلال الأبواب المختلفة للوظائف النحويّة المتعدّدة، في إطار تصوّر ذهنيّ ينبني على تقسيم الكلمة المكوّنة لأجزاء الجملة، وفهم العلاقة بين هذه الأجزاء وتأثير بعضها في بعض، والتّرتيب بين هذه الأجزاء، كلّ هذا ينطلق من أصغر وحدة كلاميّة إلى أكبرها، ولعلّ هذا هو السرّ في عدَم ذكر الجملة في كتاب سيبويه واكتفائه بالكلام.

وهل يصحّ بعد هذا رَمي مَنهج نحاتنا القدماء بالخطأ، لأنّ حظّ الجملة من عنايتهم كان قليلًا فلم يعرِضوا لها إلّا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلّا في ثنايا الفصول والأبواب ولم يُشيروا إليها إلّا حين يضطرّون إلى الإشارة إليها

[1]- علي أبو المكارم:الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2007، ص24.

[2]- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة، ص60.

[3]- نفسه، ص32.

حين يعرضون الخبر الجملة، والنّعت الجملة والحال الجملة، وموضوع الشّرط الذي ينبني على جملتين جملة الشرط وجملة الجواب، وغيرها من موضوعات متفرّقة هنا وهناك.[1]

ويتّهمهم أنّهم كانوا يتخبّطون في هذه الدّراسة ولم يعرفوا موضوع دراستهم، ليبني على ذلك أنه «لا بدّ من أن نصحّح نهج القدماء ونعيد إلى هذه الدّراسة اعتبارَها الذي جارَ عليه تعنّت النّحاة وتمحّلهم وجهلهم موضوع دراستهم».[2]

كيف جهلوا موضوع دراستهم وكلّ دراستهم النحويّة كانت مبنية على مفهوم الكلام، وهل الكلام إلّا جملة يحسن عليها السّكوت وتجب بها الفائدة للمخاطَب على حدّ قول المبرّد[3]، وهو ما عبّر عنه المخزومي بقوله عن الجملة هي: «وحدة الكلام الصّغرى، والمركّب الذي يحمل في ثناياه فكرة تامّة، والذي به يعبّر المتكلِّم عمّا ينشأ في نفسه من أفكار، وبه تنقل هذه الأفكار إلى السّامع أو المخاطب»[4]

بقي أن يُقال ما ذكرته هو الجملة من حيث تأليفها ونظامها، فأين دراسة الجملة من حيث معانيها العامّة التي تؤدّيها بواسطة أدوات التّعبير؟ كأسلوب الاستفهام وأسلوب النّفي وأسلوب التّوكيد.

فحتّى مثل هذه المعاني قد بُحثَت في ثنايا أبواب النّحو، فمن مباحثهم في الاستفهام يقول المبرّد: «هذا باب الحروف التي تكون استفهامًا وخبرًا»[5]، فذكر من ذلك (أي) يقول: «اعلم أنّ (أيًّا) تقع على شيء هي بعضه لا تكون إلّا على ذلك في الاستفهام، وذلك قولك: أيّ إخوتك زيد؟ فقد علمت أنّ زيدًا أحدهما ولم تدرِ أيّهما هو، وتقول: أيّ زيدٍ أحسن؟ فيكون الجواب رأسه أم رجله أم يده، وما أشبه ذلك... واعلم أنّ حروف الاستفهام

[1]- مهدي المخزومي: في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص34.

[2]- نفسه، ص34-35.

[3]- المبرد:المقتضب، ج1، ص146.

[4]- المبرد:المقتضب، ج2، ص293.

[5]- نفسه، ج2، ص293.

مختلفة المعاني مستوية في المسألة»[1] ثمّ يذكر عدّة أمثلة عن الجمل الاستفهاميّة بأيّ ثمّ يذكر (مَن) وبيّن معناها، وكيف يُستفهَم بها ويُجاب، ثمّ يذكر (ما) وهكذا.

ومن مباحثهم في أسلوب النّفي يقول سيبويه: «هذا باب نفي الفعل، إذا قال: فعَل، فإنّ نفيه: لم يفعل، وإذا قال: قد فعل، فإنّ نفيه لمّا يفعل، وإذا قال: لقد فعل، فإنّ نفيه: ما فعل... وإذا قال: هو يفعل، أي هو في حال فِعْل، فإنّ نفيه: ما يفعل، وإذا قال هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيه: لا يفعل، وإذا قال ليفعلَن، فنفيه: لا يفعل... وإذا قال: سوف يفعَل، فنفيُه: لن يفعَل»[2].

ومن مباحثهم في أسلوب التّوكيد، يقول المبرّد: «هذا باب ما وقع من المصادر توكيدًا وذلك قولك: هذا زيدٌ حقًّا... وتقول هذا القول لا قولَك، أي: ولا أقول قولك بتأويل هذا: إنّ قولك بمنزلة هذا القول حقًّا، وهذا القول غير قيل باطل، لأنّه توكيد للأوّل»[3].

والمخزومي يقرّ للنّحاة أنّهم تكلّموا في المعاني العامّة للجمل التي أطلق عليها أساليب التّعبير، ولكنّه ينكر عليهم أنّهم لم يجمعوها في موضوع واحد، فحين تكلّموا على التّوكيد –وللتّوكيد طرائق وأدوات مختلفة- لم يدرُسوه دراسة شاملة، «ولكنّهم قصروا معالجتهم لهذا الموضوع الحيوي لجانب من جوانبه... وكان هذا الجانب الذي عنوا به يقوم على أساس من التّكرار واللّفظ، أو التّكرار بإيراد كلمات لها معنى المؤكّد، وهي ألفاظ التوكيد المألوفة للنّحاة: النّفس والعين وكِلا وكِلتا وأمثالها»[4] هذا الذي ذكره صحيح.

ولكننا نرى أن الذي حال دون جمع هذه الأساليب في موضوع واحد أمران معتبران:

الأمر الأول: هو أنّ النحاة لمّا درسوا الجملة انطلقوا من أبسطها ثمّ نظروا إلى الزّوائد التي تلحقها، فتتوسّع الجملة من أصغر الجمل إلى أكبرها، والجملة البسيطة إذا توسّعت

[1]- نفسه، ج2، ص293.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج3، ص117.

[3]- المبرد، المقتضب، ج3، ص266.

[4]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص234.

اختلفت معانيها العامّة، أي اختلفت أساليب التّعبير بها فمثلًا تقول في جملة بسيطة: زيد منطلق ثمّ تركّبها في جملة أوسع منها فتقول: كان زيدٌ منطلقًا، ثمّ تزيدها توسّعًا فتقول: ظننت زيدًا منطلِقًا، فإذا أدخلت أدوات التّعبير تنوّعت معاني الجمل كالقول في أسلوب النّفي: ما زيد منطلقٌ، ما كان زيدٌ منطلقًا وهكذا.

وتقول في أسلوب الاستفهام: هل زيد منطلق؟ وهل كان زيد منطلقًا؟ وهكذا، وهذا مبنى أبواب النّحاة في معظمه، فيبدؤون بدراسة المبتدأ ثمّ النّواسخ ثمّ ما ينصب مفعولًا ثمّ ما ينصب اثنين، ثمّ ما ينصب ثلاثة، وهذا يبيّن ما ذكرت.

الأمر الثاني: إنّ معاني الأساليب تولّى البحثَ فيها علم المعاني، وهو علم قائم بذاته يدرس المعاني من جهة حسن النّظم وجماله ولطائف معانيه، والنّحو يدرس المعنى من حيث صحّته وفسادُه، لذلك فرّق ابن كمال باشا بينهما، فقال: «ويُشارك النّحوي في البحث(صاحب علم المعاني) عن المُركّبات إلّا أنّ النّحوي يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبيّة صحّةً وفسادًا، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعيّة على وَجه السّداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حُسن النّظم المُعبَّر عنه بالفصاحة في التّركيب وقُبحه... وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النّحو»[1].

وابن كمال باشا هنا وإن كان فرّق بين العلمين: علم المعاني وعلم النّحو، إلّا أنّهما يتعانقان في نظره، وكلاهما يبحثان في النّظم، إلّا أنّه حدّد أنّ الصّحة والفساد من شأن النّحو، والجمال والحسن من شأن المعاني.

وعلى هذا، فصاحب المعاني له مهمّة خاصّة فوق النّحوي وهي البحث من النّاحية الفنيّة والإبداع في التّركيب ولطائف معانيه.

والمَخزومي مُدرك لهذا كلّه، ويأبى التّفريق بينما وحجّته «أنّ الجملة الصّحيحة لغويًّا ونحويًّا هي الفصيحة عند أهل المعاني، لا فرق بين هذي وتلك؛ لأنّ الشّرط الذي

[1]- ابن كمال باشا: ثلاث رسائل في اللغة، ص183.

أخذ به في فصاحة الجملة شرط يُؤخذ به في صحّتها، فإذا كانت الجملة مؤلّفة من كلمات صحيحة مُستوفية كلّ ما يتطلّبه (الصّرف) وإذا كانت الكلمات مؤلّفة من أصوات مُؤلّفة خِلوٍ من كلّ ما يُسيء إلى فصاحتها من تنافر بين الأصوات، ممّا قرّر في دراسة الأوائل للأصوات اللغويّة شرطًا لا بدّ منه لصحّة الكلمة بقيت الجملة مع ذلك تفتقِر إلى أهمّ مقوّمات الصحّة، وهي مطابقتها مُتطلّبات المناسبات ومُقتضَيات الأحوال، ولن تكون الجملة صحيحة إذا لم يُراع ذلك فيها، فالدّراسة إذن واحدة، والموضوع واحد»[1].

فالمعنى على هذا عند المخزومي في مستوى واحد، مادامت الجملة صحيحة وناسبَت ما يقتضيه المقام، فلغة الجرائد ولغة الأدباء والشّعراء إذا كانت حول قضيّة واحدة، فالمعاني عندَه متساوية وطرائق التّعبير لا تختلف ما دامت الجمل صحيحة وناسَبت المقام، وعلى هذا «فأين الفرق إذن بين الدّرس النّحوي ودراسة المعاني؟ لن يكون هناك فرق ما دام موضوع الدّراستين هو الجملة»[2].

وهذا أُراه لا يُوافَق عليه كما ذكرناه عن ابن كمال باشا، الذي رأى أنّ هناك فرقًا بين النّحو وعلم المعاني، ولِما ذكره عبد القاهر الجرجاني في نظريّة النّظم التي جمَعت بين النّحو والمعاني، فقد قال في فصل على مزايا النّظم بحسب المعاني والأعراض«وإذا عرفت أنّ مَدار النّظم على معاني النّحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها»[3].

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص226.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص228.

[3]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص87.

وهذا يُظهِر «أنّ الأساس عند الجرجاني هو النّحو، على أن يشمَل النّحو علم المعاني وأن يتجاوز القواعد النحويّة إلى الجَودة الفنيّة»[1] التي تظهر في الوجوه والفروق التعبيريّة.

وبهذا نعلم أنّه قد يكون نظمٌ أفضل من نظمٍ في الدلالة على المعنى، وهذا ليس من عمل النّحوي، وقد حاول في عصرنا بعض العلماء إظهار هذه المعاني من خلال الفروقات التعبيريّة، كالذي فعله "فاضل السامرائي" في كتابه "معاني النّحو". يقول في أسلوب النّفي بتعبير المخزومي: «تقول (ظننته لا يفعل) وتقول (ما ظننته يفعل) وقال تعالى ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴿٤٨﴾﴾ [سورة فصلت، الآية: 48]، وقال: ﴿مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْ﴾[سورة الحشر، الآية: 2]، والفرق بين التعبيرين أنّ قولك (ظننته لا يفعل) إثبات لنفي وقولك (ما ظننته يفعل) نفي له.... ويوضحه أيضًا أنّك تقول (ما قلت: محمد مقصر) وتقول (قلت: ما محمد مقصر) فالأولى نفي للقول والثانية إثبات له، وإنّك قلت: ما محمد مقصِّر»[2]

وهذا المثال مُشكل في تصنيفه في أساليب التّعبير، فالنّظر إلى لفظه يُوجِب تصنيفه تحت أسلوب النّفي والنّظر إلى معناه يوجِب التّفرقة في التّصنيف، فالمثال الأول يُصنَّف تحت أسلوب النّفي والثّاني تحت أسلوب الإثبات.

وهذا يوضّح لنا حقيقة الفرق بين النّحاة القدماء وبعض النّحاة المُحدَثين كالمخزومي وأستاذه إبراهيم مصطفى في دراستهم النّحو، وهو أنّ القدماء بنوا دراستَهم النّحويّة على أساس المشابَهة اللّفظيّة أو التركيبيّة أو المبنى، وغيرهم من المحدَثين بنوا دراساتهم النحوية على أساس المشابهة في المعنى للجملة النحوية التي جعلوها موضوعَ دراستهم «وليس في هذا بأس، لأنّ الأشياء قد تتشابه في معانٍ مختلفة، وقد يشبه هذا

[1]- نفسه، ص173.

[2]- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000، ج2، ص41-42.

ذاك من وجه ولا يشبهه من وجه آخر... فالمؤلّفون الذين شأنهم التّصنيف، وضمّ الشّيء إلى ما يشاكله وجَمع الأفراد المختلفة تحت عنوانها، ربّما اختاروا نوعًا من المشابهة في جَمع الشّبيه إلى شَبيهه، وضمّوا ما كانت فيه المشابهة بعضه إلى بعض غيرَ غافلين عن ذكر المشابهات الأخرى وتوضيحها عند ذكرها»[1].

وعلى هذا النّحاة المتقدّمون اختاروا المشابهة في العمل أن يضمّوا بعضه إلى بعض، كحروف النّفي تشترك في أنّها للنّفي وتختلف في العمل، فمَن صنّف على أساس المعنى فإنّه يجمع ما يدلّ على النّفي من حروف وأفعال في موضوع واحد، ومَن صنّف على أساس العمل فإنّه يجمَع ما اتّفق عمله بعضه إلى بعض وإن اختلف معناه، فما يجمعه المعنى يُفرِّقه العمل، وما يجمعه العمل يُفرِّقه المعنى، والكلّ يُثري الدّرس النحوي ويُنوّع نمطَ التأليف فيه.

2- أقسام الجملة والكلام عند المخزومي:

أ- **الجملة وأقسامها:**

قد تبيَّن أنّ موضوع الدّرس النّحوي عند المخزومي هو الجلمة من حيث تركيبُها ومعناها، وتبيّن معنى الجملة وعلاقتها بمَفهوم الكلام الذي بنى النّحاة القدماء عليه دراستهم النحويّة، وخلاصته كانت أنّ مفهوم الجملة والكلام مفهومٌ واحد عند بعضهم، وعند الآخرين مفهوم الجملة أعمّ من مفهوم الكلام. فما هو مفهوم الجملة موضوع الدّرس النّحوي عند المخزومي وما أقسامها؟

1- مفهوم الجملة عند المخزومي:

حاول مهدي المخزومي أن يعطي مفهومًا جديدًا للجملة العربيّة، لكنّه دار في إطار النّحاة القدامى ولم يخرج عَن حدود ما رَسموه، بل إنّنا نجد فهمَه للجملة فيه قُصور عن فَهم بعض النّحاة السّابقين، فابن جنّي –كما سبق- يعرّف الجملة بأنّها كلّ لفظ

[1]- محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص35.

مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، دون أن يشترط لذلك شروطًا معيّنة غير الاستقلال والإفادة، ونجد المخزومي يتّفق مع هذا الفَهم حين يُعرِّف الجلمة بأنّها: «الصّورة اللفظيّة الصّغرى للكلام المفيد في أيّ لغة من اللّغات»[1] وبأنّها: «هي أقلّ قدر من الكلام يُفيد السّامع معنى مُستقِلًّا بنفسه»[2] وبأنّها «الوحدة الكلامية الصّغرى»[3]، وهذا المفهوم للجملة مُنتزَع من تعريف النّحاة للكلام كما هو واضح.

ومع ذلك ناقش ابنَ هشام لمّا عرض إلى جملة النّداء –وكان من رأيه- «أنّ النّداء أسلوب خاصّ يؤدّي وظيفة بمركّب لفظيّ خاصّ، وله دلالة خاصّة يحسّ بها المتكلِّم والسّامع»[4]، ورُغم استقلال جملة النّداء بمعنى بين المتكلّم والسّامع، إلّا أنّه رفض أن يكون هذا الأسلوب جملة «لأنّ الجملة إنّما تقوم على أساس من إسنادٍ يؤدّي إلى إحداث فكرة تامّة ولا يقوم، مثل قولهم (يا عبد الله) على مثل ذلك الأساس، ولا يؤدّي مثل تلك الفكرة، ولأنّ مثل قولهم (يا عبد الله) لا يعدو أن يكون أذانًا للتنبيه، ولفت نظر المنادى، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدّي ما يؤديه مثل هذا التّعبير من وظيفة مثل (ألا) التي للتّنبيه، و(ها) التي للتّنبيه أيضا وغيرها، إلّا في أنّه مُركّب لفظي لا يرتفِع إلى مستوى الجملة ولا يصحّ تسميته بالجملة أيضًا»[5]، فمَا فقَد الإسنادَ عند المَخزومي من التّعبيرات لا يُسمّى جملة ولو أدّى وظيفة لغويّة، ولكنّه يُطلق عليه: مُركَّبا لفظيّا، وهل تُطلَق على الأدوات الأخرى التي للتّنبيه مثل (هذا علي) مركّبٌ لفظي وليس جملة لأنّ الهاء للتّنبيه؟ ويقول كما قال في النّداء إنّه «ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسناديّة، إنّما هو مركّب لفظيّ بمنزلة أسماء الأصوات، يُستخدَم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

[2]- نفسه، ص33.

[3]- نفسه، ص33.

[4]- نفسه، ص53.

[5]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص53-54.

أو نصرة أو نحو ذلك»[1]، وهلّا أعطانا أمثلة على المركَّب اللّفظي غير النّداء لنرَ كيف يكون ذلك؟ وهل أسماء الأصوات عنده مركَّب لفظي كما يفهم من تشبيهه أسلوب النّداء بها؟.

والحقيقة أنّ المخزومي اشترط الإسناد أساسًا تقوم به الجملة التي تحمل فكرة، فإذا خذله حاول تفسيره تفسيرًا يجنِّبه التأويل والتّقدير الذي يراه أمرًا عقليًّا ومنشؤه القول بالعامل، رغم قوله: «وليس لازِمًا أن تحتوي (الجملة) العناصر المطلوبة كلّها (المسند والمسند إليه والإسناد)، قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظًا أو من المسنَد، لوضوحه وسهولة تقديره، كخُلوّها من المسند إليه في نحو قول المستهل: (الهلال والله) ومن المسنَد في نحو قولك (خرجت فإذا السّبع)»[2]، ومع ذلك لم يقُل بالتّقدير في النّداء بل رفضَه، وجعله مُركَّبًا لفظيًّا «لأنّ النداء ينبني على شيئين: أداة النّداء ومنادى، ومنهما ينشأ مركّب لفظي ليس فيه معنى فعل مقدَّر، وليس فيه إسناد ولا يصحّ عدّه في الجمل الفعليّة كما قصد النّحاة... فليس في قولهم: يا زيد، ويا رجل، ويا عبد الله، ويا طالعًا جبلًا، ويا رجلًا صالحًا شيء من الإسناد، أو تقدير فعل؛ لأنّ ذلك كلّه نداء والنّداء تنبيه لا شيءَ غيرَه»[3].

وهكذا فعل مع أسلوب الشّرط لأنّه يتكوّن من جملتين تربطهما أداة شرط كلّ منهما جملة تحقّق فيها شرط الإسناد ولم تحمِل فكرة ولا فائدة يحسن السّكوت عليها، حاول تفسير ذلك، فقال: «ليست جملة الشّرط جملتين بالنّظر العقلي والتّحليل المنطقي، أمّا بالنّظر اللّغوي فجُملتا الشّرط جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار، لأنّ الجزأين المعقولَين فيها إنّما يعبّران عن فكرة، لأنّك إذا اقتصرت على واحدة منها أخللَت بالإفصاح عمّا يجول في ذهنك وقصرت عن نَقل ما يجول فيه إلى ذهن السّامع»[4]، وهل

[1]- نفسه، ص311.

[2]- نفسه، ص311.

[3]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص304.

[4]- نفسه، ص57.

هذا الذي قاله إلّا مفهوم الكلام عند النّحاة؟ وهل الفكرة من جملتَي الشّرط إلّا الفائدة التي يحسن السّكوت عليها.

فَمفهوم الجملة عند المخزومي غير منضبِط، فأحيانًا يُحدّده بالإسناد وأحيانًا بالمعنى التامّ، وأحيانًا بالتّركيب، ومن هنا أخذَ حلمي خليل على المخزومي استناده إلى معاييرَ بعيدة عن اللّغة وهي معاييرُ متناقِضة مختلِطة، وهو من شأنه أن يجعل التّطبيق مُضطرِبًا غير واضح[1]، وهذا ما رأيناه مع ما سمّاه أسلوب النّداء وأسلوب الشّرط، وكأنّ هروبَه من القول بالعامل أوقعَه في الاضطراب فعسَّر من حيث أراد التيسير.

2- أقسام الجملة في نظر المخزومي:

القدْر المُتَّفق عليه عند النّحاة القدماء أنّ الجملة تنقسِم إلى اسميّة وفعليّة، وزاد ابن هشام (ت761ه) قسمًا ثالثًا وهو الجملة الظرفيّة «المُقدَّرة بظرف أو مجرور، نحو: أعِندَك زيد؟ وأفي الدّار زيد؟ إذا قدّرت زيدًا فاعلًا بالظّرف والجار والمجرور، وأضاف الزمخشري نوعًا رابعًا سمّاه: الجملة الشرطية، نحو: زيد إن يقم أقم مَعه»[2]

وأقرّ المخزومي للنّحاة القدماء تقسيمَهم الجملة إلى اسميّة وفعليّة، فقال: «هو تقسيم صحيح يُقرّه الواقع اللّغوي، ولكنّه يستدرك عليهم أنّهم لم يوفَّقوا إلى تحديد الفعليّة والاسميّة تحديدًا يتّفق مع طبيعة اللّغة، فالجملة الاسميّة عندهم هي التي تبدأ باسم، والجملة الفعلية هي التي تبدأ بالفعل... وهو تحديد ساذَج، يقوم على أساس من التّفريق اللّفظي، فجملة (طلع البدر) جملة فعليّة، وجملة (البدر طلع) أو جملة (البدر طالع) أو جملة (طالعٌ البدر) جملة اسميّة»[3].

[1]- ينظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص75-77.

[2]- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت، دط، 1991، ج2، ص433.

[3]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص39-40.

فقد رأى المخزومي أنّ الضّابط الذي حُدِّدت به الجملة الاسميّة والفعليّة وهو الصّدارة غير صحيح، لأنّه لا يتمشى مع ما يقتضيه الأسلوب اللّغوي؛ ولهذا قال: «يحسُن بنا أن نُعيد النّظر في تحديد الفعليّة والاسميّة في الجمل، وأن نحاول الوصول إلى تفريق يدخل في كلا القسمين ما هو منه، ويُخرِج من كليهما ما ليس منه»[1]، وعلى هذا رأى تقسم الجمل كالآتي:

-**الجملة الفعليّة:** هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد أو التي يتّصف فيها المسنَد إليه اتّصافًا مُتجدِّدًا، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلًا، لأنّ الدّلالة على التجدّد إنّما تستمدّ من الأفعال وحدَها[2]، وهذا لا يُسلَّم له لأنّ الأفعال ليست كلّها تدلّ على التجدّد –كما يزعم المخزومي- «لأنّ الشّواهد لا تؤيّد هذا التجدّد المَزعوم، وكيف لنا أن نفهَم التجدّد والحدوث في قولنا (مات محمد) و(هلك خالد) و(انصرف بكر) فهذه الأفعال كلّها أحداث متقطّعة لم يكن لنا أن نجريها على التجدّد»[3]، والأفعال على هذا الوَجه كثيرة لمن تأمّلها.

-**الجملة الاسمية:** فهي التي يدلّ فيها المسند على الدّوام والثّبوت أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير مُتجدِّد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسمًا[4]، كقولك: زيد منطلق، فمنطلق مسند وهو اسم.

وبناء على هذا التّقسيم للجملة رأى أنّ الجلمة (طلع البدر) و(البدر طلع) الأولى فعليّة في نظره وفي نظر القدماء، والثانية اسمية في نظر القدماء وفعلية في نظره على ما ذهب إليه الكوفيّون، والقول بهذا يُجنِّبنا الكثير من المشكلات التي أوقَع النّحاة فيها أنفسَهم، فيتجنّب التّقدير والتأويل وتحويل الجملة من بسيطة إلى مركّبة، ويُغنينا عن التّعليلات المنطقيّة، كقولهم: لا يجوز تقديم المعمول على العامل لأنّ رتبة العامل أن

[1]-نفسه، ص41

[2]- نفسه، ص41.

[3]- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1966، ص204

[4]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص42.

يكون قبل المعمول، والذي دعاهم إلى هذا «هو ما ألزَموا به أنفسهم وألزموا به دراستهم من منهج ليس من طبيعة اللّغة في شيء»[1].

ومحاولة المخزومي تجنّب المشكلات التي تنجُم عن القول بعدَم جواز تقديم الفاعل على فعله يُقال فيه أيضا: إنّ جواز تقديم الفاعل على الفعل يوقع في مشكلات لغوية غير منطقيّة، حتّى لا يُقال المنطق لا علاقة له بمَنهج دراسة اللّغة، وقد أورد هذه المشكلات فاضل صالح السامرائي، منها:[2]

1- إذا أعربنا (محمد سافر) على أن محمّد فاعل، فهل نقدِّر للفعل ضميرا أو لا نقدّر، والمخزومي يرى أنّه لا حاجة إلى تقدير ضمير مستتر، وهذا يقتضي أيضا إذا كان الفاعل مثنّى أو جمعًا أن لا يلحق ضميرًا بالفعل، فينبغي على هذا أن نقول (الرّجلان سافر والرجال سافر) ولكن اللّغة تأبى ذلك، فهي تقول (الرّجلان سافرا والرّجال سافروا) فنأتي بالضّمير المطابق للاسم المتقدِّم ولا نفرغ الفعل من الضّمير ممّا يدلّ على عدَم خُلوّ الفعل من الضّمير.

2- ثمّ كيف نعرب (الرّجلان سافرَا والرّجال سافروا) أنُعرب الاسم الأول فاعلا ونعرب الفعل المتأخّر فاعلًا أيضًا، أم نعرب الاسم المتقدّم مبتدأ والضّمير المتأخّر فاعلًا؟ أم نعرب الاسم المتقدّم فاعلًا وهذه اللّواحق حروفًا دالّة على التّثنية والجمع، وقد أبطلنا القول بهذا عِلمًا بأن الكوفيّين لا يختلفون عن غيرهم من النّحاة في عدّ هذه اللّواحق أسماء لا حروفًا، أم هل نجعل لحالة الإفراد إعرابًا خاصًّا ولغيرها إعرابًا آخر؟

3- ردّ النّحاة ذلك أيضًا بدلالة التّقديم والتأخير، والمخزومي يقول المعنى واحد (طلع البدر) و (البدر طالع) وأنت تقول (حضر المسافرون) ثمّ تقول (المسافرون حضروا) فلو كان العمل واحدًا عند التّقديم والتأخير ما اختلف التّعبيران.

[1]- نفسه، ص43.

[2]- فاضل صالح السامرائي: تحقيقات نحوية، دار الفكر، عمان، ط1، 2001، ص97.

4- هناك إشكالات في إعراب المتقدّم فاعلًا، منها: إنّك إذا أعربت محمدا فاعلًا في (محمد سافر) فإنّك قد تدخل على الجملة (إنّ) فتنصِب محمّدًا فتقول (إنّ محمّدًا سافر) فماذا تعرِب محمّدًا؟ أتعربه فاعلًا منصوبًا؟ أم تعربه اسم إنّ؟ وإذا أعربته اسم إنّ فأين فاعل سافر، إنّك ستضطرّ إلى تقدير ضمير يعود على محمّدٍ فتقع فيما فررت منه.

وتقول أيضًا (رأيتُ محمّدًا يشتغل)، فماذا تعرب (محمدًا) أتعربه مفعولًا لرأيت وفاعلًا ليشتغل؟ ويا ترى ماذا سيكون الفاعل أيَكون مرفوعًا أم منصوبًا؟ أيكون فَضلة أم عمدة؟ وإذا أعربتَه مفعولًا لرأيتُ –وهو كذلك- فأين يكون فاعل (يشتغل)؟ لا بدّ أنّك ستلجأ أيضًا إلى تقدير ضمير في الفعل ليكون فاعلًا له، فتعود إلى ما عليه الجمهور من النّحاة[1].

وإذا لم نأخذ برأيهم اضطررنا أن نعرب الاسم الواحد إعرابين في مثل قولنا (رجل يقوم أعجب إلي من رجل لا يقوم) فإنّ (رجلًا) فاعل للفعل (يقوم) على ما ذهب إليه المخزومي، وهو مبتدأ أيضا خبره (أعجب) فهل نأخذ بهذا القول ونعرب الكلمة إعرابين في آن واحد؟ وهل يُعدّ هذا من قَبيل التّيسير؟ فمجرّد النّظرة الأولى قد توحي بصحّة إعراب ما تقدّم فاعلًا نحو الذي ذكره المخزومي (البدر طلع) لكن إذا قُلِّب الكلام على وجوهه في اللّغة تبيَّن غير ذلك.

- **الجملة الظرفيّة:** في البداية أنكَر المخزومي أن تكون هناك جملة ظرفيّة في كتابه "في النّحو العربي نقد وتوجيه" وكان ذلك في سياق ردّه على تقسيم ابن هشام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة، يقول: «ولنا فيما قاله رأي آخر، لا يقرّه فيما ذهب إليه لأنّ الجملة التي عدّها قسمًا ثالثًا إن كان الظّرف معتمدًا فجدير بها أن تكون من قَبيل الجملة الفعلية، وإن لم يكن معتمدًا (مسبوقًا بنفي أو استفهام) فهي من الجملة

[1]- فاضل صالح السامرائي: تحقيقات نحوية، ص99.

الاسمية، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام»[1].لكنّه عاد في كتابه "في النّحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث" وجعلها قسمًا مستقلًّا.

والجملة الظرفيّة عنده: هي التي يكون فيها المسند ظرفًا أو مُضافًا إليه بالأداة (الجار والمجرور) والمسند إليه اسم نكرة، نحو (عند زيد نمرة) و(أمامك عقاب) و(في الدّار رجل) وهي التي يقوم أساسها على تقديم الجار والمجرور وتأخير المسنَد إليه النّكرة، أمّا إذا كان المسند إليه معرفة نحو (في الدّار زيد) فالجملة اسميّة لا ظرفيّة لأنّ المسند قدّم للاهتمام به.[2]

والمخزومي موافق على هذا ابن هشام في تقسيمه الجملة إلى ثلاثة أقسام، إلّا أنّه خالفه في مفهوم الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة ووافقه في تعريف الجملة الظرفيّة في العموم.

وما ذهب إليه المخزومي ومن قَبله ابن هشام انتقدَه فاضل السامرائي، ورأى أنّ في ذلك نظرا؛ «لأنّ زيدًا مبتدأ مؤخّر لا فاعل بدليل أنّه يصح أن تدخل عليه النّواسخ، وعليه يمكن القول في نحو (عند زيد نمرة) (إنّ عند زيد نمرة) وفي نحو (أمامك عقباتٌ) (إنّ أمامك عقباتٍ) ولو كان المسند فاعلًا كما يذهب المخزومي ومن قبله ابن هشام لَما صحّ دخول النّاسخ عليه»[3].

ب- أقسام الكلام:

وافق مهدي المخزومي النّحاة في تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام، وهي: الفعل والاسم والحرف الذي سمّاه أداة، وزاد على هذا قسمًا رابعًا سمّاه الكنايات.[4]

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص51-52.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص160-161.

[3]- فاضل السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص160.

[4]- ينظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص45-46.

وقد انتقدَ النّحاةَ في الأساس الذي بنوا عليه تقسيمهم، فقال: «فالفعل والاسم والأداة... هي الأقسام التي اتّفق النّحاة عليها منذ نشوء هذه الدّراسة، وليتهم كانوا قد وفّوا هذه الأقسام حقّها من الدّرس، ولكنّهم لم يفعلوا لأنّهم كانوا يعنون بأمور لا تخصّ الدّراسة اللغويّة أو النحويّة ولا صلة لها بها، وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة لم يتناولوها إلّا على أساس نظريّة العامل، وإذا كانت الأسماء هي التي تتحمّل المعاني الإعرابيّة كان اهتمامهم مُنصبًّا عليها؛ لأنّها معمولات يبدو أثر العامل فيها واضحًا... أمّا الفعل والأداة فلم يُوفوهما حقّهما، ولم يتناولوهما بالدّرس إلّا بمقدار ما لها من صلة بالعمل والعامل، وإلّا ما لهما من تأثير في الأسماء رفعًا وخَفضًا ونصبًا، ومهما يكن من أمر فقد غبر القوم متشبّثين بهذا التّقسيم الثّلاثي، حتّى بدا وكأنّه تقسيم أملاه العقل عليهم»[1]، وهذا ما جعله يُعيد النّظر في تقسيمهم، فقد لاحظ من خلال تعريف النّحاة للاسم والفعل والحرف أنّ هناك كلمات لا تنطبق عليها تلك التّعريفات، وهي «كلمات ليس لها معنى خاصّ، ولا مدلول بعينه، كلمات مُبهَمة تطلَق على الموجودات كلّها، ولا تدلّ على معنى دلالة الاسم على مُسمّاه كما يدلّ (رجل) على إنسان ذكر لا بعينه... ولم تكن الكلمات المُبهَمات إلّا إشارات أو كنايات»[2]، لأنّها تُطلَق على كلّ الموجودات، ولهذا جعلها قسمًا رابعًا أسماه بالكنايات أو الكِناية، وسنعرف فيما بعد ماذا يقصد بذلك.

ويُلاحظ أن المخزومي انتقد تقسيم الكلام قسمة عقليّة مُنطلِقة من القول بالعامل، لكنّه حين جعل التّقسيم رباعيًّا لم يُحدِّد الأسس التي راعاها في هذا التّقسيم ولم يُحدِّد مُنطلَقاتِه، وهذا مهمّ ليعرَف هل هو مستوعِبٌ لجميع الكلام العربي.والذي يظهر أنّه راعى الشّكل أحيانًا والمَبنى أحيانًا أخرى، فقد ذكر الفعل وعلاماته اللفظية أو الشكليّة، والاسم وعلاماته، ولم يتعرّض لذكر علامة الأداة، لعلّ ذلك لكون معانيها تتحدّد حين دخولها على الجملة. وهذا ما سنذكُره على وجه الإيجاز:

[1]- نفسه، ص45.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص21-25. وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص101، 626.

1- الفعل:

لقد تعرّض في تعريفه للفعل إلى عِدّة تعريفات عند النّحاة القدماء، وكانت خلاصة هذه التّعريفات عنده: أنّ الأفعال أبنية تدلّ على الأحداث مُقترِنة بالزّمان، أو هو (الفعل) ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة.

وذكر من علاماته : قبوله تاء التأنيث الساكنة، ودخول لم ولن عليه أو قبوله الضّمير المتحرّك في آخره.

ثمّ ذكر أقسام الفعل ورأى أنّه ينقسم على ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان على وزن "فعَل" وهو ما يُسمّى بالماضي، وهو الذي يدلّ في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزّمن الماضي.

وهذا الوزن أو بناء فعل كما قال: «يُراد به الفعل الماضي مُطلقًا، مُجرَّدًا كان أو مزيدًا»[1]، وذكر له عدّة دلالات، منها:[2]

أ- الدّلالة على أنّ العمل تمّ في زمان ماض مطلَق، مثل قولهم (دخل الزّائرون) وهي الدّلالة الأصل والأساس في بناء الفعل.

ب- الدّلالة على تحقّقه في الماضي وهو مستمرّ التحقّق إلى زمن الكلام، كقوله تعالى: ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [سورة البقرة، الآية: 40].

ج- الدّلالة على أنّ العمل حدث كثيرًا، ويمكن أن يحدث كثيرًا، وذلك في الأفعال التي جرَت مَجرى الأمثال، كقولنا: روَت الرّواة، واتّفق النّحاة.

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص122.

[2]- نفسه، ص122-124.

د- الدّلالة على أنّ العمل قد تمّ في أثناء الكلام، ولم يُنجَز إلّا بالكلام نفسه، كألفاظ العقود وعبارات القسم، مثل: بعتُك، وزوّجتك ونشدتُك الله.

هـ- الدّلالة على مُحقَّق الوقوع كأنّه وقع، ويكثر هذا في الوعد والوعيد والمعاهدات، كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [سورة النحل، الآية: 01]،ويكثُر بعد إذا في الشّرط، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾، [سورة النصر، الآية: 01]

الثاني: ما كان على وزن "يفعل" وهو ما يُسمّى بالفعل المضارع، وهو الذي يدلّ في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن المتكلِّم.

ويرى مهدي المخزومي أنّ هذا الوزن أو البناء يُستعمَل ويُراد منه دلالات منها:[1]

أ- أن يدلّ على العمل الذي لا يحدث في زمن خاصّ ولكنّه يحدث في كلّ وقت، ولا يُلاحَظ له وقت معيَّن، ولكنّه يدلّ على الدّوام، كقولهم: الإنسان يدبّر والله يقدّر.

ب- أن يدلّ على العمل الذي بدأ حدوثه في زمن التكلّم ولمّا يتمَّ بعد، نحو: الله يعلم ما تعلمون.

ج- أن يدلّ على العمل الذي يكون مُستقبَلًا بالنّسبة إلى ما حدث في الزّمن الماضي الذي سبق زمان التكلّم، كقولهم: ذهب خالد إلى جاره يعوده.

د- أن يدلّ على نَفي الحدوث في الزّمان الماضي، وذلك في كلّ مضارع مسبوق بلم، نحو: لم يفِ خالد بوعده.

هـ- أن يدلّ على نَفي حدوث الفعل إلى زمن المتكلِّم، وذلك في كلّ مضارع مَسبوق بلمّا ، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ ٢٣﴾ [سورة عبس، الآية: 23].

وخلص المخزومي بعد أن عرض هذه الدّلالات إلى القول بأنّ «الزّمن في الفعل المضارع في ضوء استعمالاته مختلف، وليس عنصرًا يُميّزه عن غيره من الأفعال، بل قد

[1]- نفسه، ص124-125.

يُقال: إنّه لا يعبّر عن فكرة الزّمن، ولكنّه يدلّ أحيانًا على أنّ العمل قد ابتدأ، وعلى أنّ العمل لم يتمّ، أو على أنّ العمل مُستمرّ الحدوث في الماضي والحاضر والمستقبل»[1].

الثالث: ما كان على وزن فاعل، وقال عنه أنّه هو الذي يسمّيه البصريّون (اسم فاعل) ويسميّه الكوفيّون (الفعل الدّائم) ورآه في نفسه فعلًا حقيقة في معناه وفي استعماله، إلّا أنّه يدلّ في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدَث ودوامه إذا استعمل وحدَه غير مُتّصل بشيء بعده، نحو: خالد قائم.وهو في هذه الحالة مُستعمَل استعمال الأسماء الجامدة التي لا تقترِن بزمان معيَّن أبدًا.

أمّا إذا وليَه شيء، فله حكم آخر ويُصبِح الزمان من مستلزماته:

أ- يدلّ على الماضي إذا كان مضافًا غير مُنوَّن نحو: أنا صائمُ يومِ الخميس

ب- يدلّ على المستقبَل إذا كان مضافًا منوّنًا، نحو: أنا صائمٌ يومَ الخميس

فالمثال الأوّل بمنزلة قولنا: صُمتَ يومَ الخميس، والمثال الثاني بمنزلة قولنا: سأصوم يومَ الخميس.

ثمّ استدرك قائلًا: «فليس كلّ بناء على مثال (فاعل) فعلًا، لأنّ استعمال هذا المثال يختلف اختلافًا كبيرًا... يُستعمَل استعمال الأسماء حينًا إذا استعمل ولم يلِه شيء، ويُستعمَل استعمال الأفعال حينًا آخر إذا استعمل وقد ولِيه شيء»[2].

وهو في هذا متأثّر بالكوفيّين الذين اعتبروا اسم الفاعل فعلًا أسمَوه بالفعل الدّائم، فقد رأوا أنّها تدلّ على حدث ثمّ إنّها تنصرِف إلى زمن وهذا كاف في فعليّتها عندهم، لكن هذه المادّة تدلّ على موصوف بالحدث، ثمّ إنّ الزّمن وظيفتها في السّياق،

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص125.

[2]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص126.

فلا تدلّ عليه دلالة صرفيّة كما هو الحال في دلالة الفعل على الزّمن، وإذا كان الأمر كذلك فهو مُجانب للدقّة في تعيين موقعها من بين أقسام الكلام العربي[1].

وحاول المخزومي أن يُبطِل القول باسميّة هذا البناء حينما قال البصريّون: إنّه اسم لأنّه يدخله التّنوين، فردّ «إنّ هذا التّنوين ليس هو تنوين التّنكير، الذي هو من علامات الأسماء، ولكنه تنوين خاصّ يلحق هذا البناء إذا أريد له أن يدلّ على الاستقبال»[2]، وهذا تنوين قال به هو فقط، بل إنّه بهذا يكون قد خالف أستاذه إبراهيم مصطفى الذي تأثّر به كثيرًا، فقد قال: «ومعنى التّنوين غير خفي فهو علامة التنكير»[3] ، ولم يستثن تنوينا من تنوين «ولا أدري كيف يكون التّنوين دالّا على المستقبل في قولنا محمد شاعر ألا ترى أنّ التنوين في شاعر لا يختلف عن تنوين اسم الفاعل في قولنا محمد كاتب دروسه»[4].

ويرِدُ على المخزومي ومِن قبله الكوفيّين إذا رأوا أنّ اسم الفاعل من الأفعال، وقد راعوا في فعليّته دلالته الزمنيّة: أين محلّ الأبنية الأخرى التي لها هذه الدّلالة كالمصدر؟ نحو: إقبالُك عليّ يسرّني، هل يعدّونها من الأفعال أم يخرجونها منها؟

يقول إبراهيم السامرائي: «كان على السيد المخزومي أن يذهب أبعد... فيقول بفعليّة المصدر (العامل) نحو: يُعجبُني إكرامُك الضّيفَ ألا تراهم قالوا: إنّ معناه (أن تُكرم الضّيف) غدًا أو أمس أو إنّ معناه (ما تكرم الضّيفَ) ليصرفوه إلى الحال»[5].

كما كان عليه أن يُفرّق بين اسم الفاعل الذي يُعدّ فعلًا والذي لا يُعدّ فعلًا، لذلك فالذي يُعدّ فعلًا هو «اسم الفاعل العامل الذي يترشّح للاستقبال.... واسم الفاعل

[1]- فاصل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2008، ص62.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص126.

[3]- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص165.

[4]- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، ص42

[5]- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، ص41.

المضاف إلى معموله الذي يترشّح إلى الماضي»[1]، أمّا اسم الفاعل الذي جيء به لمجرَّد الإخبار، نحو: زيد منطلق، فهو داخل في باب الأسماء، ولا يختلف عن قولنا: زيد رجل.

فالمخزومي إذن ذهب مذهَب الكوفيّين في تقسيم الأفعال على ثلاثة أقسام: ماض ومضارع ودائم، وهذا بحسب مذهبه «تقسيم يؤيّده الاستعمال، وتؤيده النّصوص اللغويّة التي صدر عنها الكوفيّون في مقالتهم بالفعل الدائم... الأفعال إذن ثلاثة: الفعل الماضي، والفعل المضارع والفعل الدّائم، أو بعبارة أقرب إلى التّعبير اللّغوي: بناء (فعل) وبناء (يفعل) وبناء (فاعل)»[2].

وعلى هذا، يكون قد أخرج فعل الأمر من الأفعال كما يراه البصريّون، ولم يره كذلك مقتطعًا من الفعل المضارع كما يراه الكوفيّون، وكان له فيه رأي خاصّ، وهو: «أنّ بناء افعَل ليس بفعل، كما يُفهَم من هذه الكلمة؛ لأنّ الفعل يتميّز بشيئين، أولهما: أنّه مقترِن بالدّلالة على الزّمان، وثانيهما: أنّه يُبنى على المسند والمسند إليه، ويُحمَل عليه. وبناء (افعَل) خِلو من هاتين الميزتين، فلا دلالة له على الزّمان بصيغته ولا بناء فيه»[3]، بمعنى أنّ صيغة (افعَل) غير مقترنة بزمان، فهي مجرّد صيغة تدلّ على طلب الفعل، فليس هناك فعل ولا زمان تلبس به الفاعل بالفعل.

كما أنّه لا إسناد فيها، وما يُذكَر من الضّمائر التي تتّصل بهذه الصّيغة كألف الاثنين وواو الجماعة أو نون النّسوة أو ياء المخاطبة أو الضّمير المستتر في (افعَل) فهي عنده كنايات وإشارات تُشير إلى جنس المخاطب أو عدده كما سنذكر في القسم الثالث من أنواع الكلام، بعد ذكر الاسم والأداة.

2- الاسم:

[1]- نفسه، ص44.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص119.

[3]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص120.

عرّف الاسم بأنّه: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، وجعل من علامات الاسم عنده صحّة تعريفه بـ (أل) وتنوينه، وقسَّم الاسم إلى معرب ومَبني:

والمعرب هو الاسم، أمّا المبني فهو الفعل والإشارة (الكناية) والأداة، وقصر الإعراب على الأسماء ليس معناه أن يكون من الأسماء بناء لا يتغيّر بتغيّر ما يطرأ عليه من معانٍ إعرابيّة، فهناك عوارض تعرض للاسم فيصبح الاسم بها ملازِمًا حالة واحدة، كأن يكون الاسم مختومًا بألف كالفتى أو مُركّبًا كالأعداد، نحو: أحدَ عشر، وقد يكون آخر الكلمة مضمومًا وهي لا تعبّر عن المعنى الإعرابي المَدلول عليه بالضمّة كالمنادى: يا محمّدُ ويا رجلُ.وقد يكون آخر الكلمة مكسورًا، ولا يدلّ على المعنى الإعرابي المدلول بالكسرة كجذام وفطام.[1]

وذكر في هذا القسم كلّ ما يختصّ بالاسم من تعريف وتنكير وإفراد وتثنية وجمع، وغير ذلك ممّا يختصّ بالأسماء.[2]

وسيأتي مورد بيان الاسم حين الحديث عن الإعراب ومعانيه في المبحث الثالث، والذي يُلاحَظ هنا أنّ المخزومي وسّع البحث في الأفعال واختصر البحث في الأسماء، وكأنّه اكتفى بما كتبه أستاذه إبراهيم مصطفى من مباحث حول إعراب الاسم، بخلاف إعراب الفعل فإنّه استأخره إلى زمن آخر ولم يفعل، فتممّ المخزومي النّقص الحاصل[3]، ووسّع في دراسته الفعل وما يتعلّق به.

3- الكناية أو الإشارة:

يقصد المخزومي «بالكنايات أو الإشارات في العربيّة طرائق تتميّز كلّ طائفة منها بطريقة خاصّة، وباستعمال خاصّ، ولأهميّتها في الكلام نعرض هنا لها لتصنيفها، وبيان وظائفها بقدر ما تسمح ظروف هذا العمل، ولا ريبَ أنّ النّحاة قد التفتوا إليها، ولكنّهم

[1]- نفسه، ص69.

[2]- ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص31.

[3]- ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص193.

لم يمنَحوها ما يجب أن تُمنَح من عناية واهتمام، ولم يهمهم من جوانبها المتنوّعة ووظائفها في الكلام إلّا ما كانوا يتوهّمون لها من عمل وتأثير فيما بعدها من أسماء وأفعال. الكنايات في العربية تتجمّع في مجموعات، ويندرج في كلّ مجموعة منها ألفاظ تؤدّي وظيفة معيّنة مشترَكة»[1].

هذه الكنايات جعلها قسيمًا للفعل والاسم والأداة، ولم يُبيّن الأساس الذي اعتبرها من أجله، والذي يظهر لي أنّه نظر إلى المعنى المقصود منها، فرآها تدلّ على معنى لكن غير مُستَفاد من لفظها، وكأنّ اللّفظ وضع إشارة لمعنى غير مستفيد منه، وهذا ما جعله يُسمّيها كناية أو إشارة. وقسم هذه الكنايات أو الإشارات إلى مجموعات:[2]

الأولى: الضّمائر

وهي كنايات يُشار بها إلى المتكلّمين والمخاطبين والغائبين.

وهي تنقسم إلى ضمائر متّصلة، وضمائر منفصلة، أمّا المتّصلة فهي التّاء والكاف والهاء والنّون والياء ونا، وكلّها ذات مقطع وهي التي نجدها في ضربت وضربنا وضربك وضربه وضربن، وضربني.

وأمّا المنفصلة فهي: أنا، ونحن، وأنت وفروعها، وهو وفروعها، وإيّاي وإيّاك وإيّاه وفروعهنّ.

الثانية: الإشارة

ويقصد بذلك أسماء الإشارة: هذا، هذه، هذان وغيرها من أسماء الإشارة، ويرى أنّ وظيفتها النحويّة التي تؤدّيها تشبه ما تؤدّيه الضّمائر، إلّا أنّها تختلف عنها في أنّه قد يجمع بينها وبين ما هي كناية عنه أعني الأسماء الظّاهرة، كما إذا أشير إلى شيء فقيل:

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص46-47.

[2]- نفسه، ص ص47-62. وينظر: مدرسة الكوفة، ص ص224-231.

هذه الشّجرة، أو هذا الرّجل، أو إليك النّسوة إمعانًا في التشخيص.[1]أي بالإشارة إليه، ثم ذكره.

الثّالثة: الموصول بجملة

هو كناية موصولة بجملة مَعهودة المضمون لدى المتكلّم والسّامع، وهي تؤدّي ما تؤدّيه الضّمائر وأسماء الإشارة من وظيفة لغويّة، بل هي في الأصل من أسماء الإشارة، كما يذكر ذلك صاحب كتاب "التطوّر النّحوي"[2]، ويظهر أنّ المخزومي قد تأثّر بما في كتابه في الكنايات، ورأى أنّ الأسماء المَوصولة بها يُستغنى عن تكرار ما هي كنايه عنه، ولكنّها أقوى من الضّمائر وأسماء الإشارة في تحقيق الاختصار ورَبط الجمل التي تمثّل صورًا ذهنيّة مَعهودة بعضها ببعض، فلولا الكلمة التي في قولنا (سأريك الهديّة التي أهداها إليَّ أبي) لَما استطعنا التّعبير عمّا تؤدّيه هذه الجملة إلّا بجملة يفسّر بعضها بعضًا ويكمل بعضها بعضا.[3]

وألفاظ الموصولات بجملة هي: الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، اللائي، واللاتي، اللواتي، ما، مَن وأي.

وعدّ أنّ هذه الموصولات تستعمَل غالبًا فيما هو غائب معهود المضمون عند المتكلّم والسّامع، ولبيان ذلك ضرب مثلًا قولك (لقيت الذي كنت تبحث عنه) فهنا المشير هو: المتكلِّم، والمخاطب هو: المُواجَه بهذا الكلام، أمّا المشار إليه فغير حاضر، ولكنّه عرف بالجملة التي اقترنت به، والتي يُعرَف مضمونها كلّ من المتكلّم والسّامع، وكانت الجملة إشارة ذهنيّة إلى المشار إليه المكنى عنه بالذي[4]، ولا بدّ في الجملة التي توصل بها الكنايات الموصولة بجمل أن تحتوي بضمير يُشار به إلى الموصول مُطابقًا إياه في النّوع والعدد،

[1]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص134-135.

[2]- ينظر: برجستراسر: التطور النحوي، ص83.

[3]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص235.

[4]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص321.

والمُشار في المثال الذي ساقه نوعه مذكّر وعدده مفرد، لأنّ الذي يُكنّى بها عن المفرد المذكّر.

الرّابعة: المُستفهم به

وهو عبارة عن كناية تضمّنت معنى الهمزة في الاستفهام، فحملت عليها واستعملت استعمالها، وتشمل الألفاظ التالية: من، ما، أي، كيف، أنّى، متى، أيّان، أين، كَم، وذكر أنّ الأصل في الاستفهام أن يكون بهل والهمزة، وهما أداتا الاستفهام الأصليّتان.[1]

أمّا غيرها من الكنايات فمَحمول عليهما.

الخامسة: كلمات الشّرط

وهي عبارة عن كنايات تضمّنت معنى (إن) في الشّرط فحملت عليها، واستعملت استعمالها، وهي: ما، مهما، مَن، أيّ، أين، متى، أيّان، كيفما، أنّى وحيثما، وذكر في هذا الصّدد أنّ الأدوات الشرطية الأصليّة في العربية هي: إن، إذا ولو، أمّا غيرها فمحمول عليها، وهي كنايات تدلّ على الأشخاص والأشياء والأزمنة والأمكنة والأحوال وغيرها أصالة، ولكنّها تستعمل استعمال الأدوات في الشّرط بتعليق الجواب على الشّرط[2].

4- الأداة:

وهي عنده كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلّفة فليس لها دلالة على معنى، ولا تدلّ على معانيها إلّا في أثناء الجملة، فهل –مثلا- هي أداة تُستعمَل في الاستفهام، والاستفهام معناها، ولكنّه لا يتحقّق إلّا إذا كانت مستعملة في جملة، والباء هي صوت هجائيّ لا يدلّ منفرِدًا على معنى من المعاني ولا تتبيّن دلالتها على الاستعانة إلّا إذا استعملت في جملة، و(بل) ليس لها وحدها معنى وما عُرِف عنها من دلالة الإضراب لا يظهر إلّا إذا استعملت في جملة.

[1]- نفسه، ص268.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص290-291.

وخلاصة القول: إنّ هذه الأدوات وأضرابهنّ أدوات لا تدلّ على معانيها دلالة الأسماء والأفعال على معانيها؛ لأنّها خِلو من المعاني إذا كانت مفردة، وهي في العربية كثيرة دخلت الاستعمال على صورة مَجموعات، كلّ مجموعة منها تضم عدّة أدوات تشترك في دلالة عامّة، وتختلف فيما بينها في الاستعمالات الخاصّة، والمعاني التي تطرأ على الجمل بهذه الأدوات كثيرة، ذكر منها:

الاستفهام وأدواته، النّفي وأدواته، التّوكيد وأدواته، الشّرط وأدواته، الاستثناء وأدواته والوصل وأدواته[1].

وما يُلاحَظ على قسم الأدوات وقسم الكنايات، هو أنّ هناك تداخُلًا فيما بينها، والمَفروض حين قسّم المخزومي الكلام إلى أربعة أقسام كان عليه أن يميّز فيما بينها، كما هو الحال بين الأسماء والأفعال، لكنّنا نجده –مثلًا- يذكر ألفاظ الاستفهام في قسم الكنايات وفي قسم الأدوات، بل نجد عنده الكنايات ينضوي تحتها ما هو اسم كالموصولات وأسماء الإشارة، وهو قد سمّاها أسماء[2]، وما هو أداة ككلمات الشّرط، وهذا التّقسيم بهذا الشّكل فيه اضطراب وتداخُل وعدَم تمايز بين أقسام الكلم التي تتركّب منها الجملة، هذه الجملة التي تختلف باختلاف الحركات الإعرابيّة.

3- الإعراب ومعانيه:

ظاهرة الإعراب في اللّغة العربية سال حولها الكثير من الحِبر عند النّحاة المحدَثين بين مؤيّدٍ لها ورافض.

وقد تناولها مُيسِّرو النّحو بالنّقد ورفضوا أن يكون الإعراب أثرًا يجلبه العامل، أو تغيير يحدث في أواخر الكلم بسبب تغيّر العوامل، وكان من بين هؤلاء النّحاة المحدَثين الذين رفضوا ظاهرة الإعراب على أساس القول بنظريّة العامل مهدي المخزومي.

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ص37-45.

[2]- ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص235.

فقد عرض عِدّة تعريفات للنّحاة القدماء حول مفهوم الإعراب وانتقدها، فقولهم عن الإعراب بأنّه «اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا»[1] أو بأنّه «أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر المعرَب»[2] ويعرفون المعرب بأنّه: «ما سلم من شبه الحرف»[3]، أو بأنّه: «ما يتغيّر آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل»[4]، هذه التّعريفات كلّها عند المخزومي تُشعِر بالاتّجاه الفلسفي الذي أخذ به النّحاة المتأخّرون، مبنية على افتراض أن يكون هناك عامل له ما للعلّة أو السبب من تأثير.[5]

وها هنا أمران ينبغي الانتباه إليهما:

الأول: إنّ الذين انتقدوا مفهوم الإعراب، اعتمدوا-في نقدهم- على ما ذكره المتأخّرون من النّحاة، كما أفصح عنه المخزومي، وهذا النّقد قد يصدُق في المتأخرين، لكنّه يبعُد أن ينزل على المتقدّمين، يقول الزجاجي (ت337ه): «والإعراب أصله البيان يقال: أعرب الرّجل عن حاجته إذا أبان عنها –هذا أصله (مدلول لغوي)، ثمّ إنّ النحويّين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلّ على المعاني وتُبيِّن عنها سمَّوها إعرابًا أي بيانًا، وكأنّ البيان بها يكون... والإعراب الحركات المبينة عن معاني اللّغة، وليس كلّ حركة إعرابًا، كما أنّه ليس كلّ الكلام معربًا»[6]، وهذا التّعريف خلو من الفلسفة ومن افتراض العامل.

وعرف ابن جني (ت392ه) الإعراب، فقال: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل عن المفعول، ولو كان الكلام شَرجًا واحدًا لاستبهَم أحدهما من صاحبه»[7].

[1]- أبو البركات ابن الأنباري: أسرار العربية، ص19.
[2]- ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص16.
[3]- ابن هشام: شرح قطر الندى، ص45.
[4]- نفسه، ص16.
[5]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص67.
[6]- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص91.
[7]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص35.

وعلى هذا، فالإعراب هو تلك الحركات التي تلحق أواخر الكلم لإفادة المعاني المختلفة، وقد أوضح الزجاجي هذا فقال: «فإن قال: فقد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام، هذا الذي دعا إليه واحتجّ إليه من أجله؟

الجواب أن يُقال: إنّ الأسماء لمّا كانت تعتوِرها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها دالّة على هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرًا، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا ضُرب زيد، فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسمّ فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذا سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالّة على المعاني، هذا قول جميع النحويّين إلّا قطرب»[1].

فهذه التّعريفات-كما ترى- لاتحمل أثرًا للعامل، بل نسبت الحركات الإعرابية إلى المتكلّم بها، فالمتكلّم لا يرفع ولا ينصب إلّا ليُفصح عن المعنى الذي يريده بواسطة الإعراب، أعني الحركات، فإن كان الأمر على هذا فمن أين دخل العامل على مفهوم الإعراب؟ هذا يوضّحه الأمر الثاني.

الأمر الثاني: هناك حقيقة لم يُعر كثير من المحدَثين الاهتمام بها وهم يتحدّثون عن نظريّة العامل والمعمول في النّحو العربي، وهي أنّ النّحاة القدامى الذين عوّلوا على مسألة العامل والمعمول في درسهم النّحوي، قد تنبّهوا إلى أنّ هذه العوامل ليست هي التي تعمل فتنصب أو ترفع أو تجر أو تجزم، وإنّما المتكلِّم هو مَن يفعل ذلك على الحقيقة العرفية.

[1]- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص70.

وقد وضّح هذا ابن جنّى (ت392ه) وهو من القائلين بالعامل ويدور كثيرًا في كتبه، يقول: «وإنّما قال النحويّون: عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمْرا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأمّا في الحقيقة ومَحصول الحديث، فالعمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجَزم إنّما هو المتكلِّم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا لفظي ومعنويّ لمّا ظهرت آثار فعل المتكلِّم بمُضامّة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللّفظ»[1].

فهو هنا ينفي أن يكون للعامل عمل البتّة، ويردّ ذلك كلّه إلى المتكلّم وحدَه، وظاهَره على هذا الرضي الأستراباذي (ت686ه) فقال في سياق اختلاف حركات المعرب من الأسماء إنّ هذا الاختلاف «حاصل من العامل بالآلة، التي هي الإعراب... وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلِّم بآلة الإعراب، إلّا أنّ النّحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثرة –وإن كان علامة لا علّة- ولهذا سمّوه عاملًا»[2]، فالعامل عبارة عن علامة دالّة على اختلاف حركات الإعراب فقط، لُوحِظت من مُصاحبة الألفاظ ببعضها مصاحبة متلازمة حتّى جعل كأنّ بعضها سبب من بعض، فالفاعلية والمفعولية والإضافة هي معانٍ «والمُوجد لهذه المعاني هو المتكلِّم والآلة العامل، ومحلّها الاسم، وكذا الموجِد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكنّ النّحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجِدة للمعاني ولعلاماتها... فلهذا سُمِّيت الآلات عوامل»[3]، وإنّ العوامل وسائط لِما يقتضيه الإعراب في الأسماء فقط.

وهذا كلّه يدفع ما ذكره المخزومي من أنّهم افترضوا عاملًا له ما للعلّة أو السّبب من تأثير، وأنّ الحركات آثار يجلبها العامل على معنى أنّ العامل علّة في وجود الأثر.

[1]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص109-110.

[2]- الرّضي: شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص44.

[3]- نفسه، ج1، ص44. وينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص617-619.

1- مفهوم الإعراب عند المخزومي:

المفهوم البديل الذي يراه المخزومي للإعراب بعيدًا عن القول بالعامل هو الذي أفصح عنه بقوله: «الإعراب فيما نرى، بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية أو من قيمة نحويّة كونها مسندًا إليه أو مضافًا إليه أو فاعلًا أو مفعولًا أو حالًا أو غير ذلك من الوظائف التي تؤدّيها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤدّيها الجمل في ثنايا الكلام أيضا»[1] وهذا المفهوم للإعراب يتناول جانبين:

الجانب الأول: أجزاء الجملة

الجانب الثاني: الجمل أثناء الكلام

وهذا مفهوم فضفاض للإعراب، غير مبني على الحركات التي تلحق أواخر الكلم التي على أساسها يتحدّد المسند والمسند إليه والمفعول والحال وهكذا.

وكيف يلحق الإعراب الجمل وهو يرفض إعراب الجمل أو تقسيم الجمل إلى جمل لها محلّ من الإعراب وجمل لا محلّ لها كما مرّ، ثمّ إنّه لم يوضّح كيف تكون الجمل معربة أثناء الكلام.

2- علامات الإعراب:

ذكر المخزومي ثلاث حركات للإعراب: الضمّة، والكسرة والفتحة، وأسقَط السّكون من علامات الإعراب لأنّه لا يراه حركة.ويرى أنّ من بين الحركات الثلاث اعتدّت اللغة العربية بالضمّة والكسرة اعتدادًا خاصًّا.

وليس في العربيّة غير هذه الحركات الثلاث دوالّ على المعاني الإعرابيّة، وبهذا يكون قد أسقط العلامات الفرعية كالواو والألف والياء، ورأى أنّ هذه الأحرف في الواقع ليس بينها وبين الحركات من فرق إلّا في الكمّ الصوتي، فالحركات أصوات مدّ قصيرة والأحرف

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص67

أصوات مدّ طويلة، وعليه فالواو التي زعموا أنّها علامة رفع فرعيّة ليست إلّا ضمّة مَمطولة، والياء التي ظنّوا أنّها علامة جر فرعيّة ليست سوى كسرة مَمطولة، وكذلك الألف ليست إلّا فتحة مَمطولة.[1]

وهذه المعاني الإعرابيّة المدلول عليها بالضمّة والكسرة إنّما تكون في الأسماء وحدَها، أمّا الأفعال فلا تؤدّي إحدى هذه الوظائف ولا تعبّر عن معنى من المعاني الإعرابيّة المعروفة، فلا يكون الفعل مسندًا إليه ولا يكون مضافًا إليه، وكذلك الأدوات[2]، وعلى هذا فالإعراب لا يدخل الأدوات ولا الأفعال ومن بينها المضارع فهو غير مُعرَب، ولا الفعل الدّائم أعني اسم الفاعل فهو غير معرب عنده.

3- معاني علامات الإعراب:

فسّر المخزومي علامات الإعراب أعني حركات الإعراب وفق ما رآه أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو" ونحن نذكر ذلك في الآتي:[3]

أ- الضمة علم الإسناد:

والمقصود بذلك هو أنّ الضمّة تدلّ على أنّ الكلمة (الاسم) مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، وهي مثل الفعل المساعد في غير العربية، وتدلّ على تحقّق النّسبة بين المسند والمسند إليه أو تحقّق الارتباط بين هذين الرّكنين، وليس في العربيّة من علم للإسناد غير الضمّة، أمّا الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم فليست بعلامة مستقلّة، إنّما هي ضمّة مَمطولة.

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص67-68.

[2]- نفسه، ص69.

[3]-مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص70-75.

والقول: إنّ الضمّة علَم الإسناد له ما يشبهه ويقاربه عند النّحاة السّابقين، والخلاف بينهم في ذلك خلاف لَفظي والمؤدّى واحد.قال الرضي: «الرّفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العُمد والنّصب علم الفضلة –في الأصل- ثمّ يدخل في العمد تشبيهًا بالفضلات... وأمّا الجرّ فعلم الإضافة»[1].

فالرّفع معناه الضمّ الذي يكون علم العمدة كما في: جاء الرّجلُ، فبين الرّفع عموم وخصوص من وجه، فالرّفع يدلّ على المرفوع بالضمّة والألف والواو، فعلى هذا كلّ مرفوع مضموم وليس كلّ مضموم مرفوع كما في حيث.[2]

والعُمَد في كلام الرّضي هو ما كان أحد ركنَي الإسناد، والفَضلة ما ليس أحد ركنَي الإسناد.

وعلى هذا، فقول الرّضي الرّفع علَم كون الاسم عمدة مُساوٍ لقول المخزومي الضمّة علَم الإسناد، إلّا أنّ المخزومي خصّصها بالمسند إليه، أحد شقّي الإسناد، إذ الإسناد شامل للمسند والمسند إليه.

ولأنّ المخزومي موافق في هذا أستاذه إبراهيم مصطفى يصدق فيه ما قال فاضل السّامرائي في إبراهيم مصطفى: «وأظنّ أنّ ما ذهب إليه في الشّرح (الرضي) من أنّ الرّفع علَم العمدة هو الأصل لِما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى مؤخّرًا ومَن تبعه في قوله إنّ الرّفع (الضمّة) علَم الإسناد إذ المسند والمسند إليه لا يكونان إلّا عمدة، والإسناد لا يكون إلّا في العُمد»[3].

وأبعَد المخزومي تفسيره هذا عن القول بالعامل أو تأثّره به، فهو يرى أنّ «القول بأنّ الضمّة علَم الإسناد لا يُشير بحال من الأحوال إلى العامل، ولا يزعم وجودَه والواقع

[1]- الرضي: شرح الكافية، ج1، ص61.

[2]- نفسه، ص62.

[3]- فاضل السامرائي: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص340.

أنّ الضمة ليست أثرًا لعامل لفظي ولا معنوي، وإنّما هي مظهر من مظاهر العربيّة في توزيع الوظائف اللغويّة أو القيَم النحويّة»[1].

فلمّا قرّر المخزومي أنّ الضمّة علَم الإسناد تدلّ على أنّ الكلمة مسند إليه وتابعة للمسنَد، فحاول أن يتحرّى المرفوعات عند النّحاة، فكانت المرفوعات بالأصالة المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل واسم "كان" وخبر "إنّ" وبالتّبع التّوابع الأربع، وهي: خبر المبتدأ وخبر إنّ والنّعت وعطف البيان وسيأتي تفصيل بيانها.

ب- الخفض:

الخفض عند المخزومي هو علَم الإضافة والكسرة تدلّ على أنّ ما لحقته مضاف إليه أو تابع للمضاف إليه، فحيث الارتباط بين كلمتين لا تعبِّر عن فكرة تامّة وجد الخفض، ويدخل في الخفض المضاف إليه والمجرور بواسطة حرف الجر أو حروف الإضافة كما سمّاها المخزومي وغيره من النّحاة القدماء[2]، فمثال الأول: هذا كتاب محمد، ومثال الثاني: هذا كتاب لمحمّد.

ج- النّصب:

أمّا الفتحة فهي عند المخزومي ليست علمًا لشيء خاصّ، ولكنّها علَم كون الكلمة خارجة عن نِطاق الإسناد أو الإضافة، ويهرَع إليها العربي ما وجد إلى الخفّة سبيلًا؛ لأنّ

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص70.

[2]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص76.

الفتحة هي الحركة الخفيفة[1]، عنده، وقد ذكرنا أنّ المخزومي هو في هذا متأثّر ومتابع لإبراهيم مصطفى.

فإذا كان القول بأنّ الضمّة علَم الإسناد والخَفض علَم الإضافة له ما يدلّ عليه عند النّحاة المتقدّمين، فإنّ القول بأنّ الفتحة ليست علمًا على شيء خاصّ أي إنّها لا تدلّ على الأشياء ولا على الإضافة ولا شيء آخر، كالمفعولية أو الفضلية عند المتقدّمين، لا يسلّم لهما في أنّ الفتحة لا تدلّ على معنى؛ لأنّ هذا يؤدّي إلى أنّ المنصوبات كلَّها شيء واحد، ولكنّ الواقع اللّغوي يثبت لنا أنّ لكلّ وظيفة من هذه الوظائف النّحوية علاقة خاصّة بالفعل تختلف عن علاقة الوظيفة الأخرى.

وهذه المنصوبات على كثرتها لو استبعدناها بناء على طلب الخفّة لأبعدنا كثيرا من الدّلالات، فإذا قلنا (نقرأ القرآن في المسجد آناء الليل وأطراف النّهار نشطين تعبّدًا بتلاوته قراءة واعية) فهل هذه المنصوبات الواردة هنا لا يجمعها إلّا النّصب الذي هو ليس علامة إعراب، وقد لجأنا إليه؛ لأنّ الأسماء المنصوبة ليست متحدّثا عنها أو مضافا إليها؟ كيف ذلك؟ وكلّ منصوب له دلالة يؤدّيها في التّركيب، وهذه الدّلالة ناتجة عن جهة تعلّق الاسم بالفعل، فإخراج النّصب عن دائرة معاني الإعراب يؤدّي إلى إلغاء كثير من الأبواب النحويّة التي تنتمي إليها كثير من الأساليب العربية[2].

وهذا ما جعل بعض الباحثين يُنكرون على إبراهيم مصطفى في تخصيص الضمّة والكسرة بالدّلالة على الإعراب وحِرمان الفتحة من هذه الدّلالة، لأنّ "العلامة" لا توجد عبثًا[3]؛ إلا أنّ المخزومي رأى أنّ المنصوبات بعضها لها وظائف لغويّة تؤدّيها في الكلام وهي المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء، وهذا يعني أنّ الفتحة لها معنى تؤدّيه في بعض المنصوبات[4]، إلّا أنّه يصرح في كتابه في النّحو العربي قواعد وتطبيق أنّ «الفتحة هي

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص81.

[2]- أحمد محمد عبد الراضي:إحياء النحو والواقع اللغوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007، ص107، 116.

[3]- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية، ص282.

[4]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص282.

الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون تحريك آخر كلمة لا تدخل في نطاق إسناد، ولا إضافة ولا تحمل أيّ معنى إعرابي»[1].ولا أدري كيف تكون لها وظيفة لغوية في بعض المنصوبات ولا معنى إعرابيّ لها؟

وعلى كلّ، فإنّ المخزومي وإبراهيم مصطفى متقاربان في دراسة هذه الحركات الإعرابية ومحاولتهما حلّ قضايا النّحو وتيسيرها من خلال التركيز على دراسة هذه الحركات وما لها من دلالة في الجملة بعيدًا عن العامل وفلسفته فإنهما لم يستطيعا أن يجعلا من أصولهم شاملة مُطّردة، فاضطرّوا إلى التأويل والتّقدير البعيدين عن المنطق اللّغوي لمّا صادفهم ما يخالف أصولهم كنصب المسند إليه إذا دخلت عليه إنّ وأخواتها فرارًا من القول بالعامل.

وقد كان المخزومي يرفض أن تكون هذه الحركات أثرًا للعامل الذي أنزلوه –في رأيه- منزلة العلّة والسّبب رغم إفصاح النّحاة عن مقصودهم بنسبة العمَل للألفاظ، فقد قال الرضي –وهو أحد مراجع البحث عند المخزومي-: «اعلم أنّ مُحدِث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم، وكذا محدث علاماتها، لكنّه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللّفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمّي عاملًا لكونه كالسّبب للعلامة، كما أنّه كالسّبب للمعنى المعلّم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنّه به صار أحد جزأي الكلام»[2] وبهذا يعلم أنّهم نسبوا العمل للألفاظ التي عُبّر عنها بالعوامل، من باب الاصطلاح لضبط القوانين، لا أنّهم مدّعون لذلك حقيقة، لأنّ الألفاظ لا ترفع ولا تنصب ولا تجرّ إنّما يفعل ذلك المتكلّم.

[1]-مهدي المخزومي:في النّحو العربي قواعد وتطبيق، ص70-71.

[2]- الرضي: شرح الكافية، ج1، ص52. وينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، ج1، ص617-619.

ثالثا: مظاهر التّيسير في المعاني الإعرابيّة والأسلوبية في الجملة عند المخزومي

قد تبيّن لنا أنّ الجملة هي موضوع الدّرس النّحوي عند المخزومي، وقد تناول في الجملة أمران، الأول: الجملة من حيث أجزاؤُها المؤلِّفة لها، والثاني: المعاني العامّة للجملة.

ورأينا أنّ الكلام يتركّب عند المخزومي من الفعل والاسم والكناية والأداة، إذ الكلام عنده لا يخرج عن هذه الأقسام وتركيب الجملة لا يخرج عن هذه أيضًا، وعليه فإنّ الإعراب يتعلّق بأجزاء الكلام؛ إذ الإعراب عند المخزومي بيان ما للكلمة في الجملة وما للجملة في الكلام من وظيفة لغوية أو قيمة نحويّة، وللإعراب علامات تدلّ عليه، وهي الحركات التي تدخل على الكلمات، فما إعراب هذه الكلمات؟

الأمر الأول: إعراب أجزاء الجملة

1- إعراب الاسم:

المعرَب عند المخزومي هو الاسم فقط، ومعاني الإعراب تكون في الأسماء وحدَها، وهذا عنده لا يعني قَصر الإعراب على الاسم أن لا تكون هناك حالات بناء للاسم، حسب العوارض التي تعرض له فيصبح بها ملازما حالة واحدة، كضمّ المنادي والمركّب العددي والعلم المبنى على (فعال) كجذام وفطام[1]، وقد قسّم المخزومي المعربات من الأسماء إلى مرفوعات ومخفوضات ومنصوبات. (متعلّقات الفعل)

أ/المرفوعات:

[1]- ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص68-69.

لمّا كانت الضمّة عنده علَم الإسناد دالة على أنّ الكلمة مسند إليه أو تابع للمسند إليه، عالج المرفوعات على أنّها موضوع واحد، ولا ينبغي أن تُشتّت إلى موضوعات مختلفة حسب العوامل المختلفة، وقد جعل المرفوعات نوعان:[1]

الأول:مرفوع أصالة وهو ما كان مسندًا إليه.

الثاني:مرفوع تبعًا وهو ما كان تابعًا للمسند إليه.

فالمرفوعات أصالة موضوعان هما:

1- الفاعل في الجملة الفعلية، ويشمل الفاعل الذي يفعل الفعل ويحدثه، وهو الذي يُسمّيه النحويّون الفاعل المبني للمعلوم، والفاعل الذي يقوم بالفعل ويتسلّمه من الفاعل الحقيقي (نائب الفاعل) وهما موضوع واحد عند المخزومي، فالدّلالة الإعرابيّة واحدةٌ، فالضمّة في الفاعل وما يُسمّونه بالنائب عن الفاعل تدلّ على ما تمّ بينهما وبين الفعل من إسناد، والضمّة علَم الإسناد ولهذا قال: «فالنّائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضا، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبّس به تلبّسًا، وهو فاعل لغويًّا يترتّب عليه كلّ ما يترتّب على الفاعل من كونه مسندًا إليه، وكونه مرفوعًا وكونه يقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنّثًا»[2]

فالفاعل على هذا يتضمّن من قام بالفعل ويتضمّن من تلبس به الفعل ولم يفعله أو يقوم به، فهما من وجهة نظر المخزومي موضوع واحد ينبغي أن يُدرَسا في باب واحد، فأكرم خالد أباه، وأكرِم أبو خالد لا فرقَ بينهما من حيث الإسناد.

ويدخل في حُكم المرفوع أصالة ما سمّاه النّحاة بالتّوابع، كعطف النّسق والبدَل والتوكيد في حالة الرفع، فهذه تُرفع ليس لكونها توابعًا بل تُرفَع لأنّها مسند إليه، فقولنا: سافر عمرو وبكر، فعمرو مرفوع أصالة لأنّه مسند إليه وبكر مرفوع أصالة لأنّه أيضا

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص71-73.

[2]- نفسه، ص46-47.

مسند إليه، وهو فاعل أيضا، وكذا في البدل والمَنسوق أو عطف النّسق[1]، وبهذا تخرج هذه المرفوعات من باب التوابع عند النّحاة القدماء إلى باب المرفوعات أو موضوع المرفوعات كما سمّاه المخزومي.

2- المبتدأ وهو المسند إليه في الجملة الاسمية، نحو: خالد أخوك ومحمد في البيت، والمقصود بالمسنَد إليه هنا هو الذي يتّصف بالمسنَد اتّصافًا ثابتًا، ولا يتحقّق هذا إلّا إذا كان المسند اسمًا جامدًا أو ووصفًا على الدّوام، فمثال الأوّل: محمد أخوك، ومثال الثاني: محمد قائم، وعلى هذا فقولنا: زيد سافر ليس داخلًا في الجملة الاسميّة لأنّ المسند هو فعل دالّ على التجدّد، فهو إذن جملة فعليّة، تقدّم فيها المسند إليه على المسند الذي ليس باسم جامد ولا بوصف دال على الثّبوت والدّوام.

وأمّا المرفوعات تبعًا فهي:

أ- **خبر المبتدأ:** نحو أخوك، في قولنا: خالد أخوك، وقائم في قولنا: بكر قائم، لأنّ الخبر وصف للمسند إليه وهو عينه، وإذا لم يكن عينه كقولنا: محمد أمامك نصب.

ب- **خبر إنّ**: هو في حقيقته خبر المبتدأ، وما قيل في خبر المبتدأ يُقال في خبر إنّ.

ج- **النعت:** كما في قولنا: الرّجل العاقل في مأمَن من الوقوع في المَزالق، فالعاقل مرفوع لأنّه نعت للمبتدأ وصفة له، والنّعت يتبع المنعوت في أحكامه لأنّه منه.

د- **عطف البيان**: أو ما يُسمّونه بالبدل المطابق، نحو قولنا: عمر في نحو: جاء أبو حفص عمر، فهو مرفوع لأنّه يؤدّي هنا ما أدّاه النّعت من توضيح المنعوت وتبيينه، فهو مثله فله أحكامه.[2].

[1]-مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص74.

[2]- نفسه، ص73-74.

ب- طريقة إعراب المرفوعات:

ويرى المخزومي أن الأسماء كلها معربة بالحركات، وعليه فليس هناك علامات إعرابية فرعية، وفسّر ذلك بأنّ علامات الإعراب الفرعيّة (الواو، الألف، الياء) ما هي إلّا حركات مَمطولة. وعلى هذا فإنّ الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم هي مرفوعة بالضمّة الممطولة أو الممدودة في حالة الرّفع.

وشذّ المثنّى فلم تظهر فيه حركة الرّفع لوجود علامة التّثنية التي منعت ظهور الضمّة، نحو: جاء الرّجلان فالألف في الرّجلان جيء بها للدّلالة على التّثنية، وليست الألف هنا علامة الرّفع، لأنّ الضمّة وحدَها هي علَم الرّفع، وإذا أُريد رفعه بالضمّة، فلا بدّ من إزالة الألف، وبإزالتها يذهب المعنى ويضيع القَصد، فتركت الكلمة (المثنى) وهي مسند إليها بلا علامة تدلّ على الإسناد، واستعملت المثنى ببنائه هذا في حالة كونه مسندًا إليه[1]، وكأن المثنّى جعل له بناء ثابت في حالة الرّفع على هذا الشّكل الذي للكلمة.

ب/ المخفوضات:

الخفض علَم الإضافة، والكسر تدلّ على أنّ الكلمة التي لحقها مضاف إليها

أ- المخفوضات عند المخزومي قسمان:

1- مخفوض بالأصالة: وهذا القسم نوعان:

أ- المخفوض بالمباشرة: وهو أن تكون الكلمة مضافة إلى ما بعدها بدون واسطة، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير حروف الجر كما هو عند البصريّين، تقول: هذا خاتم حديد.

ب- المخفوض بواسطة حروف الإضافة (الجر): والمخزومي لا يراها عاملة وإنّما جيء بها لتكون واسطة لِما لا يمكن إضافته، وهي: مِن، إلى، عن، على، حتّى، في.

[1]-مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص91.

2- مخفوض بالإتباع: وهو التّابع للمُضاف إليه، كالنّعت وعطف البيان تقول: مررت برجل كريم، ومررت بالقاسم أبي علي.

ب- طريقة إعراب المخفوضات:

فالمكسور من الأسماء بحركة ظاهرة في آخر الاسم يوافق ما عليه النّحاة، أمّا الذي لا تظهر الحركات على آخره، فقد أعربه على التّفصيل التالي:

- الأسماء الخمسة في حالة الجرّ، فهي مجرورة بالكسرة الممطولة، مثل: مررت بأبيك.

- جمع المذكر السالم: يجرّ بالكسرة الممطولة مثل: مررت بالمسلمين.

- المثنّى: يجرّ بالكسرة الممطولة والياء في المثنّى تدلّ على ذلك وأبقيت الفتحة الدالّة على ألف الاثنين قبلها[1].

- الاسم الممنوع من الصّرف: يجرّ بالفتحة بدل الكسرة لدفع توهّم الإضافة في الكسر إلى ياء المتكلّم، تقول: مررت بمساجد بالفتح لخوف توهّم الإضافة، فالعربيّة في هذا اضطرّت إلى الخروج عمّا أخذت به نفسها من جعل الكسرة علَمًا للإضافة إلى تقبّل الفتحة بدلًا من الكسرة حين الإضافة[2]، أي بحرف الإضافة (الجر)، وهذا فيه تمحّل وتكلّف وهو نوع من الاعتراف بالتّقدير إذ الكسرة محذوفة ولم يبقَ إلّا ما يدلّ على الإشباع وهي الياء السّاكنة، وهي هنا ليست لإشباع الكسرة حتّى تكون مطلا لها.

ج/ متعلّقات الفعل (المنصوبات):

هكذا فضل المخزومي تسميتها بدلًا من تسميتها بالفضلات دفعًا لهذا الاسم الذي يوحي بانتقاص المنصوبات في اللّغة العربيّة، وقلّة شأنها في تأدية المقاصد والأعراض، ومتعلّقات الفعل أو المنصوبات هي عند المخزومي على قسمين:

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص91.

[2]- نفسه، ص90.

أ- قسم له وظيفة لغويّة وهو كالآتي:[1]

1- المفاعيل: وهي المفعول به، المفعول معه، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول المطلق، فالمفعول به لبيان من وقع به الحدث، والمفعول فيه لبيان زمان أو مكان الفعل، والمفعول لأجله لتعليل القيام بالفعل، والمفعول معَه للتّنصيص على المعيّة.

2- الحال: وهي المعبّرة عن هيئة الفاعل حين أحدث الفعل نحو: جلس الشيخ مُبتسِمًا.

3- التّمييز: وهو المبين مبهمًا سبق ذكره، كقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [سورة مريم، الآية: 4]

4- المستثنى بإلّا، وهو ما يدلّ على ما خرج ممّا دخل فيه، نحو: ما رأيت إلّا زيدًا.

5- التّوابع للمنصوبات.

ب- قسم ليس له وظيفة: مثل المناديات المنصوبات كالمنادى المضاف والشّبيه بالمضاف، والنّكرة المقصودة، وهذه منصوبات ليست لها وظيفة لغويّة، ونصبت لأنّ الفتحة أخفّ الحركات في درْج الكلام.

طريقة إعراب المنصوبات:

1- الأسماء الخمسة في حالة النّصب مفتوحة والفتحة هنا مشْبعة أو ممطولة.

2- المثنّى: منصوب بعلامة بناء المثنّى المضاف إليه، بمعنى أنّ النّصب لم يخرج عن شكل بناء المثنى المضاف إليه أي المجرور بحرف الجرّ.

3- جمع المذكر السالم: في حالة النّصب أغفل الفتح «ولم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصّة»[2] وجعلت الصّيغة المستعمَلة في الإضافة صيغة المنصوب.

[1]-مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص91.

[2]- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص111.

4- جمع المؤنث السالم: أغفل فيه الفتح أيضا «كما أغفل في جمع المذكر السالم، وكانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلَك الإعراب»[1]، وليس نادرًا في العربيّة حمل النّظير على النّظير.

5-اسم إن وأخواتها: يقول المخزومي: «إنّ الاسم بعدها مسند إليه قطعًا، وحقّ المسند إليه أن يكون رفعًا»[2] لا نصبا، وفسّر المخزومي النصب بأنّ (إنّ واسمها) بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال[3]، مخالفًا أستاذه إبراهيم مصطفى الذي ذهب إلى أن نصب الاسم بعد (إنّ) على التوهّم «وذلك أنّهم لمّا أكثروا من إتباع إنّ بالضّمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر حتّى غلب على وهمهم أنّ الموضع للنّصب فلمّا جاء الاسم الظّاهر نصب أيضا»[4]

وهذا تكلّف واضح في تخريج النّصب ليسلم لهم القول باطّراد الرّفع في الإسناد إذ الضمّة علم الإسناد، واسم إن خرج عن الضّم إلى النّصب، والشّواهد التي ساقوها قد تصدق في الشاهد على إنّ لكنّها لا تصدق على أخواتها، فإذا ورد في القرآن الكريم ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [سورة طه، الآية: 36]بالرفع فأين الشّواهد على أخواتها؟ حتّى يُعمّم الحكم فيها.

2- إعراب الفعل:

قد ذكرنا أنواع الفعل عند المخزومي سابقًا، وهي الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدّائم (اسم الفاعل واسم المفعول) أو بناء فاعل.

[1]- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص111.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص84.

[3]- نفسه، ص86.

[4]- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص70.

وكان رأيُه أنّ الأفعال كلّها مَبنية بما في ذلك الفعل المضارع الذي رأى جميع النّحاة أنّه مُعرَب لتغيُّر الحركات في آخره، قياسًا على شَبهه بالاسم المُعرَب، ونحن هنا نذكُر رأيَه في الفعل المضارع والفعل الدّائم والأفعال النّاسخة.

أ- رأيُه في الفعل المضارع:

يرى المخزومي أنّ ما يطرأ من تغييرٍ على الفعل المضارع في آخره ليس سببه الإعراب، لأنّ الأفعال لا تعتورها المعاني الإعرابيّة، وفسّر حركات المضارع التي تلحقُه أنّه يُراد بها تمييزُ زمن الفعل، لأنّ المضارع يصلُح للحال والاستقبال، فإذا أُريد له أن يدلّ على الزّمن الماضي اتّصل في النّفي بـ (لم) أو (لمّا) فسكن آخره، وإذا أُريد تخليصُه للمستقبَل سُبق بـ (أن) أو (لن) أو (إذن)، ولذلك يدلّ المضارع على الاستقبال إذا دخلت عليه (السّين) أو (سوف)، وإذا خَلا من كلّ ما ذكر بقي بناء الفعل المضارع (يفعل) دالا على الحال والاستقبال، ولا دلالةَ له على أحدها.

وبهذا التّفسير أبطلَ أن تكون حركات الإعراب بسبب دخول العوامل من النّواصب والجَوازم، و هذا التّغير جاء استجابةً لمعانٍ غير إعرابيّة[1]. وهذا التّفسير فيه قُصور، يظهر ذلك في حالة الجَزم، فهل له دلالة واحدة؟ وهي الدّلالة على الماضي كما ذكر إذا دخلت عليه لم ولما أم له أكثر من دلالة، وذلك أنّنا نراه مَجزومًا بلا النّاهية ولا يدلّ على الماضي، قال تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [سورة التوبة، الآية: 84]، ونرى الفعل المضارع وهو دالّ على المستقبَل والحركات فيه مختلفة كما في سوف والسّين يكون الفعل مَضمومًا، ومع لن وأن وإذن يكون مَنصوبًا والدّلالة واحدة؛ وهي الاستقبال، وهذا يحتاج إلى تفسير لاختلاف الحركتين والدّلالة واحدة، ممّا يعني أنّ تحديد الدّلالة للفعل المضارع لا ترجِع إلى الحركات وحدَها.

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص134.

هذا رأيه في الفعل المضارع المعرَب بالحركات، أمّا الفعل المضارع المعرَب بالحروف وهو الأفعال الخمسة، فقد كان له رأي وتفسير آخر:

فالأفعال الخمسة (يفعلان، تفعلان، يفعلون، تفعلون وتفعلين) رأى أنّها شاذّة مثل شذوذ المثنّى وجمع المذكر السالم، وسبب هذا الشّذوذ حِرص العربيّة على بَيان النّوع أو العدد، وكما كان بناء المثنّى بالألف علم كونه مسندًا إليه بعد أن فاتها إظهار الضمّة، كان (يفعلان) ومثيلاتها علمًا للفعل المضارع المرفوع الذي يدلّ على زَمان عامّ لا تخصيص فيه، وجيء بالنّون ليس لبيان أنّها مُعرَبة بها في حال ثبوتها أو حذفها.

وإنّما جيء بها لإشباع الألف والواو والياء أو لتحقيقها، وللحفاظ على علَم التثنية والجمع والتأنيث، حتّى لا تتعرّض للحذف أو التقصير فتضيع الدّلالة عليه، أي التثنية والجمع والتأنيث، ولم يُؤتَ بها للدّلالة على أنّها مُعرَبة مرفوعة.

أمّا في حالة الجَزم فحُذفت لانتفاء شُبهة أنّ الفعل للمفرَد بالضمّ الذي فيها الدّال على أنّها للجمع، وحَمل النّصب فيها على الجزم.

وزمان هذه الأفعال يتحدّد بالأدوات، فالماضي يتحدّد بدخول لم ولمّا والمستقبَل بدخول أن ولن وإذن، فلم تفُت الدّلالة على الزّمان حيث فات الإبقاء على الحركات[1].

ب- الفعل الدّائم:

هو اسم الفاعل والمفعول عند المخزومي، وهو يراه فعلًا وإن كان يقبَل علامات الاسم كاقترانِه بالألف واللّام ودُخول التّنوين، لكنّ معناها غير معنى التّعريف، وغير معنى التّنوين، فتنوين الفعل الدّائم يدلّ على زمان مُعيَّن هو المستقبَل.

[1]- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص137-138.

وفسّر هذا أنّ العربيّة عاملته معاملة الأسماء في تحريك آخره، وإن كان معناه معنى (يفعل)[1]، فهو في حال الإضافة يدلّ على الماضي وفي حال التّنوين يدلّ على المستقبَل، لكن الذي يُلاحَظ هنا هو أنّه فسّر هذه الحركات تفسيرًا يُخرجها عمّا قرّره، وهو أنّ الضمّة علَم الإسناد والكسر علَم الإضافة والفتحة علَم كون الكلمة خرجت عن نطاقَي الإسناد والإضافة، في حين فسّر حركة الضمّ في الفعل الدّائم بمعنيَين: الدّلالة على الماضي، والدّلالة على المستقبَل، وهذا يناقض ما قرّره، وخاصّة أنّه يرى أنّ العربيّة حملت الفعل الدّائم على الأسماء في تحريك آخره.

والملاحظة الأخرى هي أنّه يراه في معناه مثل المضارع (يفعل) كما ذكر، والفعل عند النّحاة القدماء والمُحدَثين لا يُجرّ فكيف قَبل الفعل الدّائم الجرّ، في المثال الذي ضربه وهو قوله: «عجبت له من ماهر في صنعته»[2]، ولم يقبل الجَزم كما قبله الفعل المضارع وهما لهما المعنى نفسه؟

والملاحظة الثالثة: قَصر دلالة التّنوين في اسم الفاعل (الفعل الدّائم) عند المخزومي على الزّمن المستقبل مجانب للصّواب، لأنّه قد يدلّ على الحال أيضًا، وقد مثّل النّحاة لذلك بقولهم: أنا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدًا.[3]

3- إعراب الأدوات والكنايات:

ذهب في هذا مذهب النّحاة المتقدّمين، فقد رأوا أنّ الأدوات (الحروف) كلّها مَبنية إضافة إلى الكنايات وقد بيّناها سابقًا.

[1]- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص139.

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص139.

[3]- عبد الكريم مصلح: مناقشة الدكتور مهدي المخزومي في آرائه النحوية المتعلّقة بالأفعال، مجلة جسور المعرفة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مج4، ع4، 2018، ص19.

الأمر الثاني: أحوال الجمل الإعرابية ومعانيها الأسلوبية:

أ- إعراب الجمل:

لم يذهب مهدي المخزومي في إعراب الجمل -كما هو الحال عند النّحاة المتقدمين- إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب ،بل يرى الإعراب الذي تعارف عليه الطلبة منذ قرون «كان يخضع لما خضع له النحو من فلسفة ومنطق وما يستتبعان من فكرة العامل وتأثير بعض الكلمات في بعض كتأثير الفعل فيما بعده رفعا ونصبا وتأثير (حروف الجر)...فيما بعدها من أسماء وتأثير حروف الجزم فيما بعدها من أفعال ...وإذا أسقطنا العامل.. وجردناه من سلطانه تغير الإعراب، ولم يعد هِمًّا أن يعزى المعمول إلى العامل أو يسلط على معمول... لأن القول بوجود عامل لم تعد له المكانة التي كانت له عند النحاة القدماء»[1] وزاد على هذا أنّ النحاة المتقدمون لم يتناولوا الجمل من حيث وظيفتها اللغويّة، ولا من حيث علاقتها اللغويّة بما قبلَها وبما بعدَها، أمّا أنّ يقال هذه الجملة في محلّ رفع، أو في محلّ نصب، أو في محلّ جر، أو في محلّ جَزم، فهو أبعد ما يكون عن الهدف اللّغوي الذي من أجل الوصول إليه تألّفت الجملة.

بل رأى أنّه «من فُضول القول أن نُطيل الكلام في بيان ماله محلّ من الإعراب منها أو ليس له محلّ... ومن التّصعيب على الدّارسين عَقد فصول وأبواب لا تُفسِّر أسلوبًا ولا تُوضِّح مُبهمًا منه»[2]، وهذا ليس على إطلاقه فجملة الحال وجملة التّفسير وغيرها تكشف المُبهَم وتوضِّحه.

وبناء على ماذكر تغيرت طريقة الإعراب عنده في الجمل وضرب لذلك بعض النماذج التي تبين كيفية إعرابها بعد أن بين أنواع الجملة التي هي:

1-الجملة البسيطة ،أو الجملة الصغرى (ذات المسند إليه الواحد) نحو رسم خالد لوحة جميلة،خالد رسام ماهر.

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص

[2]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص58.

2-الجملة المركبة،أو الجملة الكبرى وهي جملة مركبة من عدة جمل أو عبارات ،واحدة منها رئيسية ،يبنى عليها الكلام ،والأخريات ملحقات بها يؤدين وظائف إعرابية مختلفة.

ومن هذه النماذج الأمثلة الآتية:

1- الرجل الذي وجدته أمس، يبكي بكاء يفتّت الأكباد، مرّ علينا اليوم وهو يبتسم

أعرب هذا المثال على النحو الآتي:

-العبارة الرئيسية التي انبنى عليها الكلام هي: الرجل مرّ علينا.

والعبارات الملحقة هي:

1-لقيته أمس.....صلة(الذي)

2-يبكي بكاء.....حال

3-يفتت الأكباد....نعت

4-وهو يبتسم..... حال[1]

2- أعندك قلم أكتب به هذه الأبيات؟

-أعندك قلم هي الجملة الرئيسية التي انبنى عليها الكلام.

-أكتب هذه الأبيات هي العبارة الملحقة بالرئيسية، جاءت لتؤدي وظيفة إعرابية، وهي هنا نعت للقلم[2].

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق،ص226-227.

[2]-نفسه، ص237.

يظهر من هذه النماذج أن المعرِب مطالب أن يحدد نوع الجملة، وأي منها هي الرئيسية والملحقة، ثم إعراب الملحقة بحسب وظيفتها الإعرابية نعتا أو مفعولا به أو حالا،دون تقدير للحركات ككون الجملة في محل نصب أو رفع أو خفض ،أو لا محل لها من الإعراب.

ب- معاني الجمل الأسلوبية:

هذا الموضوع له تعلّق وطيد بعلم المعاني الذي يذكره البلاغيّون كأحد أقسام علوم البلاغة، والمَخزومي يراه من صلب النّحو، ويجب دراسته في نطاق الدّرس النّحوي لأنّه يتعلّق بأحوال الجملة وما يعرِض لها من معانٍ وأهمّ هذه الأحوال والمعاني عنده:[1]

1- حال الجملة في سياق التّوكيد.

2- حال الجملة في سياق النّفي.

3- حال الجملة في سياق الاستفهام.

وهذه الأحوال شائعة كثيرة التّرداد على اللّسان، وتستخدم فيها أدوات خاصّة تتّصل بالجملة، فتسبغ عليها معنى من هذه المعاني العامّة، وتضعها في أسلوب مُعيَّن من أساليب التّعبير.

وهذه الأساليب هي: أسلوب التوكيد والنفي والاستفهام والجواب والشرط والنداء، وبهذا استطاع أن يجمع بين النحو وعلم المعاني، وبين ما كان مفرقا في أبواب مختلفة على أساس العامل تحت أسلوب واحد بجامع المعنى.

وما يمكن قوله في محاولة مهدي المخزومي هو أنه استطاع أن يبني دراسته على أصول غير الأصول المعهودة عند النحاة القدماء والتطبيق عليها وهذه الأصول هي:

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص230.

1-أن الحركات ليست أثارا لعوامل ولكنها عوارض لغوية عربية اقتضاها أسلوب العربية في الوصول إلى الغرض من تفاهم بين المتكلمين.

2-ليس في النحو عامل .

3-القياس المعتبر هو القياس القائم على محض المشابهة وليس قياس العلة.

الفصـــل الرابـع:

تيسير النّحوي لدى شوقي ضيف تنظيرًا وتطبيقًا

- ✓ أوّلًا: المُنطلَقات المعرفيّة لتيسير النّحو لدى شوقي ضيف
- ✓ ثانيًا: أُسس التّيسير النّحوي لدى شوقي ضيف
- ✓ ثالثا: مظاهر التّيسير النّحوي ومزاياه لدى شوقي ضيف

يُعدّ شوقي ضيف من المعاصرين الذين اهتمّوا بقضية تيسير النّحو العربي، وله اجتهادات كثيرة في هذا المجال قدّمها لمَجمَع اللّغة بالقاهرة.

والجميع يَعترِف له أنّه موسوعيّ المعرفة؛ حتّى قال عنه أحمد هيكل: «لا يوجد فرعٌ من فروع اللّغة العربية والدّراسات الإسلاميّة إلّا واقتحَمَه... فهو عالم مَوسوعي مُتخصِّص في كلّ الفروع، وكاتب على أعلى مستوى في كلّ هذه الفروع، وهذه الظّاهرة لا علم لي بمثلها عند غيره، هو مع النحويّين نحويّ مُتفرِّد، ومُجدِّد يكتب نظريّات في التّجديد»[1]. فقد تنوّعت كتاباته واجتهاداته، فقد كتب في الدّراسات الأدبيّة والبلاغيّة والنقديّة والدّراسات الإسلاميّة وتحقيق التّراث حتّى فاقت مؤلّفاته في شتّى الفنون والفُروع خمسًا وخمسين مؤلَّفًا، ففي الدّراسات النحويّة، قدّم كُتبًا مهمّة منها:

1- تحقيق كتاب "الردّ على النّحاة" لابن مضاء القرطبي 1947م.

2- المدارس النحويّة 1968م.

3- تجديد النّحو 1982م.

4- تيسير النّحو التّعليمي قديمًا وحديثًا مع نَهج تجديده 1986م.

5- تيسيرات لغويّة 1989م.

فهذه المؤلّفات تؤكّد بوضوح حرصه منذ وقت مُبكِّر، على أن يقدِّم صياغة جديدة للدّرس النّحوي العربي تنظيرًا وتطبيقًا.

[1]- طه وادي: شوقي ضيف سيرة وتحيّة، المجلس الأعلى للثّقافة، القاهرة، ط1، 2003، ص11.

أوّلًا: المُنطلَقات المعرفيّة لتيسير النّحو لدى شوقي ضيف:

1- فكرة التّيسير النّحوي لدى شوقي ضيف:

كان شوقي ضيف يُدرك الشّكَاوى من النّحو التي يُطلِقها مُتعلِّمو النّحو من النّاشئة حتّى صاروا لا يُحسِنون النّطق بالعربية نُطقًا سليمًا «وكأنّما أُصيبَت ألسنتها بشيء من الاعوجاج والانحراف جعلها لا تستطيع أداء اللّغة العربية أداء صحيحًا»[1]، وأرجَع هذا العَجز والقُصور الذي أَصاب النّاشئة في عَجزها عن النّطق الصّحيح السّليم «إلى النّحو الذي يُقدَّم إليها، والذي يُرهِقها –في نظره- بكثرة أبوابه وتفريعاته وأبنيته وصيغه الافتراضية التي لا تَجري في الاستعمال اللّغوي، وهو –مع ذلك- يُغفِل شطرًا كبيرًا من تصاريف العربية وأدواتها وصياغاتها، ممّا يجعل النّاشئة لا تتبيّن كثيرًا من أوضاع اللّغة واستعمالاتها الدّقيقة... والأمران جميعًا يحفِّزان الهِمَم إلى تيسير النّحو وتبسيطه».[2]

وقد كان كتاب "الردّ على النّحاة" لابن مضاء القرطبي الجِذوة التي أوقدَت في ذهن شوقي ضيف فكرة تيسير النّحو وتسهيله على النّاشئة، فقد أفصح عن ذلك بنفسه، فقال في مقدّمة كتابه "تجديد النّحو": «كان نشري لكتاب الردّ على النّحاة لابن مضاء القرطبي سنة 1947 باعثًا لي –منذُ تحقيقه- على التّفكير في تجديد النّحو بعرضه عَرضًا حديثًا على أسس قويمة تصفّيه وتروّقه وتجعله دانيَ القطوف».[3]

وقد أحدَث هذا الكتاب بعدَ نشره حينذاك هَزّة في الدّراسات النحويّة تُشبه الهَزّة التي أحدثَها كتاب "إحياء النّحو" لإبراهيم مصطفى الذي صدَر قبل تحقيق كتاب الردّ على النّحاة سنة 1937م، وقد أحدَث ما أحدث بين المُشتغِلين بالنحو، حتّى قيل عنه بعد ذلك إنّه تأثّر بكتاب الردّ على النّحاة.[4]

[1]- شوقي ضيف: تيسير النّحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ص3.

[2]- نفسه، ص11.

[3]- شوقي ضيف:تجديد النحو، ص3.

[4]- محمد عيد: قضايا معاصرة في الدّراسات اللغويّة والأدبيّة، ص9.

وقد عرض إلى هذا التّأثّر شوقي ضيف، فهو يرى أنّ كتاب "إحياء النّحو" يلتقي فيه صاحبه «بثَورة ابن مضاء على نظريّة العامل في النّحو والدّعوة بقوّة إلى إلغائها... ويلتقي أيضًا بابن مضاء في تكراره القول بأنّ النّحاة بالتِزامهم نظريّة العامل أضاعوا العناية بمَعاني الكلام ودلالاته».[1]

ولكن يُلاحَظ هنا أمر، وهو كيف يُنسَب إلى إبراهيم مصطفى التأثّر بكتاب الردّ على النّحاة، وهو لم يُطبع إلّا بسنين بعده؟

والجواب عَن هذا الأمر، أنّ الباحثين القائلين بتأثّر إبراهيم مصطفى بما في كتاب الردّ لم يعتمِدوا على مُجرَّد الاتّفاق والتشابه بين موقِفَي الكتابين من نظرية العامل التي تبدو أوّل وهلة، إنّما اعتمَدوا – إضافة إلى ذلك- أمرين آخرين:[2]

أحدهما: تقدّم مؤلّف كتاب الردّ على النّحاة على مؤلّف كتاب "إحياء النّحو" وهذا واضح لِما بين الكتابين من بَون شاسع في الزّمن؛ فالأوّل في القرن السّادس للهجرة والثّاني في القرن الرّابع عشر.

ثانيهما: وجود كتاب "الردّ على النّحاة" مَخطوطًا في دار الكتب المصريّة التي كان يتردد إليها إبراهيم مصطفى، ليستفيد منها وهو يؤلّف كتاب إحياء النّحو.

وعلى الرّغم من التّشابه والتّوجّه الذي تلتقي عنده محاولة إبراهيم مصطفى مع ما رآه ابن مضاء في إبطال نظريّة العامل، إلّا أنّ شوقي ضيف يرى أن مباحث كتاب إحياء النّحو «في أغلب الأمر لا تضيف تيسيرات إلى النّحو، وإنّما تضيف تعليلات وافتراضات جديدة»[3]، بل يرى أنّ مذهب ابن مضاء أقرب إلى روح التّيسير من مَذهب إبراهيم مصطفى للنّحو؛لأنه دعا إلى إلغاء التعليلات والافتراضات جملة «لأنّها تخرج عن الوظيفة الأساسية للنحو، وهي دراسة الظّواهر النحويّة الطّبيعيّة للصّيغ العربية

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص27.

[2]- عبد الوراث مبروك: في إصلاح النحو العربي، ص161.

[3]- شوقي ضيف: تيسير النّحو التعليمي، ص31.

واستخلاص الأحكام والقواعد منها، دون الخَوض في عِلَل لا تنفع في تصحيح نطق ولا تفيد في تقويم لسان».[1]

وعلى كلّ، فإنّ تحقيق كتاب الردّ على النحاة كان بداية التّفكير لدى شوقي ضيف في خَوض غِمار التّجديد النّحوي، فقد ألهَمه الكتاب بعض الأسس التي ينبغي اعتمادُها في التّيسير أو التّجديد، كما سيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

ثمّ في سنة 1977 قدّم شوقي ضيف مَشروعًا لتيسير النّحو إلى مؤتمر المجمَع بالقاهرة، تحت عنوان "تيسير النحو"، فأحاله المؤتمَر على لجنة الأصول: «وتدارَسته دراسة علميّة قيّمة أفادت منها وانتفعت بها وأقرّت اللّجنة شطرًا كبيرًا من مُقترَحات المَشروع مُعدِّلة في جوانب منها»[2]، وكانت هذه هي المرحلة الثانية في طريق التّجديد.

ثمّ قدّم محاولة ثالثة عام 1981م بمؤتمر المجمَع، وظهرت له أسس جديدة في تيسير النّحو.

ويظهر من هذا أنّ شوقي ضيف في محاولته التّيسير به أخذت منه عدد سنين ليُبلوِر فكرته أخيرًا في كتابه "تجديد النّحو" الذي جمع فيه أُسس التّجديد النّحوي.

2- مفهوم التّيسير النّحوي لدى شوقي ضيف

تردّد مصطلحان في محاولة شوقي ضيف التّيسيريه:

الأول: التّيسير والثاني التّجديد، فهَل هما مختلِفان في المعنى أم مترادفان؟

الذي يظهر أنّ المصطلَحين عندَه مُترادفان، يكشف هذا أنّه ألّف كتابه "تجديد النّحو" أوّلًا في سنة 1982، ثمّ ألّف كتابه الآخر تيسير النّحو التّعليمي مع نهج تجديده، سنة 1986م والكتاب الثاني لم يخرج ما فيه وما ضمّنه عمّا ذكره في كتابه "تجديد النّحو".

[1]- شوقي ضيف: تيسير النّحو التعليمي ، ص31.

[2]- شوقي ضيف: تجديد النّحو، ص4-5. وتيسير النحو التعليمي، ص49.

والأمر الثاني: أنه كان يذكر التّجديد والتّيسير في سياق واحد على سبيل التّرادف، كقوله عن كتاب "تيسير النّحو التعليمي": «ورأيت... أن أؤلّف هذا الكتاب الجديد لأزوّده بحَشدٍ من الدّراسات والأدلّة المُستقصية المُستأنية حتّى يستبين نهجي –غاية الاستبانة- فيما رسمته فيه للنّحو التّعليمي من تجديد وتيسير»[1]، وقوله: «في تجديد النّحو وتيسيره»[2]، وكل هذا يدل على أنه لم يفرق بين المصطلحين. هذا ما يتعلّق بالنّسبة لمصطلَح التّيسير والتّجديد.

أمّا مفهوم التّيسير عنده فلم يُعطِه تعريفًا واضحًا يُوضِّح مقصودَه، إلّا أنّه يُستشَفّ من خلال محاولته أنّ التّيسير عنده: هو تقديم النّحو في صورة تُذلّل صعبه على المتعلّمين النّاشئة قائم على التّرتيب والتّبسيط الذي يتحاشى ما لا تدعو الحاجة إليه، بعيدًا عن القول بالعامل وما يتبَع ذلك من تعليلات وتأويلات، مُستنِدًا في ذلك كلِّه على أسس مُستنبَطة من فكر ابن مضاء في ردّه على النّحاة، مع إضافته بعض الأسس الأخرى من إبداعه.

وهذا ما صرّح به في المدخَل الذي ضمَّنَه كتاب "الردّ على النّحاة" قال: «وأكبر الظن أنّنا حين نُطبِّق على أبواب النّحو ما دعا إليه ابن مضاء من منع التأويل والتّقدير في الصّيغ والعبارات، كما نطبِّق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل نستطيع أن نُصنِّف النّحو تصنيفًا جديدًا يحقّق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرًا مُحقَّقًا، وهو تيسير لا يقوم على ادّعاء النظريّات، وإنّما يقوم على مواجهة الحقائق النحويّة وبحثها بطريقة لا تحمِل ظلمًا لأحد، وإنّما تحمل التّيسير من حيث هو حاجة يريدُها النّاس إلى النّحو في العصر الحديث»[3].

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص6.

[2]- نفسه، ص6.

[3]- ابن مضاء القرطبي: الردّ على النحاة (مدخل)، ص67.

ويرى محمد عيد أنّ شوقي ضيف «فهِم التّجديد على أنّه حَذف الأبواب أو تلخيص مباحثها أو فَصل بعض هذه المباحث عن أماكنها الطّبيعيّة في أبوابها، لتجميعها في أبواب أخرى»[1]، وقد عاب عليه خلطَه بين مفهوم التّجديد ومَفهوم التّيسير، لأنّ ما فعله شوقي ضيف في كتابه تجديد النحو- في نظره - هو أنّه: «راح يحذِف ويختصِر وينقل أبوابًا من هذا إلى هناك، وهناك إلى هنا، واعتبر ما فعله تجديدا... والأمر لا يستحقّ كلّ ذلك فلا جديد فيما جاء في الكتاب»[2]، إذ محاولته –فيما يرى- لم تخرج عمّا فعله السّابقون لشوقي ضيف من تيسير، أمثال: جاد الولي وعبد العليم إبراهيم وأحمد برانق وغيرهم.

وتسمية شوقي ضيف كتابه "تجديد النّحو" لا يدلّ في حقيقته على التّجديد «والاسم الحقيقي الذي يصحّ أن يُطلَق على ما في الكتاب هو –مع التجاوز- التّيسير على النّاشئة بتقديم بعض الأبواب وترك البعض الآخر، أو ترك معلومات فوق مستواهم... والفرق واضح بين التّجديد والتّيسير»[3]، وهذا لا يلزَم شوقي ضيف لأنّه استعمل مصطلح التّيسير ومصطلح التّجديد على سبيل التّرادف، ولم يُرِد بالتّجديد دراسة النّحو على وفق مَنهَج دراسي لم يسبق إليه.

إضافة إلى هذا يمكن عدّ محاولته محاولة تجديديّة؛ لأنّه تخلّى في محاولته عن نظريّة العامل التي كان النّحاة السّابِقون يعتمِدون عليها في دراستهم التيسيريّة، فهو من هذه النّاحية ولو على سبيل التجوّز، يُعدّ مُجدِّدًا لأنّه استطاع أن يقيم محاولته التّجديديّة بعيدًا عمّا تُمليه نظريّة العامل، وكلّ المحاولات التجديديّة مُنطلَقها كان التخلّي عن هذه النظريّة، وهذا ما جعله يتخلّى عن أبواب ويحوّل أبوابًا من باب إلى آخر، قصدَ تحقيق المُجانَسة في الباب، فالتّخلّي عن نظريّة العامل –رآها- تُتيح له «تنظيمَ أبواب النّحو تنظيمًا جديدًا... يقوم على المجانسة، بحيث تجمَع في الباب

[1]- محمد عيد: قضايا معاصر في الدّراسات اللغوية والأدبية، ص12.

[2]- نفسه، ص12-13.

[3]- نفسه، ص13.

الواحد أحواله المختلفة»[1]، وساق لهذا مثلًا يوضّح فكرته فقال: «فباب مثل باب الفعل المضارع المعرَب تُجمَع فيه الأحوال المشابهة له من مثل بنائه على الفتح وتسكينه، وإنّ مجرّد جمعنا لمثل ذلك ليَجعلنا نلتفت إلى أنّ الفعل المضارع المتّصل بنون التّوكيد ينبغي أن لا نعتبِره مبنيًّا على الفتح وإنّما نعتبِره مَنصوبًا، حتّى نُجانس بين حالة نَصب المضارع حين تسبقه النّواصب، وحين تتّصل به نون التّوكيد، أو نعتبِره في الحالين مبنيًّا حتّى يتمّ التّنسيق في الباب... وإنّ هذا التّصنيف الجديد على قاعدة أحوال الكلمات لا على قاعدة العوامل ليلغي حقًّا كثيرًا من أبواب النّحو وفصوله»[2]، كالنّواسخ من مثل إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وهكذا في كلّ ما لُوحِظَ فيه أنّه مُقام على أساس العامل.هذا هو الأصل الأوّل الذي اتّكأ عليه في النّحو، أعني التخلّي والانصراف عن نظريّة العامل.

والأصل الثاني مَنع التأويل والتّقدير: وقد أخذه شوقي ضيف كذلك من ابن مضاء، وهو أصل تفرضه نظريّة العامل، والأخذ به كما يقول شوقي ضيف: « يريحنا من ثلاثة أشياء وهي: إضمار المَعمولات، وحذف العوامل، وبيان محلّ الجمل والمُفردات مبنيّة أو مقصورة أو مَنقوصة»[3].

والأخذ بهذا الأصل يرى أنّه جنّبه عشرات المَشاكل المُرتبطة بهذه الأشياء الثلاثة، فترك إضمار المَعمولات جنَّبَه البحث عن الفاعل في مثل: زيد قام، فقام لا يُقدَّر له فاعل لأنّه يراه مَدلولًا عليه بالفعل نفسه، وعليه فلا حاجة عن البحث عن الفاعل في صِيغ التعجّب وأفعال الاستثناء (خلا، عدا، حاشا) وفي نِعم وبِئس وفي التّنازع.

[1]- ابن مضاء: الرد على النحاة (مدخل)، ص50.

[2]- [2]- نفسه،ص30.

[3]- نفسه، ص56.

أمّا حذف العوامل فهو يراه يُغنيه عن البحث عن العوامل المحذوفة في شبه الجملة وفي نواصب المضارع والاشتغال والتّحذير والإغراء والمصادر المنصوبة والنّداء وغير ذلك.[1]

أمّا التّأويل في محلّ الجمل والمفردات فيُجنّبه اصطلاحات لا تفيد شيئًا في النّطق بل تُشوّش العقول، فالبحث عن محلّ الجملة هل هو الرّفع أو النّصب أو الجر؟ وتقسيم الجمل إلى جمل لها محلّ وجمل لا محلّ لها؛ كلّه لا يُفيد شيئًا، والأولى أن نقول إنّ هذه الجملة خبر أو حال وهلمّ جرّ مُكتفين بذلك، وهكذا الحال مع المفردات المَقصورة والمَنقوصة والمَبنية حين تقع مبتدآت أو أخبار أو فاعلات أو مفعولات، فنكتفي بالقول إنّه مبتدأ أو نحو ذلك، ولا نستمرّ فنقول إنّه مرفوع مثًلا بضمّة مُقدّرة منَع من ظهورها التعذّر.[2]

وقد استلهَم من مبدأ التّأويل والتّقدير إنشاء باب جديد هو «باب الصِّيَغ الشاذّة أو باب شبه الجملة»[3]؛ ويقصد به كلّ جملة حذف عاملها في حالة الرّفع أو النّصب أو الجرّ، وبما أنّه أسقطَ العامل، صارت الجمل المَحذوفة العامل، شبه جمل مثل الجار والمجرور، ومثَّلَ لهذا بقوله تعالى ﴿لَوْلَا دُعاؤُكُمْ﴾ فنقول في إعراب "دُعاؤُكم" شبه جملة مَرفوعة ولا نقول: دعاؤُكم مبتدأ مرفوع والخبر محذوف، وهكذا في حالة النّصب شبه جملة مَنصوبة، وفي حالة الجرّ شبه جملة مجرورة، فنُنكِر شبه جملة مَنصوبة و"اللهِ" شبه جملة مَجرورة.

وبهذا يكون قد أضاف بابًا جديدًا في النّحو، وسّع فيه شبه الجمل توسيعًا يدخل في حالات الإعراب الثّلاث: الرّفع والنّصب والجرّ، ولكنّنا نرى أنّ ما اقترحَه هنا لم يأخذ به في كتابه "تجديد النّحو" و"تيسير النّحو التّعليمي"، بل ذهب إلى القول بالتّقدير.

[1]- ابن مضاء: الرد على النحاة (مدخل)، ص57-59.

[2]- نفسه، ص63.

[3]- نفسه، ص60.

وعلى هذا الأساس فقد بنى شوقي ضيف مَفهوم التّيسير انطلاقًا من الأصلين اللّذين ذكرناهما: التخلّي عن العامل والتخلّي عن التّقدير والتّأويل، وهذا عرّضه إلى أمور في محاولته التّيسيرية التي ترجمَها في كتابه "تجديد النّحو" و"تيسير النّحو التّعليمي" وهي:

1- حذف أبواب كثيرة ونَقل أخرى.

2- اختصار معلومات في كثير من الأبواب.

3- قيامه بإضافات وزيادات.

4- التخلّي عن أفكار رآها في مَدخل الردّ على النّحاة الذي حقّقه، كباب شبه الجملة، ولعلّ هذا راجع إلى أنّ فكرة التّيسير عنده كانت في بدايتها، ولم يحط بها في جوانبها المختلفة، وبعد أن أمعَن البحث ونوَّع المصادر غيَّر رأيه فيها.

3- مصادر التّيسير لدى شوقي ضيف:

كان شوقي ضيف قد اعتمد في محاولته التّيسيريّة على عدّة مصادر، ويمكن ملاحظتها من خلال كتاب "تيسير النّحو التّعليمي"، فقد كان يذكر عددًا مُتنوّعًا من المصادر بعد كلّ موضوع نحويٍّ يبحثه، وكلّ مصادره كانت ترجع إلى التّراث النّحوي القديم، ويمكن أن تُصنَّف هذه المصادر على النّحو الآتي:

1- كتاب الردّ على النّحاة:

هذا يُعدّ مصدره الأساس الذي بنى عليه رؤيتَه التّيسيريّة، وقد أُعجِب بها أيَّما إعجاب، وقد رأى في أفكاره السّبيل القويم نحو التّيسير.

وإذا كان ابن مضاء نفسه لم يجِد من يستمِع إلى صرخته، وحاله ينادي في النّاس «حطِّموا نظريّة العامل حطِّموا الأقيِسة والعِلَل حطِّموا كلّ ما لا يفيد نطقًا حتّى نرفع كلّ الحواجز التي تعوق فَهم مسائل النّحو فهمًا صحيحًا قائمًا على الحقائق اللغويّة

المَحسوسة، غير أنّ هذا النّداء... لم يستجِب له نُحاة المغرب ولا نُحاة المشرق في العصور الوسطى»[1]

ويرى شوقي ضيف أنّه من المناسب: «أن نستجيب لهذا النّداء حتّى يُخلّص النّاس من صعوبات النّحو التي ترهقهم من أمرهم عسرًا... فقد مهَّدَ الطّريق ابن مضاء أمامنا... فننصرف انصرافًا تامًّا عنها (نظرية العامل) وعن كلّ ما يتّصل بها، وهل من ريب في أنّ إلغاءها يُتيح لنا أن نصنّف النّحو بشكل آخر تستمرّ فيه موادّ النّحو القديمة... ولكن بغير نسيجها، ويُكيَّف على أصل آخر هو العناية بأحوال الكلمات لا بالعوامل»[2]، وهذا يعني أنّه جعل مبدأه في التّيسير ترك نظريّة العامل دون التخلّي عن النّحو المَوروث، ولكن يتصرّف فيه حسب ما تستدعيه أحوال الكلمات من انسجام داخل الأبواب النحويّة، بجمع النّظير إلى نظيره، ويتمّ بهذا تصفية النّحو «من شوائب التّقديرات للعوامل والمعمولات المُضمَرة والمَحذوفة، ومن شوائب التّعليلات الثّواني والثّوالث وشوائب الأقيسة والتّمارين غير العمليّة»[3].

وهذا لا يعني أنّ شوقي ضيف أخذ بكلّ آراء ابن مضاء حتّى الجزئيّة منها، فابن مضاء مثلًا كان يرى إلغاء الضّمير المُستتِر جوازًا في مثل: زيد قام، ووُجوبًا في مثل: أقوم، ونقوم، وتقوم، وقال: «إنّ الفعل يدلّ على هذا الضّمير بمادّته كما يدلّ عليه اسم الفاعل في مثل قائم، وبالمثل ألغى الضّمائر المُتّصلة البارزة الدالّة على العدد في مثل قاما وقاموا وقُمن، ورآها علامات أو إشارات تدلّ على العدد»[4].

بل رأى شوقي ضيف أن متابعته في هذه المسائل «تحدث اضطرابًا في باب الفعل والفاعل إذ تكون عندنا أفعال لها فواعل، وأفعال لا فواعل لها ممّا يحدث بلبَلة في أذهان النّاشئة، ومن هنا (ضيف) كنت أرى أن يظلّ النّحو التّعليمي مُعتمِدًا بفكرة

[1]- ابن مضاء: الردّ على النحاة (مدخل)، ص47.

[2]نفسه، ص48.

[3]- شوقي ضيف:تيسير النحو التعليمي، ص25.

[4]- ينظر: الرد على النحاة (مدخل)، ص91-93. وينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص19.

الضّمائر المُستتِرة والمُتّصِلة البارزة وإعرابها فواعل، أخذًا بقانون الاطّراد في وَضع القواعد حتّى لا تحدُث فيها خلخَلة وبَلبَلة».[1]

ويظهر أنّ شوقي في البداية ذهب إلى ما رآه ابن مضاء في الضّمائر المَذكورة، ثمّ تراجع عنه، فقد قال في المدخل الذي صدَّر به كتاب ابن مضاء: «فليس من الضّروري أن يكون لكلّ فعل فاعل، فقد يوجد الفعل ومعه الفاعل وقد يوجد ويُحذَف الفاعل، لأنّه يدلّ عليه حينئذٍ بنفسه».[2]

2- النّحو البصري:

فالنّحو البصري كان أحد مصادره للتّيسير، والحقّ أن شوقي ضيف لم يتقيّد بمَذهب نحوي في تيسيره النّحو التّعليمي، وإنّما كان يجتهِد ويحاول أن يختار الأيسَر والمناسب لطبيعة اللّغة، فهو يعرِض لأقوال النّحاة، ويُدقّق النّظر فيها وما بدا له فيه أنّه الصّواب أخذ به، ومن ذلك تعرّضه لكاد وأخواتها، أو ما أسماه النّحاة بأفعال المقاربة، فجمهور النّحاة يذهبون إلى أنّها تعمل عمل كان، فالمرفوع بعدَها اسمُها والمَنصوب خبرُها، وذهب سيبويه والمبرّد إلى أنّ أفعال المقاربة لا بُدّ لها من فاعل لأنّه لا يكون فعل إلّا وله فاعل.[3]

وقد اختار من هذين القولَين ما ذهب إليه البصريّان سيبويه والمبرّد، وإن كان المتأخّرون قد خالفوهما في هذا -أعني كون المرفوع بعد أفعال المقاربة فاعل وليس اسمًا لها- وعلّل شوقي اختيارَه هذا، هو «أنّ قولَ الجمهور لا يُمكن الأخذ به في مثل: عسى أن يقوم وكاد زيدٌ أن يقومَ، لأنّ "أنّ" والفعل في تأويل مصدر، والمصدر لا يكون خبرًا عن الذّات، فلا يُقال: زيد القيام، أو عسى زيد القيام، وبذلك لا يستقيم إعراب كاد وأمثالها من أفعال المقاربة ناقصة، فلم يبقَ أمامَنا إلّا أن نأخذ بقول سيبويه والمبرّد، وهو أنّ كاد

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص35-36.

[2]- ابن مضاء: الردّ على النحاة (مدخل)، ص57.

[3]- المبرد: المقتضب، ج1، ص68.

وأخواتها إمّا أن تُعدّ أفعالًا مُتعدِّية فبعدها فاعل ومفعول، وإمّا أن تُعدّ أفعالًا قاصرة أو لازمة فبعدَها فاعل مرفوع ومصدر مؤوّل حُذِف معه حرف الجرّ توسُّعًا والأولى أن نعرِب ما بعدها فاعلًا ومفعولًا به»[1].

والمهمّ هو أنّ المصادر النحويّة البصريّة كانت مرجعًا أساسيًّا في تيسير النّحو وخصوصًا كتاب سيبويه وكتاب المبرّد، وكتب المتأخّرين منهم كحاشية الصّبّان (ت1206ه) على الأشموني والهمع للسيوطي (ت917ه) وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري (ت905ه) ومغني اللبيب لابن هشام (ت761ه) وكثير من شُرّاح الألفيّة المتأخّرين.

3- النّحو الكوفي:

اعتنى بالنّحو الكوفي كثير من المُحدَثين الذين طرقوا تجديد النّحو، ورأوا فيه أنّه يخلُو من الغُلُوِّ في التأويل والتّقدير.

ومن هنا دعا بعض النّحاة المُحدَثين إلى اعتماد النّحو الكوفي في التّيسير، بل رأى كلّ المحاولات إن لم تعتمِد على النّحو الكوفي إلى جانب النّحو البصري «ستظلّ تعاني نقصًا كبيرًا ما دامت قصَرت جهدها على النّحو البصري وحدَه، أو النّحو الذي وصل إلينا... فإذا أرادوا نحوًا تتمثّل فيه العربية تمثُّلًا صادقًا فينبغي أن لا نقتصِر على مذهب بعينه».[2]

وهذا ما جعله شوقي ضيف نَصب عينيه، فقد أفاد من الكوفيّين كما أفاد من البصريّين، ويظهر هذا في كثير من المسائل التي ذهب فيها مَذهَب الكوفيّين.

من ذلك إلغاء مُتعلّق الظّرف والجار والمَجرور حين يقعُ خبرًا في مثل: محمّد عندك، ومحمّد في المنزل، فإنّ كثيرًا من النّحاة المتأخّرين يذهبون إلى أنّه ليس الظّرف هو الخبر

[1]- شوقي ضيف: تيسير النّحو التعليمي، ص101-102. وينظر: سيبويه: الكتاب، ج3، ص

[2]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص464.

ولا الجار والمجرور، وإنّما الخبر محذوف يُقدَّر بكائن أو مُستقِر، ويُعلّق الظّرف أو الجار والمجرور بذلك، وقد ذهب شوقي ضيف إلى أنّ الأولى في هذا: «أن تأخذ برأي الكوفيّين القائلين بأنّه لا مُتعلَّق ولا تقديرَ في الظّرف والجار والمجرور... بل هما أنفسهما الخبر ولا مُتعلَّق هناك ولا مَحذوف، وكلّ ذلك يحكم إلغاء هذا المتعلّق في النّحو التّعليمي، إذ يقوم على تصوّر تقدير في الكلام لا حاجة إليه»[1].

ومن ذلك اعتبار "كان وأخواتها" أفعالًا خِلافَ ما ذهب إليه البصريّون من اعتبارها أفعالًا ناسخة ناقصة «والاسم المرفوع بعدَها اسمٌ لها والمَنصوب خبرها، والواقع -في نظر ضيف-أنّه ليس خبرًا لها- إذا أخذنا أنفسنا بالدقّة في الإعراب، وإنّما هو خبر للاسم المرفوع بعدها، ورأي الكوفيّين أدقّ من الوِجهة العلمية الخالِصة، لأنّ قاعدةَ كان مُطّردةٌ عندهم، فهي دائمًا تامّة ويليها فاعل مرفوع وقد يليها منصوب، وحينئذ يُعرَب حالًا، وبذلك لا توزع بين تامّة وناقصة»[2].

وهذه الأمثلة وغيرها كثير ممّا اعتمدَه شوقي ضيف في تيسير النّحو وتجديده، إلّا أنّه ينبّه هنا إلى أنّ المصادر الكوفيّة التي وصلَتنا هي قليلة، ولم تكن خالصة للنّحو وحده، ومن هذه المصادر:

- معاني القرآن للفرّاء (ت207) وهو في الأصل كتاب في التّفسير، إلّا أنّه اعتنى اعتناءً شديدًا بالمسائل النحويّة من وِجهة نظرٍ كوفيّة.

- مجالس ثعلب (ت291ه) «وتُسمّى أيضا مُجالسات ثعلب... اشتمَلت على ضُروب شتّى من علوم العربيّة وضمّت في تضاعيفِها كثيرًا من المسائل النحويّة على مَذهب الكوفيّين»[3].

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص81.

[2]- نفسه، ص90-91.

[3]- أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب: مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1956، ص23-24.

- شرح ديوان أبي الطيب المتنبّي المُسمّى "التّبيان في شرح الدّيوان" لأبي البَقاء العُكْبري (ت616هـ): وقد تضمّن كثيرًا من المسائل النحويّة، و «كان ينصر المذهب الكوفي»[1]، وحين يُورِد المسائل النحويّة كثيرا ما يقول: «أصحابنا أو احتجّ أصحابنا»[2]، يقصِد الكوفيّين من النّحاة. وهذه أهمّ المصادر الكوفيّة التي وصلتنا.

ويبدو أنّ شوقي ضيف لم يرجِع إليها بنفسه، وإنّما كان يعود إلى الكتب التي عرَضت لنحو الكوفيّين -وهي ليست لكوفيّين- كهَمع الهوامع للسيوطي(ت911هـ) والمغني لابن هشام (ت761هـ) وشرح الأشموني (ت900هـ) وحاشيته الصبان عليه، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري (ت577هـ) وغيرها، وهذه كتب نحويّة على المذهب البصري، إلّا أنّها كانت تعرِض في طيّاتها إلى المسائل النحويّة الكوفيّة.

ولعلّ الذي صرَفه عن الرّجوع إلى المصادر الكوفيّة عُسر البحث فيها؛ إذ هي كتب لم تكن نحويّة خالصةً كما ذكرنا.

4- استفادته من المحاولات التيسيريّة المعاصرة له:

لقد استفاد ممّا كتبه مُعاصروه، واطّلع على كثيرٍ منها، ومن اقتراحاتها، كمُحاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النّحو" واستفادته من اقتراحات وزارة المعارف المصرية (وزارة التربية) التي قدمتها (1938م) التي أخذت بكثير من آراء إبراهيم مصطفى التيسيريّة.

وكان ممّا استفاده شوقي ضيف من وزارة المعارف (وزارة التربية) إلغاء الإعرابين التّقديري والمحلّي في تعليم النّاشئة، «فلا يُقال في مثل: الفتى إنّه مُعرَب بحركة مقدّرة على آخره منَع من ظهورها التعذّر، ولا في مثل: القاضي إنّ حركَتي الرّفع والخفض مُقدّرتان فيه وإنّ الثِّقَل منع من ظهورها، ولا في مثل :غُلامي إنّ معرَب بحركة مُقدّرة منع

[1]- أبو البقاء العكبري: شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، تح: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، لبنان، ج1، دط، دت، ص: ط (المقدمة).

[2]- نفسه، ص: ط. (المقدمة)

من ظهورها حركة المُناسَبة»[1]، وكذلك الحال مع الإعراب المحلّى في الجمل، فلا يُقال مثلًا في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب حين إعرابها أنّه لا محلّ لها من الإعراب.

ولكن يكتفي بذكر الجملة مثل جملة اعتراضيّة أو جملة ابتدائيّة ويكتفي في الجمل التي لها محلّ من الإعراب جملة خبريّة أو جملة حالية ولا يُقال في محلّ رفع أو نصب.

وكما أخذ بما رأته هذه اللّجنة، وبما أقرّه مجمَع اللغة العربية في عددٍ من المسائل والمُقترَحات، وكان أحيانًا يُخالِف ما تقترِحه اللّجنة أو المجمَع اللّغوي، ومن ذلك توحيد ألقاب الإعراب والبناء، فاللّجنة الوزارية رأت الاكتفاء بألقاب البناء (الضمّ والفتح والكَسر والسّكون) ورأى المجمَع الإبقاء على ألقاب الإعراب (الرّفع والنّصب والجرّ والجَزم)، وكان من رأي شوقي ضيف «أن لا ضرورةَ لتوحيد ألقاب الإعراب والبناء، بل لعلّ التّفرقة بين المَجموعتَين من الألقاب ضروريّة للنّاشئة كي يُميّزوا بين ألقاب الإعراب المنوّنة وألقاب البناء التي يمتنِع تنوينها في الكلام»[2]، ويكتفي المُعرِب في حال الإعراب على أحد الألقاب ولا يجمَع بينها، فيقول مثلًا: مبتدأ مرفوع ويكتفي ولا يزيد على مرفوع وعلامة رفعة الضمّة، لأنّ الضمّ ألقاب البناء، ويُعرَب على هذا النّحو المنصوب والمجرور.

ثانيًا: أُسس التّيسير النّحوي لدى شوقي ضيف

لقد بينّا فيما سبق أنّ التّيسير عند شوقي ضيف مرّ بثلاث مراحل، وفي هذه المراحل كانت تتّضح له الأسس التي ينبغي أن يُبنى عليها التّيسير النّحوي التّعليمي، فقد اقترح ثلاثة أسس في مدخل كتاب "الردّ على النّحاة"، وهذه الأسس هي:[3]

1- إعادة تنسيق أبواب النّحو، بحيث يُستغنى عن طائفة منها بردّ أمثلتها إلى الأبواب الباقية.

2- إلغاء الإعراب التقديري في المفردات والمحلّي في الجمل.

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص79-80.

[2]- نفسه، ص40.

[3]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص4.

3- أن لا تُعرَب كلمة لا يُفيد إعرابها أيّ فائدة في صحّة النّطق مثل: أدوات الاستثناء وأدوات الشّرط.

وأضاف أساسًا رابعًا سنة 1977م، لمّا قدّم مشروعَه إلى مجمَع اللغة العربية في تيسير النّحو، وهو:

4- وضع تعريفات وضوابطَ دقيقة لأبواب من النّحو كالمفاعيل.

وأضاف الخامس والسّادس في تأليف كتابه "تجديد النّحو"، وهذين الأساسين بسطَ القول فيهما في مؤتمَر مجمَع اللغة العربية سنة 1981، وهما:[1]

5- حذف زوائد كثيرة في أبواب النّحو تتصل بالشّروط والصّيغ النّادرة والأحكام التي تغني عنها الأمثلة وغير ذلك.

6- زيادة إضافات لأبواب ضروريّة.

وهذه هي الأسس التي بنا شوقي ضيف عليها محاولته التّجديديّة، قد أخذت منه عمرًا طويلًا، من سنة 1947م إلى سنة 1986م.

وقد فصّل هذه الأسس في كتابيه "تجديد النّحو" وَ"تيسير النّحو التعليمي" ووضّحها أحسن توضيح، وقد دار مضمونُها بين تَلخيص واستِكمال لِما يحتاجُه النّشء في تعلّم النّحو العربي.

وبهذا يكون في نظره قد حقّق أملًا طال انتظاره بتجديد النّحو على مِنهاجٍ سديد، يُذلّل صِعابه ويُعين على تمثّل قواعده ويدفع العناء عن تحصيله، وهذا ما سنحاول تبيانَه وتفصيله في الآتي:

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص5.

الأساس الأوّل: تنسيق أبواب النّحو

كان غرضه من إعادة تنسيق أبواب النّحو «حتّى لا يتشتّت فكر دارس النّحو في كَثرة من الأبواب، تُوهِن قواه العقليّة »[1].

والقصد من تنسيق الأبواب النحوية هو أن يُستغنى عن عدد منها، وينقل عددا آخر إلى أبواب أخرى.وبعد التّنسيق الذي قام به شوقي ضيف أصبح شكل الأبواب النّحوية التي مسّها التّنسيق حسب الجدول الآتي:[2]

1- الميزان الصرفي	لا حاجة إليه
2- الإعلال	لا حاجة إليه
3- الإضافة	يُدرس في الصّرف
4- التّوابع	يُدرس في الصرف
5- كان وأخواتها	تُنقَل إلى باب الحال
6- ما- لات- لا العاملة عمل ليس	تُنقَل إلى باب المبتدأ والخبر
7- كاد وأخواتها	هي من المفعول به
8- ظنّ وأخواتها	هي من المفعول به
9- أعلم وأرى	هي من المفعول به
10-الاشتغال	من المفعول به أو المبتدأ
11-التنازُع	يعمل الثاني دائمًا
12-الصفة المشبّهة	من باب التّمييز
13-اسم التفضيل	من باب التمييز
14-التعجب	من باب التمييز
15-كنايات العدد	من باب التمييز

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو،ص4.

[2]- محمد عيد: قضاياامعاصرة، ص16-17. وينظر: شوقي ضيف:تيسير النحو التعليمي، ص49-55.

16- الاختصاص	من باب التمييز
17- المدح والذم	يعرب المخصوص بدلًا
18- الإغراء	يُضمّ لباب الذكر والمحذوف (المفعول به)
19- التحذير	يُضمّ لباب الذكر والمحذوف (المفعول به)
20- التّرخيم	لا حاجة إليه
21- الاستغاثة	يُضمّ إلى باب النّداء
22- الندبة	يُضمّ إلى باب النّداء

وبهذا التّنسيق يرى شوقي ضيف أنّه أبقى الأبواب الأساسيّة للنّحو وهي خمس وعشرون بابًا: باب المبتدأ والخبر، باب إن وأخواتها معها لا النافية للجنس، باب الفاعل، باب نائبه، باب المفعول به، باب المفعول المطلق، باب المفعول فيه، باب المفعول لأجله، باب المفعول معه، باب الاستثناء، باب الحال، باب التمييز، باب العدد، باب حروف الجر، باب الإضافة، باب إعمال المصادر والمشتقّات، باب النّعت، باب التوكيد، باب العطف، باب البدل، باب النّداء، باب أسماء الأفعال، باب ما لا ينصرِف، باب إعراب المضارع ونصبه وجزمه، باب نونَي التوكيد.[1]

وحذف ثمانية عشر بابًا من النّحو المَذكورة في الجدول، إذا استثنينا الأربع الأولى لتعلّقها بالصّرف.

ويرى محمّد عيد أنّ شوقي ضيف «الذي استغنى عنه فعلًا -على رأيه- ثلاثة أبواب مهمّة: بابان في الصّرف هما: الميزان الصّرفي والإعلال والإبدال، وباب في النّحو هو باب الترخيم».[2]

وقد أبانَ شوقي ضيف مقصودَه من الحذف أو الاستغناء، فقال: «جميع صيغ الأبواب المَحذوفة لم تخرج من النّحو بل لا تزال مبثوثة فيه، وغاية الأمر أنّها رُدّت إلى

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص55-56.

[2]- محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية، ص18.

أبوابها الأساسيّة لتعرض مع صيغها المختلفة»[1] وعلى هذا فالنّحو بقى محافظًا على هيكله العام «وكلّ ما هناك أنّه حذفت بعض أبوابه الفرعيّة أو بعض تفريعاته طلبًا لاستيعاب قواعده في صورة مُبسَّطة تستطيع النّاشئة أن تستسيغها وتتمثّلها في يُسر دون أن تنفق في النّحو ما تنفق الآن من عناء»[2].

وقد اعتمد في هذا التّنسيق في كثير منه على آراء الكوفيّين وبعض البصريّين، ولهذا لم يُوافق عليه في كثير من المسائل؛ لأنّه كان ينظر إلى تيسير قواعد النّحو ولو كان على حساب قوّة الحجّة للمُخالف، فيختار القول الأيسَر على النّاشئة ولو كان قولًا ضعيفًا أو خالفه جمهور النّحاة، ونحن نذكر بعض النّماذج التي تدلّ على ذلك:

1- كان وأخواتها:

أوّل المحذوفات عند شوقي ضيف كان وأخواتها، وقد ردّها إلى باب الحال، وأعرَب اسمَها فاعلًا والاسم المنصوب حالًا[3]، مُخالِفًا ما عليه البصريّون من أنّ المرفوع اسمها والمنصوب خبرها، وهذا الإعراب في نظره «يُعدّ... خللًا كبيرًا دخل الجملة الفعليّة فإنّ الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعًا فعل ناقص لا فاعل له، والمرفوع التالي ليس فاعلًا بل هو اسم لها، والمنصوب لا يدخل في منصوبات الجملة الفعليّة بل هو خبر منصوب، والخروج من هذا الخلل اليسير سهل غاية السّهولة بفَضل مدرسة الكوفة، فإنّ الفعل عندها في باب كان وأخواتها فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللّازمة التي لا تكادُ تحصى في العربيّة»[4].

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص56.

[2]- نفسه، ص56.

[3]- محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي:مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، الهيئة العلمية لشؤون المناهج، القاهرة، دط، 1984، ص277.

[4]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص12.

وعلى هذا يعرب الاسم المرفوع بعد كان وأخواتها على أنّه فاعل والمَنصوب على أنّه حال واستشهد لصحّة مذهب الكوفة بأنّ كان تأتي لازمة مثل كان الأمر أي: حدَث[1]. ويمكن ردّ هذا الاحتجاج بما عليه أغلب النّحاة من كون الحال لا تأتي إلّا بعد جملة تامّة، و"كان" كما هو معلوم لا يُشكِّل جملة تامّة باسمها فقط، وإنّما تحتاج إلى خبر يُتمّ معنى الجملة، فلا يمكن مثلًا أن نقول: كان الطّقس ونسكُت، لأنّ المستمِع ما زال يتطلّع إلى خبر يُتمّم معنى الجملة، أمّا الحال التي تأتي بعد جملة تامّة في مثل: نام الولد خائفًا، فهذه الحال يمكن حذفُها ويبقى المعنى تامًّا[2]، لأنّ «من شروط الحال أن تأتي بعد تمام الكلام، ولم يوجد ذلك في كان النّاقصة التي وقع فيها الخلاف، دون التامّة»[3]، وقال الرّضي: «إنّما سُمِّيت ناقصة لأنّها لا تتمّ إلّا بالمرفوع بها كلامًا بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامّة»[4].

أمّا اعتبارها مثل الأفعال اللّازِمة، فيُقال في هذا: إنّ الأفعال اللّازمة إذا أسقَطنا منها الحال بقي المعنى تامًّا، تقول: بزغت الشّمس منيرة، فإذا اكتفيت بالفاعل وقلت بزغت الشمس صحّ المعنى وهو كلام تامّ، ولو أسقطت بزغت الشّمس وجئت بفعل لازم من أخوات كان وأدخلتها على الشّمس منيرة صحّت مثل كانت الشّمس منيرةً، ولو أنّك أتيت بمَرفوعها فقط لم يكن المعنى تامًّا، مثل قولك: كانت الشّمس، وهكذا يكون الحال في سائر الأمثلة التي ساقَها شوقي ضيف للتّدليل على الفاعل والحال.[5]

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص12.

[2]- خليل حميش، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي: رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، كلية الآداب، 2014، ص61.

[3]- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، دت، ص132.

[4]- الرضي: شرح الكافية، ج2، ص1023.

[5]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص12.

زيادة على ماسبق فشوقي ضيف –يظهرلنا - أنه مُضطرِب، وذلك أنّه عرف الحال بأنّه: «صفة لصاحبها نكرة مؤقّتة مَنصوبة مثل: أقبَل زيدٌ راضيًا»[1]؛ فهنا ذكر أنّ الحال تأتي نكرة ووضح فيما بعد بأنّ ذلك في الغالب، والحقيقة أنّها نكرة عند جمهور النّحاة بما فيهم الكوفيّون، إلّا أنّهم قالوا: «إذا تضمّنت الحال معنى الشّرط صحّ تعريفها، وإلّا فلا، فمثال ما تضمّن الشّرط: زيد الرّاكبَ أحسن منه الماشي، فالرّاكب والماشي حالان.... إذ التّقدير: زيدٌ إذا ركب أحسن منه إذا مشى»[2].

ولمّا جاء الحديث عن عامل الحال الذي يذكره النّحاة كثيرًا في كتبهم، ولأنّ شوقي ضيف لا يقول بالعامل لم يتحدّث عنه، واكتفى بالقول عن الحال «إنّها تأتي بعد جملة تامّة اسميّة مُكوَّنة من مبتدأ وخبر، أو فعليّة مُكوَّنة من فعل وفاعل»[3] ، وهنا نتساءل كيف تكون الجملة تامّة في كان وأخواتها عِند ذِكر مرفوعها فقط؟ فهل قائم في قولنا: كان زيد قائمًا وقع بعد جملة تامّة مُكوَّنة من فعل وفاعل باعتبارها تامّة مثل الفعل اللّازم؟ وهذا لا يقول به أحد من النّحاة.

فإذا تبيَّن ما ذكرناه كان القرار الذي اتّخذه المجمَع وهو «الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المُقرَّر في كتب النّحو (دون) ضمّه إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالًا»[4] صحيحًا، وهناك حجج كثيرة تُبطِل ما ذهب إليه شوقي ضيف واعتماده على المذهب الكوفي في هذا اعتماد على قول ضعيف في النّحو.

وفضلًا عن ذلك، فباب كان من أشيع أبواب النّحو، ولا تيسير في حَذفه، بل الذي ذهب إليه ضيف يحدث بلبَلة وخَلطًا، فالدّارسون قد اعتادوا على أنّ كان وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر، مثل: إنّ وأخواتها التي لم تُحذَف من أبواب النّحو، والدّارسون يعلَمون أنّها تنصب الاسم وترفع الخبر.

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص182، 184.

[2]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، ج2، ص150-151.

[3]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص183.

[4]- محمد شوقي أمين و إبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص279.

وقد حذف شوقي ضيف باب "ما" و"لا" و"لاتّ" المشبّهات بليس، وليس قد ألحقَها النّحاة بكان، ونحن نرى أن تبقى على حالها، لأنّ أحكامَها أحكام ليس، وهي من أخوات كان.

وثالث الأبواب المَحذوفة "كاد وأخواتها" أوما يُسمّى بأفعال المقاربة وقد ضمّه إلى باب المفعول به، واعتمد في رأيه هذا على رأي سيبويه -في زَعمه- فقد عدّ كاد وعسى فعلين مُتعدّيَين، والمرفوع بعدها فاعل وجملة المضارع التالية لها مفعولا به.

والذي يرجِع إلى سيبويه يجده يربِط بين "كاد وأخواتها" و"كان" لأنّ كلّا منهما يحتاج إلى اسم وخبر، فهو لا يذكر عسى -وهي من أفعال المقاربة- إلّا ويذكر معها كان، يقول سيبويه: «ومثل ذلك: عسى يفعل ذاك، فصارت: كدت ونحوها بمنزلة كنتُ عندَهم، كأنّك قلت: كِدت فاعلًا، ثمّ وضعت أفْعَل في موضوع فاعلٍ، ونظير هذا في العربية كثير»[1]

وينقُل شوقي ضيف عن سيبويه أنّه قال: «من العرب مَن يقول عسى يفعل يُشبّهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب، (ويفسّر هذا بقوله) أي أنّها مفعول به»[2]، لكنّ سيبويه لم يُكمِل فكرته، وشوقي قد قطع كلامه، وبإتمامه يتّضح ما يقصده سيبويه، يقول: «ومن العرب من يقول: عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغُوَيْرُ أبؤسًا، فهذا مَثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان»[3] كأنّهم قالوا: كاد الغوير أن يكون أبؤسًا، وهذا يناقض ما ذهب إليه شوقي ضيف وهو أنّه مفعول به. يوضّح ذلك أكثر ما قاله سيبويه بعد، وقد ذكر ذلك شوقي ضيف، ولكنّه لم يُكمِل نصّ سيبويه، لأنّه يخالف غرض ما أراد إثباته، يقول سيبويه: «ومثله (كاد) جعل يقول لا تذكر الاسم ها هنا، ومثله: أخذَ يقول، فالفعل ها

[1]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص11.

[2]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص100.

[3]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص158.

هما بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمّ، وهو ثمَّ خبرٌ كما أنّه ها هنا خبر، إلّا أنّك لا تستعمل الاسم فأخلصوا هذه الحروف للأفعال»[1]، وواضح من هذا أنّ جملة يقول، في أخذ يقول وجعل يقول في موضع نصب خبر، كما أنّها في كان يقول في موضع نصب خبر.

وما يذكره عن المبرد في أنّه تابع سيبويه في مثل كاد وعسى من أفعال المقاربة، وأنّه لا بدّ لها من فاعل، وإنّ المضارع بعد كاد وعسى مفعول به.[2]

يقال: إنّ المبرّد قد أفرد لها بابًا بعنوان: الأفعال التي تُسمّى أفعال المقاربة، وقال فيه: «اعلم أنّه لا بدّ لها من فاعل، لأنّه لا يكون فعل إلّا وله فاعل، وخبرها مصدر لأنّها لمقاربته... وذلك قولك: عسى زيدٌ أن ينطلق» فقول المبرد هنا وخبرها مصدر، ومثّل له بقوله: عسى زيد أن ينطلِق، وقال في التّعليل: «لأنّ عسى إنّما خبرها الفعل مع أنّ أو الفعل مجرّدًا... لأنّ عسى فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها، ألَا ترى أنّك تقول: كان زيدٌ ينطلق فموضعه نصب، فإن قلت: منطلِقًا لم يكن إلّا نَصبًا»[3] وهذا الذي قاله المبرد يتوافق مع ما قاله سيبويه سابقًا: «فالفعل هنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب... وهو ثَمّ خبر كما أنّه هنا خبر»[4]، وبهذا يكون سيبويه والمبرّد متّفقان في الإعراب وفي تفسير المعنى.

وهذا الذي قرّره عبد الخالق عظيمة بقوله: «والذي أراه أنّ سيبويه والمبرّد يرَيان أنّ أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها، وكذلك الجملة بعدها، وتفسيرهما هذه الأفعال بقارَبَ أو دَنَا إنّما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب»[5] وهذا فيه ردّ على شوقي ضيف الذي اعتبر أنّ قول سيبويه: عسيت أن

[1]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص160.
[2]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص100.
[3]- نفسه، ج3، ص70.
[4]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص160.
[5]- المبرد: المقتضب، ج3 ص69

تفعل مثل قولك: قاربت أن تفعل، ورأى أنّ هذا يفيد أنّ ما بعد عسى فاعلًا ومفعولًا به.[1]

وبهذا يكون ما ذهب إليه شوقي ضيف من أنّ أفعال المقاربة «إمّا أن تُعدّ أفعالًا متعدّية فيعدّها فاعل ومفعول، وإمّا أن تُعدّ أفعالًا قاصرة أو لازِمة فبعدها فاعل مرفوع ومصدر مؤوّل حذف معه حرف الجر توسّعًا، والأَولى أن نعرب ما بعدها فاعلًا ومفعولًا به»[2]، بناء على تفسيره قول سيبويه والمبرّد أنّ عسى بمعنى قارَب في مثل: عسى أن تفعل أو بمعنى دَنا أو قرُبَ، وهذا تفسير يردّه على ما ذكرناه سابقًا عن المبرّد سيبويه.

وبناء على هذا الذي ذكرناه، نرى أنّ قرار المجمَع «الإبقاء عل المُقرَّر في كتب النّحو ولا يرى ضمَّه إلى باب الفعل»[3] كان صائِبًا، وهذا القرار كان نتيجة ردّ أغلب أعضاء لجنة الأصول لِما ذهَب إليه شوقي ضيف، ورأت الأقليّة أنّ ضمّ باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل أيسر لنا والأقرب إلى أذهان النّاشئة من جعلها بابًا مستقلًّا[4]، وهو أيسَر على الدّارسين وأقرب مُتناوَلًا من جعله مفعولًا به أو منصوبًا على نزع الخافض[5]، وقد أدرج ضيف كاد وأخواتها في المفعول به في كتابه تجديد النّحو، بناء على رأيه فيها أنّها فعل يتعدّى إلى مفعول به واحد يقع جملة في أفعال المقاربة[6]، وقد ألغى باب ظنّ وأخواتها وباب أعلم وأخواتها.

فمن أخوات ظنّ: حجا، عدّ، زعَم، جعل، هب، وجد، ألفى، درى، علم، ظنّ، حسِب، خال، رأى، صير، أصار، ترك، اتّخذ، وألحق بها قوم سمِع، صادَف، فرأى شوقي ضيف أنّ هذه الأفعال ينبغي ذِكر أمثلتها المَشهورة في باب المفعول به المتعدّد، ولا حاجة

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص100.

[2]- نفسه، ص101-102.

[3]- محمد شوقي وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص280.

[4]- نفسه، ص280. (الهامش)

[5]- ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1984. ص174-175.

[6]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص165.

إلى أن يُقال إنّ أصلهما مبتدأ وخبر، وهكذا مع أعلم وأخواتها، وهي: أعلم، أرى، أنبأ، نبأ، وخبّر، فينبغي إلغاء هذا الباب وإلحاقه بباب المفعول به المتعدّد.[1]

وقد أيّد مجمَع اللّغة بالقاهرة ما ذهب إليه شوقي ضيف، وجاء في قرار المجمَع: «يرى المجمَع وضع باب ظنّ واعلم وأرى في باب الفعل المتعدّي على أن يكون ذلك خاصًّا بالنّاشئة»[2].

وقد اعتمد في هذا شوقي ضيف على ما ذهب إليه السُّهيلي من أنّها «بمنزلة أعطيت في أنّها استعملت مع مفعولها ابتداء، قال: والذي حمل النحويّين على ذلك أنّهم رأوا أنّ هذه الأفعال يجوز ألّا تذكَر، فيُكوَّن من مفعوليها مبتدأ وخبره، قال: وهذا باطل بدليل أنّك تقول: ظننت زيدًا عَمرًا، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلّا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت»[3] وردّ عليه ذلك ابن حيان، وقال: «والصّحيح قول النحويّين وليس دليلهم ما توهّمه بل دليلهم رجوع المفعول به إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال»[4].

وقد شعر النّحاة منذ سيبويه أنّ هذه الأفعال لها ما يميّزها عن الأفعال الأخرى المتعدّية واللّازمة منها، ولذلك قال سيبويه: «والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان، لأنّهما إنّما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقينًا أو شكًّا أو علمًا، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربت وأعطيت»[5]، ولذلك قسّم النّحاة ظنّ وأخواتها إلى أفعال قلوب وأفعال تحويل،

[1]- شوقي ضيف:تيسير النحو التعليمي، ص109-110. وينظر: تجديد النحو، ص165-166.

[2]- محمد شوقي وإبراهيم الترزي، مجموعة القرارات العلمية، ص281.

[3]- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص486.

[4]- نفسه، ص487.

[5]- سيبويه: الكتاب، ج2، ص366.

فأفعال القلوب تتعلّق بالاعتقاد من يقين ورُجحان وشكّ، وهذا ما أشار إليه سيبويه، مثل: ظنّ، حسب، علم، خال، وغيرها، وأفعال التحويل مثل: صار، جعل، اتّخذ.[1]

والذي أرى صوابه في هذا أن تبقى هذه الأفعال على حالها لأنّها من النّواسخ التي لها تعلّق بالمبتدأ والخبر، ولها من الأحكام ما ليس لغيرها من الأفعال، ولما تسلسل وترابط فيما بينها، وليس من التّيسير تشتيت مثل هذه الأبواب المترابطة حول نواة الجملة الاسمية، وحتّى لا يحدث خلل عند المتلقّي المبتدئ أو النّاشئة كما يعبّر شوقي ضيف، وعند المتلقّي المنتهي من أصحاب الدّراسات العليا عند دراستها، والتّيسير بعد ذلك واسع في هذه الأبواب، بحَذف التمارين غير العملية، والشّواهد الغريبة والأمثلة المتخيَّلة، وهو ما تحفل به أبواب ظنّ وأخواتها وباب أعلم، ويمكن الاقتصار على بعض هذه الأفعال وبعض القضايا المتعلّقة بها في كلّ مرحلة ثمّ يزداد شيئًا فشيئًا[2].

وعمومًا، إنّ شوقي ضيف في حذف الأبواب النحوية أحيانًا كان مصيبًا في حذف بعض الأبواب والإبقاء على أمثلتها للنّاشئة، كالذي فعله مع باب الاشتغال وباب التنازع.

وفي بعضها الآخر كان مُجانِبًا للصّواب كالذي رأيناه في تعامُله مع النّواسخ، ولذلك رأينا بعض القرارات المَجمعيّة كانت تقبل منه وتوافقه على ما يراه، وفي بعضها الآخر كانت ترفض.

الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التّقديري والمحلّي

هذا الأساس استَوحاه من كتاب ابن مضاء "الردّ على النّحاة" ويُقصَد به ما لا تظهر الحركات على آخره من الكلمات والجمل فَلا حاجة إلى تقدير الإعراب فيه، وأضاف إلى هذا إلغاء تقدير مُتعلّق الظّرف والجارّ والمَجرور، وإلغاء تقدير ناصب المضارع، وإلغاء

[1]- ابن عقيل: شرح الألفية، ج2، ص28-29، 40.

[2]-أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية، ص246.

تقدير العلامات الفرعيّة في الإعراب، وتوحيد ألقاب الإعراب والبناء، ويُمكن توضيح ذلك في الشّكل الآتي[1]:

الأسماء المنقوصة والمَقصورة	يُقال في إعرابها: محلّها الرّفع أو النّصب أو الجرّ
الأسماء المبنيّة	يُقال في إعرابها: محلّها الرّفع أو النّصب أو الجرّ
الجمل التي لها محلّ من الإعراب	جملة خبر أو حال أو مفعول به
وتعلّق الظرف والجار والمجرور	يُستَغنى عن ذكره ويقوم الظرف والجار والمجرور مقامه
أنّ المُضمَرة بعد فاء السببية وواو المعية ولام الجحود والتّعليل ولكي وحتّى وإذن وأو	يُستَغنى عنها في نَصب المضارع بعد هذه الأدوات
علامات الإعراب الأصلية والفرعية	يكتفى بعلامات الإعراب

وهذا الذي رآه شوقي ضيف راعى فيه القُدرات العقليّة والذهنيّة للنّاشئة، و هذا قد يقبل منه بالنّسبة للمرحلة الابتدائية، كونهم لا يستطيعون تصوّر الإعراب التّقديري والمَحلّي، ولتجنّب أكثر من مصطلح في إعراب الأسماء المَنقوصة والمقصورة والمُضافة إلى ياء المتكلّم والأسماء المَبنية.[2]

لكن في المراحل المتقدّمة لا بدّ من اعتبار الإعراب التقديري والمحلّي والأخذ به، لأنّ النّحاة لمّا فصّلوا في إعراب الأسماء المعتلّة والأسماء المَبنية راعوا أمورًا منها:[3]

1- الأسماء المعتلّة تُثنّى وتُجمَع وتعود حروفها المعتلّة إلى أصولها مثل: فتى، فتيان، فتية، فتيات، القاضي، القاضيان، أقضية، وليست كذلك الأسماء المَبنية.

[1]- خليل حمّيش: جهود شوقي التجديدية، ص80.

[2]- شوقي ضيف:تيسير النحو التعليمي، ص57.

[3]- محمد عيد: قضايا معاصرة في الدّراسات اللغوية، ص23-24.

2- ظهور علامات الإعراب على بعض الأسماء المعتلّة، كالمَنقوص في حالة النّصب، مثل: رأيت قاضيًا، وأجبت داعيًا، وليس كذلك المبنيّات.

3- الأسماء المعتلّة لها جُذور يُكشَف عنها في معاجم اللّغة لمعرفة معناها.

وإلى إبقاء الإعراب التّقديري والمحلّي دونَ تعليل دعا اتّحاد المجامع اللغويّة الذي انعقد في الجزائر سنة 1976م موافقًا إقرار مَجمَع اللغة العربية بدمشق، وبه أخذ مجمَع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1979، وممّا جاء في قراره «يرى المجمَع أنّ ما تنتَمي إليه اتّحاد المجامع العربية من الإبقاء على الإعراب التّقديري والمحلّي دون تعليل (أي دون تكليف التّلاميذ تعليل خفاء الإعراب) فيه تيسير في تعليم النّحو العربي، ففي نحو: جاء القاضي، يُقال: القاضي مرفوع بضمّة مقدّرة، وفي نحو: جاء مَن سافر، يُقال: (من) فاعل محلّه الرّفع، وفي نحو: محمّد يحضر يُقال: (يحضر) جملة فعلية خبر»[1]

أمّا ما ذهب إليه شوقي ضيف من إلغاء المتعلّق العام للظّرف والجار والمجرور، في مثل: زيد عندك وزيد في الدّار، اعتمادًا على رأي ابن مضاء في عدّ الظّرف والجار والمجرور خبرًا، فهو مصيب فيه[2]، وقد قال ابن السراج فقد ذكر ابن عقيل أنّ أبا بكر ابن السرّاج «ذهب ... إلى أنّ كلّا من الظّرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قَبيل الجملة نقل عنه المذهب في الشيرازيات»[3]

والمقصود بهذا أنّه إذا قدر المحذوف مفردًا في مثل: زيد عند أي كائن أو مستقرّ عندك، فالخبر من قبيل المفرد، وإذا قدر فعل أي استقرّ عندك، فالخبر من قبيل الجملة، أمّا على ما ذهب إليه ابن مضاء وابن السرّاج، فالظّرف والمجرور أنفسها خبر وكذا إذا وقعا حالًا أو نعتًا، نحو: هذا زيدٌ وهذه فاطمة في البيت.

وبهذا أخذ مجمَع اللغة العربيّة بالقاهرة قرارَه، فقال: «لا ضرورة لذِكر مُتعلّق عام للظّرف والجار والمجرور»[4].

---

[1]- محمد شوقي وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلميّة، ص289.

[2]- شوقي ضيف:تيسير النحو التعليمي، ص57. وينظر: تجديد النحو، ص24-25.

[3]- ابن عقيل: شرح الألفية، شرح الألفية، ج1، ص211.

[4]- محمد شوقي ,وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص281.

وقد جاء قرار اتّحاد المجامع اللغويّة المُنعقِد بالجزائر سنة 1976م بالسّكوت عن ذِكر المتعلّق به في الظّرف والجار والمجرور.[1]

كما كان صائِبًا حين عدّ المضارع مَنصوبًا بعد لام التّعليل ولام الجحود وكي وإذن وأو التي بمعنى إلى أو إلّا، وبعد فاء السببيّة وواو المعيّة، دون حاجة إلى تقدير إن المضمَرة في هذه المواقع.

وقد اعتمد في هذا على رأي ابن مضاء، وعلى ما نقل عن الكوفيّين من أنّهم جعلوا الفعل المضارع مَنصوبًا بعد اللّام وكي وحتّى، أمّا بعد واو المعية وفاء السببيّة فجعلوه مَنصوبًا على الخلاف، إلّا أنّ شوقي ضيف اعتبر جميع الأدوات بمَنزلة واحدة، فعمَّم حُكم النّصب بعدها جميعًا، لكن لم ينسب النّصب إليها لأنّه لا يقول بالعوامل، ولذلك قال في إعرابها، يقال: «إنّ الفعل المضارع مَنصوب بعد لام التّعليل، ولام الجحود، وكي، وحتّى، وأو وفاء السببيّة، وواو المعيّة»[2]، ولم يقُل إنّ الفعل المضارع منصوب بلام التّعليل.

وممّا ذهب إلى إلغائه في هذا الأساس نيابة علامات فرعيّة عَن علامات أصلية، فلا تنوب حروف عَن حركات كما في الأسماء الخَمسة وجمع المذكر السالم والمثنّى ولا حركات عن حركات كما في جمع المؤنّث السّالم والمَمنوع من الصّرف.

فالأسماء الخمسة نقول فيها مرفوعة بالواو ونكتفي، فلا نقول مرفوعة بالواو نيابةً عن الضمّة، وفي حالة النصب نقول مَنصوبة بالألف وفي حالة الجرّ بالياء دون تعرّض للنّيابة فيهما، بل كلّ العلامات أصل في موضعه «فجمع المؤنّث السّالم مَنصوب بالكسرة فحسب، والمَمنوع من الصّرف مجرور بالفتحة، والمثنّى مرفوع بالألف وجَمع المذكر السالم مرفوع بالواو، وهما ينصبان ويجرّان بالياء دون تعرّض لنيابة عَن حركة أصليّة.... وينبغي أن يُشار بوضوح في المثنّى وجمع المذكر السالم إلى أنّ النّون في آخرهما

[1]- محمد شوقي ,وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص281. (الهامش)

[2]- نفسه، ص290.

بدل من التّنوين في المفرَد، حتّى لا يقع في ظنّ النّاشئة أنّها آخر الكلمة، وأيضا يحسن أن ينسبه إلى النّون... في الأفعال الخمسة علامة الرّفع»[1].

وقد جاءت قرارات مَجمَع اللّغة العربية واتّحاد المَجامع مُتوافِقة في هذا، فهي لا ترى«تمييزًا بين أصلي وفرعيّ فكلّها علامات إعراب، ولا تَنُوب علامة عن علامة»[2]، وهذا فيه تيسير باعتبار تقليل التّقاسيم والتّفريعات واختصار الإعراب، إلّا أنّ النّحاة الأوائل قصدوا من تقسيم علامات الإعراب إلى أصليّة وفرعيّة ملاحظتهم أنّ العلامات الأكثر دورَانًا في اللّغة هي الحركات، ثمّ لا يلبَث أن تتغيّر في حالات أخرى مَحصورة لِعارض يعرِض كالتّثنية والجَمع وغير ذلك فابتدَعوا مسألة التّفريع ليربِط المتعلِّم بين هذه العلامات الفرعيّة والعلامات الأصليّة، فالعلامات الفرعيّة امتداد للعلامات الأصليّة بجامع العلامة الإعرابيّة.

الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق

ويقصد بهذا الأساس هو أن لا تعرب الكلمة في كتب نحو النّاشئة ما دام إعرابها لا يُفيد شيئًا في صحّة النّطق، ورأى أنّ هذا يتّضح في أبواب الاستثناء، وأدوات الشّرط، وكم الاستفهامية والخبرية، ولا سيما، وأن المخفّفة من الثّقيلة، وكأن المخفّفة[3]، وعلّل لهذا الأساس بقوله: «فالإعراب ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لصحّة النّطق، فإن لم يُصحِّح نطقًا لم تكن إليه حاجة»[4].

وقد انتقد محمد عيد هذا الأساس، ورأى فيه تجاوُزًا «إذ الإعراب مهارة لسانيّة تَنبني على التّطبيق الصّحيح لقواعد النّحو على الكلام، فيكون النّطق الصّحيح ويجيء بعد ذلك الإعراب»[5]، والعنوان الدّقيق المناسب لِما قصده شوقي ضيف هو «الإعراب ينبَني على صِحّة النّطق»[6].

---

[1]- شوقي ضيف: تيسير النّحو التعليمي، ص84.

[2]- محمد شوقي وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية، ص292.

[3]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص58.

[4]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص26.

[5]- محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية: ص25.

[6]- نفسه، ص25.

وتأسيسًا على هذا دعا شوقي إلى الاستغناء عن إعراب كثير من الأدوات في كتب النّحو التّعليمي، فلا حاجة لمعرفة موقعها الإعرابي والاكتفاء ببَيان وظيفتها اللغويّة في الجملة، ومن ذلك تلك الأدوات المتعلّقة بالأبواب الآتية:

1- باب إنّ وأخواتها:

إلغاء إعراب "أن" و"كأن" و"لكن" المخفّفات.[1]

2- باب الاستثناء:

إلغاء الإعراب القديم للأدوات "ما خلا" "ما عَدا" "ما حاشا" وكذلك إذا خلت من "ما"، ويكتفي في إعرابها أنّها أداة استثناء.[2]

3- باب العدد:

إلغاء إعراب كنايات العدد "كم الاستفهامية والخبَرية" "كأين" "كذا وكذا" ويكتفى في إعرابها ويُكتفى في إعرابها أنّها كناية عن عدَد مبهَم[3].

4- باب أدوات الشّرط:

إلغاء إعراب أدوات الشّرط الاسمية: من- ما- مهما- أي- أين- أنّى- حيثما- متى- إذا- كيفما.

5- باب لا النّافية للجنس:

- إلغاء أوجه إعراب لا حول ولا قوة إلا بالله والاكتفاء بوجه واحد، وهو بناء الاسمين، على أن لا في كليهما نافية للجنس.

- إلغاء إعراب لا سيما.[4]

والذي أذهب إليه في هذا وأُراه صوابًا هو ما ذكره أبو الهيجاء، وقد ناقش هذه المسائل وخلُص إلى أنّ «الجَري وراء مقولة الدّكتور شوقي ضيف لا نعرِب الكلمة ما دام إعرابها لا يفيد شيئًا في صحّة نُطقها، فنقول (أبو الهيجاء) المسألة ها هنا أبعد من ذلك،

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص59-60.

[2]- نفسه، ص125.

3- نفسه، ص131-133.

4- نفسه، ص 107-108.

فالدّارس مَعنيّ بتحليل التّركيب الذي يتعامل معه حتّى يمكنه فهمَه والقياس عليه، والتّحليل ها هنا يُضاهي الإعراب، فليست المسألة استظهار التّراكيب، ومعاملتها معاملة المسكوكات، وإلّا غدَت أبواب النّحو ضربًا من التّوقيعات لا يفهم عنها أحد»[1].

وإن كان في حقيقة الواقع لا يكاد أحدٌ يشغَل نفسَه بإعراب معظمها في المراحل التعليميّة الأولى، وهذا لا بأس به، لكن من الضّروري معرفة إعرابها، فهي أحد الأجزاء المكوّنة للجملة، والمعنى يتوقّف عليها.

وقد يُقال: قد كثُر الاختلاف في إعراب بعضها لا سيما أدوات الشّرط الاسمية، ف(من) وحدها تقع مبتدأ في مثل: مَن يجلس أجلس معه، وقد تصبِح مفعولًا به في مثل: مَن تكرمه أكرمه، وأيضا لا سيما قد اختلِف في إعرابها اختلافًا كبيرًا.

فيُقال: يمكن تلافي هذه الأوجه بعَرض أيسرها، ومع تقدّم مراحل التّعليم يطلع على الباقي شيئًا فشيئًا، لأنّ الإعراب في مُجمَله، وخاصّة أدوات الشّرط وأدوات الاستفهام وكَم الخبَرية «ليس من الفضول ولا من التّرف العقلي، فالدّارس من جهة يعلَم أنّ جُلّ هذه الأدوات هي أسماء، وهذا بالضّرورة يُفضي إلى إعرابها، إذ ليس ثَمّةَ اسم في تركيب خِلوًا من الإعراب، ومن جهة أخرى فالجمل... قائمة على هذه الأسماء، وهي تحتلّ المَركزيّة في الدّلالة والإعراب، ففي قولنا -مثلًا- حيثما تجلس اجلس، تقوم الدّلالة المَركزيّة في هذه الجملة الشرطيّة على المكان، فإذا... لم نكلِّف الطّالب إعراب أسماء الشّرط، فما الذي شحَن هذا التّركيب بالدّلالة المَكانيّة»[2] أليسَت أداة الشّرط حيثما، وما قيلَ في هذه الجملة يُقال: في غيرها من الجمل التي دخلَت عليها الأدوات الاسميّة.

يُضاف إلى ماذكر أنّ هذه الأدوات في بعض الحالات الإعرابيّة يدفعك الاضطرار إلى إعرابها، وذلك إذا دخلَت حروف الجرّ على هذه الأدوات، تقول: مثلًا: بكَم اشتريت هذا الثّوب؟ وقال تعالى: ﴿فَبِأَيِّءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾[سورة الرحمن، الآية: 13]، ونقول: إلى أين تذهب؟ والأمثلة كثيرة.

[1]- أبو الهيجاء: مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمَع اللغة العربية، ص281-282.

[2]-نفسه، ص278.

وشوقي ضيف كثيرًا ما يذهب إلى اطّراد القاعدة، واطّراد القاعدة هنا يدعونا إلى إعراب الأدوات الاسميّة.

هذا الذي نراه، وإن كان مجمَع اللغة العربيّة أخذ بجلّ ما دَعا إليه شوقي ضيف في قراراته.[1]

الأساس الرّابع: وَضع ضوابِط وتعريفات دقيقة

رأى شوقي ضيف أنّ بعض الأبواب النحويّة بتعريفاتها عند النّحاة السّابقين غير واضحة، ولا تفهمها النّاشئة ولتيسيرها عليهم ليتمكّنوا من تصورّها وتفهّمها، وضع لها تعريفات جديدة يراها دقيقة.

وهذه التّعريفات أو الضّوابط تتعلّق بثلاثة أبواب من النّحو، هي: المفعول المطلَق والمفعول معه، والحال.

1- المفعول المُطلَق:

يرى شوقي ضيف أنّ الضّابِط الذي وضعه ابن هشام في أوضح المسالك للمفعول المطلَق، وهو «اسم يؤكّد عامله أو يبيّن نوعَه أو عدده، وليس خبرًا ولا حالًا»[2]، وقرْن الحال والخبَر به يدلّ على اضطراب صورته في أذهان النّحاة، لأنّ لكلّ من الحال والخبر وظيفة سوى وظيفة المفعول الطلَق، بالإضافة إلى هذا، فإنّ تعريفه يهمل صورا كثيرة.

فالصيغ التي يقول النحاة إنها تنوب عن المفعول المطلق لا يتضمّنها التّعريف الذي وضعه ابن هشام[3]، مثل الصّفة في قولنا: قرأ كثيرًا، والمرادف في قولنا: قام وقوفًا واسم الإشارة في قولنا: فهمه ذاك الفَهم، والضّمير في قولنا: علّمه تعليما لم يعلّمه أحد، والعدد نحو قولنا: سجد أربع سجدات، والآلة نحو: ضربه سوطًا وكلّ وبعض إذا أضيفتا إلى المصدر، نحو: فهم محمد كلّ الفَهم، أو بعض الفَهم، فهذه الأمثلة ونحوها يراها شوقي ضيف لا تندرج في التّعريف الذي ذكره ابنَ هشام.

---

[1]- ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا، ص176-177. وينظر: مجموعة القرارات العلمية، ص93-95.

[2]- ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص205-207.

[3]- ينظر: تيسير النحو التعليمي، ص60.

والتّعريف الذي يراه أدقّ وأوضح هو الذي ساقه، فقال: «المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبيين... وتدخل في كلمة يبنيه ضربًا من التّبيين جميع الصّيغ التي تنوب عن المفعول المطلَق»[1].

فشوقي ضيف يُنكِر أَمرين على تعريف ابن هشام: اضطراب صورته وعدَم شموله، ولتلافي هذين الأمرَين ساق التّعريف الذي ذكَرناه.

أمّا عن الأمر الأول: فيُقال: «ما لا يُقرّه الأستاذ (شوقي ضيف) من إقحام الحال والخبر في التعريف ملمح فطِنٌ من ابن هشام... وقد وضّحه بقوله: بخلاف نحو: ضربك ضرب اليم، ونحو: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا ١٠﴾ [سورة النمل، الآية: 10]، أي أنّ (ضرب) الثاني وإن بين النّوع بالوصف بعدَه، لكنّه خبرٌ (ومُدبِّرًا) وإن أكّد عامله فهو حال»[2].

أمّا عن الأمر الثّاني: وهو عَدم شُمول التّعريف ما ينوب عنه، يُقال: «هذه أيضًا نظرة عَجلى، فكلّ النوائب داخلة في التّعريف، فمثل المؤكّد مرادفه وما شاركه مادّة، ومثل المبيّن للنّوع والعدد صفته وضميره وآلته وعدده وغيرها، فجميعها مُبيِّنات للنّوع باعتبار الأصل، وانظر في النّوائب:

سرت يسيرًا: سرتُ سيرًا يسيرًا

سِرتُ أسرع السّير: سرتُ سيرًا أسرعَ السّير

وهكذا، وجميعها باعتبار الأصل مُبيِّنات للنّوع أو العدد... فالنّائب كالمَنوب عنه حُكمًا ووظيفة، وإذا كان الأصل يؤكّد أو يُبيِّن نوعًا أو عدَدًا، فالنّوائب على هذه الدّرجة ضِمنًا، وهذا ما شمله التّعريف قَطعًا»[3].

أمّا التّعريف الذي ساقَه شوقي ضيف بديلًا لتعريف ابن هشام، ورأى أنّه أدقّ وأوضح فهذا في نظره، والمُتأمِّل يجده عكس ذلك أي وضوح وأيّ دقّة في عبارة يبينه

[1]- شوقي ضيف:تجديد النحو، ص31.

[2]- ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص207. وأمين عبد الله سالم، تجديد النحو ونظرة السواء، مجلة كلية اللغة العربية، المنوفية، القاهرة، ع6، 1986، ص655-656.

[3]- أمين عبد الله سالم، تجديد النحو ونظرة سواء، ص656.

ضربا من التّبيين حتّى قال محمد عيد: «يَحار المرء في تفسير عبارة "ويبيّنه ضربًا من التّبيين" أيّ انضباط في هذه العبارة الفَضفاضة التي جاءت في كلام صاحب التّجديد»[1].

وهل هذا التّعريف أخرج الحال المؤكّدة من نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا ١٠﴾ [سورة النمل، الآية: 10]، و: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ ١٢﴾ [سورة النحل، الآية: 12]و﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾[سورة النساء، الآية: 79] فجميعها أسماء مَنصوبة مؤكّدة لعاملها، وهي أحوال؟ وفي نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ٤﴾ [سورة مريم، الآية: 4]،بيّن المنصوب العاملَ ضربًا من التّبيين وهو تمييز، وعلى هذا يبقى ما رمى به النّحاة من الاضطراب مَوجود حتّى تعريفه، لأنّه دخل فيه ما ليس منه.

ويُزاد على هذا متى كان المفعول المُطلَق وصفًا لعامله؟ وكيف؟ فهذا ما لم يُعرَف بين أحدٍ من النّحاة[2]. وهل هناك عامل في النّحو يُوصَف؟ وأنت ترى أنّه لا يوجد عامل، بل من الأسس في التّجديد في النّحو عندك إلغاء العامل، هذا أقلّ ما يُقال عَنه أنّه اعتراف ضِمني به.

2- المفعول معه:

فقد أنكر شوقي ضيف تعريف ابن هشام المفعول معه، بأنّه: «اسم فَضلة تالٍ لواو بمعنى "معَ" تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه»[3].

وتعرّض للحالات التي يذكرها النّحاة بعدَ الواو لوُجوب العطف في مثل: اشترك زيدٌ وعمرو، ورُجحان العطف في مثل: جاء زيد وعمرو، ورجحان أن يكون مفعولًا معه في مثل: قمت ومحمّدا، وهذا مثال رآه افتراضيًّا لا حاجةَ إليه، وامتِناع أن يكون ما بعد الواو مفعولًا معه أو معطوفًا، مثل: شربتُ ماء وطعامًا، والجملة الأخيرة التي يجب أن

[1]-محمد عيد: قضايا لغوية معاصرة، ص27.

[2]- أمين عبد الله سالم: تجديد النحو ونظرة سواء، ص657.

[3]- ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص239.

يكون ما بعد الواو مفعولًا معه في مثل: سِرتُ والجامعة، استيقظت وطُلوع الشّمس، فالواو هنا تحلّ محلّ الظّرف زمانًا أو مكانًا أو بعبارة أدقّ الفعل قبلها لا يقع على ما بعدَها.

ويرى أنّ الذي دعا النّحاة إلى أن يأتوا بهذه الأحوال هو التوهّم والافتراض «ولو عرّفوا المفعول معه تعريفًا دقيقًا ما اضطربوا هذا الاضطراب، وأخصر من تعريفهم وأدقّ أن يُقال في تعريفه أو ضابطه: المفعول معه اسم مَنصوب تالٍ لواوٍ غير عاطفة بمعنى مع، وبذلك تصبح صورته في غاية الوضوح»[1].

والنّاظر في تعريفات النّحاة لا يعدم ما ذهب إليه شوقي ضيف، بل نرى التّعريف الذي ساقَه، يكاد يكون ذاته الذي ذكره ابن عقيل وهو: «الاسم المُنتصِب بعد واو بمعنى مع»[2]، والضّابِط في ذلك عند جمهور النّحاة هو أنّ كلّ اسم وقع بعد واو المعيّة وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه، ولم يصح عطفه على ما قبلَه، فإنّه يكون مفعولًا معه[3]، ولتبيين ما لا يصحّ عطفه ساق النّحاة الأحوال التي ترد الواو فيها عاطفة جوازًا ووُجوبًا. وكلّ هذا يدلّ على أنّ النّحاة كانوا مُنتبِهين إلى أنّ المفعول معه لا يصحّ أن يعطف على ما قبله، وليس كما زعَم شوقي ضيف أنّهم لم ينتبِهوا إلى ذلك.[4]

أمّا الحالات التي ذكروها للواو ورأى أنّها مقحمة بسبب الغموض والتوهّم والافتراض، فهي كلّها لها ما يدلّ عليها في اللّغة العربيّة، ويُمكن استعمال بعضها على وَجه العَطف وعلى وَجه المفعول معه، حسب قصد المتكلِّم.

فالنّحاة مثلًا يُرجِّحون النّصب على المعيّة في مثل: نِمت وزيدًا وشوقي ضيف رفضَ هذا بحُجّة أنّه: «مثال افتراضيّ للنّحاة لأنّهم أنفسهم يقولون إنّه لا يصح العطف على الضّمير المُتّصل المرفوع بدون فاصل مثل الآية الكريمة: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص32-33. وتيسير النحو التعليمي، ص119-120.

[2]- ابن عقيل: شرح الألفية، ص202.

[3]-نفسه، ص203.

[4]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص121.

ٱلۡجَنَّةَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 35]، فالمثال الذي جلَبوه مَرفوض بحكم الاستعمال القرآني وقواعدهم النحوية»[1] والنّحاة هنا في الحقيقة «قاسوه على مَسموع من كلام صحيح فصيح من نحو قول كعب بن جعيل:

وكان وإيّاها كحَرّانَ لم يُفق عن الماء إذْ لاقاه حتّى تَقدّدا

وقول ابن أبي ذؤيب:

فَآليتُ لا أَنْفَكُّ أَحدو قصيدة أكون وإيّاها بها مثلًا بَعدي

فما يمثّله النّحاة ليس افتراضًا وإنّما هو وصف بمَسموع»[2]، والأمثلة التي ساقوها والأحوال التي ذكَروها مَقيسة على كلام العرب.

ونلحَظ على شوقي ضيف أنّه كان من مبادئ التّجديد عندَه عدَم التّأويل والتّقدير إلّا أنّه أوّل واو المعيّة وقدّرها، فهو يرى أنّ تقدير الكلام في مثل قولنا: سِرت والجامعة، كأنّك قلت: سِرت أمام الجامعة، في مثل قولنا: استيقظت وطلوع الشّمس، كأنّك قلت: استيقظت زمَن طلوع الشّمس «وهكذا دائمًا واو المفعول معه تحلّ ظرف مكان أو زمان»[3]، وهذا يُخالف مَنهجه التَّيسيريَّ الذي بناه على تَرك التّأويل والتّقدير.

3- الحال:

انتقدَ شوقي ضيف تعريف الحال عند ابن هشام ورآه غيرَ دقيق لمّا عرّف الحال بأنّه «وصف فَضلة مَذكور لبَيان الهيئة»[4] بل وصفه بأنّه غامِض.

وابن هشام شرح هذا التّعريف بقوله: «خرجَ بذِكر الوصف المفعول المطلق وبذكر الفضلة الخبر لأنّ الفَضلة مَنصوبة والخبر مرفوع، وخرج ببقيّة التّعريف التّمييز والنّعت»[5]، وعلّق على هذا شوقي ضيف بقوله: «وبذلك يُصبِح تعريف الحال عند ابن

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص32.

[2]- أمين عبد الله سالم، تجديد النحو ونظرة سواء، ص707-708.

[3]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص32-33.

[4]- ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص293-294.

[5]- نفسه، ص295.

هشام هكذا: الحال ليس مفعولًا مُطلقًا ولا خبرًا ولا تمييزًا ولا نعتًا، وهو بذلك تعريف مُبهَم ولا يُوضّح ماهية الحال ولا حقيقتَه».[1]

وبالمقابل رأى أن يعرّف الحال بأنّها: «صفة لصاحبها فكرة مؤقّتة مَنصوبة»[2] وبذلك يخرج الخبر المرفوع كما يخرج النّعت لأنّه صفة مستمرّة غير مؤقّتة، مثل: جاء زيد الصّادق، فالصّادق صفة دائمة، ولا علاقة بين الحال والمفعول المطلَق، ولا بينه وبين التّمييز، فنحتاج إلى إضافة كلمات، في تعريفه أو ضابطه تنحّيه عنهما.[3]

وهذا التّعريف عليه مُلاحظات:

الأولى: ذكر أنّ الحال صفة ولم يقل وصفًا، وهناك فرق بين الصّفة والوصف «فالصّفة من مصطلحات النّحو، وهي ترادِف النّعت أمّا الوصف فهو من مصطلحات الصّرف ويقصد به ما يدلّ على ذات وصفة لها من الأسماء، وذلك كاسم الفاعل والمفعول والصّفة المشبّهة، والتّفضيل والمبالغة»[4]، والحال ليس نعتًا ولم يقُل أحد أنّه نعت، واستعمال مصطلح الوصف أنسَب له، حتّى يدخل في ذلك الوصف الصريح مثل: اسم الفاعل والمؤول بالصّريح والجملة، مثل: جاءني زيد يضحك، فيضحك مؤوّل بالصّريح وهو ضاحكًا.

الثانية: قال نكرة مؤقّتة، وهذا يناقض ما ذهب إليه في خبر كان وهو أنّه حال، وقولنا: كان محمّد عالمًا يدلّ على أنّ الحال غير مؤقّتة، وتتّضح أكثر، وأنّها غير مؤقتة في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾﴾[سورة الفرقان، الآية: 54]، وقد ذكر النّحاة أنّ الحال تكون ثابتة في مسائل منها: [5]

1- أن تكون مؤكّدة: مثل زيد أبوك عَطوفًا.

2- أن يدلّ عاملها على تجدّد صاحبها نحو: خلق الله الزّرافة يدَيها أطول من رجليها.

---

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص33.

[2]- نفسه، ص182.

[3]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص122.

[4]- محمد عيد: قضايا معاصرة، ص27.

[5]- ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص296-297.

الثّالثة: إنّ هذا التّعريف يشمل ما يقع بعد صيغة التعجّب، نحو: أكرم بمحمّد متكلما، فالتّعريف مُنطبِق عليه، فهو صفة نكرة مؤقّتة ولم يقبل أحد أنّه حال حتّى شوقي ضيف نفسه، فهو تمييز عند جميع النّحاة، وهذا يردّ قوله أن لا علاقة للحال بالتّمييز.

الرّابعة: إنّ هذا التّعريف لا يشمَل الحال إذا وقعت جملة أو شبه جملة من الظّروف والمَجرورات فهي مَنصوبة، وقد تنبّه إلى ذلك ابن هشام فلم يُورِد النّصب في التّعريف[1]، ومثال ذلك تقول: لقيت زيدًا عندك، فعندك جار ومجرور في موضع الحال.

وهذه الملاحَظات تبين ضعف التّعريف الذي ذهب إليه شوقي ضيف، إذ عند التأمّل تجده مُتهافِتًا لا يُصوِّر حقيقة، بل تجد التّعريف الذي ذكره ابن هشام أدلّ على التّعريف بالحال ممّا ذهب إليه شوقي ضيف، فالتّعريف ينبغي أن يَنطوي على أهمّ شيء يُميّزه عَن غيره، والحال نراه مُتعلِّقًا بهيئة صاحبه تعلُّقًا وثيقًا، ومع هذا فهو يخلو عند شوقي ضيف من هذه الميزة. (يُبيّن هيئة صاحبه).

الأساس الخامس: حَذف زوائد وعُقَد من أبواب النّحو

فقَد دعا شوقي ضيف في هذا الأساس إلى حَذف بعض المسائل النحويّة والصرفيّة والوجوه الإعرابيّة والشّروط المتعلِّقة بذلك، وإرجائها إلى الدّراسات العُليا التي سيظلّ المُتخصِّصون يعكفون عليها، أمّا النّاشئة فأجدر أن لا تشغل من النّحو إلّا بمِقدار ما يُؤدّيها إلى السّلامة من الخطأ.[2]

وما دعا إلى حذفه قسم منه يتعلق بالصرف وقسم يتعلق بالنحو.

القسم الأوّل: حَذف قضايا صرفيّة ونحن نذكرها على وَجه الاختصار في الآتي:[3]

1- حَذف الإعلال والإبقاء على الضّروري من الإبدال، مثل: إبدال اللّام في (ال) الشمسية في والضحى.

2- حَذف الميزان الصّرفي لأنّه يؤول إلى صور من التّعقيد لا تدعو إليها الحاجة.

---

[1]- أمين عبد الله سالم: تجديد النحو ونظرة سواء، ص262.

[2]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص63.

[3]- ينظر: شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص61-62.

3- التخفّف في دراسة التّصغير وحَذف شروطه وصِيغه المعقّدة والاكتفاء بالثّلاثي والرّباعي.

3- الاكتفاء في النّسب بالأمثلة الشّائعة وحَذف شروطه وقواعده العَويصة.

القسم الثاني: حَذف قضايا نحويّة.[1]

1- المرفوعات:

- حَذف حالات تقديم المبتدأ وتأخيره الحتمية.

- حَذف حالات حذف المبتدأ والخبر.

- حَذف أن المخفّفة من الثّقيلة لأنّها أداة رَبط.

- إلغاء عمل ليت مع ما الكافّة دون أخواتها.

2- المَنصوبات:

- حَذف الحالات التي تذكر مع المفعول معه.

- حَذف شروط صاحب الحال وأحكامها مع صاحبها وعاملها.

- حَذف تابع المنادى.

- حَذف شروط إذن وحتّى النّاصبتين للمضارع.

- حَذف عمل المصدر مُنكَرًا ومعرَّفًا بالألف واللّام، والإبقاء على صيغة المصدَر المُضاف إلى فاعله مثل: قراءة زيد الكتابَ حسنة.

- حذف نَصب نَعت المُضاف إلى المصدَر إذا كان في المعنى مفعولًا، مثل: إنصاف المظلوم البائِسَ واجب.

- حذف شروط إعمال اسم الفاعل.

- حذف المبتدأ المُكتَفى بفاعله غير المطابق للمبتدأ (اسم الفاعل والمفعول المعتمَد على نَفي أو استفهام).

- حَذف رفع نَعت المضاف إلى اسم المفعول، مثل: زيد مهموم النّفس اللّطيفةُ.

[1]- ينظر: شوقي ضيف: تجديد النحو، ص35-41.

3- الأوجُه الإعرابيّة:

فقد دَعا إلى الاكتفاء ببَعض الوجوه الإعرابيّة، التي يُعدِّد النّحاة فيها الإعراب، من ذلك:

- حذف إعراب العَطف على مَوضع إنّ واسمها في مثل: إنّ زيدًا مسافر وعمرو، فهناك من النّحاة من أعرَب عمرو على أنّه مَعطوف على مَوضع أنّ واسمها وهو الرّفع، ورأى أن يعرب على ما رآه بعض النّحاة، وهو أنّه مبتدأ وخبره مَحذوف يدلّ عليه السّياق تقديره وعمرو كذلك، ومثل ذلك في إعراب نَعت اسم إنّ وتوكيده والبدَل منه، فإنّ النّحاة يذكرون جواز الرّفع والنّصب، وشوقي ضيف يرى الإبقاء على النّصب جرَيانًا مع ظاهر الأسلوب وتيسيرًا على النّاشئة حتّى لا يحدث تشويش على قاعدة نَصب اسم إنّ وتابعه.[1]

- إعراب تابع اسم لا النّافية للجنس على أنّه منصوب، نحو لا طالب مجتهدًا في الفصل. فقد أجاز النّحاة الرّفع والنّصب في التّابع (مجتهدًا، مجتهد) ورأى شوقي ضيف الاكتفاء بحالة النّصب في سائر التّوابع.

- إعراب لا حول ولا قوّة إلّا بالله، على أنّ الأولى والثّانية نافيتان للجنس والاسم بعدها مَبنى وإلغاء جميع الأوجه الإعرابيّة الأخرى.[2]

الأساس السّادس: إضافات متنوّعة أو استِكمالات لنَواقص ضروريّة

فإذا كان الأساس السابق بناه شوقي ضيف على حَذف ما هو مَوجود في ثنايا كتب النّحو، ممّا يُعسِّر النّحو على النّاشئة، فإن هذا الأساس -أعني السّادس- أضاف فيه شوقي ضيف مباحِث وأبوابًا تخلو منها كتب النّحو -في زَعمه- رأى من الضرورة أن تُضاف في كتب النّحو التّعليمي، سدًّا واستكمالًا لثَغرة النّقص الحاصلة في كتب النّحو لتتّضح الصّياغة العربية في نفس دارس النّحو.

[1]- شوقي ضيف:تجديد النحو، ص38. وينظر: تيسير النحو التعليمي، ص62-63.

[2]- نفسه، ص37.

وهذه الإضافات تنوّعت إلى مباحث وأبواب:

أ- المباحث: أهمّ هذه المباحث هي:

1- القواعد الأساسيّة للنّطق السّليم:

يقول شوقي ضيف: «أوّل نقص نلاحظه في النّحو التّعليمي هو أنّ كتب النّاشئة تخلو من قواعد النّطق الصّحيح لمَخارج الحروف في العربية وصفاتها في الحركات والتّشديد والتّنوين...»[1] ويَعزو هذا إلى أنّ النّاشئة في السّابق كانت تتعلّمه مع حِفظها للقرآن الكريم وأخذها بقواعد تلاوتِه وتَجويده «ما جعَل النّحاة السّابقين يستغنون عن بيان قواعد النّطق لكلم العربيّة وحروفها وحركاتها»[2].

وهذا الذي رآه شوقي وهو إدراج قواعد النّطق في الدّراسة النحويّة أمر يُحمَد له، فالمنهج اللّغوي يقتضي من الدّارس أن يبدأ بدراسة الأصوات، لأنّها الأساس في البناء، وهذا البناء يعتمِد على الظّواهر اللغويّة التي يرجع كثير منها إلى قوانين صوتيّة اعتاد النّحاة الأوّلون أن يَذكُروها في التّصريف، فإذا انتهى من هذا أعقبه بالبناء العام، وهو دراسة النّحو أو الإعراب بمَعناه الخاص.[3]

لكن هذا لا يعني أنّنا لا نجد في النّحاة المتقدّمين من فطن لذلك، وبدأ به، كَما يزعمه شوقي ضيف، فأبو حيّان الأندلسي المغربي (ت745ه) قد سبق شوقي ضيف في كتابه "ارتشاف الضَّرَب" إلى تَصدير الدّرس النّحوي بدراسة الحروف ومخارجها فقد بنى كتابه على جملتين: الأولى في أحكام الكلم قبل التّركيب. والثانية في أحكام الكلم بعد التّركيب.

وكان أوّل ما بدأ به تحت عنوان "الجملة الأولى في الأحكام الإفرادية" قال: «ونقدّم القول في مُراد الكلم وهي حروف الهجاء، وتُسمّى حروف المعجَم وحروف العربيّة عددًا

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص169.

[2]- نفسه، ص169.

[3]- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ص164.

ومخرجًا وصفة».[1]وقد كانت له نظَرات متوافِقة مع ما تدعو إليه الدّراسات الحديثة في معالجة المستويات اللغوية.

وهناك أمر من المهمّ معرفته وهو أنّ دراسة الأصوات اللغويّة أوّل من قام بها النّحاة، وليس علماء التّجويد الذين قال شوقي قد اقتبسَتها عنهم «ورأيت أنّ أجلب منها ما يعينهم (النّاشئة) على النّطق السّليم لكِلِم العربية»[2]، فقد قال برجستراسر: «أوّل مَن وضع أصول هذا العلم من العرب الخليل بن أحمد المتوفّى سنة 177هـ أو سنة 180هـ، وقد كان علم الأصوات في بدايته جزءًا من أجزاء النّحو، ثمّ استعارَه أهل الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم»[3]، وقد أحسن شوقي ضيف في هذا، ومن الجدير أن يأخذ به مؤلّفو كتب المَدارس أو التربويّون في مَناهج التّعليم ما قَبل الجامعي.

2- مبحث أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه:[4]

وهو في الحقيقة مَبحث صرفيّ، لكنّه رأى من الضّروري تقديمه قبل دراسة التّراكيب النحويّة، وقد ذكر في هذا المبحث أقسام الفعل باعتباراته المختلفة:1- الماضي والمضارع والأمر 2- المجرد والمزيد 3- الصّحيح والمعتل 4- المتصرّف والجامد 5- المَبنى والمعرب 6- اللّازم والمتعدّي 7- المبني للمعلوم والمَبني للمَجهول.

وأهمّ شيء أحسنه وأتقنه في هذا المبحث تلك الجداول التي صرّف فيها الأفعال المختلفة التي تمثّلت في الآتي:

1- جدول تصريف الفعل السالم.

2- جدول تصريف الفعل المضعّف.

3- جدول تصريف الفعل الأجوف.

4- جدول تصريف الفعل النّاقص.

---

[1]-أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص4-5.

[2]- شوقي ضيف:تجديد النحو، ص41-42.

[3]- برجستراسر: التطور النحوي، ص12.

[4]- شوقي ضيف:تجديد النحو، ص59-81.

5- جدول تصريف المضارع والأمر مع نون التّوكيد.

و كان مع كلّ جدول يوضح ما يتعلّق به من أحكام وتغييرات تحدث على مستوى التّصريف.

وفكرة الجدول هاته اقتبسها من اللّغة الفرنسية، فقد قال في هذا الصّدد «وأكثر اللّغات شبهًا بعربيّتنا في صعوبة تصريف الفعل مع الضّمائر اللغة الفرنسية، ونحوها لا يعرض هذا التّصريف على النّاشئة في قواعد نظريّة إنّما يعرضه في جداول واضحة تيسر لهم استخدامه... وسُرعان ما يُدركونه ويستخدمونه... وهو ما يجعلني ألحّ بقوّة على وضع جداول لتصريف الفعل الثّلاثي مع ضمائر الرّفع المتّصلة، حتّى تستوعِب النّاشئة صوره وصيغه وتتمثّلها تمثيلًا دقيقًا»[1]، وفكرة الجداول كان أوّل مَن نقلها عن الفرنسيس رفاعة الطهطاوي في كتابه "التحفة المكتبية" وقد بلغت الجداول في كتابه أربعين جدولًا، فكانت ملخّصًا للقواعد النحويّة.

3- مبحث الاسم وأقسامه وتصاريفه:

فقد ذكر في هذا المبحث أقلّ ما يُبنى منه الاسم وأنّه ثلاثة أحرف، وذكر المعرفة والنّكرة، والصّحيح والمعتلّ والمَقصور والمَنقوص والمَمدود والتّذكير والتأنيث، وبعض أحكام التاء والتأنيث اللّفظي، وتأنيث الصّفة والإفراد والتّثنية والجَمع والنّون التي تلحَق المثنّى والجَمع، والأفعال الخمسة، واسم الذّات واسم المعنى أي المصدر، كما ذكر المشتقّات الإعراب والبناء، والمُضاف وغير المضاف والتّوابع، والتّصغير والنّسَب.[2]

ويُلاحَظ في هذا المبحث أنّ شوقي ضيف جمع فيه ما هو من المقدّمات التي يذكرها النّحاة في بداية الدّرس النّحوي، وما هو من مسائل الصّرف ومَوضوعاته، إضافة إلى تحويل باب التّوابع والإضافة من موضوعات نحويّة إلى موضوعات صرفيّة، فهذا المبحث مَزيج بين ما هو نَحويّ وبين ما هو صرفيّ، بجامع أنّها من الأسماء المفردة. وهذا في

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص173.

[2]- ينظر: شوقي ضيف: تجديد النحو، ص42-43.

الحقيقة تشتيت ويضرّ بالمتعلّمين، لأنّ الإضافة والتّوابع مَعدودة في التّراكيب؛ والتّراكيب محلّ دراستها النّحو لا الصّرف.

فالإضافة مثلًا تعتورِها الكثير من الأحكام المتعلّقة بخواصّ التّراكيب الإعرابيّة، كحَذف التّنوين ونون المثنّى وجمع المذكر وأحوال الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وغيرها من الأحكام.

ومثل ذلك التّوابع، فلا أحكام للتّوابع إلا بمَتبوعاتها، «فالإعراب لا يمسّها إلّا على سبيل التّبع لغيرها»[1]، وهذا من خواصّ النّحو وليس من الصّرف.

ب- الأبواب:

أمّا الأبواب التي ذكرها في هذا الأساس السّادس والتي ألحّ على الاهتمام والاعتناء بها، فهي ستّة أبواب:[2]

1- باب إعمال المصدر والمشتقّات:

يقول شوقي ضيف «ينبغي أن يتضمّن النّحو التّعليمي عمل المصدر والمشتقّات عمل الفعل ويوضح بعضها بجوار بعض، حتّى تتأكّد صور صياغتها في نفوس النّاشئة، ويحسن أن تفرد بباب مستقلّ تتعاقب فيه تعاقبًا يوضّحها بالمقارنة»[3]، وذكر في هذا الباب عمل المصدر واسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم التّفضيل[4]، والنّحاة الأوّلون يذكرون هذه المَذكورات في باب ما يعمل عمَل الفعل، ويزيدون عليها اسم الفعل[5]، وهو مهمّ للنّاشئة، وهو كثير الدّوران في الكتابات، وكثيرًا ما يسمع، كحيّ على الصّلاة وحيّ على الفلاح، وهلمّ وحذارِ، وغيرها، ولا أدري كيف رآه من الأبواب الضروريّة التي ينبغي أن يُضاف وهو مَذكور في كتب النّحاة السّابقين، كما ساق ذلك شوقي ضيف.

---

[1]- ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص284.

[2]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص63-64.

[3]- نفسه، ص188.

[4]- نفسه، ص24-228.

[5]- ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص256.

واسم الفعل الأجدر به أن يذكر هنا لكن شوقي ضيف ذكره مع الأسماء، وهو وحدَه يكوِّن جملة فعلية.

2- باب الحروف:

يقول شوقي ضيف: «ينبغي أن تعرض أنواع الحروف في باب مستقلّ مفصّلًا، وهي كثيرة، فمنها حروف جرّ، وحروف عطف، وحروف نفي، وحروف استفهام، وحروف جواب، وحروف شرط، وحروف تنفيس وحروف تفسير، وحروف نداء وحروف تنبيه، وحروف تخصيص إلى غير ذلك. وينبغي أن تعرَض جميعًا في باب عرضًا مُفصَّلًا لأنّها جميعًا مفاتيح لغويّة دقيقة»[1]، ويقصد بالحروف هنا حروف المعاني، وهذه كان النّحاة المتقدّمون يفردونها بالتأليف لِما لها من الأهميّة في استِنباط الأحكام، مثل كتاب "الجنى الدّاني في حروف المعاني" للمرادي (ت749ه) وحروف المعاني كثيرة «فقد ذكر بعض النحويّين أنّ جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون... وذكر بعضهم نيفًا وتسعين»[2] ، وقد أدرج ذكرها ابن هشام في كتابه "مُغني اللّبيب".

وما يُلاحَظ لشوقي ضيف هو أنّه أحسن جَمعَها لتيسير تصوّرها على النّاشئة، إلّا أنّه حدث له ما يشبه التّكرار، فقد كان يذكر بعض الحروف، ثمّ يحيل الكلام إلى تفصيلها إلى الباب الذي تذكَر فيه، كقوله «وللنّداء أحرف أهمّها: الهمزة ويا وأي وَوا وسنعرِضها في باب النّداء»[3] ومثل ذلك فعل مع نواصب المضارع، ومع حروف العطف، وكأن هذا الباب لم يجمَع لدراسة ما فيه، ولكن لتصوّره فقط.

3- باب الحذف والذكر لعناصر الجملة:

هذا باب جمع فيه ما تفرّق في أبواب النّحو من الحذف والذّكر «حتّى تُرسم في أذهان النّاشئة الصّياغة العربيّة ارتِسامًا بيّنًا»[4].

---

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص188.

[2]- الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1992، ص28.

[3]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص82-83.

[4]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي ص64.

ويَعزو سبب الحَذف والذّكر إلى «أنّ اللّغة بدأت شعريّة، ومَعروف أنّ الشّاعر يقيّد بأنغام معيَّنة في كلّ بيت.... ممّا عرّض عناصر الجملة جميعًا للحذف، فتارة بحَذف المبتدأ وتارة يحذف الخبر، وقد يحذَف الفاعل أو الفعل، أو المفعول، وقد يحذَف حرف الجرّ أو التّنوين أو أداة التّعريف وقد يُحذَف جواب القسَم أو جَواب الشّرط»[1].

وهذا الباب، وما ذكره فيه عليه تعليقات:

الأول: سمّى هذا الباب المضاف بباب الحذف والذّكر، لكن مضمونه لا ينطوي إلّا على الحَذف أو المَحذوفات، ولا يمكن أن يجتمع الذّكر والحذف، لأنّ ذكر عناصر الجملة تتناوله أبواب النّحو، وهذا يؤدّي إلى أنّ الذّكر يتفرق على الأبواب النحوية، والحذف يجتمع في باب، وهذا فيه تشتيت.

الثاني: الباب النّحوي إذا دُرِس ينبغي أن تتناول الدّراسة جوانبه المختلفة حتّى يكون مضبوطًا متصوّر الجوانب والأحوال، ودراسة جانب الذّكر في باب والحذف في باب آخر فيه تشتيت وتفريق لما ينبغي أن يكون عليه الباب الواحد لموضوع من مواضع النّحو.

الثالث: عزا الحذف إلى أنّ اللّغة بدأت شعريّة، وهذا في نظري غير صحيح للآتي:

1- لأنّ الشّعر بالنّسبة إلى النّثر شيء يسير جدًّا، ومن الصّعب أن يكون العربي في تواصله مع الآخرين يلجأ إلى الشّعر.

2- لأنّ اللّغة العربيّة من خصائصها المميّزة لها الإيجاز وهذا يقتضيه النّثر والشّعر على السّواء.

3- القرآن ليس شعرًا، ومع ذلك الحذف جارٍ فيه من أوّله إلى آخره، وهذه خطب العرب لا تخلو منه كذلك، وهكذا الشأن في الحديث النّبوي.

ولهذا أرى أنّه لا حاجة إلى هذا الباب في تعليم النّشء، لأنّه مشتِّت للذّهن، فبعدما يقرأ الأبواب النحوية، يُصادف أنّه لم يقرأ في باب المبتدأ أو الخبر الحذف وفي باب الفاعل وباب المفعولات وهكذا في سائر الأبواب.

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص235.

4- باب التّقديم والتأخير:

هذا أيضًا باب آخر أضافه، وعزا سببه إلى لغة الشّعر لأنّ «عناصر الجملة فيها لا تلتزِم بترتيب معيَّن، إذ الأساس ترتيبها حسبَ أنغام البيت لا حسب نظامها النّحوي وترتيبه.... ومن أجل ذلك كانت عناصر الجملة العربية تتقدّم وتتأخّر في الشّعر القديم دون نظام»[1]، وهذا كلام فيه مجازفة لأنّه يستلزم أنّ النّحو الذي بني على الشّعر القديم هو نحو لا نظام له، وهذا لم يقله أحد من النّحاة، ثمّ إنّنا -فرضًا- قلنا: إنّ الشّعر كان يُقال دون نظام لغويّ يحكمه كيف كانوا يفهمونه، ويتذوّقونه، ويتجلّى لهم مراتبه وتباينه من شاعر إلى آخر؟ بل كيف جعله البلاغيّون -أعني التّقديم والتأخير- أحد الوسائل للإبداع في المعاني وصنع اللّطائف المعنويّة.

فتقديم الفاعل أو المفعول أو الخبر وما ذكره شوقي في هذا الباب له أعراضه التي يقتضيها المقام والحال أو السّياق. وهذا الباب لا حاجة إليه في تعليم النّحو مثله مثل الباب السّابق، ولأنّ دراساتها ستمرّ عليهم في مادّة البلاغة عبر مراحل التعليم.

5- باب الجملة الأساسيّة:

ذكر فيه الجملة الاسمية والجملة الفعلية وأشكالها والفروق التي تكون بينهما من حيث الدّلالة والزّمن[2]، ولم يخرج عن التّفسير المَعهود عند النّحاة السّابقين.

6- باب أنواع الجمل:

قسّم شوقي ضيف أنواع الجمل تقسيمًا جديدًا، فجعلها قسمين:

أ- جمل مستقلّة: وهي:[3]

1- الجمل المستأنفة التي يفتح بها الكلام، سواء سبقها كلام أم لم يسبقها، ويقصد بذلك الجملة المستقلّة بمعناها عمّا سبقَها وعمّا لحقها مثل -الحمد لله- كلّ نفس ذائقة الموت.

---

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص246.

[2]- نفسه، 249253.

[3]-نفسه، ص256-258.

2- الجملة الحوارية: وهي الجملة المُجاب بها في حوار قصصي، أو المردود بها على استفهام في كلام متّصل، مثل قوله تعالى: ﴿قَالَهَلۡعَلِمۡتُم مَّا فَعَلۡتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذۡأَنتُمۡجَٰهِلُونَ ﴿٨٩﴾ قَالُوٓاْ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَاْ يُوسُفُ وَهَٰذَآأَخِيقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُعَلَيۡنَآۖإِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٩٠﴾ قَالُواْتَٱللَّهِلَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُعَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾ قَالَ لَا تَثۡرِيبَعَلَيۡكُمُٱلۡيَوۡمَيَغۡفِرُٱللَّهُلَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٩٢﴾﴾[سورة يوسف، الآيات: 89-92]،

3- الجملة المعترضة: مثل: زيد -شفاه الله- مريض.

4- الجملة المقدّرة: مثل كتب زيد إلى أخيه: أرسل إلي خطابًا هي نفسها كتب زيد إلى أخيه.

5- الجملة المعطوفة على إحدى الجملة السابقة: مثل: الحمد لله والشكر لله، لها نفس الحُكم للجملة المَعطوفة عليها، فإنّها تأخذ حكمها.

ب- جمل خاضعة غير مستقلّةوهي:

1- جملة الخبر، مثل: زيد حضر.

2- الجملة الواقعة فاعلًا أو نائب فاعل، مثل: بدا لهم أن يسجنوه وعُرِف كيف مرض علي.

3- الجملة الواقعة مفعولًا به، مثل: يكاد زيد يقوم.

4- الجملة الواقعة حالًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓأَبَاهُمۡعِشَآءَ يَبۡكُونَ ﴿١٦﴾﴾[سورة يوسف، الآية: 16]،

5- الجملة التابعة، وهي التي تقع نعتًا أو عطفًا وتوكيدًا أو بدلًا، مثل: زيد أستاذ يحبّ طلّابَه، جاء محمد ورجع، زيد مسافر، زيد بات عن عمرو وأبعد.

6- جملة الصّلة: مثل قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَٱلَّذِينَهَدَىٰهُمُٱللَّهُۖ ﴿١٨﴾ ﴾[سورة الرمز، الآية: 18]،

7- جملة المضاف إليه، وهي التي تُضاف إلى ظرف مثل إذ، وإذا، وحيث، وحين، تقول: إذا قنعت رضيت بالقليل، جملة قنعت مضافة إلى إذا محلّها الجر.

8- جملة جواب الشّرط في مثل: إن أتقنت عملك نلت ما تتمنّاه.

9- جملة جواب القسَم، مثل: واللهِ ما زيد براسِبٍ.

10- الجملة المعطوفة على إحدى الجمل السّابقة، مثل: زيد جاء ودخل المحاضرة.[1]

وهذا التّقسيم الذي ذهب إليه شوقي ضيف لا يخرج في مُجمَله عن التّقسيم القديم للنّحاة، الذي كان يقسّم الجمل إلى نوعَين: نوع لا محلّ له من الإعراب، ونوع له محلّ من الإعراب، فالذي لا محلّ من الإعراب، سبع جمل، وهي: الجملة الابتدائية، والجملة الاعتراضية، والجملة التفسيريّة، وجملة جواب القسَم، وجملة جواب الشّرط غير الجازم، وجملة الصّلة، والجملة التّابعة لما لا محلّ له من الإعراب.

والجمل التي لها محلّ من الإعراب سبع أيضا: الجملة الواقعة خبرًا والجملة الواقعة حالًا، والواقعة مفعولًا به، والجملة المُضافة إليها، والجملة الواقعة جوابًا للشّرط الجازم، والجمل التّابعة لمفرد[2]، والضّابط في اعتبار الجملة هل لها محلّ من الإعراب أولا هو إمكان تقديرها بالمفرَد، يعني «أنّ الجملة إذا جاز تقديرها بالمُفرد أعطيت إعرابه تقديرًا لأنّها حلّت محلّه، وقامت مقامه واستخدمت في موضعه»[3]، وهذا يعني أنّ الجمل التي تحلّ محلّ المفرد هي جمل لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا تحلّ محلّ المفرد تقديرًا هي جمل لا محلّ لها من الإعراب؛ «لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون للمُفرَد».[4]

إلّا أنّ شوقي ضيف لمّا كان رأيه إلغاء الإعراب التّقديري كان لا بدّ له من إيجاد صيغة لتقسيم الجمل، فقسّمها على أساس وظيفتها الدّلاليّة، وبعبارة أوضح على أساس استقلال الجملة بمعناها وعدم استقلالها، فما استقلّ من الجمل بمعناه ولم يرتبِط بما

[1]-شوقي ضيف: تجديد النحو، ص259-264.

[2]- ابن هشام: مغني اللبيب، ج2، ص440 وما بعدها.

[3]- فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، سورية، ط5، 1989، ص33-34.

[4]- نفسه، ص33.

قبلَه سمّاه جملًا مستقلّة وما كان من الجمل مرتبِطًا بما قبله في إتمام المعنى سمّاه جملًا خاضعة.

وهذا الذي فعله أدّى إلى زيادة تشقيق وتفريع وتداخل وإضافة مصطلحات، والنّحو العربي في غِنى عن ذلك كلِّه، وخاصّة أن تقسيم الجمل يكاد يكون مستقرًّا عند النّحاة مستوعَبًا عند المتعلّمين.

ثالثا: مظاهر التّيسير النّحوي ومزاياه لدى شوقي ضيف:

كانت محاولة التّيسير النّحوي لدى شوقي ضيف تتّسم بعدّة مظاهر ومزايا يُمكن إجمالُها في الآتي:

1/مظاهر التّيسير:

تتجلّى مظاهر التّيسير النحوي لدى شوقي ضيف في محاولة مراعاته لعدّة أمور، كان يرى أنّ الأخذ بها يُحقّق تيسير تعليم النّحو على النّاشئة وهاته الأمور التي راعاها كانت مظهرًا من أهمّ مظاهر تيسير النّحو عنده، وهي:

1- التّقليل من حَجم المادّة النحويّة التي تتّسِم بها كتب النّحو القديمة، ومن المعلوم أنّ هذه المادّة النحويّة ضَخمة، وتشمل في معالجة النّحو على كثير من الأبواب والتّفريعات ومعالجة الجزئيات والتّفاصيل، التي ترهق دارس النّحو، خاصّة تلك الكتب النحوية التعليمية التي تنطلِق من المتن ثمّ إلى شرحه ثمّ إلى التّحشية عليه ثمّ التّقرير.

وكانت الوسيلة لتحقيق هذه الغاية هي دَمج الأبواب النحويّة وحذف ما يمكن الاستغناء عنه منها في نظره «طلبًا لاستيعاب قواعده في صورة مُبسّطة تستطيع النّاشئة أن تستسيغَها وتتمثّلها في يُسر دون أن تُنفق في النّحو ما تنفق الآن من العناء الشّاق»[1]، وبهذا استطاع أن ينزل عدد الأبواب إلى 25 بابًا نحويًّا بعدَ أن حذف ثمانية عشر بابًا رآه فرعيًّا.

2- مُراعاة اطّراد القاعدة في المسائل النحويّة:

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص56.

كان شوقي ضيف يُراعي في اختيار المسائل النحويّة ما ينسجِم مع اطّراد القاعدة، وما خالفها يدعو إلى تركه، ومن ذلك:

1ـ قاعدة المبتدأ المستغني عن الخبر:

فالنّحاة يقسّمون المبتدأ قسمين: قسم له خبر وهو القسم الشّائع المُطّرد،مثل: محمد قائم، وقسم يكتفي بمَرفوعه على أنّه يسدّ مسدّ الخبر، وهو المبتدأ الذي يكون وصفًا كاسم الفاعل واسم المفعول، نحو: أمسافر أخواك، أمقروء الكتابان، فأخواك فاعل سدّ مسدّ الخبر والكتابات نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

وطرد القاعدة أنّ لكلّ مبتدأ خبرا، وأن كلّ مبتدأ له خبر يستدعي المطابقة بينهما إفرادًا وتثنية وجَمعًا، لذلك كلِّه قال:«من الواجب أن نُلغي دون تردّد هذه القاعدة (المبتدأ المستغني عن الخبر) في النّحو التّعليمي حتّى نخليه من خللٍ كبير أدخله النّحاة على باب المبتدأ والخبر»[1]

2- إلغاء عمل ليت مع ما الكافّة:

معلوم عند النّحاة أن "ما" الزّائدة تكفّ عمل إنّ وأخواتها عن العمل إذا لحقتها، واختلفوا في ليت، فقال بعض النّحاة تكفّها عن العمل، وقال آخرون لا تكفّها عن العمل، وإلى هذا الرأي ذهب شوقي ضيف، لأنّه لم يُروَ في عَملها إلّا بيت واحد أُنشِد على وجهين بالإعمال والإهمال، والبيت هو قول النّابغة:

قالت ألا لَيْتَما هَذا الحَمامُ لَنَا * إلى حَمامتنا أو نصفُه فقد**[2]

علّق شوقي ضيف على هذا البيت، فقال: «وما كانت القواعد لتوضع على أساس بيتٍ واحد فضلًا عن أنّ له رواية مُناقضة... وبذلك لا يكون في يد الذّاهبين إلى إعمالها... أيّ دليل، ويرجح إهمالها... وهو ما ينبغي أن يقرر في النّحو التعليمي طردًا للقاعدة، فيُقال: إنّه حين تلحق "ما" إنّ وأخواتها تكفّ جميعها عن العمل»[3]، فهذان مثالان يدلّان

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص89. وتجديد النحو، ص140.

[2]- ديوان النابغة الذبياني: تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط2، دت، ص24.

[3]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص105.

على أنّه كان يُراعي طرد القاعدة تيسيرًا على النّاشئة، والأمثلة على هذا عديدة مَبثوثة في ثَنايا كتابيه "تجديد النّحو" و "تيسير النحو التعليمي".

3- الأخذ بالأيسر والأسهَل ممّا ذهب إليه النّحاة تيسيرًا على الطلّاب:

فشوقي ضيف لم يكن يتعصّب لمَذهب من المذاهب، ولا لنحويّ من النّحاة، فما رآه أسهل على الطلّاب أخذ به، ودعا إليه، ومن الأمثلة على هذا:

1- إهمال عمل كأن المخفّفة من الثّقيلة:

فقد اختلف النّحاة إزاء كأن المخفّفة من الثّقيلة، فذهب بعض النّحاة إلى إعمالها، وقالوا: إنّ اسمها ضمير شأن محذوف كما في قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ ﴿٢٤﴾ ﴾ [سورة يونس، الآية: 24]، والتّقدير: كأنّه لم تغنَ بالأمس، والجملة بعدها خبر.

وذهب الكوفيّون إلى أنّها مُهمَلة وليس لها اسم ولا خبر، وبهذا أخذ شوقي ضيف، فقال: «ورأيهم أولى لأنّه ليس فيه تقدير ولا تأويل، وينبغي أن يحذف إعرابها الأول من كتب النّاشئة، ويكتفى بأنّها ساكنة مهمَلة»[1].

2- ما النّافية:

ذهب البصريّون إلى أنّ ما الحجازية تعمل عمل ليس، فيعرب المرفوع بعدها اسمًا لها والمنصوب خبرًا لها، مثل قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾﴾[سورة يوسف، الآية: 31]،و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُم ﴿٢﴾﴾[سورة المجادلة، الآية: 2].

وذهب الكوفيّون إلى أنّها لا تعمل شيئًا، وإنّ المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء محذوفة، إذ العرب لا تنطق بها غالبًا إلّا ومعها الباء المتّصلة بالخبر، كقوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾[سورة هود، الآية: 123].

[1]- تيسير النحو التعليمي، ص104.

يقول شوقي ضيف: «وأرى أن نأخذ بإعراب الكوفيّين في كتب النّاشئة تيسرًا عليهم في الفَهم وتعميمًا لحكم خبر ما هذه، فإمّا أن يكون مجرورًا فعلًا بباء زائدة، أو مَنصوبًا بنَزع الخافض على تقدير الباء محذوفة».[1]

4- التخفّف من الشّروط والقيود التي وضعها النّحاة:

فقد دعا شوقي ضيف إلى حَذف كثير من الشّروط والاحترازات والقواعد العَويصة التي رآها النّحاة، من ذلك:[2]

1- حذف شروط صياغة فعل التعجّب واسم التّفضيل.

2- حذف شروط صاحب الحال.

3- حذف شروط إذن النّاصبة.

4- حَذف قواعد التّصغير والنّسب.

5- عدَم الأخذ بتعدّد الأوجه الإعرابيّة.

فقد كان يكتفي في الحالات التي تتعدّد فيها أوجه الإعراب بوجه واحد يراه مناسبًا، وفيه سهولة، من ذلك:

1- إعراب لا حول ولا قوة إلّا بالله: فقد اكتفى بإعرابها على وجهٍ واحد، وهو أن لا الأولى والثانية نافيتان للجنس والاسم بعدهما مبني على الفتح.[3]

2- إعراب توابع اسم إنّ وأخواتها: فالتّوابع مع اسم إنّ يجوز فيها الرّفع على المحلّ، والنصب تبعًا للفظ اسم إنّ، واختار شوقي ضيف النّصب وقال: «إنّه الرأي السّليم الذي ينبغي أن لا يقرّر سواه في النّحو التعليمي»[4]، ففي قولنا: إنّ زيدًا قائمٌ وعمرًا، فعمرو يجوز فيه الرّفع على محلّ إنّ واسمها وهو الرّفع، ويجوز النّصب عَطفًا على اسم إنّ المنصوب.

6- الاستقلال ببعض الآراء:

---

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص97.

[2]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص62، 146، 149.

[3]- شوقي ضيف:تجديد النحو، ص37.

[4]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص158.

فهناك مسائل نحوية ذهب فيها مذهبًا لم يسبق إليه ورأى أن ذلك من التّيسير على النّاشئة، ومن أمثلته:

1- إعمال المصدر دون قيد أو شرط:

صحيح أنّ النّحاة يختلفون في شروط إعماله، لكنّهم مُتّفقون على اشتراط بعض الشّروط، كاشتراطهم أن يكون نائبًا مناب الفعل، نحو: ضربًا زيدًا، وأن يكون المصدر مقدّرًا بأن والفعل أو ما والفعل.[1]

وشوقي ضيف لم يشترِط شرطًا لعمل المصدر، ولم يبيّن مواضع استعماله. الذي فعله هو أنّه ذكر الحالات التي يكون عليها المصدر فقط.[2]

وهكذا تعامل مع اسم الفاعل واسم المفعول وغيرها.

2- تقسيم أنواع الجمل:

فالتّقسيم الذي بيّنّاه سابقًا لم يسبق إليه بهذا الشّكل، وإن كان لا يخرج عمّا ذكره السّابقون من النّحاة، إلّا أنّنا نرى أنّه أضاف بعض أنواع الجمل التي لم يقُل بها أحد قبله، كالجملة الحوارية.

وتقسيمه هذا لا شكّ أنّه معتمِد على المعنى، والذي حَدَا به إلى هذا تجنّبه التأويل والتّقدير في الإعراب، لأنّ النّحاة المتقدّمين كما ذكرنا اعتمدوا في تقسيم الجمل إلى ما يمكن تقديره بمفرَد وما لا يمكن، فما أمكَن تقديره مفردًا جعلوا له محلًّا من الإعراب وما لا فلا.

3- ذهب شوقي ضيف إلى أنّ التّنوين في نحو: هادٍ وداعٍ تنوين عِوَض، قال: «وإذا حذفت منه الياء، وذلك في حالتي الرّفع والجرّ عُوِّض منها بتنوين في آخره»[3]، والذي عليه النّحاة أنّ هذا التّنوين هو تنوين الصّرف لا العِوض، وهو السّبب في حَذف الياء في الحالتين، لأنّ التّنوين علامة الصّرف من حيث أنّه دخل الأسماء المتمكّنة للفرق بينها وبين ما لا

[1]- ابن عقيل: شرح الألفية، ج3، ص93.

[2]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص224-225.

[3]- نفسه، ص90.

ينصرف، والياء لا معنى لها، فلذلك خصّت بالحذف[1]؛ ولذلك يظهر في حالة النّصب، ولو كان تنوين عِوض ما ثبت، لأنّ العرب لا تجمع بين العوض والمعوض عنه في إثبات ولا حَذف.

7- الأخذ بالأقوال الشاذّة والتّخريج عليها:

والمقصود بهذا المظهر هو أنّ شوقي ضيف قد اعتمد في مشروعه التّيسيري على بعض الأقوال اللغويّة الشاذّة، نتيجةَ توسّعه في السّماع والقياس عليه، فقد استثمر هذا الأصل، وكما يقول نور الدين دريم وصفية بن زينة: «جعل منه ضابطًا تيْسيريًّا لغويًّا يُسهِم في إثراء اللّغة، من خلال تسويغ بعض الاستعمالات التي شاعت في عربيّتنا المعاصرة»[2]، ومن الأمثلة على ذلك:

1- مجيء الفاعل جملة:

يقول شوقي ضيف: «قد يجيء الفاعل جملة، وهو قليل جدًّا»[3]، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ٣٥﴾[سورة يوسف، الآية: 35]،فجملة (ليسجُنُنّه) يراها فاعلا للفعل بدا في الآية الكريمة.

وقد ذكر ابن هشام أنّ «المَشهور المَنع مُطلقًا»[4]، وقد أجازه بعضهم، والنّحاة لا يَرضون أن يقع الفاعل جملة «لمُخالفة الأعمّ الأغلب (و) الرّاجح الذي يلزمنا اتّباعه اليوم يرفض أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلًا، أمّا قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد﴾ فالفاعل ضمير مستتر تقديره "هو" عائد على المصدر المَفهوم من الفعل أي بدا لهم بداهُ»[5]، ولذلك أهمل كثير من النّحاة ذكره في كتبهم.

2 - حذف حرف العطف:

[1]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص38.

[2]- نورالدين دريم وصفية بن زينة، ضوابط التيسير اللغوي عند شوقي ضيف: مجلة جسور المعرفة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مج: 5، ع:2، 2019، ص76.

[3]- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص156.

[4]- ابن هشام: مغني اللبيب، ج1، ص491.

[5]- عباس حسن: النحو الوافي، ج2، ص66.

ذهب شوقي ضيف إلى جَواز حَذف حرف العطف، وخرّج عليه بعض العبارات التي تُنشَر في الصّحف كمصر- ألمانيا أربع رحلات في الأسبوع، والمألوف في استعمال اللّغة أن يُقال: مصر وألمانيا أربع رحلات في الأسبوع.[1]

واحتجّ لهذا «بما سمع من العرب القدامى شعرًا ونثرًا.... وبما جاء في القرآن موافقًا لهذا».[2]

ومن ذلك ما ذكره ابن جنّى ممّا حكاه: «أبو عثمان عن أبي زيد: أكلت لحمًا، سمكًا تمرًا.

وأنشد أبو الحسن:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الودّ في فؤاد الكريم

وأنشدَ ابن الأعرابي:

وَكيفَ لا أبكي عَلى عِلّاتي صبائحي غبائقي قيلاتي

وهذا كلّه شاذّ ولعلّه جميع ما جاء منه».[3]

قال ابن هشام: «حَذف العطف بابه الشّعر كقول الحطيئة:

إنّ امرأ رهطه بالشّام منزله برمْل يَبرين جارًا شدّ ما اغتربا »[4]

والتّقدير الأوّل: أكلت لحمًا وسمكًا وتمرًا إذا خُرِّج على العطف، وخَرَّجه بعضهم على بدل الإضراب، وفي الثاني: كيف أصبحت وكيف أمسيت من عطف الجمل على بعضها، وفي الثالث: صبائِحي وغبائِقي وقيلاتي، وفي الرّابع: ومنزله.

أمّا الآيات التي ذكرها شوقي ضيف ونسب تخريجها على حَذف حرف العطف لابن هشام، فهي آيات خُرِّجَت على العطف وخُرِّجت تخريجات أخرى.[5]

---

[1]- شوقي ضيف: تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة، دط، 1990، ص135.

[2]- نورالدين دريم وصفية بن زينة: ضوابط التيسير اللغوي عند شوقي ضيف، ص77.

[3]- ابن جني: الخصائص، ج1، ص290-291.

[4]- ابن هشام: مغني اللبيب، ج1، ص730.

[5]- نفسه، ص730. وينظر: شوقي ضيف، تيسيرات لغوية، ص136.

ويظهر أنّ ابن هشام لا يذهب إلى تخريجها على العطف لأنّه ذكر أنّ حذف حرف العطف بابه الشّعر، وما كان بابه الشّعر يجوز للضّرورة، والشّاعر يجوز له ما لا يجوز لغيره.

2/ مزايا هذه المحاولة التيسيريّة:

إنّ محاولة شوقي ضيف التيسيريّة قد اعتراها ما يعتري كلّ محاولة بشرية من نَقص كما ظهر معنا سابقا، إلّا أنّ شوقي ضيف قد استطاع أن يصوغ محاولته صياغة مُتقَنة من التّنظير إلى التّطبيق، وكثيرًا ما كانت الأصوات تنادي بتيسير النّحو وتقترح مقترحات، لا نجد في الأخير لها حقيقة عمليّة تطبيقيّة، ماثلة إلى ما دعَت إليه.

ولعلّ أهمّ ما يميّز محاولةَ شوقي ضيف ما سنذكره في الآتي:

1- فإذا كان ابن مضاء ثائرا على نظرية العامل وما نتج عنها من تعقيد وتعسير للنّحو، وحاول إبطالها والتخفّف من تبِعاتها على النّحو، فإنّه لم يشفع عمله بتطبيق ما دعَا إليه على جميع أبواب النحو، فقد بقيت محاولته في حيز التنظير دون أن تترجم إلى تطبيق عمَلي، ومحاولة شوقي ضيف يمكن عدّها عملًا تطبيقيًّا مُكتمِلًا لما دعا إليه شوقي، فقد سدّت هذه المحاولة بعض الفجوة عند ابن مضاء الذي لم يُطبِّق على نظريّته ونظرتَه.

2- استطاع شوقي ضيف في محاولته أن يَبني مادّة الكتاب وأبوابه ومَنهجَه، دون أن يُعوِّل على نظريّة العامل، مُعتمِدًا بدلَها مبدأ التّجانُس الذي يجمَع الأحوال المختلِفة

للباب الواحد في مكان واحد، وهو يُعدّ قالبًا ووسيلة سَبك في صناعة وبناء مادّة الكتاب ومنهجه.

وقد طبّق هذا المبدأ في كتاب تجديد النّحو إلى حدٍّ ما خاصّة في دَمج الأبواب وردّ المسائل النحويّة إلى ما يُشابهها.

وفي الحقيقة هذا المبدأ لو بلغ فيه الغاية المطلوبة كما ينبغي، فإنّه كان سيذلّل كثيرًا من الصّعوبات، خاصّة جَمع الصّور والصِّيغ المُمكِنة في الباب الواحد، ممّا يسهّل عمليّة البحث والفهم.

3- استطاعت هذه المحاولة على صِغَر حجم مادتِها النحويّة أنّ تجمع بين ثلاثة مستويات من مستويات دراسة اللغة، مُرتَّبة ترتيبًا وَفق ما تقتضيه الدّراسات النحويّة الحديثة، وهذه المستويات هي المستوى الصّوتي، والمستوى الصّرفي والمستوى النّحوي.

4- رغمَ انصرافه عَن نظريّة العامل -التي لم يستطِع التخلّص منها ومن إفرازاتها كليا- إلّا أنّه استطاع الإبقاء على روح وهيكَل النّحو العربي المَوروث، فمحاولته مع أنّها جاءت في مرحلة محفوفة بالمخاطر، وفي وقت كانت الحملة شعواء على الفكر النّحوي العربي، والدّعوة إلى التخلّي عَنه بالكليّة، ورُكوب مناهج غربيّة غريبة عنه، في هذا الجوّ والصّراع استطاع بمحاولته أن يبقى على روح الفكر النّحو العربي الأصيل في صيغة ونهج جديد في التأليف.

5- جاءت محاولته بعيدة عن التعصّب لمذهب معيَّن أو رأي من آراء النّحاة المتقدّمين، بل كانت المذاهب والآراء النحوية جميعًا عنده روافد تصبّ في نهر التّجديد والتّيسير، إذ

الغاية والمقصود عنده كانت كيف يصفى هذا النّحو ويُشذّب ويهذّب ممّا يُعكِّر صفوة ويعسِّر فهمه، فكل مذهب أو رأي كان ليحقّق هذه الغاية ركبه واستند عليه.

6- ما يميّز محاولته أيضًا أنّها استطاعت معالجَة أصعب الأبواب النحويّة، كباب التّنازُع والاشتغال.

كما عالج تلك الحالات الإعرابيّة العَويصة المُعقَّدة والمُتعدِّدة الأوجه، وكلّ هذا وغيره كان يعالجه حسب ما تقتضيه الكتب التعليميّة الموجّهة للنّاشئة.

7- هي محاولة يمكن البناء عليها لسدّ النّقص، ومحاولة الإكمال كما أراد لها صاحبها ورجا، فقد قال: «وإنّي لشديد الأمل في أن يصبح هذا الكتاب المبسّط للنّحو .... علَمًا منصوبًا لمؤلّفي النّحو التّعليمي، بحيث تستخلص منه صور متدّرجة تظلّ تتّسع مع سنوات النّاشئة في التّعليم مَصحوبة بالتّمرين والدّرجة حتّى تتكامَل لها الإحاطة التامّة بخصائص العربية وتتمثّل صياغتها تمثّلًا قويًّا»[1].

8- اتّسمت محاولته بحسن التّنظيم والتّرتيب واستعمال الجداول وسُهولة اللّغة، وسلاسة عَرض القواعد مع التّمثيل بأمثلة واضحة المعنى قريبة من اللّغة الفصحى المُتداوَلة.

[1]- شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي، ص74.

خـــاتمـة

يمكن أن نجمل بإيجاز أهم النتائج التي قادنا إليها البحث. منها ما اتسم بالعموم؛ إذ جاء في عموم الأطروحة، ومنها ما اتسم بالخصوص؛إذ جاء في ثنايا مباحث فصول الدراسة، وقد تمثلت هذه النتائج فيما يلي:

1-وقع كثير من النحاة المحدثين في التوارد على مفهوم أو قول دون الرجوع إلى مصادره المختلفة، وهذا ما حدث لمفهوم النحو و الإعراب، فقد اعتمد كثير منهم على مفهوم النحاة المتأخرين وأقوالهم الذين قصروا النحو على الإعراب والبناء، ومن هنا كان منطلقهم في انتقادهم مفهوم النحو، وفرَطهم في هذا إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" وغيره ممن سار على نهجه ومنواله، وبالبحث الفاحص من مصادرة مختلفة يتبين غير ذلك، بل يجد الباحث أن ما قدمه النحويون المحدثون من مفهوم للنحو قد سبقهم إليه النحاة المتقدمون، إن لم نقل فاقوهم في ذلك .

2- خروج بعض النحاة المحدثين عن حد الاعتدال في نقد النحو العربي ومحاكمته إلى مناهج ونظريات لم تثبت صلاحيتها بعد، حتى أوهموا الناس أن هذا النحو لم يعد صالحا للتعلّم والتعليم.

3- مصطلح التيسير النحوي كما هو متداول عند النحاة المحدثين - في نظري- هو مفهوم فضفاض، وهو لا يزال بعد لم يتبلور مفهومه، ويتحدد معناه، وتتضح صورته النهائية، فدلالته إلى الآن تختلف من نحو إلى أخر –وهذا أمر طبيعي - ذلك أن اختلاف النحاة

في دلالة هذا المصطلح غالبا ما تمليه عليهم المناهج العلمية والمنطلقات النظرية المختلفة، وهذا ما جعل مفهوم التيسير النحوي متعددا يختلف من نحوي إلى أخر.

ومن هذا الباب شحن بعض النحاة هذا المصطلح بدلالة أو مفهوم يحمل بين طياته الهدم تحت مسمى التجديد والتيسير النحوي كالذين حاولوا أن يغيروا القواعد النحوية، واستبدالها بقواعد لا تمت للغة العربية بصلة، وكانت بدايتهم مع ظاهرة الإعراب ، أهمّ خاصية تميّز اللغة العربية، حتى نادى مناديهم إنّني أتمنى على الله أن يأتي اليوم الذي أنادي فيه بإلغاء علم النحو وإحراق كتبه.

4- مفهوم التيسير النحوي تجاذبته - في العموم - ثلاثة اتجاهات هي: اتجاه المحافظين واتجاه اللسانيين، واتجاه المتوسطين، أما المحافظون فتمسكوا بكل ما ورد في النحو العربي ورأوا أن التّيسير النحوي في مفهومه ينبغي ألا يخرج عن النظرية النحوية القديمة، وحاولوا إيجاد صيغة تيسيرية للنحو تنطلق من هذه النظرية .

وهذه الصيغة تتحقق بالاجتهاد في طريقة عرض النحو بصورة جديدة مع مراعاة اللغة السهلة، والبعد عن الإيغال في التعليل والتأويل، والاقتصار على المسائل التي لا يسع الطالب جهلها، على أن تكون جامعة بين دقة التبويب والترتيب ، سالكة أوضح الطرق العصرية في أصول التعليم. وهذا الاتجاه يعد امتدادا لما كان عليه النحاة المتقدمون في نهج التيسير النحوي، والاختلاف الذي بينهم لا يبلغ أن يكون جوهريا ما داموا متفقين على صلاحية نظرية العامل في التعليم النحوي.

أما اللّسانيّون فحاولوا تقديم النحو وفق ما تمليه اللسانيات الحديثة، وهذا الاتجاه تستر به بعض الناقمين على النحو العربي ؛ لذلك يرفضون مفهوم التيسير الذي يقدمه المحافظون، بل يرون التيسير هو ما يمس جوهر النحو لا ما يمس العرض، وبعبارة أخرى التيسير هو ما يسّرته الحياة وفرضته ولو على حساب بعض القواعد النحوية.

أما المتوسّطون: فقامت قضية مفهوم التيسير عندهم على فكرة الربط بين جهود العلماء العرب القدامى في دراسة النحو العربي والنظريات اللغوية الحديثة، وكان الهدف الرئيس هو تيسير النحو بالاستفادة من التفكير الأصيل والتفكير المعاصر. وهذا الاتجاه أصحابه متفاوتون فيه، فمنهم من يغلب عليه التفكير الأصيل، ومنهم من يغلب عليه التفكير المعاصر، إلا أنهم متفقون على الخروج من نظرية العامل.

5-محاولة مهدي المخزومي التيسيرية تنتمي إلى الاتجاه الثالث الذي ذكرناه. وفكرة التيسير عنده تنطلق من إصلاح المنهج النحوي ، و المنهج الذي يراه الأقدر على معالجة صعوبة النحو هو المنهج الوصفي التراثي، الذي يبعد عن الأصول المنطقية والفلسفية، ويعتمد الاستقراء والملاحظة والوصف على أن يكون موضوع الدرس النحوي الجملة وما يعرض لها، ونتيجة لهذا المنهج امتازت محاولته التطبيقية بالجدة من عدة نواح، من حيث هيكل النحو، ومن حيث الآراء والاجتهادات، ومن حيث المصطلحات وغير ذلك .

6- رتب المخزومي مادته النحوية ترتيبا غير معهود عند السابقين له، والسبب في هذا يرجع إلى اعتماد التشابه في المعنى أساسا والبعد عن العامل وأثره وقد ترتب على هذا حذف بعض الفصول أو الأبواب كالتنازع ، والاشتغال، والنّواسخ. ودمج بعض الفصول أو الأبواب كالأدوات التي درسها في مجموعات بحسب المعاني التي تطرأ على الجمل (الاستفهام وأدواته، والنفي وأدواته، التوكيد، والاستثناء والوصل أي الحروف المصدرية) وجمعه النداء و الاستغاثة والندبة في باب واحد، و جمع الفاعل مع نائب الفاعل، واسم الفعل مع الفعل، وجمع تحت موضوعات شاذة المثنى، والجمع الصحيح، والأسماء الخمسة، والاسم الذي لا ينون.

7- ترتب أيضا على اعتماد التشابه في المعنى في ترتيب المادة النحوية تفريقه ما كان تحت باب واحد مثل تفريقه بين أدوات العطف والتوابع والمنصوبات وغيرها. وإضافة بعض الفصول والأبواب كان منها: حروف الهجاء أو الأصوات اللغوية – أساليب التعبير- الإعراب في التطبيق.

وهو في كل هذا قد جمع تطبيقه للدرس النحوي بين دراسة الصوت والصرف والنحو رغم دعوته للفصل بين هذه المستويات.

8- لما كانت محاولة مهدي المخزومي كالتّتميم لما بدأه أستاذه إبراهيم مصطفى كانت جدّة بعض الآراء والاجتهادات ترجع إلى أستاذه، وذلك كدراسة معاني الجمل أو الأساليب، وتفسير حركات الإعراب (الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة،

والفتحة ليست علما لشيء) وأن هذه الحركات ليست أثرا للعامل، وأنّ التوابع ثلاثة هي: النعت والبيان (عطف النسق وبدل الكل من الكل) وخبر المبتدأ

أما ما كان عن اجتهاد منه بغض النظر عن الآراء التي استقاها من ابن مضاء والنحو الكوفي فهي كثيرة، فمن ذلك: إضافة قسم رابع لأقسام الكلام، وهو الكناية، (الضمائر – الإشارة- الموصول بجملة- كنايات المستفهم- كنايات المشروط بها) واعتباره تنوين اسم الفاعل دالا على الزمن (الفعل الدائم) وتقسيمه الأفعال إلى فعل ماض ومضارع وأمر ودائم، واعتباره فعل الأمر فعلا غير دال على الزمن أو الحدث. وتجويز تعدد الفاعل لفعل واحد وتعدد الفعل لفاعل واحد، واعتباره الأفعال والأدوات جميعا مبنية وغير ذلك من الآراء.

9- فقد تبنى المخزومي كثيرا من المصطلحات الكوفية ، ووسع المفهوم في بعضها، من ذلك:

مصطلح "الخلاف" الذي يعده من العوامل المعنوية، فقد ذهب في المستثنى إلى أنه منصوب على الخلاف وإن لم يقل به الكوفيون، لأنه وسع مفهومه ليشمل المستثنى، ووافقهم في المفعول معه، وفي الظرف الذي يقع خبرا، وفي المنصوب بليس وفي المضارع المنصوب بعد الواو والفاء و أو .

واستعمل مصطلح الفعل الدائم(اسم الفاعل والمفعول) والأداة بدل الحرف، والترجمة والتبيين مقابل البدل، والنسق بدل العطف بالحرف، والخفض بدل الجر، والمكنى بدل الضمير، وأحرف الإضافة بدل أحرف الجر، وغير ذلك من المصطلحات.

10- حال المخزومي مع ما كان يدعوا إليه تراوح بين الالتزام والمخالفة، فما استطاع أن يلتزم به فعلا هو عدم القول بالعامل، أما التعليل والتقدير والتأويل وتبني المصطلحات فلم يلتزم بذلك في كل الأحوال ومن ذلك : تعليله رفع المثنى، فإنه لما كانت عنده الضمة علم الرفع، والمثنى مرفوع بدونها قال هذه الألف جاءت لبيان معنى وهو الدلالة على التثنية ولو رفعت ضاعت الدلالة فبقي المثني بلا علامة تدل على الإسناد، وكان هذا المثنى ببنائه دالا على كونه مسندا إليه، وهذا التعليل فيه من التكلّف ما فيه .

ومن ذلك تأويله إن مع اسمها بمنزلة الكلمة الواحدة، وتقدير الظرف بكان أو استقر في مثل: عندك درهم فقد أعرب درهم فاعل بالظرف.

أما في المصطلحات فقد رأى أن بناء "افعل" ليس فعل أمر ثم في الإعراب يقول فعل أمر.

11- محاولة شوقي ضيف تندرج ضمن الاتجاه الثالث، وإن كان يغلب عليها التراث النحوي وهي تلتقي في إطارها العام مع محاولة مهدي المخزومي، لأن كل منهما تخلى عن نظرية العامل وما أفرزته من تأويل وتقدير ومبالغة في التعليل والقياس. و هذا كان له أثره على محاولة شوقي ضيف من ناحية المنهج والتأصيل ومن ناحية التطبيق.

12- استقى شوقي ضيف أصول منهجه في التيسير من كتاب الرد على النحاة بشكل أساسي وهي تعود في مجملها إلى أصلين :الأول الانصراف عن نظرية العامل ، والثاني منع التأويل والتقدير، وكبديل لما تخلى عنه شوقي ضيف اعتمد مبدأ التجانس بين أبواب النحو

13-ترتب على مبدإ التجانس الذي اعتمده شوقي ضيف إعادة النظر في أبواب النحو، لأن ترتيبها عند النحاة القدماء مبني على العامل في الإجمال . وهذا أدى أولا: إلى حذف أبواب وزوائدة في النحو رأى انه لا حاجة إليها. فحذف ثمانية عشر بابا، ونقل أمثلتها إلى أبواب أخرى، اللهم إلا ما كان منها لا وجود له في الواقع اللغوي كالتنازع والاشتغال، والكثير مما حذفه له تعلق بالعوامل اللفظية (النواسخ، أفعال المقاربة الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ....) إضافة إلى التخفف من الشروط والأقسام وبعض القواعد العويصة .

وثانيا: إلى إضافة مباحث وأبواب رآها ضرورية: أما المباحث فهي: إضافات متنوعة توزعت في أقسام كتاب "تجديد النحو" للتوضيح وزيادة الفائدة، أما الأبواب التي رآها ضرورية فقد أضافها في القسم السادس من هذا الكتاب (باب الذكر والحذف ،باب التقديم والتأخير، باب الجملة وغيرها).

14- منع التأويل والتقدير ترتب عليه إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وإلغاء إعراب ما لا يصح نطقا.

15 خمسة أسس لتيسير النحوي عند شوقي ضيف، وهي إلغاء الإعراب التّقديري، والمحلّي،والإعراب لصحة النطق،وتنسيق أبواب النّحو،وحَذف زوائد وعُقَد من أبواب النّحو،وإضافات متنوّعة كلها ترجع إلى منع التأويل والتقدير، وعدم القول بالعامل.

ويبقي الأساس السادس وهو الضوابط والتعريفات الدقيقة الذي انحصر في ثلاثة أبواب نحوية فقط هي: المفعول المطلق والمفعول معه والحال وهذا الأساس يمكن الاستغناء عنه بإدراجه ضمن أساس الإضافات المتنوعة.

16- استطاع شوقي ضيف أن يعيد تصنيف النحو وفق الأسس التي استند عليها في تيسير النحو بعيدا عن العامل، إلا انه عند تحليل المسائل النحوية فانه لم يستطع التخلص من آثاره، كما أنه لم يستطع تطبيق مبدأ التجانس تمام التطبيق بين أبواب وموضوعات النحو إضافة إلى تراجعه من بعض الآراء النحوية التي طرحها في مدخل الرد على النحاة .

ومما خرج عن الالتزام به وهو أصل عنده أيضا التأويل والتقدير، فرغم دعوته إلى التخلي عنه إلا أنه أوَّل في بعض الحالات مثل واو المعية أوّله بالظرف.

17- رغم التشابه بين محاولة التيسير النحوي لدى مهدي المخزومي وشوقي ضيف من حيث الإطار العام والتوجه والمنطلقات ، كون كل واحد منها دعا إلى التخلي عن نظريه العامل وآثارها والاستعاضة عنها بمنهج وأسس جديدة إلا أن بينهما من الاختلاف الشيء الكثير.

فمحاولة مهدي المخزومي أولا هي أشد عمقا في تأصيلها وأبعد تأثير في تناول قضايا النحو وإعادة تشكيلها، بينما شوقي ضيف لا تعدو أن تكون محاولته اختصارا وحذفا وإعادة ترتيب.

وثانيا حاول مهدي المخزومي أن يجعل مركز الجملة النحوية يدور حول تفسيره لعلامة الإعراب، بينما شوقي ضيف أبقى الأمر على ما كان عليه النحويون.

وقد غلب على محاولة مهدي المخزومي فكر النحو الكوفي و مصطلحاته، بخلاف شوقي ضيف فقد عول على المصطلحات البصرية المعهودة.

وأخيرا أعاد مهدي المخزومي تبويب موضوعات النحو على أساس التشابه في المعنى بينما شوقي ضيف اعتمد على مبدأ التجانس والمجانسة بحيث تجمع في الباب الواحد أحواله المختلفة.

وأوجه التشابه والاختلاف بين مهدي المخزومي وشوقي ضيف يمكن أن تفرد لها دراسة خاصة.

وعلى كلّ فالمحاولتان يمكن الاستفادة منهما في تيسير النحو وجعلهما منطلقا، والإضافة إليهما ما يمكن إضافته، مما يسد خللا ويسر فهما ويزيد إفادة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. المصحف الشريف، رواية حفص عن عاصم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1437هـ-2016م.

الكتب العربية

1. إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1966.
2. إبراهيم أنيس: في اللّهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1965.
3. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966.
4. إبراهيم مصطفى: إحياء النّحو، دد، القاهرة، ط2، 1992.
5. ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986.
6. إحسان عباس: رسائل ابن حزم الأندلسي (رسالة مراتب العلوم)، مؤسسة العربية، بيروت، ط1، 1983م، ج4.
7. أحمد إبراهيم الطرفي: تحف الطرفية في توضيح وتكميل شرح الآجرّومية، مطبعة الآداب، العراق، دط، 1976.
8. أحمد أمين: ضُحى الإسلام، مكتبة الأسرة، مصر، دط، دت، ج2.
9. أحمد زيني دحلان، الأزهار الزينية، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، ط1، 13310هـ.

10. أحمد عزّت عبد الكريم: تاريخ التّعليم في مصر، وزارة المعارف العربية، مطبعة النصر، دط، 1945.

11. أحمد مختار عمر: البحث اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1988م.

12. أحمد مطلوب: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1988.

13. أحمد هيكل: تطور الأدب الحديث في مصر، دار المعارف، مصر، ط6، 1994.

14. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد أبو الرحمن العثيمين، معهد إحياء البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007، ج1.

15. أبو إسحاق الشّاطبي: الموافقات في أصول الشّريعة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دط، دت، ج4.

16. اِبن أم قاسم المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001.

17. أمين الخولي: مناهج التجديد في النّحو والبلاغة والتّفسير والأدب، دار المعرفة، ط1، 1961.

18. اِبن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، دت.

19. أنيس فريحة: تبسيط قواعد العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، مطبعة المرسلين اللّبنانين، لبنان، ط1، 1958.

20. بدوي طبّانة: البيان العربي دراسة وتطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، دار المنارة، السعودية، ط7، 1988.

21. أبو البركات ابن الأنياري: أسرار العربية، تح: محمد بهجة، مطبوعات المجمع العلمي العربي دمشق، دط، دت.

22. أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1958م.

23. أبو البقاء العكبري: شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، تح: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، لبنان، ج1، دط، دت.

24. أبو بكر الزبيدي: الواضح، تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، ط2، 2011.

25. تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000.

26. التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الجزائر، دط، دت.

27. جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، تح: شوقي ضيف، دار الهلال، دط، دت.

28. جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1989م.

29. جمال الدين يوسف ابن تغري: النجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، مصر، دط، دت.

30. اِبن جنّي: اللّمع في العربية، تح: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1982م.

31. اِبن جني: المنصف شرح كتاب التصريف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة الجليس، القاهرة، دط،1954.

32. اِبن حزم الأندلسي: التقريب لحدّ المنطق، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

33. حسام النّعيمي: الدّراسات اللهجيّة والصوتيّة عند ابن جنّي، دار الرشيد، بغداد، دط، 1980.

34. حسان تمّام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، دط، 1994م.

35. حسان تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

36. حسن الملخ: نظرية التّعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000.

37. الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1992.

38. حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل بين القدماء والمحدَثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000.

39. حسن طبل: علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان، القاهرة، مصر، ط2، 2004.

40. حسن عون: تطوّر الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدّراسات العربية، جامعة الدّول العربية، مصر، دط، دت.

41. حسن منديل العكيلي: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التّيسير الحديثة، دار الضياء، عثمان، دط، 2011.

42. أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، تح: علي محمد عوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.

43. أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، تح: أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت.

44. أبو حيان النحوي الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، سدني جليزر، أمريكا، دط، 1946.

45. خالد الأزهري: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تح: أبي بلال الحضرمي، دار الآثار، اليمن، ط4، 2018.

46. خديجة الحديثي: كتاب سيبويه وشروحه: مطابع دار التّضامن، بغداد، ط1، 1967، نقلًا عن: سيبويه حياته وكتابه.

47. رضي الدين الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محي الدين بن عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

48. رياض السواد: مهدي المخزومي وجهوده النحويّة، دار الرّاية، عمان، الأردن، ط1، 2009.

49. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط2، دت.

50. اِبن السراج: الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987.

51. سعيد الأفغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1969.

52. أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، 1986.

53. السّكّاكي: مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتاب العلمية، لبنان، ط1، 2000.

54. اِبن سلام أبو عبد الله محمد: طبقات فحول الشعراء، تح، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دط، دت.

55. السمين الحلبي: الدر المَصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت.

56. اِبن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982.

57. سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988.

58. السيوطي: البهجة المرضية في شرح الألفية، تح: محمد الصالحي الأنديمشكي، مكتبة المدرس، دط، دت.

59. السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1986.

60. السيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ط1، 1967.

61. السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

62. شرح الشيخ زرّوق على متن الآجرّومية، تح: ندى السيد محمد الساعي، جامعة أم القرى، السعودية، 1992.

63. شوفي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عامًا، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1، 1984.

64. شوقي ضيف: البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، دت.

65. شوقي ضيف: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، دط، دت.

66. شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط5، دت.

67. صابر بكر أبو السعود: في نقد النّحو العربي، دار الثقافة، دب، دط، 1988.

68. ضياء الدين بن الأثير: المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.

69. طه وادي: شوقي ضيف سيرة وتحيّة، المجلس الأعلى للثّقافة، القاهرة، ط1، 2003.

70. أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد: الانتصار لسيبويه على المبرّد، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.

71. أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب: مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1956.

72. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، مصر، ط3، 1994.

73. عبد الحميد حسن: بعض وجوه التّهذيب والتّيسير في القواعد النّحوية، مجمع اللغة العربية القاهرة، سلسلة البحوث والمحاضرات، الدورة 36، 1969-1970.

74. عبد الرحمان الرافعي: عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1989.

75. عبد الرحمان حسن العارف: اتّجاهات الدّراسات اللّسانية المعاصرة في مصر، دار الكتب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2013.

76. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات ي اللسانيات العربية، دار موفم، الجزائر، دط، 2012.

77. عبد الرحمن بن أحمد الفاكهي: شرح كتاب الحدود في النّحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، والأستاذ المساعد في كلية التربية بالمدينة المنورة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م.

78. عبد الستار الجواري: نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، ط2، 1984.

79. عبد السلام محمد هارون: الأساليب الإنشائية في النّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001.

80. عبد الفتاح إسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمّة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدّة، السعودية، ط3، 1989.

81. عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، الرياض، السعودية، دط، دت.

82. عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

83. عبد القادر رحيم: خصائص مذهب الأندلس النّحوي خلال القرن السابق الهجري، جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1993.

84. عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط1، 1991.

85. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004.

86. عبد الله ابن عقيل العقيلي: شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20.

87. أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي: متن الآجرّومية، دار الصميعي، السعودية، ط1، 1998.

88. عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، مطبعة الشبكسي، مصر، ط1، 1951.

89. عبد الموارث مبروك سعيد: في إصلاح النّحو العربي دراسة نقدية، دار القلم، الكويت، ط1، 1985.

90. عبد الوارث مبروك: في إصلاح النّحو العربي، ص60. وينظر: رفاعة الطهطاوي: الأعمال الكاملة (التحفة المكتبية)، تح: محمد عمارة الهيئة المصرية العامّة للكتاب، دط، 2010.

91. عبده الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979.

92. أبو عثمان الجاحظ: الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1965.

93. أبو عثمان بن الحاجب: شرح الوافية نظم الكافية، تح: موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب، بغداد، دط، 1980.

94. عز الدين المجدوب: المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، دار محمد علي الحامي، تونس، ط1، 1998.

95. اِبن عصفور علي بن مؤمن: المقرّب، تح: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، العراق، ط1، 1966.

96. اِبن عصفور: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، تح: صاحب أبو نجاح، دن، دط، دت.

97. العلاء المعري: عبث الوليد، تح: محمد عبد الله المدني، مطبعة الترقي، دمشق، دط، 1936م.

98. علي أبو المكارم: أصول التّفكير النّحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007.

99. علي أبو المكارم: الجملة الفعلية، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2007.

100. علي أبو المكارم: تقويم الفكر النّحوي، دار غريب، القاهرة، دط، 2005.

101. علي أحمد مدكور: تدريس فنون اللّغة العربية، دار الفكر، القاهرة، دط، 2006.

102. أبو علي الفارسي، التّعليقة على كتاب سيبويه، تح: عوض بن محمد القوزي، الأمانة، القاهرة، دط، دت.

103. علي بن مومن المعروف بابن عصفور: المقرب، تح: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبّوري، دب، دت، ط1، 1972.

104. علي بن يوسف القفطي: إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1986.

105. علي محمد أبو المكارم: الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2008م.

106. عمر الدسوقي: في الأدب الحديث، دار الفكر، دب، ط8، 1983.

107. فاصل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2008.

108. فاضل صالح السامرائي: تحقيقات نحوية، دار الفكر، عمان، ط1، 2001.

109. فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر، الأردن، ط1، 2000.

110. أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، دط، دت.

111. أبو الفتح ناصر الدين المطرّزي: المصباح في علم النحو، تح: عبد الحميد السيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1، دت،

112. فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار القلم العربي، سورية، ط5، 1989.

113. فخر الدين قبّاوة: مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر، دط، دت.

114. فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1969.

115. فؤاد علي مخيمر: فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، دار الثقافة، دط، 1983م.

116. أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984.

117. أبو القاسم الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمان للنشر، الأردن، ط1، 2004.

118. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1977م.

119. كريم حسين ناصح الخالدي: مناهج التأليف النحوي، دار صفاء، عمان، ط1، 2007م.

120. كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان: ثلاث رسائل في اللّغة، تح: محمد حسين، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1999.

121. كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، دط، 2005.

122. اِبن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، دط، 1967.

123. محمد إبراهيم عبادة: النحو التعليمي في التراث العربي، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، 1986.

124. محمد الحلواني: أصول النحو العربي، إفريقيا للشرق، المغرب، ط2، دت.

125. محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

126. أبو محمد القاسم بن علي الحريري: شرح ملحة الإعراب، تح: فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط1، 1991.

127. محمّد بن الحسن الاستراباذي: شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، إدارة الثقافة، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية، ط1، 1993.

128. محمد بن عبد الله بن مالك، متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، دط، دت.

129. محمّد حسين آل ياسين: الدّراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة. بيروت، ط1، 1980م.

130. محمد حسين الصّغير: نحو التّجديد في دراسات الدكتور الحواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق، دط، 1990.

131. محمد حماسة عبد اللّطيف: النّحو والدّلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدّلالي) دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000.

132. محمد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، أفريقيا الشرق، المغرب، ط2، 1983م.

133. محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا، الهيئة العلمية لشؤون المناهج، القاهرة، دط، 1984.

134. محمد عبد الراضي: إحياء النحو والواقع اللغوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2007.

135. أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن أحمد الخشّاب: المرتجل، تح: علي حيدر، دد، دمشق، دط، 1972م.

136. أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي: مرآة الجِنان وعبرة اليقظان، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1937.

137. محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989م.

138. محمد عيد: قضايا معاصر في الدّراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 1989م.

139. محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م.

140. محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، مصر، دط، 1976.

141. محمدمحمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، دار الحماس ، ط2، 1986م.

142. محمود أحمد نحلة: علم المعاني، دار العلوم، بيروت، ط1، 1990م.

143. محمود شاكر: رسالة في الطّريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، مصر، دط، دت.

144. مصطفى بن حمزة: العامل في النّحو العربي، دد، ط1، 2004.

145. مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، مصر، ط1، 1997.

146. اِبن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982.

147. اِبن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط1، 1979.

148. منصور بن عبد العزيز العقيلي: مآخذ المحدثين على النّحو العربي، مطبوعات نادي القصيم، السعودية، ط1، 2013.

149. مهدي المخزومي: الدّرس النّحوي في بغداد، مطبعة السعدون، بغداد، دط، 1974م.

150. مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.

151. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1986.

152. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958.

153. مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، منشورات دار الجاحظ، العراق، دط، دت.

154. مهدي المخزومي، الدّرس النّحوي في بغداد، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1987.

155. اِبن الناظم بدر الدين محمد بن مالك: شرح ابن الناظم، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007.

156. اِبن النديم: الفهرست، تح: رضا نجد، دد، دب، دط، دت.

157. أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، دط، دت.

158. نفوسة زكريا سعيد: تاريخ الدّعوة إلى العامية وآثارها في مصر،دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ط1، 1964.

159. اِبن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، دت.

160. اِبن هشام: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، دار اليازوري، الأردن، دط، دت.

161. اِبن هشام: شرح شذور الذهب، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، دط، دت.

162. اِبن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة المصرية، بيروت، دط، 1991.

163. اِبن هشام، قطر الندى وبل الصدى، تح: محي الدين عبد الحميد، دار الخير، دمشق، ط1، 1990.

164. أبو يعقوب يوسف بن محمد السّكاكي: مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

الكتب المترجمة

1. يوهان فك: العربية (دراسات في اللغة واللّهجات والأساليب) مكتبة الخانجي، تر: رمضان عبد التواب، مصر، دط، 1980م.

المعاجم

1. أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1979هـ، ج6.

2. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تح: مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت، ج4.

3. مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، مصر، دط، 1994.

4. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدولية، -مصر- ط4، 2004.

5. ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.

6. يوسف إلياس سوكيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دط، دت، ج1

المجلات

1. إبراهيم بيومي مدكور: منطق أرسطو والنّحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع7، 1953.

2. ابن هشام: أوضح المسالك، ج2، ص207. وأمين عبد الله سالم، تجديد النحو ونظرة السواء، مجلة كلية اللغة العربية، المنوفية، القاهرة، ع6، 1986.

3. أحمد العوامي: تأبين المرحوم علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية، ج7، مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1953م.

4. أحمد أمين: مدرسة القياس في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة المعارف، القاهرة، مج7

5. خالد عبد الكريم بسندي: محاولات التّجديد والتّيسير في النّحو العربي، مجلّة الخطاب الثّقافي، جامعة الملك سعود، ع3، 2008

6. طه الراوي: نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي العربي دمشق، مج14، 1936م.

7. عبد الرحمن الحاج صالح: أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مُدرّسي اللّغة العربية، مجلة اللّسانيات، ع: 4. 1973-1974.

8. عبد القادر بقادر:الآجرّومية بين النّظم والشّرح في الجزائر، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، ع23، 2015.

9. علي النجدي ناصف: حول الدّراسات النّحوية، مجلّة مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، ج40.

10. غريب عبد المجيد نافع: ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، مجلة الجامعة الإسلامية، السعودية، ع:65-66.

11. كامل جميل ولديل: تيسير النّحو عند إبراهيم مصطفى، المجلّة الأردنية للعلوم التطبيقيّة، مج11، ع، 2008م.

12. محمد مشري: النحو العربي في نظريّة ثلاثيّة الرّؤى النقدية، مجلّة الآداب، مج 11، ع1، 2010

الرسائل الجامعية

1. حميش خليل، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي: رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزّو، كلية الآداب، 2014.

2. عبد الرحمن بن ماسية: آراء إبراهيم مصطفي في تيسير النّحو العربي (قراءة نقدية في كتابه إحياء النّحو)، رسالة ماجستير، 2014-2015م، جامعة الجيلالي اليابس، بلعباس، الجزائر.

3. عبد الله علي محمد: ألفية ابن مالك تحليل ونقد، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1989.

4. عبير محمود شريف داود: دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2001-2002.

5. عطا محمد محمود موسى: مناهج الدّرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، كلية الدّراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1992.

6. علي بن عيسى الرماني: شرح كتاب سيبويه، تح: محمد إبراهيم يوسف شيبة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، مج1، 1414هـ/1415هـ.

7. محمود نجيب: شروح الألفية ومناهجها والخلاف النحوي فيها، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، سورية، 1999.

الملخص:

تناولت هذه الأطروحة قضية التيسير النحوي عند المحدثين وكيف حاولوا معالجة الصعوبات التي لصقت بالنحو منذ بدايات التأليف فيه كما تعرض إلى كشف أسباب هذه الصعوبات النحوية والانتقادات التي وجهت اليه في القديم والحديث .كما كشف الاتجاهات التي سلكها النحاة في سبيل تيسير النحو انطلاقا من تلك النظريات اللغوية المختلفة التي تقترب من الدرس النحوي القديم وتبتعد أحيانا لتستفيد من الدرس اللساني الحديث

الكلمات المفتاحية: التيسير، النحو، المحدثين، الإعراب

Résumé:

Cette thèse traitait de la question de la facilitation grammaticale parmi les chercheurs modernes et de la manière dont ils ont tenté de résoudre les difficultés associées à la grammaire depuis le début de son écriture. Elle a également exposé les raisons de ces difficultés grammaticales et les critiques qui lui étaient adressées dans l'Antiquité. et les temps modernes. Il a également révélé les tendances prises par les grammairiens afin de faciliter une grammaire basée sur ces différentes théories linguistiques qui se rapprochent de la leçon grammaticale ancienne et s'en éloignent parfois pour bénéficier de la leçon linguistique moderne.

Mots-clés : facilitation, grammaire, spécialistes des hadiths, analyse syntaxique

Abstract:

This thesisaddressed the issue of grammatical facilitation amongmodernists and how theytried to address the difficultiesthatstuck to grammarsince the beginning of its composition. It alsoexposed the reasons for these grammatical difficulties and the criticismsthatweredirectedatit in ancient and modern times. It alsorevealed the trends thatgrammarianstook in order to facilitategrammarbased on thosedifferentlinguistictheoriesthatapproach the ancient grammatical study and sometimes move away to benefitfrom the modern linguisticstudy.

Keywords: Facilitation, Grammar, Modernists, Syntax

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة.....أ

مدخل: في المصطلحات والمفاهيم

أولا: مُصطلحات التّسيير النّحوي وأبعادها الدّلالية 7

1-التّيسير: 7

2- التّجديد:..... 9

3- الإحياء: 12

4- الإصلاح: 14

ثانيا: مفهوم النّحو بين المتقدمين والمحدثين 16

1- مفهوم النّحو عند النّحاة القدامى:..... 17

2- مفهوم النّحو عند المحدَثين:..... 24

الفصل الأول: تيسير النحو لدى المتقدّمين

أولا: دواعي تيسير النّحو عند المتقدمين 37

1- الدّواعي غير النّحويةّ: 37

2- الدواعي النّحوية:..... 41

2-1- صعوبات تتعلّق بعرض المادّة النّحوية:.....41

2-2-صعوبات تتعلّق بالنّظرية النّحوية العربية:.....51

ثانيًا: مفهوم التيسير النّحوي وأشكاله في القديم.....58

1- مفهوم تيسير النّحو لدى القدماء:.....58

2- أشكال التّيسير التي اعتمدها المتقدّمون:.....62

الشكل الأول: تأليف المختصَرات 62

الشّكل الثاني: تأليف المتون المَنظومة والمنثورة:.....72

ثالثا: الأسس التي بُنِي عليها التيسير النّحوي عند المتقدّمين:.....88

1- اعتماد السّهولة في التّعبير والوضوح في الفكرة:.....88

2- الابتعاد عن ذكر الخلافات والتعليلات النحوية:.....92

3- الإكثار من التّطبيقات والتّدريبات: 94

4- تدرّج التآليف في عَرض المادّة النحوية:.....97

5- إعادة تبويب المادة النحوية:.....98

6- عَرض المادّة النحويّة بطريقة مناسبة للمتعلّمين: 100

الفصل الثاني: تيسير النحو ومناهجه في العصر الحديث

أوّلا: مراحل تطوّر الدرس اللّغوي والنّحوي في العصر الحديث:..... 105

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التّجديد والتّيسير 105

المرحلة الثانية: ظهور ملامح التّيسير في نمط التّأليف: 108

المرحلة الثالثة: اشتداد النّقد للموروث اللغوي العربي 116

المرحلة الرّابعة: الدّعوة إلى تجديد منهج البحث اللّغوي 122

ثانيا: انتقادات المحدثين للنّحو العربي 124

الجانب الأول: كتب النّحو 128

الجانب الثاني: منهج النّحاة 134

الجانب الثالث: نقد قواعد النحو 144

ثالثا: اتّجاهات تيسير النّحو العربي الحديثة 144

الفصل الثالث: تيسير النحو بين النظرية والتّطبيق لدى مهدي المخزومي

أوّلًا: ملامح المنهج الوصفي في دراسة النّحو عند مَهدي المخزومي 149

1-اللّغة ظاهرة اجتماعيّة: 152

2-تخليص النّحو من نظريّة العامل: 155

3- التخلّي عن التّعليل النّحوي المتكلّف: 156

4- إبطال القياس المنطقي: 158

5- توسيع دائرة النّقل: 161

6- الخلط بين الشعر والنثر وتقعيد القواعد النحوية:..... 168

7- الفصل بين المستويات اللغويّة: 168

8- تجنّب المعياريّة في دراسة النّحو:..... 169

ثانيًا: المباحث النظريّة لتيسير النّحو العربي لدى المخزومي..... 171

1- مفهوم النّحو وموضوعاته عند المخزومي: 173

2- أقسام الجملة والكلام عند المخزومي:..... 184

3- الإعراب ومعانيه:..... 202

ثالثا: مظاهر التّيسير في المعاني الإعرابيّة والأسلوبية في الجملة عند المخزومي..... 212

الأمر الأول: إعراب أجزاء الجملة..... 212

الأمر الثاني: أحوال الجمل الإعرابية ومعانيها الأسلوبية: 222

الفصل الرابع: تيسير النّحوي لدى شوقي ضيف تنظيرًا وتطبيقًا

أوّلًا: المُنطلَقات المعرفيّة لتيسير النّحو لدى شوقي ضيف:..... 228

1- فكرة التّيسير النّحوي لدى شوقي ضيف:..... 228

2- مفهوم التّيسير النّحوي لدى شوقي ضيف 230

3- مصادر التّيسير لدى شوقي ضيف:..... 235

ثانيًا: أُسس التّيسير النّحوي لدى شوقي ضيف..... 241

الأساس الأوّل: تنسيق أبواب النّحو 243

الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التّقديري والمحلّي 252

الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق 256

الأساس الرّابع: وَضع ضوابِط وتعريفات دقيقة 259

الأساس الخامس: حَذف زوائد وعُقَد من أبواب النّحو 265

الأساس السّادس: إضافات متنوّعة أو استِكمالات لنَواقص ضروريّة 267

ثالثا: مظاهر التّيسير النّحوي ومزاياه لدى شوقي ضيف: 277

1/مظاهر التّيسير: 277

2/ مزايا هذه المحاولة التيسيريّة: 284

خاتمة 286

قائمة المصادر والمراجع 296

الملخص 296

فهرس الموضوعات 317